

عبد الرحمن بن عبد الله

هَذَا كِتَابُ الْإِسْلَامِ

دَار  
إِسْلَامِ الْإِسْلَامِ  
بِجَدَّة









عبدالقدار رحمت دے گا

**ہذا حلال**  
**وهذا حرام**



## مَقَرَّة

اللهم لك الحمد حمدا يوافي نعمك ، ويكافئ مزيديك ، نحمدك بجميع  
محامدك ما علمنا منها وما لم نعلم ، ونشكرك على جميع نعمك ما علمنا منها  
وما لم نعلم ، وعلى كل حال .

اللهم صل صلاة دائمة على عين الأعيان ، سيد ولد آدم ، خاتم  
المرسلين ، النبي الأُمِّي ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهداه ،  
فأخذ ما آتاه ، وانتهى عما عنه نهاه . . . . . وبعد .

فإن موضوع الحلال والحرام هو قوام الإسلام ، ودليل الإيمان ، وميزان  
الصدق في حب المؤمن لربه ولرسوله ، فلا إيمان بلا عمل ، ولا عمل إلا على  
مقتضى الأمر والنهي ، ولا التزام بأمر آمر ولا نهى ناه إلا عن حب ،  
واحِب دون اتباع كذب في الدعوى ، والإيمان بلا عمل قد يكون نفاقا ،  
والإسلام دون ولاء للشرعية الشاملة لسلوك المسلم فيما يأتيه وينتهي عنه من  
أعمال القلوب والجوارح فوضي واضطراب .

ومن هنا كانت خطورة موضوع الحلال والحرام في الإسلام الذي هو  
شرعية خاتمة لبناء حضارة أمة هي خير أمة أخرجت للناس ، وكانت جميع  
الرسالات السابقة تدريبا للبشرية على تقبل تلك الشرعية الخاتمة ، وتمهيدا  
لاكمال الوعي في تلك الأمة المختارة ، فنصب الله أمامها الأعلام والدلائل  
في الأمم الماضية ، فما من أمة عدلت عن تشريع الله إلا أخذت بالدمار  
والهلاك ، وما من فرد أغفل الأمر والنهي إلا اختل أمره ، واضطرب  
حاله ، ولهذا سبق النداء من المولى الجبار على لسان نوح إلى جميع الأمم  
بأن تظهر من الحرام شرط لتبشير الأحوال المادية والمعنوية ، وتعام بالخلافة  
على الأرض ، وقوة السلطان على المعاندين ، فقال تعالى :

( قللت استغفروا ربكم إنه كان غفارا . يرسل السماء عليكم مطرا . ويعمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا ) نوح : ١٠-١٢ .

وقد كتب الأستاذ يوسف القرضاوى منذ زمان كتابا فى هذا الموضوع ، فكان بداية على الطريق جهدا مشكورا ، ولكنه أغفل كل ما يتصل بأعمال القلوب من الحلال والحرام ، واكتفى بالحديث عن الحلال والحرام فى أعمال الجوارح ، فكان هذا الإغفال خلا فى ذلك الكتاب للأسباب التالية :

١ - أن الصحابة ورضوان الله عليهم على جلالة قدرهم ، ورسوخ علمهم ، وعق إيمانهم ، وقرهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أحرص الناس على رعاية أعمال القلوب حرصهم على رعاية أعمال الجوارح ، وقد رأينا حنظلة الأسدى يشكو إلى أبى بكر رضى الله عنهما أنه فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم يعيش حالة من اليقين يرى فيها ببصرة قلبه الغيب مشهودا واضحا ، إذ كان يسمع من الرسول الحديث عن الجنة والنار فيمتثلهما كأنه يراها رأى عين ، فإذا انصرف إلى أهله ، ومارس شئون حياته نسى ، واستغرق عليه هذا الباب من المشاهدة القلبية ، فخشى أن يكون هذا الحال بابا من أبواب التفارق ، وسمع الصديق من حنظلة ، فخاف هو الآخر ، لأنه يجد مثل ما يجد ، وأسرع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يعرضان حالهما عليه ، فما لبث أن طمأنهما إلى أن هذا الحال ليس من التفارق فى شيء . ونحن لم نسبق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالعلم ، ولا بإحكام الأعمال ، حتى نغفل هذا الباب الخطير الذى لم يقفله أبو بكر ، أرسخ الأمة إيمانا .

٢ - أن الإنسان لا يتحرك فى أعماله سواء كانت فعلا أو تركا حركة آلية بلا دافع قلبى يدفعه إلى العمل ، وإلا كان مواتا لا روح فيه ولا فى عمله ، وهذا الدافع القلبى هو الإرادة والنية ، وتحديد القصد من العمل ، على أن تتطابق الجوارح مع القلب فى العمل ، والإرادة والنية يدخلهما الكثير من ألوان الخلداع النفسى ، حتى يتحول عمل الطاعة إلى إثم ، ويتحول ترك الحرام إلى حرام ، أو يحيط العمل الذى تم على نية صادقة بعد زمان

طويل ، كأن يمن المتصدق على الفقير بعد سنين ، وبعد أن تمت الصدقة على عقد صحيح من النية ، أو يتم العمل خالياً من النية ، وكل ذلك شر عظيم يجهله الكثير من الناس حتى العلماء منهم في عصرنا الحاضر ، فلا يسع داعياً إلى الله إغفاله بأى حال .

٣ - أن أعمال القلوب دقيقة المأخذ ، تتقارب فيها حدود الحلال والحرام تقارباً لا يمكن تمييز المباح منها والمحظور إلا بعد تأمل دقيق على هدى من علم شامل ، وفقه عميق . وذلك كالتفاق المحرم والمداراة المباحة ، وكالخوف والرجاء يخلط بينهما علماء العصر ، فيضعون أحدهما مكان الآخر ، والرجاء والغرة بالله يجهل الناس حدودهما فيلكون من حيث لا يشعرون ، وإظهار ما يستحب ستره من الأعمال تختلط فيه نية الدعوة إلى هذا العمل بالقدوة ونية الإعجاب بالعمل ، والرغبة في ثناء الناس ، والفرق بين العجب والكبر وبين المهابة والحشمة التي هي من خصائص الدعاة ، فكل تلك مزالق تزل فيها أقدام العلماء عن الطريق فضلاً عن العامة والدعاة .

٤ - أن الأعمال تحتاج إلى صحة على وجه الشرع ، وشروط الصحة ثابتة في كتب الفقه ، وتحتاج إلى إحكامها من القلب لقبولها عند الله ، فلا قبول للأعمال عند الله إلا بصدورها صحيحة على مقتضى شروط الصحة من القلب ، ولا طاقة لنا بخفة موازيننا عند الله بفساد أعمالنا ، وإجهاد أجسادنا .

وإلى جانب هذا النقص في كتاب الأستاذ القرضاوى ، فقد تساهل في كثير من القضايا التي تعرض لها ، وأبدى رأيه الشخصي في كثير منها دون تحقيق ولا تمحيص ، مما دفع دار الاعتصام إلى رفع الحق فوق كل اعتبار ، فعقبت على الكتاب - وهي ناشرته - بملحق يضع الأمور في نصابها الصحيح ، وأضربت صفحاً عن التقصير في بيان علل الحرام في بعض موضوعاته ، وإهمال بيان أثر الحرام في مسخ الإنسان ، وانتكاس موازين الحق في عقائه ، وانتكاس معاني الألفاظ في عرفه ، حتى يصير الباطل حقاً ، والحق باطلاً ، كما أهمل بيان الشبهات واكتفى بحديث مجمل عنها .

وقد علا الكتاب من تحقيق موضوع شهادات الاستنار ، ولم يتداركها المؤلف في طبعته الأخيرة ، رغم ذبوعها بين الناس ، ولم يمن كذلك باستيعاب البدائل الإسلامية للمعاملات الربوية السافرة والمتنعة في مواجهة تلك الأنواء التي استشرت حتى لولت مطاعم الناس ومشاربهم ولباسهم بالحرام ، وحرمتهم نعمة الرضوان الإلهي ، وروضتهم أمام الله ورسوله في حرب لا قبل لهم بها ، في وقت يحتاج فيه المسلمون إلى عون الله وقد تداعت عليهم الأمم في حرب هرووس على مختلف الميادين ، وهم في قلة من المال والصلاح والعلم الحق ، ولا سند لهم إلا نصر الله الموعود لمن نصر الله بالعمل كما يريد الله ، لا كما تهوى النفوس والمجمعات .

ونحن لا ننقص الرجل حقه ، ولا نفلس من جهله المشكور ، ولكننا لوجه الحق ، وحق الإسلام ، وأمانة الدعوة إلى الله وإلى سبيل الله ، رأينا أن نتشارك النص ، ونقيم بناء جديدا على منبج جديد ، ونسلط مزيدا من الضوء على قضايا الحلال والحرام ، حتى تتضح الرؤية ، وينكشف الثفاق ، ورسخ اليقين بطوق التشريع الإلهي على تلك التفقاعات التي يلوح بها الأقزام في صور مذاهب القصادية أو سياسية لا هم لها إلا جمع الأرباح حول أوهام الشهوات ، وعطن الدعاية المتنعة باسم التقدمية في مواجهة الرجعية ، ومن وراء ذلك غطط لئيم يريد أن يتفلس على أمة الإسلام ، وذلك حتى يتكشف لشبابنا وشيوخنا ما تحفيه تلك الأغلفة الفكرية المشقة من مسوخ مشوهة في الخلقة والخلق ، يعالها أهل الطهر والتقاء ، ويألفها أراذل الناس من الأنفاقين الناعقين خلف كل طائفت ، والمتشبين بأذيال الأقزام ، المؤلفين للأفسلين من دعاة الفرعونية البائدة .

ولقد رأينا عول الله أن يكون تقسيمنا لكتابنا هذا على أساس ثلاثة مباحث وعامة .

وبذلك يتم منبج البحث متكاملا ، لا نقص فيه من الوجهة الشكلية ، نقيم البناء في المباحث الثلاثة على أساس بيان العدل وهو الحلال ، والظلم وهو الحرام . وفي أولها نتحدث عن عدل الإنسان فيما بينه وبين ربه

وما يتبع ذلك من المباح والمحظور . وفي الثاني نتحدث عن عدل الإنسان مع نفسه وما يتبع ذلك من حفظ النفس والعقل والروح والجسد ، صلاحها وحرامها .

وفي الثالث نتحدث عن عدل الإنسان مع غيره ، الفرد مع الفرد ، والفرد مع الجماعة ، والجماعة مع الجماعة ، والأمة مع الأمة ، وما يتبع ذلك من الحلال والحرام . .

ونسأل العليم الفتح أن يوفقنا من القلوب مكان العميون ، وأن يوفقنا لاتباع اليقين مكان الظنون ، حتى يتكامل من الوجهة الموضوعية ، وأن يجعله دعوة عاقلة من قلوبنا إلى الله وإلى سبيله ، وأن يجزي عنا رسولنا المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ما هو أهله ، وهو السميع القريب المحبب الفعّال لما يريد .

عبد القادر أحمد عطا

القاهرة في : ٢٠ من ذي الحجة سنة ١٤٩٥ هـ

٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ م





## الْبَحْثُ الْأَوَّلُ

# هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ فِي مَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَرَبِّهِ

- فِي الْعِلْمِ
- فِي الْعَقِيْدَةِ
- فِي الْعِبَادَاتِ



## في العلم

### فضل العلم :

قال الله تعالى : ( بل هو آيات بينات في صلور الذين أوتوا العلم )<sup>(١)</sup> .  
فالعلماء وحدهم هم الذين يدركون الدلالات البينات من القرآن على ما فيه  
سعادة دنياهم وأخراهم .

وقال تعالى : ( شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم )<sup>(٢)</sup> .  
فالعلم بالله علما صحيحا كاملا ، وتوحيده توحيدا بريئا من الشبهات ، علم  
خاص بالله ، وبالملائكة ، وبالعلماء من بني آدم . ولا شرف يداني هذا  
الشرف .

ولهذا الشرف العظيم رفع الله قدر المؤمنين والعلماء في درجات الآخرة  
والدنيا فقال : ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات )<sup>(٣)</sup> .

ولقد كانت خلافة آدم على الأرض ، وفضله على الملائكة بسبب  
العلم الذي من الله تعالى به عليه ، وجباه به دون الملائكة . ولهذا أمر  
الرسول صلى الله عليه وسلم أن يدعوهم فيقول : ( رب زدني علما )<sup>(٤)</sup> .

وأخرج الشيخان عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« من رد الله به خيرا يفقهه في الدين » . وليس أعظم منصبا من إنسان أراد  
الله به الخير ، ومن أراد به الخير فقد سعد في الدين والدنيا والآخرة .

---

(١) سورة التكميت : ٥٩ .

(٢) سورة آل عمران : ١٨ .

(٣) سورة المجادلة : ١١ .

(٤) سورة طه : ١١٤ .

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن أبي الدرداء قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العلماء ورثة الأنبياء » . ولما كان معاشر الأنبياء لا يورثون فى الأموال ، فلم يبق إلا ميراث العلم والهدى والدعوة إلى الله ، ولما كان الميراث فى الشريعة لرابطة النسب ، كان النسب الذى يربط بين العلماء والأنبياء هو العلم .

والعلم هو العمل الباقى بعد أن تنقطع الأعمال بالموت ، ولصاحبه من الثواب ما يندوم حتى تقوم الساعة ، فقد أخرج مسلم عن أبي هريرة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : علم ينفع به ، أو صدقة جارية ، أو ولد صالح يدعو له » .

ويرجع فضل العلم إلى شرف عمله ، وهو العقل والقلب ، وإلى شرف الموضوع ، وموضوع العلم نفع الإنسان فى ذاته ، وفى مجتمعه : فى الدين والدنيا والآخرة . وإذا نظرنا إلى تكوين الإنسان وجدناه جسداً وروحاً ، ووجدنا أن الله أقام الجسد بمقومات هى الماديات ، من الغذاء واللباس والمسكن والمنكح وما أشبه ذلك ، وأقام الروح والعقل وهى الجانب المعنوى من الإنسان بالعلم والمعرفة ، حتى يستطيع جهاد النفس والانتصار على الهوى ، وكان من الضرورى اللازم أن يتوازن الجانبان ، حتى لا يطغى جانب على آخر ، فيختل توازن الإنسان ، ويفقد قدرته على العمل الذى أراده الله ، فإذا أقام الجسد دون العقل والروح ، اندفع بشهواته يخرب ذاته ، ويخرب حياة الآخرين ، وإذا أقام العقل والروح ، دون الجسد عجز أو استأسر لقرافة والجنون . فنحن أن العلم لا يقل أهمية للروح والعقل عن أهمية الغذاء للجسد ، حتى يصدق الإنسان مع ربه تماماً .

وجميع العلوم النافعة مندوب إليها ، كالزراعة ، والتجارة ، والحلادة ، وصناعة السلاح ، والتنقيب عن المعادن والثروات فى باطن الأرض وغيرها ، وهناك علوم محرمة نشير إليها فيما يلى :

## تفسير القرآن بالمسوى والكذب على الرسول :

القرآن هو الأصل الأول في الدين ، والنص المتواتر الذي لم يلحقه تبديل ولا تحريف ، والمراد الحقيقي منه لا يعلمه إلا الله ، والسنة هي الأصل الثاني ، وقد تكفل الأئمة ببيان ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا كان تفسير القرآن بالمسوى حراما ، فقد أخرج الترمذى عن ابن عباس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم ، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » .

وأحسن الأقوال في معنى الحديث : أن من قال في القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال في معاني القرآن قولاً يوافق هواه ، وما يميل إليه من التساهل في أمور الحلال والحرام ، فليتبوأ مقعده من النار . فلا يجوز الهجوم على معاني القرآن دون نظر إلى أقوال العلماء الأئمة ، أو نظر فيها اقتضته قوانين العلم ، كالتحويص والأصول وغيرها .

فمن كان له هوى ويميل إلى أمر من الأمور ، أو سلوك معين ، فيتأول القرآن على ما يوافق هواه ، ويصحح بدعته ، كما يفعل كثير من علماء عصرنا ، أو يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير نظر في أساليبه ، وما فيها من الحذف والإضمار وغيرها ، فقد دخل في زمرة من فسر القرآن بهواه ، وحقق عليه الوعيد .

والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعظم الكبائر ، لأنه يضل المسلمين ، ويفسد عقائدهم ، ويشيع الكذب بينهم ، وقد أجمع الأئمة على تحريم الكذب على الرسول فيما كان في الأحكام ، أو الترغيب والترهيب والمواظ ، فكله من أكبر الكبائر ، وقد خالف الكرامية ، فقالوا : يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب ، وتابعهم على ذلك كثير . نجله الزهاد والمتصوفة والوعاظ . وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب على متعمداً ليضل الناس » . الحديث : وقالوا : هذا كذب له لا عليه .

وقد رد العلماء على حديثهم بأن زيادة ( ليضل به الناس ) باطلة باجماع الحفاظ ، وقال الطحاوى : لو صححت لكنت للتأكيد ، كقوله تعالى : ( فمن أظلم ممن اتقى على الله كذباً ليضل الناس ) (١) . وقالوا كذلك : إن اللام في ( ليضل ) ليست للتعليل ، وإنما هي للصيرورة . فيصير معناه : أن عاقبة كذبهم الإضلال . كقوله تعالى : ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ) (٢) .

وإذا كان هذا كله حراماً ، فالسكوت على فاعله حرام ، والجلوس في مجلسه ، والسباح منه حرام هو الآخر .

### الجدال في القرآن :

وما ابتلى به المسلمون وما زالوا في البلاء به : الجدل والمراء ، ومنشأ ذلك كله هوى النفس ، ورغبتها في التصدر والشهرة ، وحب التناء من الخلق . وأشنع الجدل الجدل في القرآن . قال الله تعالى : ( ما ضر به لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون ) . . . وقد جاء في التكميل على ذلك أحاديث صحاح من النبي صلى الله عليه وسلم . منها ما أخرجه الشيخان عن جندب : « أقرأوا القرآن ما انتفعت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم عليه فقوموا » . وأخرج الشيخان عن عائشة : « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » . وأخرج ابن ماجة عن أبي أمامة : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » ثم تلا : ( ما ضر به لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون ) . وأخرج أبو داود عن أبي هريرة : « المراء في القرآن كفر » .

قال ابن الأثير في النهاية : المراء : الجدل . والتمارى : المهادلة على مذهب الشك . وقال الطبري : هو أن روم تكذيب القرآن بالقرآن ، ليدفع بعضه ببعض ، وقيل : هو جدال أهل الأهواء ومذاهب علم الكلام ، والباحث عليه الانتصار للهوى ، وليس منه الخلاف في أحكامه من الحلال

(١) سورة الأنعام : ١٤٤ .

(٢) سورة القصص : ٨ .

والحرام ، فقد جرى ذلك بين الصحابة ومن بعدهم من السلف . وقيل .  
الخلاف حول القراءات ، فيدعى كل قارئ أن قراءته صحيحة ، ويحدد  
قراءة صاحبه ، وكلاهما منزل .

فكل ذلك حرام ، ومنه التأويل في مسائل الحلال والحرام من غير  
استناد إلى الأصول ، ولكن انتصاراً للهوى ، كما يفعل كثير من العلماء  
في عصرنا حول الربا والخمر وغيرهما .

### اتباع المتشابه في القرآن :

أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود ، عن عائشة : قرأ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : ( هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب  
وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة  
والتفاهة تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراغبون في العلم يقولون آمنا به كل  
من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الأبواب ) . . . ثم قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى  
الله فاحذرهم » .

وقد اختلف العلماء في معنى المحكم والمتشابه ، فقال جابر بن عبد الله :  
المحكم ما عرف تأويله ، وفهم معناه وتفسيره ، والمتشابه : ما لم يكن لأحد  
إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه . وبذلك قال الثوري ، والشعبي .  
وغيرهما . قال القرطبي : وهذا أحسن ما قيل في المتشابه . ونحوه ما قاله  
محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات : هي التي فيها حجة الرب وعصمة  
المباد . ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصريح ، ولا تحريف عما  
وضعن عليه . والمتشابهات لمن تصريح وتحريف وتأويل ، ابتلى الله بهن  
العباد ، وبه قال مجاهد ، واستحسنه ابن عطية ، وابن كثير ، ولكنه نسب  
إلى محمد بن إصحاق بن يسار .

والذين يتبعون المتشابه من القرآن إنما يجمعونه من القرآن لإضلال  
العوام ، كما فعلته الزنادقة والقرامطة والباطنية من الطاعين في القرآن ،

أو طلبا لاعتقاد ظواهر التشابه ، كما فعلته المحسنة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره التشبيه حتى اعتقدوا أن الله جسم مجسم ، وصورة مصورة ذات وجه ويد وعين ورجل .

ومذهب الصحابة والسلف : ترك التعرض لتأويلها ، مع القطع باستحالة ظواهرها . وغير ما وقعت عليه في هذا الشأن ما قاله القاضي أبو زيد الدبوسي ، في مخطوطته الجليلة ( الأمد الأقصى ) : إن إثبات المعنى الحميد لله تعالى في التشابه واجب ، وعلم حقيقته مفروض إليه سبحانه . فالوجه واليد والعين بالنسبة لله تعالى معان حميدة ، نثبتها له ، ونُدع علم حقيقتها له ، دون أن نبدي فيها رأيا ، بل نؤمن بها على هذا الوجه دون زيادة .

ولمَّا قال ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعروة بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والطبري في تفسيره : إنه مذهب مالك . قالوا : إن الكلام قد تم عند قوله تعالى : ( وما يعلم تأويله إلا الله ) . وبه قال الكسائي والأخفش والقراء ، وأبو عبيد . وعليه فالراحمون في العلم يقولون : ( آمنا به كل من عند ربنا ) . فهو استئناف كلام . وبه قال ابن مسعود وأبي بن كعب كذلك . ولو كان الكلام متصلا لم يكن لقوله تعالى ( كل من عند ربنا ) فائدة كما قال الخطابي في معالم السنن .

هذا هو رأى جمهور العلماء المسلمين في هذه المسألة ، ومجمله كبارهم ، كابن القيم في إعلام الموقعين ، وإمام الحرمين في الرسالة النظامية ، وغيرهما . فكل من أراد إظهار علمه وتفوقه من علماء العصر بالخوض في مثل تلك المسائل ، أو أجاب عنها سائلا بغير ما كان عليه الصحابة والسلف فقد زاغ قلبه ، وتعرض للكفر ، بل واستحق الأدب كما فعل عمر مع صبيغ ، إذ استمر يضر به كل يوم حتى تاب عن الخوض في تلك المسائل .

### محبة أهل الأهواء والفسق :

وصيانة المسلمين من الاضطراب الفكري ، وحفظاً لإيمانهم من الزلزال بتأثير أهل الأهواء والبدع ، شرع الرسول صلى الله عليه وسلم هجرهم وعزلهم عن المجتمع ، حتى تتحقق توبتهم من انحرافهم عن سنن الإيمان القويم ، وهذا



السلوك في الإسلام من النهي عن المنكر بالقلب، ويدخل في زمرة أهل الأهواء كل مفكرى العصر من عبيد الثقافة الغربية عن الإسلام، ممن يفاضلون بين النظام الإسلامى والأنظمة الأخرى ، أو يدعون لمذهب سياسى إلحادى ، أو يختلقون على الإسلام الأباطيل ويذيعونها بين الشباب ، أو يتهجمون على شخص الرسول وأصحابه بالباطل ، أو يرتكبون منكرا ظاهرا ولا يجلى فيهم نصيح الناصحين ، وهم بكل أسف كثرة في الأمة ، نسأل الله لنا ولهم الهداية .

وأصل التحريم في محبة أهل الأهواء ما أخرجه مسلم عن ابن عمر وقد قيل له : إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ، ويتقفرون العلم ( أى يبحثون عن غامضه ) وذكر من شأنهم ، أنهم يقولون : لا قدر ، وأن الأمر أنف . قال : « فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برىء منهم ، وأتهم منى برآء ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر » . الحديث . قال النووي : وقول ابن عمر ظاهر في تكفير القدرية . ونقل عن القاضي عياض : أن الكفار إنما هم القدرية الأوائل وهم الفلاسفة

وأخرج أبو داود عن أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الحب في الله ، والبغض في الله » . قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود : فيه دليل على أنه يجب أن يكون للرجل أعداء يبغضهم في الله ، وأحباء يحبهم في الله .

وفى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن محبة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك من الصحابة حتى نزلت توبتهم في القرآن دليل على تحريم محبة كل من عارض لإجماع المسلمين برأى يضر بالدين ، أو يفوت مصلحة للأمة ، أو للدعوة الإسلامية . قال كعب بن مالك - أحد الثلاثة - : تسورت جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمى ، فسلمت عليه ، فوالله ما رد على السلام . ومحبة أهل الأهواء مجلبة للجنة الله على الأمة ، وقد ضرب الله المثل للأمة المحمدية بنبي إسرائيل فقال تعالى : ( لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ) (١) . وقد كانوا ينهى بعضهم بعضا ، ثم

(١) سورة المائدة : ٧٩، ٧٨ .

يجلس بعضهم مع بعض على مودة ومواكلة ومشاركة ، وبهذا استحقوا اللعنة ، لأن حقيقة التهي عن المنكر بالقلب هي : اعتزال أهله وكراهيتهم ، لا موادتهم ومحبتهم .

طلب العلم لغير الله :

الأصل في هذا المخطور من القرآن أن كل أعمال البر من الطاعات والمبركات إذا أريد بها الدنيا فهذا حرام . قال الله تعالى : ( من كان يريد حرث الآخرة زد له في حروثه ومن كان يريد حرث الدنيا فؤمته منها وما له في الآخرة من نصيب ) (١) . وقال : ( من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً ) (٢) . واستحقاق النار ، والحرم من نصيب الآخرة دليل على التحريم ما لم يتب الإنسان ويعتدل سلوكه ، فيعمل عمل الدنيا ابتغاء وجه الله ، ويعمل عمل الآخرة لله وحده دون شيء آخر سواء .

ولما كان العلم أساس السلوك الإسلامي ، وعدة الدعوة إلى الله وإلى سبيله ، كان التكبر على من يريدونه للدنيا شديداً . فقد أخرج أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من طالب علماً مما ينتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا ، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » . يعنى : ربح الجنة .

وأخرج أبو سعيد بن الأعرابي في معاني الزهد ، وأحمد في الزهد والمسند عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بشر هذه الأمة بالسوء والنصر والتمكين ، فمن عمل منهم عمل الآخرة يريد به الدنيا فإله في الآخرة من نصيب » .

ويرتكب هذا المهرم كثير من العامة دون وعى ، كالتجار يجمعون صلتقاتهم دعاية لتجاريتهم ، فيجمعون الناس ويحبسونهم أمام المارة زماً

---

(١) سورة الشورى : ٢٠ .

(٢) سورة الإسراء : ٦٨ .

حتى يشيع الخبر ، ثم يعطونهم . والطلاب الذين يصلون لله في أيام امتحاناتهم لينجحوا ، وكمن يعلن عن بناء مسجد ويجمع المال ليتجر فيه قبل بناء المسجد .

ويرتكبه كثير من غير العامة ، كمن يظهر شعار الصالحين لتساق إليه الهدايا والطرف ، ومنهم كثير من شيوخ الطرق الصوفية في عصرنا ، وكمن يتصلر للوعظ ليقال : إنه عالم ، ومن يؤم الناس في الصلاة فيجود القراءة ليقال : حافظ للقرآن ، وكل من يقدم نية الدنيا في أعمال الدين فهو من هذا النوع ، إلا إذا قدم النية لله ، ثم أتته الدنيا دون أن يقصد إليها ابتداء ، فهذا ليس منهم .

ومن أراد أن يعرف نيته وصلحها فلينظر ، هل إذا حرم من المال على عمله غضب ، أم استوى عنده الحرمان والعطاء ؟ فإن غضب فهو يريد الدنيا بعمل الآخرة ، ولينظر العلماء ، هل إذا حصلت هداية الخلق على غير أيديهم يغضبون ؟ فإن غضبوا فهم يريدون الدنيا بعمل الآخرة .

### التساهل في الإلقاء :

ولما كان العلماء مسئولين أمام الله عن تعليم الجاهل وإفنائهم في شئون دينهم إذا قصدوهم بالاستفتاء ، وكانت الحكومات تلجأ إلى المفتين في بعض المسائل التي تتصل بمصالح معينة ، فقد ألزم الله هؤلاء العلماء أن يلتزموا بالحق وحده ، دون أن يتمسكوا بأهوائهم ، ولا بأهواء الحكام ، إذ يأنفون أن يقولوا : لا ندرى حينئذ يجهلون ، فيفتون بغير علم ولا هدى ، وتلدغهم نفوسهم الشريرة إلى اكتساب رضا الحكام باستئزال غضب الله ، فيؤولون النصوص بما يناسب رغبتهم . وفي هذا إفساد لأديان الناس ، وخيانة للأمانة ، واستهزاء بشرعة الله ، وعبث بالقيم العليا للإسلام .

ولقد حمل الرسول صلى الله عليه وسلم العالم المتساهل في الفتوى والمضل لغيره بتساهله ثم طالب الفتوى . فقال فيما رواه عنه أبو هريرة وأخرجه أبو داود : « من أتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه » . وزاد سليمان المهرى في حديثه : « ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خاناه » .

والنفس والخبانة محققان في هذه الحالة ، ومن غش المسلمين فليس منهم ،  
والخبانة علم من أعلام النفاق .

وقد يبادر أشباه العلماء دون أن يسألوا فينشرون في الصحف آراءهم  
الشاذة المخالفة للإجماع رغبة في أن يشتهروا على ألسنة العامة ، فيخرج أحدهم  
على الناس رأى يبيع الربا ، أو يبيع نوعا معيناً من الخمر ، وهم شر الخلق  
عامة ، وشأنهم شأن المجرم الذي يريد أن يشتهر اسمه وإن اقترف أفعى الجرائم ،  
وسلكه السلطات في عداد المخطئين على الأمن العام .

### كَمْ العلم :

وعلى هذا فن لم يعلم فليقل : لا أدري . ومن علم فقد وجب عليه إجابة  
السائل على وجه الحق . فإن كَمْ العلم عن طالبه فقد باء بلعنة الله . وقد توعد  
الله من كَمْ ما أنزل الله من العلم فقال : ( إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات  
والهدى من بعد ما يبتأه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ) (١) . وقال :  
( ولا تكلموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ) (٢) . وبذل العلم لطالبه  
شهادة لله تعالى لا يجوز كتمها .

وأخرج الترمذي ، وأبو داود ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلباس من نار يوم القيامة » . وسند أبي داود حسن .

والتحريم يتعلق بكَمْ العلم الضروري الذي يتعين على السائل فرض  
علمه كما قال الخطابي في معالم السنن ، وبمن جاء مستفتياً في حلال أو حرام ،  
فن كَمْ الحق عن طالبه في هذه الحالة فقد استحق الوعيد الثابت في الحديث ،  
وكذلك من جاء يريد الإسلام طالباً أن يتعلم أركان الدين . أما نوافل العلم ،  
وما لا حاجة للإنسان به فلا يستحق كاتمها هذا الوعيد .

---

(١) سورة البقرة : ١٥٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٣ .

## السحر :

السحر ثابت في القرآن الكريم ، وقد أمرنا بالاستعاذة من شر النفاثات في العمد . وقال تعالى : ( وابعوا ما تنطق الشياطين على ملك سليمان وما تكفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولان إنما نحن فتنة فلا تكفر فيعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ) (١) .

في الآية تصريح بأن السحر كفر . فالشياطين الذين يلقون السحر إلى أوليائهم كفروا . وماروت وماروت كانا يقولان : ( إنما نحن فتنة فلا تكفر ) . وهذا تأكيد لليان . ولهذا روى قتل الساحر عن عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وحفصة ، وأبي موسى ، وقيس بن سعد ، وعن سبعة من التابعين ، وبه قال أحمد ، وأبو ثور ، وإسحاق ، والشافعي ، وأبو حنيفة .

وقال الإمام الغزالي : إن السحر يقرن بالقاذورات من الكفر والفحش المخالف للشرع ، ويتوصل به إلى الاستعانة بالشياطين ، ويحصل من مجموع ذلك بحكم إجراء الله تعالى المادة أحوال غريبة في الشخص المسحور ، ومعرفة هذه الأسباب من حيث إنها معرفة ليست بمعلومه ، ولكنها ليست تصلح إلا للإصرار بالخلق ، والوسيلة إلى الشر شر ، فكان هذا هو السبب في كونه علما ملموماً .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر » . الحديث . والموبقات يعني : المهلكات ، لأن فيها هلاك الإنسان في دينه ودنياه وآخره .

أما في دينه فإن طالب السحر يفتري بدعوى الساحر ، فيعتقد السحر فاعلا ،

---

(١) سورة البقرة : ١٠٢ .

فى الكون من دون الله ، ثم بطلت من عرى الإيمان بالله شيئاً فشيئاً حتى  
يلجأ إلى السحرة والمشعوذين فى شئون حياته كلها ، ويدع دعاء الله واعتقاد  
سلطانه على الكون .

وأما فى دنياه فكم رأينا من أناس ضاعت ثرواتهم فى طلب السحر  
وتعلمه فى عصرنا ، وانكبوا على الخرافات ، وأسهبوا لياليهم فى تجارب  
استخدام الجن ، وأخذوا بالكلية - إلى جانب الخسران المادى - فرائض  
الله عليهم ، وما جنوا من كل ذلك شيئاً .

وأما أنحرهم فيكنى فى خسراتها قول الله تعالى : ( ولقد علموا لمن اشتراه  
ما له فى الآخرة من خلاق ) . فقد بارزوا الله بالمعصيان فى الدنيا ، ولجأوا  
إلى أعدائهم من مروجى خلائق الكفر والخرافة ، وكفى بذلك خساراً .

ويلحق بالساحر جهال المتصوفة والمهاذيب الذين يؤمنون العامة ببلهات  
المحققين أنهم يستطيعون استئزال النفع والضرر ، ويملكون بوسائل غيبية أن  
يقضوا الحاجات لأحبائهم ، ويمنعوا الخير عن مبغضهم ، بل يؤمنونهم  
أنهم إذا غضبوا فقد غضب الله ، وإذا رضوا فقد رضى الله ، وأن الناس  
ليس لهم حق الاعتراض على أعمالهم وإن خرجت عن حد الشرع ، ويؤمنون  
الناس بدورهم القفال فى المملكة الباطنية . وليس هذا من خلائق الإسلام  
فى شيء ، إن لم يكن دعوة سافرة لإحياء القرمطة والإسماعيلية وغيرهما من  
الأهواء المضلة المروقة .

وكل ما كان صلباً عن طريق الكتاب والسنة وسلوكهما ، ومنهجهج  
الصحابة والسلف ، وابتداعاً لمساالك مضادة لمسالكهم ، فهو علم محرم ،  
واتباعه محرم ، ويجب معاملة أهله على شريعة العزل وعدم المجالسة وعدم  
السلام ، حتى لا يستشرى خطورهم إلى أوساط جديدة .

وإنما أثبتنا السحر هنا ولم نثبت فى القسم الثانى وهو المحرمات فيما يتعلق  
بالعقيدة ، لأن السحر علم تطيع فيه الكتب ، ويتخذ جهلة الناشئين وسيلة  
للكسب ، ولم جمهور من القراء غفير .

## فحش الشعراء ولفاق الأدباء :

قال الله تعالى : ( والشعراء يقبهم الغاؤون . ألم تر أنهم في كل واد يهيمون . وأنهم يقولون ما لا يفعلون . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا ) (١) .

ذم الله تعالى الشعراء ، واستثنى منهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا . فدل ذلك على أن من الشعر ما هو محذور ، ومنه ما هو مباح . وعلى الوجهين جاءت السنة النبوية . فقد سمع الرسول صلى الله عليه وسلم شعر كعب بن زهير وعفا عنه ، وخطب عليه برده ، وقال فيها أخرج مسلم عن أبي هريرة : أصدق بيت قالته الشعراء :

• ألا كل شيء ما خلا الله باطل •

واستشهد الشريد بن سويد الثقفي من شعر أمية بن أبي الصلت وقال فيها أخرج مسلم • فلقد كاد يسلم في شعره • . وقال أبو سعيد الخدري فيها أخرج عنه مسلم وغيره : بينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج - قرية على نحو ثمانية وسبعين ميلاً من المدينة - إذ عرض شاعر ينشد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا الشيطان ، أو أمسكوا الشيطان ، لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خير له من أن يمتلئ شعراً » .

قال الشافعي : الشعر لا يكره لذاته ، وإنما يكره لمضمّناته . أي إن حسنه حسن ، وقبيحه قبيح . وقال القرطبي : الشعر المذموم الذي لا يحل سماعه ، وصاحبه مملوم ، هو المتكلم بالباطل ، حتى يفضلوا أجبن الناس على عنزة ، ويهتكوا البرى ويفسقوا التقي ، وأن يفرطوا في القول بما لم يفعله المرء رغبة في تسليّة النفس ، وتجبين القول . وعلى هذا يخرج

---

(١) سورة الشعراء : ٢٢٤ - ٢٢٧ .

قول الرسول صلى الله عليه وسلم عن الشاعر الذي سمعه : « خلوا الشيطان » .  
فلعله كان من التاكسين ، المفرطين في المدح إذا أعطوا ، وفي الذم إذا  
لم يعطوا . ويخرج تشجيعه لحسان بن ثابت وابن رواحة ، لأنهما كانا يدفعان  
عن الإسلام شر الكفار وهجاءهم للمسلمين . وقال النووي : المغموم من  
الشعر هو القاحش وغير القاحش إذا استكثر منه الإنسان حتى غلب عليه ،  
أما يسره فباح .

ويلحق بالشعر المخطور تلك الأشعار العامة التي يتغنى بها المغنون في  
وسائل الإعلام مما فيه من تكسر ونحش ، ودعوة إلى الفسق والفجور ،  
واستدعاء للشهوات الدنيئة ، وإيقاظ لما خد منها ، وتمجيد للتخاذل والاستكانة  
للمنوع الآثمة ، أو تعظيم للأنواء المستبددين المتسلطين . كما تلتحق به  
الكتابات الصحفية المناقفة التي تنحو ذلك المنحى المنحرف ، أو تنزع نحو  
مجرد التسلية والإلهاء ، أو تبالغ في الحديث عن دور الحياة ومن يعملون  
فيها ، أما الكتابات الجادة الهادفة فباحة كالشعر الهادف تماما .

ودامية الدواهي تلك الكتب الجنسية المكشوفة ، فكتابتها حرام ، وقراءتها  
حرام ، وكسبها حرام ، لأن هدفها هو الكسب على حساب القضية . وهدم  
الأخلاق ، وتخطيم شباب الأمة . ومثلها تماما وسائل التعبير الأخرى ،  
وكذلك الصور العارية التي تباع سرا لإثارة الشهوات ، فإن لها حكم الكلمة  
المكتوبة تماما .

### التشديق في الكلام :

أخرج الترمذى وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلل  
بلسانه تمخل الباقرة بلسانها » . البليغ : المبالغ في فصاحة الكلام . الذي يتخلل  
بلسانه : أى يدير لسانه حول أسنانه مبالغ في إظهار فصاحته . تمخل الباقرة :  
أى البقرة بلسانها حيناً تأكل .



وبغض الله لهذا النوع من الناس دليل على حرمة . وهذا صنيع كثير من العلماء والوعاظ والخطباء ، والذين يلقون على الناس الأحاديث الدينية في وسائل الإعلام لا يبتغون بها النصيحة والتوجيه الخالص ~~فهم~~ <sup>فهم</sup> يجعل أحدهم منه كله في التواء لسانه ، وتشكيل صوته وصنعه ليملأ التواطم والكبرياء .

ولو علم هؤلاء أن صناعتهم هذه تحول دون وصول كلماتهم إلى قلوب الناس ، وأن كثيراً من الناس يشبهونهم بالسخرية والضحك لحاولوا العودة إلى الطيبة والوقار ، فإن لم يكن لهم وقار في طبعهم ، فليدربوا أنفسهم على الوقار وإخلاص القلب لله في الكلام كما دربوا أنفسهم على هذه الانحرافات الخبيثة ، ونسأل الله السلامة .

**كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون :**

فك سنة استنبا كثير من علماء العصر ووعاظهم ، فقد أصبح العلم عندهم صناعة ومكسبة للعيش ، فلبسوا لكل حالة لبوسها ، وتكلموا في الحلال والحرام ليصلوا إلى غرضهم ، ولكنهم لم يعملوا بما علموا وبما تكلموا ، وليس ذلك من العلم في شيء ، فالعلم في الإسلام هو العمل ، ولذلك شدد الله التكبر على من لا يعمل بما علم فقال تعالى : (أأمرون الناس بالبر ونفسون أنفسكم وأنتم تقولون الكتاب الله تفعلون) (١) . وأصبح عن التحريم في قوله تعالى : ( لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) (٢) .

والوقت أشد الغضب ، ولا يحل أشد الغضب من الله إلا على منكر كبير . وإنما كان الوقت هكذا من الله لأن أمثال هؤلاء العلماء والوعاظ هم في الحقيقة قدوة للناس ، والعامّة ينظرون إلى أعمالهم قبل أن يستمعوا إلى كلامهم ، وعدم عملهم بما يقولون يوم العامة أن هناك رخصة في هذا الترك ، وفي هذا الباب ضلال أي ضلال .

(١) سورة البقرة : ٤٤ .

(٢) سورة الصف : ٣٠٢ .

لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعوه من أهل القول في شيء ، وإنما كانوا من أهل العمل قبل كل شيء . قال ابن عمر : كان أحدهم يمشي في حفظ السورة الشهور ، وذلك أنا كنا نتعلم العلم والعمل جميعاً . فإتقان العمل بالعلم كان قصارى جهودهم ، ولم يؤثر عن أحدهم قول بلا عمل ، وحتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن خطبه بالطول كخطب علماء العصر ، وقد علل الصديق ذلك بقوله : إن كثير الكلام ينسى بعضه بعضاً . وقال ابن مسعود : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة خشية الملالة . فلو نسي علمائنا هذا السيل ، وعملوا بما علموا ، وجعلوا من أنفسهم قدوة بالعمل ، لأفادوا المسلمين ، واتقوا مقت الله وغضبه الشديد .

### في العقيدة

عقيدة المسلم ثابتة في الكتاب والسنة . وغلاصتها : إيمان ، وإحسان . فالإسلام : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً . والإيمان خاص بالأمور الخفية على شرط التصديق القلبي ، واطمئنان النفس ، وعدم الشك ، وعلى وجه العموم والشمول . وهو : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، والتقدير خيره وشره . والإحسان : مراقبة الله في العمل كأنه مشاهد له ، أو كأن العبد مشاهد لربه وهو يعمل .

هذا هو المراد من كل مسلم ، أن يؤمن به ويعمل بمقتضاه . وأما البحث حول زيادة الإيمان ونقصه ، وسائر فروع علم الكلام فأمور لا تفيد في الدين ولا في الدنيا ، ولن يسأل الله إنساناً يوم البحث عن زيادة الإيمان ولا نقصه ، وليس هذا الجدل من وسائل الإيمان وقوته في شيء ، وأفضل من هذا كله أن نلم بالأمور التي تضر بإيمان المؤمن حتى يسلم من الشرك والتفاني وسائر الآفات التي تزلزل الإيمان .

## اخلف بالبراعة من الإسلام :

اعتاد الناس في العصر الحاضر أن يحلفوا بالبراعة من الإسلام ، أو بملة غير ملة الإسلام ، فيقول أحدهم : أكون بريئاً من ديني ، أو بريئاً من دين الإسلام إن فعلت كذا ، أو إن كنت فعلت كذا . أو أحلف باليهودية أو بالنصرانية . وهذا اليمين كبيرة من الكبائر بصرف النظر عن وجود كفارة لهذا اليمين أولاً .

ويرجع التحريم إلى حديث أبي داود عن ثابت بن الضحاك قال : إنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف بملة غير ملة الإسلام كاذباً فهو كاذب » . الحديث . وأخرجه البخاري في الجنائز والأدب والنسب ، ومسلم والترمذي والنسائي في الإيمان ، وابن ماجه في الكفارات .

والظاهر أنه يكفر بذلك . قال ابن حجر : ويحتمل أن يكون المراد التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم ، يعني : فقد استوجب عقوبة من كفر . ونقل صاحب عون المعبود عن ابن المنذر : أن الحكم ليس على إطلاقه في نسبه إلى الكفر ، بل إن المراد أنه كاذب مثل كذب المعظم لتلك الجهة المخلوف بها . وعلى أي حال فلم يخرج تلك التأويلات هذا الحالف بذلك عن الوقوع في الحرمة .

وأخرج أبو داود عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف فقال : إني بريء من الإسلام ، فإن كان كاذباً فهو كاذب كما قال ، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً » .

قال ابن حجر : قال المنذر : اخطف فيمن قال : أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ، ثم فعل . فقال ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعطاء ، وقتادة ، وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ، ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك بقلبه . ومعنى علم وجوب الكفارة : وجود الإثم ،

وعدم دخوله تحت الإيمان التي تجبر بالكفارة . وقال الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق : هو يمين ، وعليه الكفارة ، قال المنذر : والأول أصح ، لقوله : « من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله » ولم يذكر كفارة . فأراد التخليط حتى لا يجزئ أحد عليه .

وقال صاحب عون المعبود : فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام بآثم ، ولا تلزمه الكفارة ، وذلك لأنه جعل عقوبتها في دينه ، ولم يجعل في ماله شيئاً .

وإن صدق في يمينه فلن يرجع إلى الإسلام سالماً ، لأنه استخف بالإسلام فيكون آثماً بالحلف . . والخلاف كما قلنا : لا يخرج الإنسان من الوقوع في الحرمة ، وإن أخرج من الكفر ، فضلاً عن أن الحالف بمثل ذلك لا يبرأ من جريمة عدم احترامه لدينه .

### في القدر :

مذهب أهل الحق : إثبات القدر . ومعناه : أن الله تعالى قدر الأشياء في الأزل ، وعلم أنها ستقع على حسب ما قدرها . فكل ما في الكون من الوقائع والحوادث والكائنات ما كان وما سيكون مقدر من الله تعالى من قبل . وقد أنكر القدرية هذا وقالوا : إن الله لم يقدرها ، ولم يتقدم علمه بها ، وأنها مستأنفة العلم ، أي : إنما يعلمها بعد وقوعها ، ثم تطورت هذه البدعة ، فقال أصحابها : إن القدر ثابت لله ، ولكنهم يقولون : الخير من الله ، والشر من غيره .

وقال إمام الحرمين الجويني في كتابه ( الإرشاد ) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القدرية مجوس هذه الأمة » . شبههم بهم لتضميمهم الخير والشر في حكم الإرادة ، كما قسمت المجوس ، فصرفت الخير إلى ( بزاد ) ، والشر إلى ( أهرمن ) . وهذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وهذه النحلة وإن كانت متروكة في عصرنا ، وغير معروفة باسمها  
هنا ، إلا أن هناك أفكارا تدور في عقول العامة تشبهها تماما . وذلك أنهم  
ينسبون ما لا يوافق أهواهم إلى الأرواح الشريرة ، ويقدمون لها القرابين ،  
ويشجعهم على ذلك المشعوذون .

ومن المتعالمين في عصرنا من يخوضون في مثل هذه النحلة ، ويعودون  
بالناس إلى القدرية القديمة البائدة ، ويقولون للناس : الاحتجاج بالقدر  
دلالة على العجز والقتل ، ويوهمونهم أنهم مستقلون بأعمالهم . وهو قول  
قريب من قول القدرية .

وقال الخطابي : وقد يجنب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر  
إجبار الله العباد وقهرهم على ما قدره وقضاه ، وإنما معناه : الإغيار عن  
تقدم علم الله سبحانه بما يكون من اكتساب العبد ، وتقدير أعماله وخلقه لها ،  
فهو علم شامل لما كان وما سيكون ، وفرق بين العلم بوقوع الشيء ،  
وتقديره ، وبين الإجبار عليه .

ومهما كان الأمر في الخلاف حول القول بكفر القدرية كفراً حقيقياً ،  
أو كفران نعم ، فإن حديث ابن عمر الذي أخرجه مسلم عن يحيى بن يعمر  
أن ابن عمر قال فيهم : . . . . . أخرجهم أتى منهم براء ، وأتهم براء مني ،  
والذي يخلف به عبد الله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل  
الله منه حتى يؤمن بالقدر . مهما كان الخلاف حول كفرهم فإنهم لا يخرجون  
عن الوقوع في المحرم . ونقل النووي عن القاضي عياض : أن قوله صلى الله  
عليه وسلم : « ما قبل الله منه » . ظاهر في التكفير ، فإن إحباط الأعمال  
إنما يكون بالكفر . إلا أنه يجوز أن يقال في المسلم : لا يقبل عمله لمصيته ،  
وإن كان صحيحاً ، كالصلاة في النار المصوبة .

وعلى أي حال فالإيمان بما جاء به الكتاب والسنة هو المذهب الحق ،  
وهو أن القضاء والقدر كله من الله .

## الرق والتلقين التمام ، والتولة :

الرق : كلام يتلى على المريض طلبا لشفائه . والتمام : جمع تيمة ، وهي : التويلة التي لا يكون فيها أسماء الله وآياته المطلوبة ولا الدعوات المأثورة ، تعلق على الصبي . وقال ابن الأثير : التمام : خرزات كان العرب يعلقونها على أولادهم يتقون بها العين . والتولة ، بتشديد التاء وكسرهما ، وفتح الواو . قال الخطابي ضرب من السحر . وقال الأصمعي : هو ما يجيب المرأة إلى زوجها ، ويكتب في الورق ، أو يقرأ على الخيط .

وأخرج ابن ماجه ، وأبو داود ، وأحمد ، عن عبد الله بن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الرق والتمام والتولة شرك » قالت زينب ( امرأته ) : ولم تقول هذا ؟ والله لقد كانت معنى تغلف ( بالبناء للمجهول . أى ترى بالوجع ) فكنت أخطف إلى فلان اليهودي رقيقى ، فإذا رقاى سكت . فقال عبد الله : إنما ذاك عمل الشيطان ، كان ينخسها بيده ، فإذا رقاها كف عنها . إنما كان يكفك أن تقولى كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أذهب البأس رب الناس ، اشف أنت الشافى ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما .

وإنما كانت هذه الأعمال شركا ، إما لأن الكلام الذى تتضمنه تلك الرق والتمام والتولة كان مشتملا على معنى الشرك ، أو لأن اعتقاد فعلها بنفسها يقضى إلى الشرك . وكلا المعنيين لازالت آثاره مشهودة لنا فى عصرنا الحاضر . فمنه تقرأ فى الكتب التى تتضمن تلك التمام والتولة من أبواب الهبة والتبجيل وغيرها أسماء مبهمة لا يعرف لها معنى ، ويدعى المشعوذون أنها أسماء الملوك الموكلين بالعمل ، فلكل ملك من ملوك الجن عندهم يوم يصرف فيه ، ولذلك نجد فى نهاية الزيجة تلك العبارة أو ما فى معناها : توكلوا يا خدام هذه الأسماء بفعل كذا . العجل العجل . الساعة الساعة . كما لا تزال نجد الخرزات تعلق على الأطفال فى الريف والأحياء الشعبية ، وقد تطورت إلى تماثيل للتمال وأكف الأيدي مما يسمى ( خسة وخيسة ) ،

وهي بعينها التعاويذ القديمة التي يعتقد الناس إلى الآن أنها تحمي من العين  
بنفسها ، كما يعتقدون أن الزائم التي يرددونها المشعوذون ، وما يكتبونه  
من الأوقاف والمربعات والأرقام فاعلة في مسائل الحب ، وما زال هناك  
أناس يقصدون العامة لهذا الغرض .

وإذا لم يكن هناك أمل في أن يقرأ العامة هذا الكتاب ، فعل العلماء  
والشباب أن يتحملوا بعض المشقة في إرشاد هؤلاء العامة ، وتبصيرهم  
بالخطر الذي ينتظرهم عند الله من جراء سلوكهم هذا ، والنهي عن هذا  
المنكر من أوجب الواجبات في هذه الحالة ، والنهي عن الكبيرة فرض عين  
على من علم بوقوعها .

### الكهانة وإيمان الكهان :

نقل الإمام النووي عن القاضي عياض : أن الكهانة في العرب ثلاثة  
أنواع : أحدها أن يكون للإنسان ولي من الجن يخبره بما يستره من السماء  
من السمع ، وهذا النوع بطل من حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
والثاني من يخبر بما يطرأ أو يكون في أقطار الأرض ، وما غنى عنه مما قرب  
أو بعد . والثالث المنجمون . وهذا النوع غلغى الله فيه قوة ما ، ولكن الكذب  
فيه أغلب ( وهم يدعون ، كما قال الخطابي ، علم الكواكب والحوادث التي لم  
تقع ، كمجيء الأمطار ، وتغير الأسعار ) ومن هذا الفن العرافة ، وصاحبها  
عراف ، وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفتها بها ،  
وقد يعتقد بعض هذا الفن ببعض في ذلك ، بالزجر والطرق والخط ، وهذه  
الأنواع كلها تسمى كهانة ، وقد أكذبهم الشرع كلهم ، ونهى عن  
تصديقهم .

وقد كان بين العرب كهان ، وقد تناول العرب عنهم أساطير هجبية  
فقالوا عن (شق أعمار) إنه كان نصف إنسان مشقوق طولاً . وقالوا عن (سطيح)  
إنه كان لحماً بلا عظم ، ويلدج كما يلدج الثوب ، وكان العرب يقصدون  
الكهان لاستشارتهم في سائر شئونهم . وما زال في عصرنا الحاضر من يرددون

على أقوام ، منهم من يدعى أن له تابعا من الجن يأتيه في يوم معين من الأسبوع فيكشف للناس عن ضمايرهم ، وعن حلول مشاكلهم ، ومنهم من يدعى أنه يعرف نفس الشيء بما يسمى بعلم الرمل ، أو حساب النجم . وهؤلاء هم بقايا كهانة الجاهلية تماماً ، فما من باطل شائع إلا وله جلور في التاريخ ، يعلم ذلك كل من له نظر دقيق ، ومقارنة واعية لتقاليد الحاضر بتقاليد الماضي السحيق .

وعطورة هذه الخرافات على العقيدة : أن الناس حيناً يطول بهم الزمن بممارستها يصلون إلى درجة اعتقاد جازم بأن هؤلاء يعلمون ما يعلمه الله ، بل وينسبون الله ، وينسبون إلى هؤلاء علم الغيوب ، ويستنبئون بمشقة الأسفار في سبيل الوصول إليهم .

أما أن الله تعالى قد أوجد في بعض هذه الأمور قوة في بعض الحالات ، ثم أوجب عليهم الكذب في أكثرها ، كما هو مشاهد في المراسد التي تنبأ بالأحوال الجوية ، ثم تأتي على خلاف ما تنبأت به ، أو تصدق ، فإن في ذلك حكمة ربوية -بليغة من الله تعالى ، هي دفع هؤلاء إلى دراسة النجوم والأفلاك ، والأجواء العليا للوصول إلى ما فيها من نفع للناس في دنياهم ، أو للوصول إلى عجائبها التي تدعو إلى الإيمان بالحكمة والتدبير وبطلان دعوى الصدفة ، ولا يدفع علماء الفلك إلى ذلك سوى أن يصادفوا بعض الصديق فيما يدرسون ، ولكنهم تحولوا عن هذا الهدف الأسمى إلى ذلك الهدف الأدنى ، حتى اصطنعه الجهلاء للإيهام بعلم الغيب ولا شيء غيره ، تماماً كما تحولت الدراسات الكيميائية التي مارسها العلماء قديماً للكشف عن أسرار الكون العظمى إلى نملة شعبية سموها الكيمياء لتحويل المعادن إلى ذهب بطرق بدائية لا تجدى شيئاً ، فالفكرة في أصلها صحيحة ، وهي أنه يمكن تحويل المعادن بعضها إلى بعض ، ولكن ذلك يتطلب دراسات مضيئة ، ومعامل هائلة ، وعقلا متفرداً واعياً . وهي أمور بعيدة عن العامة المحترفين في عصرنا الحاضر .

وقد أخرج مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت يا رسول الله ،



أمور كنا نصنعها في الجاهلية ، كنا نأتى الكهان . قال : « فلا تأتوا الكهان » .  
وفي رواية لمسلم عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ، إن الكهان كانوا  
يحدثوننا بالشئ فنجدنه . فقال : « تلك الكلمة الحق يحفظها الجن فيقلونها  
في أذن وليه ، ويزيد فيها مائة كلمة » .

أما وقد انتهى عهد استماع الجن بنص القرآن فقد أصبح هذا الادعاء  
بسمع الجن باطلا ، قال الله تعالى على لسان الجن : ( وأنا كنا نقعد منها مقاعد  
لسمع فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصداً ) (١) .

وفي التكبير على المنجمين أخرج أبو داود وأحمد وابن ماجه عن ابن  
عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس علماً من  
النجوم اقتبس شعبة من السحر ، زاد ما زاد » ومعنى ( زاد ما زاد ) أى :  
زاد في السحر ما دام يزيد في اقتباس علم النجوم . ويستثنى من علم النجوم  
كما قلنا : ما يجتدى به في ظلمات البر والبحر ، وما تعرف به القبلة ، وما يصل  
بالإنسان إلى الإيمان ، وكشف دلائل القدرة الإلهية .

وفي التكبير على علوم الرمل ( الخبط ) وزجر الطير أخرج الترمذي  
وأبو داود عن قبيصة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
« العيافة والطيرة والطرق من الجيت » . والطرق : زجر الطير . والعيافة :  
الخط . يعنى الرمل وغيره . وقيل : العيافة : زجر الطير . والطرق :  
الضرب بالخصى الذى يفعله النساء ( ضرب الودع ) وقيل : هو الخط في  
الرمل . وهو حكلا في الهابة لابن الأثير . والجيت : قال الزنجشري في  
القاتي : هو السحر والكهانة . وقال الجوهرى في الصحاح : الصنم والكاهن  
والساحر ونحو ذلك كله جيت . وزجر الطير : التفاوض ببعضها .

---

(١) سورة الجن : ٩ .

وقد نعى الله تعالى في القرآن على هؤلاء فقال إنهم ( يؤمنون بالجبوت  
والطغافوت ) (١) . وذلك بعد أن أوتوا نصيبا من الكتب السابقة .

ومن الخط ما أشار إليه ابن الأثير نقلا عن ابن عباس ، ولا زال يمارسه  
الناس إلى عصرنا : يخط أحدهم خطوطا أو نقاطا كثيرة دون عدد ، ثم  
يسقطها خطين خطين أو نقطتين نقطتين ، فإن بقي خطان ( زوج ) فهو  
علامة نجاح المطلوب ، وإن بقي خط واحد ( فرد ) فهو علامة الخيبة .  
وكل ذلك تكليب للقرآن والسنة في أن علم الغيب لله وحده .

### الطيرة :

الطيرة : التشاؤم بالطير أو الحيوان أو غيره . وما زال هذا الداء  
مستشرياً بين أوساط المسلمين ، جهالم ومتعلمهم على السواء ، فرى الناس  
يتشائمون بالفراب وصوته ، وبضهم يواجه بالفراب أو بصوته وهو يقصد  
أمراً من أمور دنياه ، فلما أن يعود ولا يمضي لسا أراد ، ولما أن يعقد  
قلبه على الشؤم ويمضي ، فإن تملزت حاجته اعتقد أنه من أثر الفراب وشؤمه  
منه . ومن الناس من يتشائم ببعض الألوان ، أو بالألوانى الفارغة يحملها أحد  
المارة ، أو بالكلمة تطرق سمعه وهو يمارس أمراً من أمور حياته ، أو باسم  
من الأسماء ، وما أشبه ذلك .

وقد جاء النكير على هذا الصنيع فيما أخرجه الترمذى وابن ماجه وأبو داود  
عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الطيرة  
شرك ، الطيرة شرك ، الطيرة شرك » .

قال القاضي عياض : إنما سماها شركاً لأنهم كانوا يرون ما يتشائمون به  
موثقاً في حصول المكروه . وملاحظة الأسباب ( دون مسببها سبحانه )  
في الجملة شرك خفى ، فكيف إذا انضم إليها جهالة وسوء اعتقاد ؟

فكل من اعتقد أن سببا فاعلا بذاته ، أو رتب نجاحا أو إخفاقا على ظاهرة من ظواهر الخلق من دون الله في كل حال فقد أشرك ، وفسدت عقيدته ، فضلا عن أن الطيرة عاتق للإنسان عن مواصلة العمل لمسا فيه مصلحة الإسلام ومصلحة مجموع المؤمنين . وقدما حاول المشعرون أن يشنوا المعتصم عن الجهاد بحجة تحمس الطالع ، ولكنه مضى وانتصر ، وقد سجل الأدب العربي هذا الحادث فقال أبو تمام :

السيف أصدق أنباء من الكتب      في حده الحد بين الجد واللعب

### سبب الدهر :

كان من عادة العرب أن يسبوا الدهر عند التوازل والحوادث والمصائب التازلة بها ، من موت أو تلف مال ، فلما جاء الإسلام نبهم إلى ما في هذا القول من خطر على عقيدة المؤمن بربه . وإنما تسرب هذا القول المنكر إلى الفكر العربي من الدهرية القدامى الذين نسبوا كل شيء إلى الدهر فقالوا :  
( ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر ) (١) .  
ثم تسربت هذه الكلمات المشبوهة بدورها إلى الناس في عصرنا الحاضر ، فما تزال نسمع من الجهلة والمتعلمين سبابا للزمان كلما نزل بهم مكروه ، أو ضاقت بهم سبل الحياة .

وترجع خطورة هذا القول على عقيدة المؤمن من حيث إنه سباب موجه إلى فاعل التوازل والمكروهات التي تصيب الإنسان ، باعتبار الفاعل هو الزمان والدهر كما يزعم من سببه وعلته ، ولما كان فاعل كل شيء في الوجود هو الله الفاعل لمسا يريد ، والذي لا يشركه في حكمة أحد ، فقد تحققت الشبهة في أن هذا السباب الموجه للزمان خطأ ، إنما هو موجه إلى الله على الحقيقة . وإن كان هذا الذي يسب الزمان شديد الإيمان بالله ، عارفا بأنه الفاعل القاهر فوق العباد ، فقد تشبه بالدهرية الذين ينسبون فعل كل شيء إلى الدهر ، والتشبه بالمسحدين والكفار محذور في المظاهر العامة

(١) سورة الجاثية : ٢٤ .

للمسلم ، فكيف بالعقيدة التي هي قوام الإسلام ، وعماد الإيمان ، لا سيما في عصرنا الذي جندت فيه الشيوعية اليهودية كل قواها للدعوة إلى تحلة دهرية إلحادية متطورة .

وقد أخرج مسلم وأبو داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه : « يؤذني ابن آدم ، يسب الدهر ، وأنا الدهر ، بيدى الأمر ، أقلب الليل والنهار » . وهذا لفظ أبي داود .

### الانتحار :

الانتحار في الحقيقة تمرد صارخ على حكم الله ، ومعارضة واضحة لأمره ، وثورة على قضائه ، تبلغ أشدها في نفس ضعيفة الإرادة ، وتسيطر على قلب واهي العقيدة ، مستبعد للهوى ، فما بلبث أن ينهى حياته بنفسه ، فيكون بذلك قد أقرّف جريمتين : الثورة على قضاء الله استجابة للهوى ، وهو بذلك يتخذ إلهه هواه من دون الله . والجريمة الثانية : المدّوان على حق الله في الإحياء والإماتة ، ووضع نفسه وهواه في موضع الله الحاكم بالحياة والموت .

ولا حجة لمن يقول : إنه مات في الأجل الذي حددّه الله ، لأنه أدخل نفسه شريكا لله ومناهضا له في تنفيذ الموت عند الأجل ، ولأن مثله ممن أصيب بما أصيب به من كوارث قد اعتصم بالرضا ، ولبأ إلى الله ، فكشف عنه ضره ، وحياه بفيض النعم . والدليل على أن المنتحر إنسان ضالّ غمّزق الإيمان من قبل أن ينتحر : أننا لا نجد تلك الحوادث إلا بين مدّعي الحضرات والمسكرات والمقمارين وتجار الشهوات من الرثاة والقوادين والخارجين على القانون . وكذلك المرفون الذين استنفدوا كل طاقات المتاع الدنيوي ، فأصيبوا بالوحشة والمال ، فحاولوا تجديد حياتهم فانسدت أمامهم أبواب الجديّد من المشاهر والأحاسيس الراضية .

وهذا هو السر في تشديد الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم في الوحيد ،

وإلزامهم بمقوبة أنفسهم يوم القيامة بنفس الشيء الذى أنشأ به حياتهم فى الدنيا .

أخرج مسلم عن ثابت بن الضحاك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « . . . ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة . . . » . وأخرج عن أبي هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيناً ، فقال لرجل ممن يدعى بالإسلام : هذا من أهل النار . فلما حضرنا القتال قاتل الرجل قتالا شديداً ، فأصابته جراحة ، فقيل : يا رسول الله ، الرجل الذى قلت له آتفاً إنه من أهل النار قاتل قتالا شديداً ، فأصابته جراحة ، وقد مات . فقال : إلى النار . فكاد بعض المسلمين أن يرتاب . فبينما هم على ذلك ، إذ قيل : إنه لم يمت ، ولكن به جراحاً شديداً ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح ، فقتل نفسه ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : الله أكبر ، أشهد أنى عبد الله ورسوله ، ثم أمر بلالا فنادى فى الناس : إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وأن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر . وفى رواية لأبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفسه بحديدة فحديده فى يده ، يتوجأ ( يطعن ) بها فى بطنه فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه ( يشربه ) فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن ردى من جبل فقتل نفسه فهو يردى فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » .

ومن هذا الباب قتل الأبناء مخافة الفقر ، وستحدث عنه فى البحث الثالث إن شاء الله ، لاتصاله الوثيق بمجتمع المؤمنين .

### الشرك :

المقصد الأول للإسلام هو حرب الكفر والشرك على مختلف صورته خفياً وظاهراً ، وتحليص العباد لله تعالى وحده ، وتحديد إرادة الأعمال له وحده ، وعقد النيات بالأعمال كلها ابتغاء وجهه دون أى عرض أو منفعة أخرى سوى الخضوع للأمر ، واعتقاد أنه القاعل الضار النافع وحده ، ولا يملك هذا الحق إنسان ولا ظاهرة طبيعية بأى حال من الأحوال .

ولقد هدفت التشريعات الإسلامية كلها إلى تدعيم هذه العقيدة ، وإلى صيانتها من آفات الشرك الظاهرة والخفية . فالشعار الأول للإسلام ( لا إله إلا الله محمد رسول الله ) . فأثبت الألوهية وحقوقها كلها له سبحانه ، ووضع رسوله موضعه من البشرية والاصطفاء لتبليغ الرسالة وبيان مقاصدها ، ولهذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم دائماً على تعلم الناس أنه عبد الله مثلهم ، ورسوله المبلغ عنه وحده ، فلا اختصاص له بما اختص الله تعالى به نفسه . والصلاة تدريب للمؤمنين على إحكام عقد القلب على هذا الاعتقاد ، بتكرار هذا التدريب خمس مرات كل يوم ، ومنها صلاة تكون وقد خلعت الحركة في الدنيا ، وهجعت الكائنات ، وعم الصفاء والقاء ، مما يجعل فاعليتها أقوى في افتتاح القلب حتى يمتلئ من هذا الإيمان ، ثم يفيض على سائر الجوارح ، ولا سيما أن المسلم يستقبل بهذه الصلاة - صلاة الفجر - يومه وشئون حياته ، مما يجعله - إن أداها على وجهها - في حالة يقظة من مراقبة نفسه أن تنحرف عن هذا اليقين ، ومراقبة ربه فيها يأتي ويترك من الأعمال ، وكانت الصلوات كلها انسلخا كاملاً من شغل الحياة وتوجهها بالروح والقلب والعقل والنفس واللسان مجتمعة إلى الله تعالى في مناجاة بأذكار وقرآن ، وهو ترديد لشعارات الإسلام التوحيدية البريئة من الشرك ، وكان توجه الإنسان في أدائها إلى جهة معينة فرض عليه أن يلتقي في تمحيصها ، وعدم الانحراف عنها - تدريباً على أن يكون الجسد هو الآخر بما فيه من الجوارح وما يملك من قدرة على الحركة والعمل في خدمة هذا التوحيد ، وفي صراع ضد الشرك .

فإذا استعاد المسلم من صلاته وهذا أمر محقق إذا أقامها على وجهها الصحيح الذي شرعناه ، فإن قبضة قلبه وقبضة يده سوف تنحلان عن الحرص على الدنيا ، وسوف يهون إنفاق المال في وجوهه المشروعة ، وحسبه عن الوجوه غير المشروعة ، مادام هناك اطمئنان في القلب إلى الجزاءات التي وعد بها المتفوقون في سبيل الله ، ولهذا كان ذكر الزكاة عقب ذكر الصلاة في القرآن وفي السنة ، وفي عقود الإيمان التي كانت ترم بين القابلين للجدد لدعوة الإسلام ، وكان التحلي عن التطرسة والزهة في الدنيا من

دلائل إخلاص المسلم لدينه ، وكان من هذا اللون نماذج مشرفة للتاريخ  
الإنساني كله من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم . ولم تكن الزكاة  
المفروضة ولا الصدقات المندوبة سوى وسيلة لصيانة إيمان الضعفاء من الشرك  
تحت تأثير الحاجة الملحة ، وفقدان الصبر ، وظلم أهل الفطرية والجبروت ،  
كما أنها حافز قوى إلى العمل وتجديد الروات قبل أن تأكلها الصدقة .

وبين دوامة العمل الدنيوى ، وبهر المال وزينته ونزوع النفس نحو  
الشهوات كان من المحتمل أن ينسى الإنسان ، فأضيف إلى تشريعات التدريب  
على الإيمان تشريع آخر يدعم التشريعات السابقة في هذا السيل ، وذلك  
هو صوم شهر من العام ، اختارته العناية الإلهية بدقة بالغة ، حيث جعله  
الشهر الذى أنزل فيه القرآن ، يكون فيه حرمان النفس نهائياً من كل أنواع  
الملذات الملعونة والمشروبة ومن الجماع وأسبابه والغو في الحديث ، كما  
يكون فيه تقلل من الطعام والشراب وقت الإفطار ، وإلى جانب ذلك نذبت  
الشرعة إلى إحياء لياليه بالصلاة والقرآن ، وأبامه بالصدقات وأعمال البر  
والأخوة الإسلامية الخاتية ، يبتغى المسلم في كل ذلك وجه الله وحده ،  
فلا يربط بين قضاء مصالحه الشخصية وبين الصدقة المدفوعة إلى الفقير ،  
ولا يمين عليه بها ، ولا يمتن كرامته بإعلانها ، حتى تحتفظ الأخوة الإسلامية  
بلدرجة قوية من التعاون على البر والتقوى ، ولا سيما وحدة الصف والمباينة  
في صفوف القتال ضد المناوئين للدعوة ، الأمر الذى حققته الصلاة في  
وحدة الصف ، وزوال القوارق الاجتماعية أمام الله .

ومن كثر ماله من المسلمين بعد ذلك ، وفاض عن حاجته وحاجة  
من يعول فرض عليه أن يحج إلى بيت الله الحرام ، وفرض عليه في هذا  
الحج أمور قاسية تتناسب مع انهاء المادى الذى أحرزه ، حتى لا يطفى  
إذا استغنى وحتى لا ينسى حيناً يتجرد من كل زينة ، ويعانى مشقة الأسفار ،  
وينعم بالتعاون مع إخوان الطريق ، ويسهم في المؤتمر العام الذى يكون  
التعاون المادى والأدبى بين مجتمعات المسلمين المختلفة من أهدافه ومراميها .  
ثم كانت الأذكار المشروعة في الحج تذكيراً بعقد الإيمان الأول ، والأركان

المفروضة فيه تذكيراً بأصل الطاعة دون تساؤل عن حكمة ، وذلك كالطواف حول الكعبة ، ورمى الجمار وغيرهما ، الأمر الذى غفل عن سره الجهلاء فقالوا : إنه بقايا من الوثنية .

من هذا المرض يتبين لنا كيف بدأ الإسلام بالإيمان بالغيب ، وكيف كان الإسلام حكيماً فى تشريعاته لتقرير الإيمان والتوحيد والقضاء على الشرك عقيدة وعملاً وسلوكاً فى كل الميادين والصور .

وتبعاً لهذه الدقة البالغة فى إحكام التشريعات لتؤدى هذا الهدف إذا أقيمت إقامة يتواطأ فيها القلب واللسان والجوارح على التوحيد ، ونفى الشرك حتى تكون الوحدة فى الإقامة مساوقة للوحدة فى العقيدة ، تبعاً لذلك كان الشرك من أكبر الكبائر فى الإسلام ، وأعظمها خطراً على بناء الأمة كلها ، إذ أن الإيمان الخالص من شوائب الشرك ، والمدعوم بالوعى والفقه العميق على هذه الصورة هو المحافظ الرئيسى المقبول من كل المؤمنين إلى بيع المسال والنفس فى سبيل الله كدليل على نضج عقيدة التوحيد البرىء من الشرك حتى يكون المقابل المبلول من الله تعالى سلطان المسلمين على أرض يجاهدون فيها الكفر ، ويسقط على ثراها الشهداء ، وترفع على رباهما أعلام الإسلام ويردد فى جنباتها نداه ، ويسود بين أهلها العدل الذى هدف إليه دين الله ، ويندحر الظلم الذى استمسك به أراذل الخلق من الطغاة وهواة التجبر والتأله على الناس ، والمتعششون للدم والشهوة والقوضى والجريمة ، والمتحللون من كل قيم الشرف والكرامة ، ثم بعد ذلك كله رضوان الله الأوفى فى جنة الصديقين والشهداء .

وهناك من يفسدون عقيدة التوحيد باسم الدين ، فيتصدون لإرشاد الناس فى أمور دينهم ، ثم يحذرونهم بأوهام الخلوة والجوع غير المشروع من غير صيام ، وذكر الله على أنغام الموسيقى ودوى الطبول ، وأخيراً فى عالم موهوم من الأشباح التى تنصرف فى أقدار الناس ومصايرهم .



لهذا كله جاء النكير في القرآن على الشرك . فقال تعالى : ( إن  
الشرك لظلم عظيم ) (١) . ( إن الله لا يظفر أن يشرك به ويظهر ما دون  
ذلك لمن يشاء ) (٢) . والشرك يفسد الفكر ، ويستحيل معه  
التمييز بين الحق والباطل ( أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه  
انخلق عليهم ) (٣) . والشركاء الذين يتخذهم لا يمكن أن يدعوا الناس إلى الحق  
( قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق ) (٤) . والمشركون لا عهد لهم  
( كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ) (٥) . ولا يستجيبون  
لحق ( كبر على المشركين ما تدعهم إليه ) (٦) . والشرك يحبط كل  
أعمال الخير : ( لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ) (٧) .  
وأخرج الجماعة عن ابن مسعود ، وأبي بكرة ، وأنس ، وأبي هريرة ،  
وغیرهم أحاديث تجمع أكبر الكبار ، وفي أولها : الشرك باطل .

الرياء شرك غفني :

الرياء : طلب المنزلة في القلوب بالعبادات ، وإرادة العباد بطاعة الله .  
وهو حرام معلوم بنص الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى :  
( لفريل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم براعون ) (٨) .  
وذم المنافقين بقوله : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى براعون  
الناص ) (٩) . . . ومن السنة ما أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال : « من راعى راعى الله به ، ومن سقح سمع الله به » .  
وأخرج الحاكم عن معاذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن اليسير من  
الرياء شرك » . إلى أحاديث وآيات كثيرة .

(١) سورة لقمان : ١٣ .

(٢) سورة التيس : ٤٨ .

(٣) سورة الرعد : ١٦ .

(٤) سورة يونس : ٣٥ .

(٥) سورة التوبة : ٧ .

(٦) سورة الشورى : ١٣ .

(٧) سورة الزمر : ٦٥ .

(٨) سورة الماعون : ٤ - ٦ .

(٩) سورة النساء : ١٤٢ .

ولقد جرى الصحابة والسلف على التحذير من الرياء ، والتحقق في توقيه ، وبيان علاماته . وأجمع ما قيل في علاماته قول علي رضي الله عنه : « للمرأى علامات : يكسل إذا كان وحده وينشط إذا كان في الناس ، ويزيد في العمل إذا أثنى عليه وينقص إذا ذم » . وقال الحسن البصري : المرأى يريد أن يثلب قدر الله ، وهو رجل سوء - يريد أن يقول الناس : هو رجل صالح .

والرياء درجات تختلف في القبيح ، وكلها ملمومة ، وقد أجاد المحاسبي في ( الرعاية لحقوق الله ) والغزالي في ( الإحياء ) والمكي في ( قوت القلوب ) تفاصيل الرياء ودوافعه ودرجاته . وغلاصة ما قالوه :

١ - الرياء بأصل الإيمان ، وهو إظهار الشهادتين ، وانطواء الباطن على التكذيب والشك . وصاحبه غلغل في النار . وفهم قال الله تعالى : ( ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ) (١) .

٢ - الرياء بأصول العبادات ، مع التصديق بأصل الدين . كن يصلّي أمام الناس ، ويكسل منفرداً ، فتصبح منزلة الناس عنده فوق منزل ربه . وهذا أيضاً قبيح ، ولكنه دون الأول في القبيح .

٣ - الرياء بالنوافل والسنن ، فيقوم بها طلباً لمحمدة الناس ، وخوفاً من ملتهم ، والله تعالى يعلم من قلبه أنه لو انفرّد ما زاد على القرينة شيئاً .

٤ - الرياء بأوصاف العبادات ، كتطويل السجود والركوع ، وتجويد الصلاة في الظاهر أمام الناس ، وكالإمام يجود قراءته ، ويتحزن فيها ليقال إنه تقي حافظ للقرآن ، رقيق القلب .

٥ - الرياء بقصد الوصول إلى معصية . كن يظهر العبادة والتقوى والصلاح ، ليأمنه الناس على أموالهم وأعراضهم ، فيخونهم فيها .

٦ - أن يريد المرأى بعمله الناس وحملهم ، ولا يريد ثواب الله . وهذا عكس القضية ، فأراد الناس بما هو فيه ، وهو أشدهم مقتاً عند الله .

(١) سورة البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

٧ - أن يقصد بعمله ثواب الله وحمد الناس بدرجة متساوية ، بحيث يبعثه الأمران على العمل ، ولا يبعثه أحدهما منفرداً عليه . وهو موكول إلى الله ، لأنه أفسد بقدر ما أصلح ، فلما أن يسلم ، ولما أن يؤاخذ بنية الرياء .

٨ - أن يكون اطلاع الناس على عمله باعثاً له على النشاط فيه ، ولو لم يكن هناك ثناء من الخلق عليه لمسا ترك العمل ، وليس الباحث الوحيد له على العمل هو الرياء . وقد قال الإمام الغزالي في هذا النوع : والذي نظنه والعلم عند الله أنه لا يحيط أصل الثواب ، ولكن ينقص منه ، أو يعاقب على مقدار قصد الرياء ، ويثاب على مقدار قصد الثواب .

### علاج الرياء :

يرى المحاسبي أن علاج الرياء يكون بالعلم والتأمل ومقارنة الأحوال ، وإدمان الفكر حتى يرسخ الحق في القلب . وغلاصة المعرفة التي تبرى من الرياء :

١ - أن يعلم العبد المرائي ما في الرياء من فساد قلبه ، وحرمانه من التوفيق ، ومن المنزلة عند الله ، وأن من طلب حملهم من المخلوقين لن ينفعوه بشيء عند الله ، وأنه مستهزئ بالله ، متحجب إلى الناس بما يكرهه الله ، متقرب إليهم بالبعد عن خالقه ، وأن العمل الواحد الذي أفسده وأحبطه بريائه ربما كان مرجحاً لكفة حسناته يوم القيامة لو أنه صلح وبرئ من الآفة ، وأنه بإفساد عمله على هذا الوجه قد حوله إلى كفة سيئاته ، وربما أرجحها على كفة حسناته في يوم يحتاج فيه إلى القليل من الحسنات .

٢ - أن يعلم أنه لا ينال في الدنيا إلا ما كتبه الله من رزقه ، فليس رياء الخلق زائداً له في رزق ، وليس إسقاطهم من حسابيه ينقص له فيه ، ولو لم يكن مرائياً لنال ما نال ولكن من حلال خالص ، ولكن الشيطان يؤم الناس أنهم ينالون الزيادة في الرزق عن طريق الرياء ، وكذلك مدح الناس وفهم لا يزيده شيئاً ولا ينقصه ، ما لم يكن قد كتبه الله وقدره .

٣- أن يلرب نفسه على إخفاء العبادات ، وإغلاق الأبواب دونها ،  
إلا ما شرع إظهاره كالجماعات ، وأن يصبر على منازعة نفسه له ، حتى  
تذل وتنقاد ، ويقتنع القلب بعلم الله وحده دون علم الناس ، وحينئذ يجد  
من نور الإيمان واليقين ما يجعله مؤثراً لهذه الطريقة كارهاً لمعلم الناس بعبادته  
والله الموفق .

### النوح وضرب الخسلود وشق الجيوب :

النوح : الصراخ ورفع الصوت بالبكاء . وضرب الخسلود : لطمها .  
وشق الجيوب : تمزيق الثياب ، ويكون ذلك عند المصيبة كالموت وهلاك  
المال وغيرهما . وكله تمرد على قضاء الله تعالى ، ومعارضة لأحكامه ،  
وتقليد لأعمال الجاهلية ، ولهذا جاء النكير على ذلك في السنة . وما زالت  
النياحة عادة وصناعة في بعض الأوساط الإسلامية وغير الإسلامية المتخلفة  
عقليا وثقافيا ، فهناك ( النادية ) التي تستأجر في المآتم والتي تصطنع لباس  
الحزن ، وتردد أقوالا محفوظة ماثرة للشجن ، وفي نهاية كل مقطع يرتفع  
صراخ النساء ، وفي نهاية كل قول من أقوالها يقمن جميعاً ويتحلقن حول  
النادية التي تقرع طبولها المزعجة ، وهن يقفنز حولها ويضرن وجوههن  
ويرددن كلمات معبرة عن فداحة المصيبة فيما يشبه هتاف المظاهرات .  
وكفى بهذا المظهر خروجاً عن حد الإنسانية إلى حرص الإسلام على الاحتفاظ  
بها كريمة مؤمنة .

أخرج الرملى، وابن ماجه، والطبري في تفسيره ، وأبو داود ، بألفاظ  
مقاربة عن أسيد بن أبي أسيد في تفسير قوله تعالى : ( ولا يعصيك في  
معرفة ) : هو النياحة . وفي رواية أبي داود : كان فيما أخذ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم علينا في المعروف الذي أخذ علينا ألا نعصيه فيه :  
ألا نخمش وجها ، ولا ندعو ويلا ، ولا نشق جيبا ، ولا ننشر شعراً .

وأخرج النسائي ، وأبو داود ، عن يزيد بن أوس قال : دخلت على أبي  
موسى وهو ثقيل ، فلنبت امرأته لتبكي أو تنهم به ، فقال لها أبو موسى :

أما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : بلى . قال : فسكت .  
قال : فلما مات أبو موسى لقيت المرأة فقلت لها ما كان قول أبي موسى لك ؟  
قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من حلق ومن سلق ،  
ومن خزق » . حلق : أزال شعره . سلق : رفع صوته بالبكاء . خزق :  
مزق ثيابه .

واتفق الشيخان على رواية حديث « إن الميت يهذب ببكاء أهله عليه »  
مع اختلاف في الألفاظ عن عمر ، وابنه عبد الله ، وابنته حفصة أم المؤمنين ،  
وصهيب ، والمغيرة بن شعبه .

والبكاء المحرم ليس هو دمع العين ، بل هو المصحوب بصوت ونياحة  
ونذبة . ولا خلاف في تحريم هذه الأعمال على فاعلها . وإنما اختلفوا في  
تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ، أو ببعض بكاء أهله عليه ، كما في روايات  
مسلم وغيره . فقال الجمهور : إنما يعذب بذلك إذا أوصى به ، فإن لم يوص  
به لم يعذب . وأتم فاعله وحده . واحتجوا بأن عائشة ردت حديث ابن عمر  
وقالت : إنما كان ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبر فقال :  
إن صاحب هذا القبر ليعذب وأهله يكون عليه . ورد ابن القيم تخصيص  
الحديث بالوصية ، لأن اللفظ عام ، وأن الصحابة فهموا العموم في الحديث .

### إشاعة اليأس من رحمة الله في قلوب الناس :

جرت عادة الكثيرين من الوعاظ والخطباء ألا يوازنوا بين عنصري  
الخوف والرجاء في مواضعهم ، فهم يقتصرُونَ على إبراز جانب القهر وشدة  
العقاب والغضب الإلهي على المذنبين ، ويغضون في تعداد ألوان العذاب  
التي تنتظرهم ، ويحطون في ذلك بين الصحيح وغير الصحيح من الأخبار ،  
ويغفلون جانب الرحمة الإلهية ، وأن الله يقبل التوبة عن عبده العاصي ما لم  
تبلغ روحه الحلقوم ، وأنه رحيم ودود كريم يعفو عن الذنب كما يأخذ به .

وإغلاق هذا الباب المشرق من رحمت الله يبعث القنوط واليأس في  
قلوب العصاة ، وربما دفعهم إلى المضى في الذنب مادامت النهاية معلومة ،  
وليس لمصيبتهم مخرج . فالواعظ الذي يسلك هذا الطريق كما أنه قد يحصل

على بعض النتائج من سلوكه هذا يعود البعض إلى الصراط المستقيم عن طريق الخوف ، قد يحصل على نتائج عكسية أيضاً حينما يستحكم اليأس في قلوب العصاة .

والسلوك الحق لمن يريدون أن يعرفوا الناس برهم ، أن يعرفهم به تعريفاً كاملاً ، لا متوقفاً . فهو غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ، لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ورحمته وسعت كل شيء ، وسيكتبها للذين يتقون ، وهو يبدل سيئات التائبين حسنات ، ويفتح أبواب رحمته في الثلث الأخير من الليل قائلا : هل من تائب فأغفر له .

والذين يقتلون الناس من رحمة الله يمارضون القرآن ، ويكذبونه ، وكفى به إثمًا ، فإله تعالى يقول : « يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا » . ونحن نقول للعاصي : محال أن يغفر الله لك .

وفي ذلك أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث أن رجلاً قال : والله لا يغفر الله لفلان ، وأن الله تعالى قال : « من ذا الذي يتألى على ألا أخفر لفلان ، فإني قد غفرت لفلان ، وأحببت عملك » . يتألى : يحلف . ولا شك في تحريم تقطيع الناس من رحمة الله ، ولكن الخلاف في إحباط عمل من فعل ذلك . فقالت المنزلة : تبطل الأعمال بالكلية . وقال أهل السنة : يسقط ثوابها فقط .

**وضع الرجاء في موضع الخوف :**

ومن الحرمات التي تتصل بالاعتقاد عدم التفرقة بين موقع الخوف وموقع الرجاء ، وتلك بلية عمت في عصرنا ، ونرجو أن يكون العلم بحقيقتها زاجراً عنها إن شاء الله .

يقم بعض الناس على المعصية ، ولا يتنعمون عليها ، بل يتلذذون بها ، ولا يأنطون في أسباب التوبة ، وقد يكون بعضهم مهملًا للقرائن ، ثم

يقول : أرجو رحمة الله ومغفرته . وليس هذا رجاء ، وإنما هو الغرة بالله ، وهي استهزاء بالقواعد التي سنّها الله لتعرف والرجاء . ومن هنا أنكروا الله على هؤلاء فقال : ( فخلف من يعلم خلف وروا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا ) (١) . وعبرهم بقوله : ( وذلكم ظنكم الذي ظنتم بربكم أرداكم ) (٢) . وبين وجه الصواب في حقيقة الرجاء فقال : ( إن الذين يظنون كتاب الله وأقاموا الصلاة وألقوا أموالهم سراً وعلاية يرجون تجارة لن تبور ) (٣) . وقال : ( إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله ) (٤) .

فقد نفي الله حق الرجاء عن المقيمين على المعاصي ، وأثبت للمؤمنين الصلحاء . فالقيم على المعصية عليه أن يخاف ويدعو الله أن يرفقه إلى التوبة ، والمقيم على الطاعات عليه أن يرجو ثوابها وكاملها ، ويخشى نقصانها . هذا هو وضع المعاملات مع الله مقرونة بأسبابها التي قررّها سبحانه في كتابه ، وعكسها تبديل لكلام الله ، واختار به ، وهو محرم لا شك في تحريمه للآيات السابقة . ووضع الأمور مواضعها يأتي بخير ، فالخوف قد يأتي بالرجاء ، أما الغرة بالله فلا تأتي إلا بشر ، حيث يدوم العبد على المعصية وهو يأمل ما ليس له فيه حق .

وقد شبه الإمام الغزالي الخطل في الرجاء بمن يزرع في أرض سبخة صلبة لا يصل إليها الماء ، ثم يرجو الثمار . وإنما عليه في الحقيقة أن يصلح الأرض ، ويرفع إليها الماء ، ثم يرجو . أما من يزرع أرضاً خصبة ، ويتعهد الزرع بالماء والتنقية ، فله أن يرجو .

**كفسران التعم :**

كفران التعم مبارزة لله بالمعصيان . والحقيقة أن الشكر عبادة تتجه نحو

(١) الأعراف : ١٦٩ .

(٢) سورة فصلت : ٢٢ .

(٣) النور : ٢٩ .

(٤) سورة المجلة : ٢١٨ .

العقيدة مباشرة ، ويمكن إجمال مراتبه ، حتى تبين حقيقة كفران النعم ، ومدى جسامتها في التحريم :

١ - لا شرك في أفعال الله تعالى ، ويمكن علم هذه الحقيقة مما يجري في حياتنا اليومية . فإذا وصلت خطاب مع عامل بريد ، وفيه مال مستحق لك على آخر ، فن الخطأ أن تعتقد أن لعامل البريد بدأ أو دخلا في الحصول لك على مالك . بل هو مسخر لإيصال الرسائل ولا شيء غير ذلك . ومع القارق ، والله المثل الأعلى . . هكذا الله تعالى مع خلقه ، ضمن لهم إيصال النعم إليهم بوسائل وأسباب مفرها لإيصالها ، فاعتقاد الأسباب فاعلة أو لها دخل في الإتيان طعن في العقيدة ، وكفر للنعمة ، وإغفال لأصلها ، واستمساك بسببها .

٢ - الفرح بالنعمة دون ملاحظة أنها مظهر عناية الله بالعبد ، واختصاصه له ، فإذا فرح الإنسان بما وصل إليه من النعمة دون ملاحظة عناية الله بالعبد أو أن هذه النعمة وسيلة تستخدم فعلا فيما يقرب الإنسان من الله ، فليس هذا شكراً بل هو كفران للنعمة .

٣ - الشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح . أما القلب فيضمرب حب الخير والنعم لكل الناس ، وأما اللسان فبالنطق بكلمات الحمد والشكر الماثورة . وأما الجوارح فاستعمال النعمة في كل ما يحبه الله وما يرضيه ، والبعد عن استعمالها فيما يكرهه من المعاصي . والكفران هو استعمالها فيما يغضب الله .

٤ - ليس المراد بالنعم الأموال والأولاد وسائر النعم الخارجة عن حدود الإنسان ، بل الصحة والسمع والبصر والعقل وكل الحواس والجوارح نعمة عليك واجب الشكر وعدم الكفران .

### الكبر :

الكبر صلة بالمهرمات التي تكون بين الإنسان وغيره ، ولكن صلتها بما بين الإنسان وربه أقوى ، وإذا ارتفع الجانب المتصل بما بين العبد وربه سهل ارتفاع الجانب الآخر إن شاء الله .



أخرج الشيخان عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا يدخل النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان » . وفي رواية أخرى : قال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ، ونعله حسنة ، قال : « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر : بطن الحق ، وعظم الناس » .

فالكبر المحرم : بطن الحق . أى دفعه تكبرا وتجبرا عن سماعه ، أو للاستهانة بقاله . وعظم الناس . وقد روى : عجم ، بالصاد : احتقارهم ، والاستعلاء عليهم . ومن استعمل على الناس أنكر الحق إن جاءه عنهم . وبصرف النظر عن خلاف العلماء حول تحليل التكبر في النار ، أو عدم دخوله الجنة إلا بعد العقاب ، فإن الحرمة باقية لا رفعها الخلاف حول هذه القرعيات . أما الكبر الذى هو دفع الحق تجبرا ، فقد يوصل إلى الكفر ، وهنا يكون الخلود في النار محققا .

وأهمية تحريم الكبر واضحة في القرآن ، من حيث إن هذا النوع من الناس كانوا عماد حركة المقاومة للشرائع السايوة في التاريخ الدينى كله .

فأول المستكبرين عن الحق كان إبليس ، حينما اصطنع جدلا عنصريا لينكر على الله استخلافه لآدم ، وقد سمى الله استكباره كفرا فقال : (إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين) (١) . وفي حكم عام على جميع اليهود قال تعالى : ( أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ) (٢) . واليهود هم المثل الأول للكبر العنصرى الذى لا يقوم على دليل مقنع . واحقر المستكبرون من قوم صالح كل من آمن به من الضعفاء : ( قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استبطهوا لمن آمن منهم أنهم أهلوا أن صالحا مرسل من ربهم ) (٣) . فلما أكد المؤمنون إيمانهم عاد المستكبرون فقالوا : ( إنا بالذى آمنتم به كافرون ) (٤) .

(١) سورة البقرة : ٣٤ .

(٢) سورة البقرة : ٨٧ .

(٣) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٤) سورة الأعراف : ٧٦ .

وهدد المستكبرون شعبيا بالطرد من البلاد : ( قل للذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب ) (١) . وعن فرعون وقومه قال تعالى : ( فاستكبروا وكاتروا قوماً عاقلين ) (٢) . وأعلن الله تعالى خطئه على الكبر والاختبرين : ( إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ) (٣) . وبعد أن بهر القرآن الوليد بن المغيرة وأقر بأنه ليس من كلام البشر هذه الكبر إلى الاستعلاء على الحق الذي لاح له من بعيد : ( ثم أدبر واستكبر . فقال إن هذا إلا سحر يؤثر ) (٤) .

---

(١) سورة الأعراف : ٨٨ .

(٢) سورة المؤمنون : ٤٦ .

(٣) سورة الأعراف : ٤٠ .

(٤) سورة الدثر : ٢٣ ، ٢٤ .

## في العبادات

العبادات اسم لكل ما شرعه الله من أعمال مفروضة أو مطلوبة تهدف إلى إحكام معنى العبودية في القلب لله وحده . فالعبودية : الخضوع لحكم الله على مقتضى الفطرة المحمكة التي أشرنا إلى طرف منها في حديثنا عن الشرك . والعبادة صفة فعل الإنسان على مقتضى الأمر والهي ، ولذلك كانت أهل درجات إقامة العبادات : أن يسرع المسلم إلى تنفيذها دون انتظار لمعرفة سر الأمر والهي ، حتى يتفق معنى العبادة مع جوهر العبودية .

وبمعنى آخر نقول : إن العبودية عمل قلبي محض ، وهي : السكون تحت مجرى الأقدار إيماناً بالحكمة في كل ما يجري ، وسروراً به . والعبادة هي : إقامة الدليل على صدق العبد في عبوديته بالانقياد للأمر والهي . ويقول القاضي أبو زيد الدبوسي في هذا الصدد : « اعلم أن الله تعالى امتحنك في كونك عبداً بمعرفته ، والرضا بقسمته ، والانقياد بكلمته ، والعمل بطاعته . فهي وجوه أربعة من الامتحان ، اثنان منها عبودية ، وعبادة منها اثنان . فالعبودية صفة نفسك ، والعبادة صفة فعلك . إذ واجب على كل ذي عقل وتمييز أنعم عليه بالتكوين : أن يعرف منعمه ، وأنه هو المولى ، ثم يرضى بما قسم له ، إذ الموجود بقدره إنعام من المولى الأعلى ، فلا أقل من الرضا إن عجز عن شكره عليه ، ثم الانقياد لكلمته وحكمته ، إذ لم يجد عن وثاق عبوديته وغلبة سلطانه مخرجاً ، ثم العمل بطاعته إذا لم يستجز عليه سفهاً » .

### فصل العبودية عن العبادة :

ومن هذا البيان ندرك أن العبودية والعبادة أمران متلازمان ، لا يقوم أحدهما دون الآخر في بنية بشرية مؤمنة في شريعة الإسلام . فالعبادة كما يفهم من كلام الدبوسي هي الدليل على صدق العبودية ، والعبودية دون العبادة دعوى بلا دليل ، والعبادة بلا عبودية عمل هش لا يقوم على عقيدة في وجدان القلب .

ومعنى هذا : أن العبد الذى يقوم بشعائر العبادات دون أن يكون هناك ابتغاء وجدانى من قلبه بحق الله عليه فى العبودية المطلقة ، والرضا بكل مما يجرى إيقاناً بالحكمة والنعمة فيه حتى ولو كان مما يضاد هواه ، ويثقل على نفسه ، هذا العبد لا يلبث أن يتشبه بالعقل فيما لا مجال للعقل فيه ، مثل أمور القدر والقضاء ، والجبر والاختيار ، ثم يتطرق بعقله إلى الاعتراض على ما يراه قليلاً على النفس مضاداً للهوى ، ثم مصادرة أصول الشرع وقواعد التوحيد ، ومن هنا يبرز وجه الإلحاد كرهاً ، يؤذره لسان وعارضة مواتية فى الجدل .

وإذا تحقق لنا أن العبادات دليل الصدق فى العبودية ، وأن العبادات مقدمات للشرع المرتبة عليها شرعاً ، وأن الفصل بين الشطرين أكبر الجرائم وأفظع الحرام ، كان لابد من إحكام العبادات ، وإقامتها على الوجه الحق الذى حدده الله فى كتابه ، وفصله الرسول فى سنته ، حتى تؤتى ثمارها ، وتسلم من الضياع والإحباط . ومن هنا تتحقق لنا القدوة الحسنة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولشبابنا المتطلع والمتعشش إلى المعرفة بحكمة دينه ، وسلطانته المطلق على سائر الشرائع والقوانين .

#### فساد النية وصلاحيها :

أجمع علماء السلوك على أن الأعمال إنما تتم بأمور هى : العلم بالعمل ، والإرادة له ، وعقد النية عليه . فلا بد من العلم بالعمل المقصود ، ولا بد من انبعاث القلب إلى العمل ، وهذا الانبعاث هو الإرادة ، فالإرادة تشوف النفس والقلب للعمل المراد . ثم تأتى بعد ذلك النية مقارنة للعمل ، فينقصد القلب ويتوجه إلى ما أراد ، ويلاحظ ما انقصد عليه ويراقبه لئلا يتحول ويتغير أثناء العمل وبعد العمل .

وقد أمر الله رسوله بتقريب أصحاب النيات الصالحة فقال : ( ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ) (١) .

(١) سورة الأنعام : ٥٢ .

وجعل النية الصالحة من أسباب التوفيق فقال : ( إن يريدنا إصلاحاً يوفق الله بينهما ) (١) . وافق الشيخان على حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » الحديث . وأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثواب العمل لمن نواه ثم لم يعمل له سبب خارج عن إرادته فقال فيما أخرجه الشيخان عن عمر : « من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة » . وأخبر الثوري : أن النية كانت باباً من أبواب العلم فقال : كانوا يتعلمون النية كما يتعلمون العمل . وحث الهاسبي المسلم أن يخلو إلى نفسه قبل أن يخرج من بيته ، فينوي أن يعين كل ضعيف يقابله ، وأن ينفذ عن المحارم جسده ، وأن ينصح المسلمين لله ، إلى طائفة من النيات ذكرها في نهاية كتاب « الرعاية » . ثم قال : فإن فعلت فلك أجر النية والعمل ، وإن لم تفعل فلك أجر النية . فأنت مأجور على أي حال .

والمراد من الإنسان أن تكون إرادته ونيته بأعمال البر وجه الله والدار الآخرة ، ويقول الإمام الغزالي : إن ميل النفس إلى خير الآخرة هو الذي يفرغها للذكر والفكر ، ولا يتأكد ذلك إلا بالمواظبة على أعمال الطاعة وترك المعاصي .

والنية يتبعها إخلاص العمل لله وحده دون شرك فيه ، وقد بينا أن الشرك في العمل حرام فيما مضى . ويتبعها كذلك الصلوة . وهو الجزم والعزم الأكيد على العمل إذا تحققت القدرة عليه ، فقد ينوي إن شاء الله مالا ليفعلن كلما من القربات ، فإذا آتاه الله نكص وتردد ، فهذا هو عدم الصلوة ، وهو استهزاء بعهد الله ، لأنه كذب على الله في العزم . وأخرج الترمذي عن أنس أن عمر بن الخطاب لم يشهد بدراً ، فقال : لأن أراي الله مشهداً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله ما أصنع . فشهد أحداً . فاستقبله سعد بن معاذ فقال له : إلى أين يا أبا عمرو ، فقال : وأما لريح الجنة ، إلى لأجد ريحها دون أحد ، وقاتل حتى قتل ، فوجد

في جسده يضع وتعاون جراحة ، وما عرفته أخيه إلا بشيابه ، فنزل فيه  
(رجال صلحوا ما عاهدوا الله عليه) (١) .

والصدق في النيات والأعمال من وسائل إحراز النصر على الأعداء ،  
والكتب على الله فيهما من وسائل الخزي والخذلان والعار .

### العجب بالأعمال :

العجب هو : الفرح بالنعمة ، ونسيان أنها من الله ، واعتقاد أنها من  
نفسه ، فكانه مبتدئ إلى الله إحسانا بعمله . فإن اعتقد أن له حقاً عند الله ،  
وأن له عنده مكانة يستحق بها هذه النعم كان ذلك إدلالاً ، وهو غاية العجب ،  
ومنبى الشر والعباذ ياقه . ويقول القاضي الديوبسي : « إن العجب يأتي  
على الدين والدنيا ، والرياء يأتي على الظاهر وحده » .

ولقد نعى الله على المسلمين إعجابهم يوم حنين فقال : ( ويوم حنين  
إذ أصبجتكم كثركم فلم تفر عنكم شيئاً ) (٢) . ورد عجب الكفار  
بمحصولهم في قوله : ( وظنوا أنهم مانتهم حصونهم من الله فأتاهم الله  
من حيث لم يحتسبوا ) (٣) وأمر الرسول صل الله عليه وسلم أبا ثعلبة  
باعتزال أهل العجب فقال فيما أخرجه عنه الترمذي وأبو داود وابن  
ماجه : « إذا رأيت شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، وإعجاب كل ذي رأى  
برأيه ، فعليك نفسك » .

فالعجب حجاب كثيف بين الإنسان وربه ، وستار بين الإنسان وقلعه ،  
وانفتاح شامل بين الإنسان وهواه . فالعجب بنفسه ويعمله وعلمه ينسى  
ذنوبه ، ويضرب صفحاً عن إصلاح نفسه ، وإذا قيل له اتق الله أعطته العزة  
بالإثم ، وهو يأنف من رأى غيره وإن كان حقاً ، لأنه لا يعتقد أنه لا صواب

---

(١) سورة الأحزاب : ٢٣ .

(٢) سورة التوبة : ٢٥ .

(٣) سورة العنكبوت : ٢٤ .

إلا رأيه ، ويشور على صاحب الحق في الرأي لأنه أعلنه بحضرة ، فهدده إعجابه بالأنبياء ، فهو سعيد بضلاله ، مصر على عدم التحول عنه ، ناظر إلى ناصيه بعين الاحتقار ، معتقد أنهم من الجهل بمكان .

والعجب آفة تشمل جميع نشاط الإنسان وهيمته . فيكون بالهيئة والجبال ، وباللباس ، وبالقوة كما قال قوم عاد : ( من أشد منا قوة ) (١) ، وبالعقل والذكاء ، وبالنسب والنصر والجنس ، وبالمناصب الرفيع دون الدين ، وبكثرة المال والولد والعشيرة ، وكله حرام ودمار ، وقد فصل المحاسبي في كتاب « الرعاة » مداخل العجب وفروعه وأصوله وعلاجه ، وتعليل نفسية صاحبه ، فليرجع إليه من أراد .

وكما يكون العجب باب الكبر ، فإن في الوجه المقابل : التواضع ، وهو أحب الأعمال القلبية إلى الله ، من حيث هو نافذة رحية للإيمان والعبودية ، والوثام الاجتهادي وتبعاته الشرعية التي تتناقض القبايح التي يجلبها العجب والكبر .

والتواضع يمكن الوصول إليه عن طريق المعرفة : معرفة الإنسان بنفسه ، وبمعجزه عن السيطرة على أبسط الأشياء التي تقم حياته ، وأنه لو تملقت الإرادة الإلمية بقطع الحياة عنه لانقطعت على الفور فإذا تحققت معرفة الإنسان بمعجزه على هذه الصورة ، وبالقوة والقدرة الشاملة لخالفه ، تواضع وطامن من غلوائه واستعلائه ، ورد كل شيء إلى الله ، ولم ير لنفسه حقاً ولا فضلاً ، وأنه إذا أراد الله أن يمنحه مزيداً من المسال أو الجاه أو العلم فإنه مجرد ابتلاء لكشف حقيقة إيمانه ، أو لكشف عن مدى شكره واستعمال النعم الممنوحة لله وبالله وفي الله .





## في الصلاة وتوايعها

اتخاذ القبور مساجد :

قال الله تعالى : ( وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ) . . .  
ليس المراد هنا : التهي عن دعاء غير الله مطلقا ، لأن القرآن نص على ذلك  
في آيات لها صفة العموم ، وستعرض لها إن شاء الله . وإنما المراد :  
التهي عن دعاء غير الله في المساجد ، ولها نص على ذلك في صدر الآية  
بقوله : ( وأن المساجد لله ) . . .

ولما كان اليهود كما ورد في الحديث قد اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ،  
فلا شك في أنهم قد دعوا الأنبياء مع الله ، أو على الأقل كان في هذا العمل  
مظنة ذلك ، ودافع إليه بتعظيم الأنبياء في مكان خصص لتعظيم الله وحده .  
ومن هنا جاء التكبر وتحذير النبي صلى الله عليه وسلم من هذا العمل الخطير  
على العقيدة .

أخرج مسلم وابن أبي شيبة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال في مرضه الذي توفي فيه : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور  
أنبيائهم مساجد » . قالت : « فلو لا ذلك أبرز قبره » ، غير أنه خشى أن  
يتخذ مسجداً . وفي رواية أبي هريرة : « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور  
أنبيائهم مساجد » . وفي رواية جندب بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى  
الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول : « . . . ألا وإن من كان  
قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تمخضوا القبور مساجد ،  
إني أنهاركم عن هذا » .

قال النووي : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبره وقبر

غيره مسجداً غرضاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به ، فربما أدى ذلك إلى الكثير ، كما جرى لكثير من الأمم الخالية .

ولا حاجة بنا إلى التأويل في هذا النهي ، وهل كان من الصلاة على القبر ، أو من أن يكون القبر مستقلاً بمحاط في المسجد يجعل منه مسجداً داخل المسجد ، فالنهي عام لا تخصيص فيه . ولما كان مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم قائماً في حياته وحوله حجراته الشريفة التي يسكنها أمهات المؤمنين ، واحتاج الصحابة والتابعون بعده إلى توسيع المسجد لضرورة اتساع الدولة ، فلم يكن هناك مفر من إدخال بيوت أمهات المؤمنين في المسجد ، ومنها حجرة عائشة التي دفن فيها الرسول صلى الله عليه وسلم . وكان هذا للضرورة ، فلم يجد الصحابة بداً من حجب القبر عن المسجد تماماً حتى لا يظن أحد أن الصلاة في القبر مباحة . قال الإمام النووي : فبنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة لئلا يظهر في المسجد ، فيصل إليه العوام ، ويردّى إلى المفلور ، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين ، وحرّفوها حتى التقيا ، حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر .

فكان قبر الرسول صلى الله عليه وسلم قد حجز عن المسجد تماماً ، وذلك للضرورة التي ذكرناها ، ولا سيما أن هناك حديثاً رواه أحمد يجعل دفن الرسول في المكان الذي قبض فيه أمراً لازماً ، ومع ذلك فقد جعل القبر بحيث لا يمكن دخوله ، ولا يمكن أن يتوجه إليه أحد في الصلاة وهو يتوجه إلى القبلة .

ونعتقد أنه لا ضرورة مطلقاً في العصر الحاضر للنفق الموقى في المساجد ، فالمدافن متبعة ، هذا فضلاً عن أن دفن الموقى في المساجد يتطلب ترخيصاً بذلك من الحكومات مما يجعله أمراً متعمداً لا ضرورة فيه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القبور القائمة في المساجد الآن عبارة عن حجرة لها محراب ، ولها فراش المسجد ، ولها باب يخل من الزائرون الذين يصلون في داخل الحجرة ، وهو نفس المفلور الذي نهى عنه الرسول ، ومن جهة ثالثة ، فالزائرون يظنون صاحب القبر ، ويقفون أمامه كوقوفهم في الصلاة ،

وهذا العمل من دعاء غير الله في المساجد ، أو من تعظيم غير الله في مساجد الله ، ومن جهة رابعة ، فإن العامة والجهلاء يدهون أصحاب القبور في المساجد علانية ، وبصورة تطنن في ظاهرها لإيمانهم ، ولاداعي للدفاع عن الجهلاء بأنهم في حقيقة الأمر موحدون ، فلا ضرورة لهذا التأويل ، من حيث لا ضرورة لأصل بناء القبر في المسجد . واتباع المحكم أولى من اللخول في المتشابه الذي لا يتبعه إلا من في قلبه زيغ ، ونحن في عصر أقبل فيه الإلحاد بحجافه ، فلا داعي لتزويد الإلحاد بأسلحة جديدة يزوده بها المسلمون ، وهم في حاجة إلى كل سلاح ليدفعوا به طغيان القس الذي عم وطم ، وتنافعت جيوشه العسكرية والفكرية والاقتصادية لغزو الإسلام .

من أكل كربة رائحة فلا يدخلن المسجد :

الصلاة مناجاة لله تعالى ، وهي تتطلب قدراً عظيماً من الصفاء النفسي والروحي والعقلي ، حتى يمكن الوصول من خلالها إلى التسامى المنشود ، واستجماع الهمة كلها ، وتفريغ القلب من كل خاطر يشوش المراقبة الكاملة لله ، والتي لا تكمل الصلاة بدونها . وقد حرصت تشريعات الإسلام على أن تهيئ للمسلم المصل هذا الصفاء ، فعلمت من اتخاذ القبور مساجد لئلا تشوش ذكرى أصحابها مراقبة المصل لله وحده . ثم حذرت من تشويش الصفاء اللازم للمراقبة بالروائح الكريهة التي تنفّز منها النفس ، ويستغلق الوجدان ، فيشتغل المصل بدفع أذاها عن الانصراف بهمة إلى الله . ولهذا سن الرسول صلى الله عليه وسلم التطيب ونظافة المظهر ، اتباعاً لنص القرآن : ( خلوا زينتكم عند كل مسجد ) فالطيب والنظافة من عوامل نشاط الروح ، ويواعظها على الاستجماع والصفاء ، وقد ورد النهي عن أكل الثوم والبصل والكراث ونحوهما من كل ماله رائحة كريهة في الأحاديث التالية .

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا ، أو ليعتزل مسجداً ، وليتعد في بيته » . وفي هذا المعنى أخرجه مسلم عن ابن عمر ، وأنس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وعمر بن الخطاب ، وأخرج

كذلك أبو داود عن المغيرة بن شعبة ، ومعاوية بن قرة عن أبيه ، وحليفة ابن الحبان ، وجماعة آخرين . وفي رواية لابن عمر أخرجهما أبو داود وأحمد : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن المساجد » . وقال النووي : هي في بعض روايات مسلم .

ومن نصوص الأحاديث يؤخذ : نهى كل من أكل الثوم والبصل والكراث عن دخول المسجد حتى يذهب ريحه . وقال جمهور العلماء : إن النهي شامل لجميع المساجد ، وتمسكوا برواية ابن عمر السابقة . وقال القاضي عياض : النهي خاص بمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله : « مسجدنا » واستناداً إلى رواية « فلا يقربنا » . ورواية « فليعتزل مجلسنا » . استدلل العلماء على إلحاق الجامع بالمسجد ، كصلى العيد ، والجماعة ، ومكان الوعظ ، ومجالس العلم . ولا يلحق بها الأسواق ونحوها . وألقوا بالثوم والبصل ما في معناهما كالكراث والفجل . ونقل النووي عن ابن المرباط منع من به يخرق فيه . وقال : إن الأحاديث تدل على منع أكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وإن كان خالياً من الناس ، لأنه محل الملائكة ، وهم يتأذون من ذلك ، ولمعوم الأحاديث ، ومن أدلة المنع ما في رواية عمر التي أخرجهما مسلم وأحمد : « . . . ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع » . قال النووي : فيه دلالة على وجوب إخراج أكلهما من المسجد ، وإزالة المنكر باليد لمن قدر عليه .

وليس معنى تلك الأحاديث أن الثوم والبصل ونحوهما حرام ، ولكن المنع خاص بدخول أكلهما المسجد ، في رواية أبي سعيد : أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك مرة ، فقال الناس : حرمت . فقال : « إنه ليس تحريم ما أحل الله ، ولكني أكره ريحها » . وفي رواية : « فن أكلهما فليمتها طيبها » . وذلك لتزول رائحتها .

### البصاق في المساجد :

وقد حافظ الإسلام على حرمة المسجد ونظافته ، وحفظه مما يفعله الناس في أماكن أخرى دون تخرج ، كالبصاق ، والنخامة ، والمخاط ، ونحوها . يفعل الناس ذلك في المساجد غير المقروشة بالبسط ، وإنما فرشت أرضها بالحصى في بعض البلاد الإسلامية ، كما يفعلون في مساجد المدن الكبرى والمقروشة بالبسط ، فيصقون تحت القرائش . وقد نص الحديث على أن البصاق في المسجد خطيئة .

أخرج الشيخان وأبو داود والترمذي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن البزاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها » . وفي رواية لأحمد بلفظ « سبته » بدل « خطيئة » . وروى نحوه عن أبي ذر . والفضل والنخامة والمخاط كالبزاق ، بل أولى منه بالحرمة .

قال النووي : والبزاق في المسجد خطيئة مطلقا ، سواء احتاج إلى البزاق أو لم يحتاج ، بل يبزق في ثوبه ، فإن بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة ، وعليه أن يكفر هذه الخطيئة . بدفن البزاق ، هذا هو الصواب ، أن البزاق خطيئة ، كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### نشد الضالة في المسجد :

إنما أقيمت المساجد للصلاة والذكر لله ، وقد اعتاد الناس أن يسألوا عما ضل عنهم من مال أو حيوان ، كما اعتادوا أن يتحلقوا فيها للحديث في شئونهم الدنيوية الخاصة ، كما اعتادوا البيع والشراء فيها ، ولما كانت صيانة المسجد عن غير ذكر الله من مقاصد الإسلام الأولى ، وبالتالي صيانتها مما يشوش على المصلين والذاكرين ، فقد ورد النهي عن نشد الضالة في المسجد .

فأخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل : لا ردها الله عليك ، فإن المساجد لم تكن لهذا » . وروى نحوه عن بريدة ،

وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قال لمن نشد الفضة : « لا وجدت »  
إنما بنيت المساجد لما بنيت له .

فالدعاء على ناشد الفضة في المسجد يعلم وجودها حقبة له في ماله ،  
معاملة له بتقيض قصده ، وذلك يؤكد النهي عن هذا الفعل . قال النووي :  
ويلحق به ما في معناه من البيع والشراء والصناعة والإجارة ونحوها .

أما رفع الصوت في المسجد فقال مالك وجماعة من العلماء : يكره  
رفع الصوت في المسجد بالملم وغيره . وأجاز أبو حنيفة ، ومحمد بن مسلمة  
من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالملم وغيره مما يحتاج إليه الناس إذا لم  
يكن لهم منه بد . وقوله : « إنما بنيت المساجد لما بنيت له » معناه : ذكر الله ،  
والصلاة ، والملم ، والمذاكرة في الخير .

أما تعليم الصبيان في المساجد فقد منعه بعض العلماء ، وأجازه بعض  
الشافعية وقالوا : إنما يتمتع في المسجد الصنائع التي يختص بنفعها آحاد الناس ،  
فلا يجوز اتخاذ المسجد متجرا . وأما الصنائع التي يشمل نفعها المسلمين في  
دينهم كإصلاح آلات الجهاد ، ومنها تعليم الصبيان إذا لم يكن ذريعة  
لإتقان المسجد .

### ترك الجمعة :

يتأون البعض بالجمعة من حيث إن لها بدिला هو الظهور ، وقد شدد  
الرسول صلى الله عليه وسلم التكير على من تركها من غير عذر . فأخرج  
مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« لينهين أقوام عن ودعهم الجمعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم » .  
ودعهم : تركهم . يختمن : يطمعن ويغفلين .

وأخرج الترمذى وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي الجمعد الضمري  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث جمع تهاونا  
بها طبع الله على قلبه » .

وأما حديث سمرة بن جندب الذي أخرجه النسائي وأبو داود : « من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدینار ، فإن لم يجد فينصف دينار » . فقال فيه ابن حجر المكي : هذا لا يرفع الإثم بالكلية حتى لا يتأني حديث : « من ترك الجمعة من غير عذر لم يكن لها كفارة دون يوم القيامة » . وإنما يرجى بهذا التصديق تخفيف الإثم . ونقل في عون المعبود عن السندی : أنه لا بد من التوبة مع التصديق ، فإنها ماحية للذنوب .

### الكلام وقت خطبة الجمعة :

ومن دلائل عناية الشريعة باحترام الشعائر والمساجد : النهي عن الكلام والإمام يخطب ، حتى وإن كان الكلام نهيًا لتكلم آخر باللسان .

أخرج الشيخان والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا قلت : أنصت . والإمام يخطب فقد لغوت » . القفو : الكلام الساقط المردود . وقيل : هو غير الصواب . وقيل : هو الكلام بما لا ينبغي .

والحديث صريح في النهي عن سائر أنواع الكلام ، لأن التكلم إذا قال لصاحبه : أنصت . وهو أمر بمعروف ، فقد سباه الرسول لغواً ، فغيره من الكلام أولى بالنهي وإنما نهى الغير عن الكلام أثناء الخطبة يكون بالإشارة .

والإتصاف الواجب هو وقت الخطبة . وقال أبو حنيفة : يلزم الإنصات بخروج الإمام .

### المخلف عن الجماعات :

الجماعات من مقاصد الإسلام السامية ، ولهذا تضافرت الأحاديث على أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد بسبعة وعشرين ضعفاً . وإنما كان هذا الترخيب في الجماعة للوصول إلى الغاية التي هدف إليها الإسلام من توثيق

عزى الأخيرة بين المؤمنين ، إذ يجتمعون فى الصلوات ، ويتفق بعضهم بأحوال بعض ، ويتعاونون فيما بينهم على ما فيه خير أفرادهم وجماعتهم ، ويتشاورون فى مسائل العلم التى تجدد فيها بينهم ، وفى مناهج الدعوة إلى الإسلام ، وكل ما فيه خير للإسلام والمسلمين .

أخرج الشيخان وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلا فيصلى بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » . وأخرج أبو داود وابن ماجه ومسلم والنسائي عن ابن أم مكتوم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال : يا رسول الله ، إني رجل ضريب البصر ، شامع النار ، ولئى قاله لا يلائمى ، فهل لى رخصة أن أصلى فى بيتى ؟ قال : « هل تسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : لا أبعد لك رخصة » .

وفى بيان مقاصد الإسلام من الجماعات أخرج أبو داود والإمام أحمد والحاكم وصححه عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من ثلاثة فى قرية ولا بلد ولا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية » . وفى الباب عن ابن مسعود فيها أخرج مسلم والنسائي وابن ماجه : . . . ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق بين النفاق ، ولقد رأيتنا وإن الرجل ليهادى ( أى يمتد ) بين رجلين حتى يقام فى الصف ، وما منكم من أحد إلا وله مسجد فى بيته ، ولو صليتم فى بيوتكم ، وتركتم مساجدكم ، تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » .

والخلاص فى تحريم ترك الجماعة متشعب . وخلاصته أنه حرام على رأى عطاء بن أبي رباح ، والأوزاعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبى ثور ، وابن خزيمة ، وداود الظاهرى . وكان عطاء يقول : ليس لأحد من خلق الله فى القرية والحضر رخصة إذا سمع النداء أن يدع الصلاة جماعة . وقال



الأوزاعي : لا طاعة للوالد في ترك الجمعة والجماعات ، يسمع النداء أو لم يسمع . وكان أبو ثور يوجب حضور الجماعة . واحتج هو وغيره بأن الله تعالى أمر رسوله أن يصلي جماعة في صلاة الخوف ، ولم يعثر في تركها ، فلم أنها في حالة الأمن أوجب ، واحتجوا بالأحاديث السابقة كذلك . وقالوا : لو كان حضور الجماعة سنة لكان أولى من يسهه التخلف عنها أهل الضرر والضعف . وقول ابن مسعود : « وإنهن من سنن الهدى » ليس معناه أن الجماعات سنة ، بل إن سنن الهدى أعم من الواجب وغيره ، أو لأنها ثبتت بالسنة . وقوله : « ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » قال الخطابي : يؤدي إلى الكفر ، وهو يثبت الوجوب في الظاهر .

وقال أكثر الشافعية والجمهور : إن الجماعة ليست فرض عين ، بل هي فرض كفاية ، وتركها ترك للأولى والأفضل . وأجابوا عن الأحاديث بأن المتخلفين على عهد الرسول كلنوا منافقين ، وقد صرح بذلك ابن مسعود ، وقالوا : إن الرسول هم بالتحريق ولم يحرق ، ولو كانت فرضاً لمسا تركه .

وعلى أى حال فالخلاف لا يخرج القضية عن العقوبة الشديدة وهي التحريق وعن أن الجماعة مظهر قوة الإسلام ، وفي التفكك ضعف ، وأنها من التعاون على التقوى .

### خروج المرأة متبرجة إلى المسجد :

من أشد ما يسرع بفساد العبادات إثارة الشهوات حين أدائها ، لا سيما في المساجد ، ولما كانت الصلاة وشهود المساجد من دلائل الإيمان لم يشرع منع النساء من المساجد إذا أردن الصلاة فيها ، ولكن بشرط : أن يخرجن غير متطيبات ولا متبرجات بزينة تحرك الشهوات .

فقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمنعوا إماء الله ، مساجد الله ، ولكن ليخرجن ثقلات » :

أى : بلا طيب ، وروى نحوه عن ابن عمر . ومعنى هذا أن منع النساء من الخروج إلى المسجد حرام على الأزواج ، إذا لم يكن متطيات ولا متبرجات . ولكن التوى قال : إن نهى الرجال عن متعهن من المساجد لتزويجه . وإن كن متطيات فلا يحرم منعها كما جاء في حديث مسلم عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيبا » .

وأخرج الشيخان وأبو داود عن عائشة قالت : « لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد ، كما منعه نساء بني إسرائيل » . وأرشد الرسول إلى أن عدم خروج المرأة إلى المسجد أفضل ، فقال فيها أخرجه أبو داود عن ابن مسعود : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » . البيت : ما كان داخل ضمن الدار . والحجرة : ضمن الدار . والمخدع : بيت صغير داخل البيت الكبير .

وهذان الحديثان يرشدان إلى أن تسر المرأة أفضل من ظهورها ، حتى في دارها ، ما كان أغنى منه فهو أفضل مما ظهر .

والجمع بين الامتثال في السنة واضح ، فالسنة حريصة على اتقاء الفتنة ، وحريصة على عدم حرمان المرأة من حقها في ثواب المساجد ، ولهذا كانت إباحة خروج النساء إليها مشروطة بعدم الطيب والتبرج ، بل وبغنى الرائحة . فإن خالفت المرأة لإشاد الرسول حرم خروجها إلى المسجد والجماعات ، لمسا فيه من الفتنة والضرر ، وإفساد قلوب الآخرين .

### قراءة القرآن ومسه الجنب :

أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن علي رضي الله عنه قال : « ... إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحببه عن القرآن شيء ليس الجنبية » . يعنى : إلا الجنبية . وفي الباب أحاديث كثيرة في نهى الجنب عن قراءة القرآن ومسه .

قال الخطابي في معالم السنن : « الجنب لا يقرأ القرآن ، وكذا الحائض ، لأن حديثها أفلط . وقال مالك في الجنب : لا يقرأ الآية ونحوها .

مس المصحف لغير المتوضئ :

اختلف العلماء في مس المصحف بغير وضوء ، وأجمعوا على جواز قراءة القرآن لغير المتوضئ . فالجمهور على منعه ، لحديث أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا ، وكان فيه : « لا يمسه القرآن إلا طاهر » . وأخرجه مالك عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلا . وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول . قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر . وهو مذهب على ، وابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعطاء ، والزهري ، ومالك والشافعي . واختلفت الرواية عن أبي حنيفة . وأجاز حمله ومسه بملاقة أو حائل .

ولخروج من الخلاف في أمر غير المتوضئ يحسن أن يمسك المصحف بحائل ، ويقرأ فيه ، فالقراءة غير محرمة عليه .

الصلاة في المقبرة والحمام :

هدف الإسلام إلى طهارة الثوب والبدن والمكان في الصلاة ، لأن الشعور بالطهارة في ذاته باعث على صفاء النفس والروح ، واستعدادهما لإقامة الصلاة على وجهها ، ولهذا جاء النهي عن الصلاة في الأماكن التي تغلب فيها النجاسات .

أخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجة مسندا ومرسلا عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » . قال بدر الدين العيني في عمدة القاري : المقبرة بفتح الباء تمني : مكان الفعل ، أو مكان القبر ، وبضمها : البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها .

وقال الخطابي : قال الشافعي : إذا كانت المقبرة غثظة التراب بلحوم الموتى وصديدهم لم تجز الصلاة فيها لتنجاسها ، فإن صلى في مكان طاهر منها أجزأته صلاته ، وكذلك الحمام إذا صلى في موضع طاهر منه فلا إعادة عليه . وقال مالك : لا بأس بالصلاة فيهما . وقال أبو ثور : لا يصلي في حمام

ولا مقبرة . وكان أحمد وإسحاق يكرهان الصلاة فهما . واحتج من لم يجز الصلاة في المقبرة بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا في بيوتكم ، ولا تتخلوها مقابر » . فدل على أنها ليست محلا معدا للصلاة .

وقالوا في علة المنع في المقبرة : ما تحت المصل من التنجسات . وقيل : لحرمة الموتى . وفي الحمام : غلبة التنجسات .

### صلاة الحائض والجمائع :

الحائض : من يحبس بوله . والمراد : ما هو أمم ، فيشمل حبس البول والغائط . ولما كان الجوع وحبس البول أو الغائط مؤلما للإنسان ، مشككا لفكره ، مشوشا لصفاته ، فقد ورد النهي عن الصلاة في هذين الحالتين على خلاف في الحرمة أو الكراهة بين العلماء .

فقد أخرج الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يصلي بحضرة الطعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » . وهما : البول والغائط .

وأخرج أبو داود عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ولا يصلي وهو حتن حتى يتخفف » .

نقل القاضي عياض عن أهل الظاهر : أن من صلى على حاله هذه فصلاته باطلة . وقال بعض أئمة الشافعية : لا يصلي بحاله هذه ، بل يأكل ويتطهر وإن خرج الوقت . وقال النووي : وإذا صلى على حاله وفي الوقت سمع فقد ارتكب المكروه ، وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور .

وتقول : إن صحة الصلاة هنا معناها : سقوط القرينة التي صلاحها المصل على حاله الحالي . ولكن لا شك في نقص خشوعها والتضرع فيها للمناجاة بقدر الشعور بالجوع ومدافعة الأخبثين ، وليس مراد الشارع فتح باب الرخصة على مصراحيه ، وإنما الرخصة مقصورة على من يخاف خروج

الوقت فقط . أما من لا يخاف خروجه فصلاته على هذه الحالة فيها استهانة  
بمقام الصلاة . فإن صحت قد ارتكب إثم الكسل عن تفريغ نفسه للصلاة .

### كشف المرأة عن المظهر من جسدتها :

كثر المفتون للمرأة في عصرنا في شأن الصلاة بلا سند وثيق من كتاب  
ولا سنة ، وخالفوا في إفتائها إجماع الأمة فزادوها تهاونا بالدين ، وأسهموا  
بذلك في القضاء على مقومات الأسرة المسلمة من الدين وشعائره التي كنا  
ننتظر أن تتعاون المرأة على غرسها في الأبناء . والمفتون بالرخص للمرأة  
إما طلاب مال بدينهم ، ينشرون فتاواهم في الصحافة النسائية ، أو يذيعونها  
في أركان النساء في وسائل الإعلام ، أو يتقربون بها إلى زعيمات الحركة  
النسائية لحاجات مادية في نفس الشيطان .

ونقول لأخواتنا وبناتنا من سيدات الجيل : إن تاج الدين يكمل هامة  
المرأة بجمل لو علمت موقعه من قلوب أهل الفضل والرجولة والاستقامة  
لست إليه بكل ما تملك من قوة عند أهل العلم والفضل ، ونبتت بقدمها  
علماء السوء الذين يدفعونها بالرخص غير الشرعية إلى مهواة لا يهواها  
إلا أشباه الرجال ، ومن لا يؤمن عليهن من المتحللين .

وحرصا على من يقين من فتياتنا المؤمنات الطاهرات ، واثبات الآباء  
والأمهات الطاهرين ، نيبهن أن يبتن في مواقعهن التي اختارهن الله لها ،  
واصلفاهن لحمايتهن ، حيث يترى على أيديهن بنات صالحات .

أخرج أبو داود ومالك في الموطأ الأول مسنداً والثاني موقفاً  
عن أم سلمة أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتفصل المرأة  
في درع وخمار ليس عليها إزار ؟ قال : « إذا كان سابغاً يغطي ظهور  
قدميها » . وأخرج أبو داود وابن خزيمة في صحيحه بسند رجاله محتجج  
بهم في الصحيحين إلا صفية بنت الحارث ، وقد ذكرها ابن حبان في

التفتت عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا صلاة لحائض إلا بخمار » . والخمار : سرة الرأس . والحائض : التي بلغت سن الحيض .

قال الشافعي والأوزاعي : تغطي المرأة إذا صلت جميع بدنها إلا وجهها وكفها . وروى ذلك عن ابن عباس ، وعطاء . وقال أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث : كل شيء من المرأة عورة في الصلاة ، حتى ظفرها . وقال أحمد بن حنبل : المرأة تصلي ولا يرى منها شيء ، ولا ظفرها . وقال مالك : إذا صلت المرأة وانكشف شعرها أو ظهور قدامها تعيد الصلاة مادامت في الوقت .

والمتأمل لنص الحديث يدرك أن صلاة المرأة لا تجوز إلا إذا سترت جميع بدنها . ألا تراه صلى الله عليه وسلم قال ردا على أم سلمة : « إذا كان سابقا يغطي ظهور قدامها » ؟ فإذا غطى ظهور قدامها فقد غطى جميع بدنها .

أما الصلاة بخمار للمرأة فعناه ستر الشعر كله ، وقد أجمعوا على أن شعر المرأة عورة يجب ستره .

وقد يقول المفتون الذي يفتون النساء بصحة الصلاة مع عرى الشعر ، أو مع التهاون في لباس الجسد : إنهم يعملون بذلك على تدريبهن على الصلاة ، ومنى ألفن الصلاة سهل إقناعهن مرة أخرى برعاية اللباس الشرعي في الصلاة ولا سيما أن المرأة العاملة يصعب عليها أن تراعى اللباس الشرعي في مكان العمل !!

وتقول لهم : إن التقرب إلى الله بما يفضيه حرام ، والإقناء به حرام ، ولا يحق احترام أوامر الله كما يدعى أولئك المتفقهة ، وإنما يدربهن أولئك الأذقياء على الترخص في أمور الدين ، والاستهانة باللق في شئون الحلال والحرام ، ويدفعونهن إلى الشبهات ، ثم إلى مواجهة الحرام فيها بعد . والمرأة التي تربي دينيا على الترخص والتساهل ، تربي أبناءها على التهاون والاستهتار .

قال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله .  
وقال إبراهيم بن أدهم : من حمل شاذ العلماء حمل شراً كبيراً .

والمرأة إما راحية في الصلاة ، أو تاركة لها . وترك الصلاة إما كفر ،  
وإما كبيرة . أما الرغبة في الصلاة فلا بد أن تقترن باحترام شعائرها وشروطها ،  
وإلا كانت نفاقاً وخداعاً لله ، ولا يجوز أن يكون العلماء أعوان الشيطان على  
شيوع النفاق والمخادعة لله .

### إسبال الإزار :

كثيراً ما نرى الناس يزيدون فوق ملابسهم المعتادة عباءة خفيفة جداً  
لا تلتصق برداً في شتاء ، وتزيد الإنسان حرراً في الصيف ، وليست هي من  
تمام اللباس المألوف لتلك الإنسان ، بل هي شيء زائد عما ألفه ، شاذ  
عما اعتاده مثله ، لا يلبسها إلا في الصلاة ، ثم يخلعها بعدها ، وهي بعد ذلك  
كله سابقة ، لا يستريح لابسها إلا إذا مست الأرض . فلماذا يلبسها في الصلاة  
وحدها من دون سائر الأوقات إذن ؟

لا تفسير لهذا السلوك إلا : الخيلاء والتكبر والزهو ، أو إرادة الشهرة  
بين الناس ، وهي الكبر بعينه .

أخرج أبو داود عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : « من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره  
في حل ولا حرم » . أي في أن يجعله في حل من الذنوب ، ولا في أن يمنعه  
ويحفظه من سوء الأعمال .

وأخرج أبو داود والترمذي عن أبي هريرة قال : بينا رجل يصلي مسبلاً  
لإزاره ، إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذهب فتوضأ » .  
فذهب فتوضأ ، ثم جاء ، فقال : « اذهب فتوضأ » . فذهب فتوضأ ثم  
جاء ، فقال رجل : يا رسول الله ، مالك أمرته أن يتوضأ ؟ فقال : « إنه

كان يصي مسبلا لزاره ، وإن الله عز وجل لا يقبل صلاة رجل مسبل لزاره .

قال علماء الحديث ومنهم المنثري : في سند هذا الحديث أبو جعفر ، وهو رجل من أهل المدينة لا يعرف . ولكن ابن حجر قال في تقريب التهذيب : أبو جعفر هو المؤذن الأنصاري مقبول . وقال النووي بعد رواية هذا الحديث في رياض الصالحين : أخرجه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم .

وعلى هذا فالطعن في الحديث من جهة سنده باطل . ومن العجيب أن يقول المالكية : إن إسبال الإزار جائز في الصلاة دون غيرها ، ولعلمهم قالوا ذلك اتباعا لمن ضعف الحديث من جهة السند .

وإسبال الإزار : أن يترسل الثوب تحت الكمين . ولا تفسر الصورة التي أوضحناها للمصل على هذا الوجه إلا الخلاء والشهرة . أما من كان يلبس الجلابيب وشبهها فلا يجوز أن يرسلها تحت الكمين ، وإلا دخل في دائرة الإسبال انتهى عنه .

وقد أمر الرسول الرجل المسبل لزاره . في الصلاة بالوضوء ، لأنه ارتكب معصية كما يقول ابن القيم ، والوضوء يطفى حريق المعصية .

وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة . قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : غابوا وغمروا . فأعادها ثلاثا ، قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » .

قال الإمام ابن العربي المالكي : لا يجوز أن يجاوز الرجل بثوبه كمينه ثم يقول : لا أجره خيلاء ، لأن النبي قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن تناوله لفظا أن يخالفه ، إذ صار حكمه أنه يقول : لا أمتظه ، لأن هذه الكلمة ليست موجودة عندي ، فإنها دعوى غير مسلمة ، بل إطالة ذيله دال على تكبره .



## علم الاستبراء من البول :

المتأمل في أعمال الصلاة ، ما تقدم منها عليها ، وما اقترن بها ، وما كان عقبها ، يدرك أن الإسلام قد هدف إلى تطهير ظاهر البدن ، وإلى تطهير مكان الصلاة ، ليكون ذلك داعيا إلى تطهير القلب والنفس من كل علاقة بالدنيا ومشكلات الحياة ، وتوجيه القلب نحو الله وحده ، ولو أن المصلي استحضر هذه المعاني في صلاته لظفر بشمرات الصلاة في الدنيا والآخرة . أما في الدنيا فرعاية الله للمصلي ، وإجابة سؤاله ، فقد نادى الملائكة زكريا وهو قائم يصلي في المحراب : ( إن الله يمشرك ببيحي ) . . .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر صلى ، وقال : يا أملاه صلوا . وقرن الله تيسير الرزق بالصلاة فقال : ( وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى ) . . .

لهذا كله كان التدقيق في الطهارة لازما . حتى لا تبطل الصلاة ببطلان مقدماتها ، وأهم ما يبطل الصلاة هو ما يهمله الناس من الاستبراء من البول . والاستبراء : استفراغ بقية البول ، وتنقية مجراه وموضعه .

ولقد سجلت السنة النبوية أن إهمال الاستبراء من البول حرام يعذب به الإنسان في قبره ، فأخرج الشيخان عن ابن عباس قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله » . الحديث . ومعنى قوله : « في كبير » . أى : في أمر كبير يشق على الإنسان .

## الجلوس على القبور والبناء عليها :

أخرج مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يقعد على القبر ، وأن يقصص ، وأن يبنى عليه » . يقصص : أى يجصص .

وأخرج مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد عن أبي الهياج

قال : بعضى على فقال لى : «أبعثك على ما بعضى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته » .

قال النووي : « يكره تخصيص القبور ، ويحرم القعود عليها . وهو مذهب الشافعى وجمهور العلماء . . . والسنة أن القبر لا يرفع عن الأرض رفعاً كثيراً ، ولا يتم ، بل يرفع نحو شبر ويسطح » .

وعلى هذا يعتبر رفع القبر أكثر من شبر محظوراً . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : والظاهر أن رفع القبور عن القدر المأذون فيه محرم ، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد ، وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك . والقول بأنه غير محظور لوقوعه من السلف والخلف بلا نكير لا يصح ، وقد سرى عن تشييد القبور وتحسينها مفاسد يئس لها الإسلام .

والحق أن التمسك بالشبهات فى إبقاء هذه المباني الفخمة ، التى تنفق عليها الأموال المائلة ، وفى هذا العصر الذى أقبل فيه الإلحاد أمواجاً على بلاد الإسلام أمر مستغرب ، مع حاجة الناس فى أغلب أحوالهم إلى سد الرمن وإقامة الحياة ، فلا ضرورة فى بقاءها ، ولا مصلحة فى دوامها ، وليست من أصول الدعوة إلى الإسلام فى شيء ، بل هى مطعن من المطاعن يستغله أعداء الإسلام استغلالاً مركزاً ضد المجتمع الدولى الإسلامى كله . والله يهدينا جميعاً إلى سواء السبيل .

## في الصوم

### صوم يوم الشك :

قال بدر الدين العيني : يوم الشك هو اليوم الذي يتحدث الناس فيه برؤية الهلال ولم تثبت رؤيته ، أو شهد واحد فردت شهادته ، أو شاهدان فاستعان فردت شهادتهما .

وأخرج الرمزي والنسائي وابن ماجه وأبو داود عن صلة بن زفر قال : كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه ، فأبى بشاة ، فتحنى بعض القوم ، فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم . وأخرج مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تقطروا حتى تروه ، فإن أغمي عليكم فاقلروا له » . أى : فاقلروا ثلاثين يوما .

قال ابن حجر في فتح الباري : استدل بالحديث الأول على تحريم صوم يوم الشك ، لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه ، فيكون من قبيل المرفوع . وقال النووي : استدل بالحديث الثاني على عدم جواز صوم الشك .

وقال الخطابي في معالم السنن : قال قوم : إنما نهى عن صيامه إذا نوى أن يكون من رمضان ، فأما من نوى به صوم يوم من شعبان فهو جائز . وهذا قول مالك والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه ، ورفض فيه على هذا الوجه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وقالت طائفة : لا يصام ذلك اليوم ، لا عن فرض ولا عن تطوع ، انتهى فيه ، وليقع الفصل بذلك بين شعبان ورمضان . وهكذا قال عكرمة .

## الجوع عمداً من غير صوم :

تلك بدعة من بدع الترية الصوفية المتأخرة ، إذ أنهم سمعوا في الآثار أن الجوع ينبت الحكمة في القلب ، فلبأوا إلى أمر مريدتهم بالجوع من غير صوم شرعي في غير رمضان اتقاسا للحكمة وطلباً لها . ويبدو أن بواذر هذا الانحراف في التشريع قد ظهرت في أيام الحارث بن أسد الهامسي ( ت ٢٤٥ هـ ) . فقد فصلاً خاصاً عن الجوع في كتابه ( أعمال القلوب والجوارح ) وشدد التنكير على من زعم أن الجوع المتعمد ببعض النهار أو أكثره عبادة مشروعة ، وقال : إن القول بهذا تقدم بين يدي الله ورسوله ، وابتداع في الدين بتغيير هيئة العبادة عما هي عليه ، ومثل فاعل ذلك كمثل من يعتقد أن الصلاة بلا ركوع أو بلا سجود ، أو على النصف مما فرضها الله عبادة . بل هي بدعة محرمة .

وتد هذا الصنيع أبو العباس أحمد بن زروق في كتابه المخطوط ( حدة المريد الصادق ) وقال كذلك إنه تغيير لهيئة العبادة ، وابتداع في الدين حرام . وأطال الكلام في ذلك أيضاً مصطفى بن كمال الدين البكري في القرن الحادي عشر الهجري في كتابه المخطوط ( المرائس القدسية ) وقال : إما أن يصوم كما أمر الله ورسوله ، وإما أن يفطر . أما الجوع عمداً من غير صوم والذي يأمر به مبتدعة الصوفية فحرام . والجوع الذي ينبت الحكمة في القلب هو الجوع الناشئ عن الصوم الشرعي ، أو الناشئ عن التقلل من الطعام ، أي عن عدم الشره عليه ، وعدم الامتلاء منه .

## الوصال :

شرع الصوم لتلذيب النفوس ، ونصفية الأرواح . وكل ما أدى إلى إنهاك القوة والضعف عن مواصلة الإنسان لرسائلته المشروعة في الحياة فهو محظور .

والوصال هو : تتابع الصوم من غير إفاطار بالليل . قال الخطابي : الوصال من خصائص ما أبيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو محظور

على أمته . ويشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يتخوف على الصائمين من الضعف ،  
وسقوط القوة ، فيجوزون عن الصيام المفروض ، وعن سائر الطاعات ،  
أو يملونها إذا نالهم المشقة ، فيكون سبباً لترك القرية .

وقد أخرج الشيخان وأبو داود وأحمد عن ابن عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهي عن الوصال . قالوا : فأنك تواصل يا رسول الله .  
قال : « إني لست كهيتكم ، إني أطعم وأسقى » . وروى عن أبي سعيد  
الخدري في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تواصلوا ،  
فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر . قالوا : فأنك تواصل . قال :  
إني لست كهيتكم ، إن لي مطعماً يطعمني ، وساقياً يسقيني » . ومعناه :  
إني أعان على الوصال وأقوى عليه كمن يطعم ويسقي .

قال القاضي عياض : اختلف العلماء في النهي عن الوصال . فقيل :  
النهى عنه رحمة بالأمة ، فن قدر فليواصل ، وقد واصل جماعة من السلف  
الأيام ، وأجازهم ابن وهب وأحمد وإسحاق إلى السحر فقط ، ثم حكى عن  
الأكثرين كراهته . وقال الخطابي : هو حرام على الأمة .

واحتج من أباحه بما روى في بعض طرق مسلم : نهامهم عن الوصال  
رحمة بهم . وفي بعضها : لما أبوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال  
فقال : « لو تأخر الهلال لزدتكم » . وفي بعضها : « لو مد لنا الشهر لواصلنا  
وصالاً يلد المتعمقون تصمهم » .

واحتج من حرمة بمصوم النهي ، وقالوا جواباً عن قوله « رحمة بهم »  
بأنه لا يمنع كونه منياً عنه للتحريم .

### صوم العيدين وأيام التشريق :

أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه  
وأحمد عن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام

هذين اليومين ، أما يوم الأضحى فتأكلون فيه من نسككم ، وأما يوم الفطر  
ففطرکم من صيامکم » . وأخرجوا نحوه عن أبي سعيد الخدري مع زيادة  
في الحديث .

قال النووي : وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل  
حال ، سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك . ولو نذر  
صومهما متعمداً لم يتعقد نذره . وقال أبو حنيفة : يتعقد نذره ، وعليه  
قضاؤهما .

وقال ابن حجر في فتح الباري : فائدة وصف اليومين في الحديث الإشارة  
إلى علة التحريم ، وهي الفصل من الصوم ، وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ،  
والآخر لأجل التمسك المتقرب بدمجه ، ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم  
يكن لمشروعية الذبح فيه معنى .

أما أيام التشريق ويقال لها : الأيام المعدادات فهي الحادي عشر والثاني  
عشر والثالث عشر من ذى الحجة . وأخرج مسلم عن نبيشة المذلي قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » .  
وأخرج الترمذي والنسائي وأبو داود عن عتبة بن عامر قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا  
أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب » .

قال النووي : فيه دليل لمن قال : لا يصح صومها بحال ، وهو أظهر  
القولين في ملهب الشافعي ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيره .

## في الزكاة والصدقات

الزكاة تشريع قصديه الحفاظ على إيمان الفقراء وكرامتهم ، وإنسانيتهم من الامتهان على أيدي القساة المتجبرين من أهل الكبر والعلو في الأرض ، ولهذا الهدف قرر الإسلام أصل التزام الإنسان المسلم لأخيه المسلم ، وانفرد بهما الالتزام عن التشريعات التهديدية السابقة عليه .

ولقد حددت الشريعة الإسلامية وجوه المون والتكافل بين المسلمين ، فجعلت الزكاة المفروضة حقاً معلوماً للسائل والمحروم ، لا ثمناً يستوجب التزاماً مقابلًا من الفقير نحو الغني ، ولا منحة يلحقها المن والاستعلاء من جانب المعطى على الآخر . ثم سنت الصدقة المنتوبة لا على جهة القرض ، ولكننا نجد أن جزءاً مانعها في القرآن يكاد يتفق تماماً مع جزء مانع الزكاة ، فإعانة المون عن أخيه مكذب بالدين ، وفي نقاش بين أهل الجنة وأهل النار يقول أهل النار : إنهم لم يكونوا من المصلين ، ولم يكونوا يطعمون المسكين ، إلى آخر ما هو ثابت في القرآن من النصوص التي تفصح عن أهمية الصدقة المنتوبة وأثرها البالغ في إكمال النقص الحادث في حاجات الفقراء إذا لم تف بها الزكاة المفروضة ، وأثرها الإيجابي في تعويض المنفق عما أنفق من عشرة أضعاف إلى سبعين ضعفاً ، إلى جانب أثرها في إحراز رضوان الله يوم القيامة ، مما يؤكد جانبها الأخلاقي في الإسلام .

ولقد أثبت تطور الزمان في عصرنا الحاضر أن الزكاة المفروضة والصدقات المنتوبة هما عصمة مجتمع المؤمنين من تسلل الشيوعية اليهودية إلى صفوفهم ، إذ أنها لا تسلل إلا حيث يسود الفقر والتفنى الأخلاقي ، واليأس والعجز عن شق الطريق وسط المواقف التي يثيرها جبابرة المال الحابسون لحقوق

الله عن عباد الله . فلا نجد أجهزة المساعدات الحكومية قادرة حل الوفاء حاجات الملايين من المحتاجين ، وفي هذا الجو المضطرب يتدفق الفقراء إلى الجريمة وتجارة الأعراس والمخدرات ، وتتدفق الشيوعية وأنحائها من المذاهب المستوردة ملوحة بالنعيم الموعود ، مستغلة لطفة الجائعين لتحقيق أضخم جريمة من جرائم النهب والربا الفاحش في التاريخ . وإلى جانب ذلك تقضى هذه النحلة الممعة في التسفل على ما بقي من نور الإيمان في قلوب أولئك المساكين في صورة ثورة على تلك المبادئ الرجعية البائسة المستغلة !!! ومن عجب أننا نطالع نفس الاهتمام موجها إلى الله تعالى من اليهود حيث يحمل القرآن الكريم قولهم : ( يد الله مغلولة ) (١) . وقالوا : ( إن الله فقير ونحن أغنياء ) (٢) . وهي نفس الدعوى التي ترددها الشيوعية اليهودية حديثا . فالذين استغلوا وإقطاع ، والحياة في رحابه فقر وضيق ، وهم المبشرون بالغنى الموعود منذ خمسين عاما ، وما زال العالم ينجى الحراب ونكث اليهود ، ويصطلي بنار الاضطهاد وويلات الاحتلال .

### منع الزكاة والصدقات وكثر الأموال :

ومن أجل هذا الذي ذكرنا كان الأمر بإيتاء الزكاة مقارنا لإقامة الصلاة في كثير من مواضع القرآن ، كما كان التكبير والوعيد لمن يمنعهما .

ولقد اختلف السلف في حق الله في المال ، هل هو الزكاة وحدها ، أو هناك حقوق في المال غير الزكاة ، وذلك تبعاً لتفسيرهم لقوله تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم) (٣) . فقال الجمهور : المراد به الزكاة ، وليس في المال حق سوى الزكاة ، وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه التنبؤ . وذهب جماعة إلى أنها منسوخة بآية الزكاة ، وذهب جماعة منهم : الشعبي ، ومسروق ، والحسن ، وطاووس ، وعطاء ، وغيرهم إلى أنها

(١) سورة المائدة : ٦٤ .

(٢) سورة آل عمران : ١٨١ .

(٣) سورة الماعز : ٢٤ .



محكمة ، وأن في المال حقاً سوى الزكاة ، من فك الأسير ، وإطعام المضطر ،  
والمواساة في العسرة ، وصلة القرابة .

والرأى الأخير هو الذى يسير الأهداف الى شرع الله من أجلها الزكاة  
المفروضة ، والصدقات المندوبة ، لا سيما إذا فرقنا بين صاحب مال كثير  
وصاحب مال يبلغ النصاب أو يزيد قليلا . فصاحب المال الكثير تتعلق  
به الحقوق الزائلة عن الزكاة من غير شك ، أما صاحب النصاب أو ما يزيد  
عليه قليلا فتكتبه الزكاة إلا إن أراد زيادة فضل وإثثار غيره على نفسه ،  
وذلك من باب علو التبرجات عند الله ، لا من باب أداء الحقوق وحدها .

قال الله تعالى : ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل  
الله فيشرهم بعذاب أليم . يوم يجمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم  
وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فلو قرأ ما كنتم تكزون (١) .

وهناك خلاف حول ما يطلق عليه اسم الكنز ، هل هو ما لم تؤد زكاته ،  
أو هو ما لم تؤد زكاته والحقوق العارضة فيه ؟ والحق أن الكنز المتوعد  
عليه هو الحبس ، وهو صنيع اللين يكتسبون أموالهم ، فلا يدعونها لعمل  
لتنمية المال الإسلامى . ويدل لذلك أن الأحاديث التى تبرئ المسال التى  
أدبت زكاته عن صفة الكنز فى أسانيدھا مقال . وما احتج به القائلون بعدم  
انطباق صفة الكنز على ما أدبت زكاته من قول ابن عمر : « ما أدبت زكاته  
وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز » . قال عنه البيهقى : ليس بمحفوظ ،  
والمشهور وقفه .

وأخرج مسلم عن الأنحف بن قيس قال : قلعت المدينة ، فبينما أنا فى  
حظقة فيها ملأ من قریش ، إذ جاء رجل أخشن الثياب ، أخشن الجسد ،  
أخشن الوجه ، فقام عليهم فقال : بشر الكاذبين برضف ( حجارة محماة )

---

(١) سورة التوبة : ٣٤ ، ٣٥ .

يحمى عليها في نار جهنم ، فتوضع على حلقة ثلثي أحدهم ، حتى تخرج من نفص كفيه ( عظم رقيق على طرف الكتف ) ، ويوضع على نفص كفيه حتى يخرج من حلقة ثلثيه ينزلزل . قال : فوضع القوم رءوسهم ، فما رأيت أحداً رجع إليه شيئاً . قال : فأدبر واتبعته حتى جلس إلى سارية ، فقلت : ما رأيت هؤلاء إلا كرهوا ما قلت لهم . فقال : إن هؤلاء لا يعقلون شيئاً ، إن خليل أبا القاسم صلى الله عليه وسلم دعاني فأجبت ، فقال : « آرى أحدا ( بضم الهزة ) ؟ فنظرت ما على من الشمس ، وأنا أظن أنه سيعثني في حاجة له ، فقلت : أراه . فقال : ما يسرني أن لي مثله ذهباً أنفقته كله إلا ثلاثة دنانير . ثم هؤلاء يجمعون الدنيا لا يعقلون شيئاً .

ومذهب أبي ذر رضى الله عنه : أن الكثر هو ما فضل عن الحاجة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون مجمل ما روى عن أبي ذر في هذا : ما روى أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة ، وضعف المهاجرين ، وقصر يد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كفايتهم ، ولم يكن في بيت المال ما يشبعهم ، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم ، فنهوا عن إمساك شيء من المال إلا على قدر الحاجة ، ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في ذلك الوقت ، فلما فتح الله عليهم أوجب صلى الله عليه وسلم في مائتي درهم خمسة دراهم ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستثناء ، فكان ذلك منه بياناً .

أقول : نحن الآن أمام تشريع يسار أحوال الأمة المالية ، ويتخذ لكل حال من اليسر والشفقة وسيلة لمعالجة الأحوال القلقة مالياً بين أفرادها ، وعلى مستوى الجماعة ، ولا تسخ لوسيلة منهما ، فإن كان هناك رخاء شامل فالزكاة وحدها كافية ، وتخرج المال عن صفة الكثر ، وإن كان هناك شدة وعسر وحاجة شاملة فإن الحاجات العارضة لازمة في المال ، ولا تكفي الزكاة وحدها لإخراجه عن صفة الكثر . وقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم ما زاد عن الزكاة من أصحابه القادرين في تجهيز جيش العسرة ، وأمر من عنده طعام اثنين أن يذهب بثالث إذا بقي هذا الثالث محتاجاً بعد استنفاد

مال الزكاة ، وهكذا تنجح الشريعة منجها المرن المتطور مع أحوال الأمة وما ينزل بها من الطوارئ والتوازن ، أو يعثر بها من اليسر والرخاء .

وأقول ثانيا : إن الكنز بمعنى حبس المال عن العمل ، والاكتفاء بتكديسه في الخزائن ، وحرمان الأمة من ثمراته المتمثلة في إنشاء المؤسسات والصناعات لنفائه وسد حاجات الآخرين من مقابل أعمالهم أمر يخالف لما كان عليه الصحابة الأغنياء الذين دأبوا على العمل ، ولم يكتفوا بحبس أموالهم عما خلقت له من الاستثناء لمصلحة الجماعة ، ولمصلحة صاحبها ، وحبس المال عن العمل قد أدى في عصرنا إلى تشجيع المؤسسات الربوية التي فتحت خزائنها لتلك الأموال في مقابل فوائد ضئيلة لصاحب المال الذي أقمده الكسل عن تنمية ماله والإسهام في استيعاب الأيدي المعطلة عن العمل . فالحكم الشرعي إذن يدور في الحل والحزمة هنا مع أحوال الأمة ، والاتجاه المالي السائد ، فإن ساد الربا ، وتآزمت الأحوال ، فالحبس والكنز حرام وإن أدت الزكاة ، لأنه يؤدي إلى تدهور حال الأمة ماليا وعسكريا ، وفي ذلك إضعاف لسياسة الإسلام العليا في إنماء المال لإعداد القوة اللازمة للدفع النفسى والعمل للأعداء ، ولنشر الدعوة في أقطار أخرى لم تخضع لدين الله .

### إعطاء الخيـث من الأموال :

للمصدة انجـاهان من عمل الإنسان ، أهمها : أنها عمل لله تعالى وحده ، وتعبير عن الطاعة المبردة من الإنسان لربه ، وكما أنعم الله على الإنسان بالطيب ، فلا يقبل إلا طيبا ، ولذلك جاء الأمر بإنفاق الطيب والنهي عن إنفاق الخيـث . فقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تجمعوا الخيـث منه تنفقون ولستم بأخليه إلا أن تعلموا فيه واعلموا أن الله غنى حميد ) (١) .

---

(١) سورة البقرة : ٢٦٧ .

قال علي بن أبي طالب وصيصة السلماني وابن سيرين : هي الزكاة المفروضة  
 نهي الله الناس عن إنفاق الرديء فيها بدل الجيد . ونقل القرطبي عن ابن عطية  
 قال : والظاهر حثي من قول البراء بن عازب والحسن وقادة أن الآية  
 في التطوع ، والآية تتم الوجهين . وقال ابن العربي والمراسي في أحكام  
 القرآن : لو كانت الآية في الفرض لما قال تعالى : ( ولستم بأعذبه إلا أن  
 ترضوا فيه ) ، لأن الرديء والمعيب لا يجوز أخذه في الفرض بحال ، لا مع  
 تقدير الإغماض ولا مع علمه .

وأخرج الترمذي وأبو داود وغيرهما عن البراء : أن رجلا علق فنوحش  
 ( التمر يجفف قبل نضجه فيصير رديئا ) ، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال : « بشما علق » . فنزلت الآية . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن لون حبيق والجعرور ( لون من التمر الرديء ) أن يؤخذ في الصدقة .

فما اعتاده الناس من تقديم بقايا طعامهم للفقراء ، وبانتفاء أردأ الطعام  
 واللباس وأماكن الإيواء والمشارب يقدمونها صدقة للفقير حرام في صدقة  
 التطوع ، ولا تجزئ أصلا في صدقة الفريضة . هذا فضلا عن أنها تثير آلام  
 الفقير ، وربما أثارت أحقادهم على الأغنياء ، وعليه ينعكس مقصد الصدقات  
 في الإسلام إلى ضده ، إذ أن مقصدها هو ربط قلوب المؤمنين برابط الحب  
 الأخوي ، وأواصر الأسرة الواحدة ، ليقوم التعاون بين الجميع في أعمال  
 العمران والجهاد على هذا الأساس . وعلى العكس من ذلك إذا قمنا للفقير  
 كل رديء مما نأباه ، فإن الرباط الأخوي المقصود تقويته في التعاون البناء  
 سوف ينحل ، ولن يكون سائداً سوى التخريب والسلبية من جانب المحتاجين ،  
 وما يتبع ذلك من نتائج سيئة معروف للجميع .

### رياء الناس في الصدقات :

أساس طاعة الأمر : أن يكون عمل المطيع مقصودا به الله وحده ،  
 حتى يوثق ثماره من تضييف الثواب ، أو إخلاف الصدقات على مطيعها

بأضعافها . أما إذا أريد بها السمعة بين الناس ، أو الإعلان عن تجارة ، أو استخدام الفقراء في مقابل الصدقات ، فكل ذلك رياء يحبط ثواب العمل ، ويغضه الله ، ويعود بالأثر السيئ على المعطى . ولقد جعل الله تعالى المرائي بصدقة في صف واحد مع المناف والكافر الذي يتفق ليقال : جواد ، وضرب له مثلا واضحا من المحسوس ليحلم أن صدقته لا تعود عليه بأثر ، فقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى كالذي يتفق ماله وفاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فظنه كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين ) (١)

الصفوان الحجر الأملس . والابل : المطر الشديد . والصلد : الأرض التي لا تثبت . لا يقدرون على شيء مما كسبوا . يعنى : لا ينتفعون بثواب شيء مما أنفقوا عند حاجتهم إليه . وقد مثل الله تعالى صدقة المرائي بتراب تراكم على حجر أملس ، فكان مظهره مظهر الأرض الصالحة لإنباء الثمرات ، ثم كان الرياء بمنزلة المطر الشديد الذي أزال عنصر الإنبات من على وجه الصخرة فعادت صلبة لا تثبت شيئا .

ومن رحمته تعالى بالناس عاد فصور عمل المرائي بالصدقة وبشرها بصورة أوضح في الدلالة على خيبة المسعى ، وعلم الجنوى فقال تعالى : ( أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون ) (٢) .

وتظهر بشاعة الرياء هنا من عناصر محددة هي : جنة مثمرة كاملة الثمار ، يملكها رجل أقمده السن عن القدرة على العمل ، ويعول ذرية ضعافا لا يقدرون على الكسب ، فتوجىء باحتراق جنة على أثر إعصار فيه نار ، ففقد وسيلة الانتفاع ، وجاع هو وذريته ، وعجزوا جميعا عن

(١) سورة البقرة : ٢٦٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٦٦ .

الكسب ، ففلوا في الدنيا بالسؤال . ويقابل هذا المثل شبهه يوم القيامة ، إذ يظن المرائي أنه قدم عملاً في ميزانه ، فلما قدم على الله أحرق الرياء كل ثواب ، وبقي عاجزاً عن العمل في دار الجزاء كمعجزه في الدنيا عن إعالة نفسه وأهله .

ووجه الله الأفكار بتلك الأمثال المضروبة حتى يعود المرامون إلى تذكر عظمة الله وربوبيته ، واستحقاقه وحده لتوجيه الأعمال مراداً بها الطاعة المطلقة .

وعلاج الرياء بالصدقات إخفاؤها ، والخلوع من أن يراها أو يعلم بها أحد ، ولهذا جعل الله المتصدق بالصدقة يخفيها حتى لا تعلم شياله ما تنفق يمينه من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله .

### التصدق بالكسب الحرام :

ولكي تؤدي الصدقة نتائجها الموعودة لصاحبها لا بد أن تكون من خالص مال صاحبها ، ومن حلال ما أحرز بعمله . فالصدقة بالحرام من خداع النفس لصاحبها ، إذ تقيم ستاراً كثيفاً بينه وبين رؤية الحرام في مكسبه ، وتوهمه بمختلف التأويلات أنه حلال مقبول ، وفي هذه الحالة يضيف إلى إثم الكسب الحرام إثم المخادعة لله تعالى .

وعلى هذا فصدقة المرائي ، والتاجر غير الأمين ، والمرتشى ، والزانية ، والقواد ، والديوث ، ومن يأخذ أجراً على عمل لا يقنه ، والسارق وما أشبه ذلك حرام مركب .

### منع فضل الماء والكلأ :

منع العناصر الضرورية التي لا يعيش الإنسان بدونها عن طالبها حرام . والماء من أهم الضروريات للحياة ، فهو لازم لحياة الإنسان ، ولحياة الثنات والحيوان اللذين يحيا بهما الإنسان . ولذلك ورد التكبير على من منع فضلها .

أخرج الشيخان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تمتعوا  
فضل المساء تمتعوا به الكأ » . والكأ : العشب مما يرعاه الحيوان . وأخرج  
الإمام أحمد عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
« من منع فضل ماله وفضل كlette منعه الله فضله يوم القيامة » . وأخرج الشيخان  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم  
يوم القيامة ولا يزكهم ولم يذهب ألمهم : رجل على فضل ماء بقلعة يمتعه  
ابن السيل » الحديث . وفي لفظ البخاري : « ورجل منع فضل ماله فيقول  
الله : اليوم أمتعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يدك » .

فهذا المنع لا يتصل بما بين الإنسان وغيره بمقدار ما يتصل بما بين الإنسان  
وربه ، لأن المنوع شيء أباحه الله للجميع ، ولا دخل للإنسان في كسبه ،  
وهو محرم شائع في الريف ، وفي البوادي ، إذ يحتكر الناس المراعى الطبيعية ،  
ويعتنون منها الرعاة ، كما يمنعون بعضهم بعضاً أن يروى الإنسان زرعهم بماء  
يسيطرون عليه . وكان هذا من صنائع الجاهلية ، إذ كان كليب والى يرى  
جرو الكلب فلا يستطيع أحد أن يرعى أو يستقى من مكان يصل إليه منه  
صوت الجرو ، وعدوا ذلك من المحزة فقالوا : أعز من كليب والى .





## في الحَجَّ

ترجع أهمية الحج في الإسلام إلى صلته بالفطرة ، وصلته ببناء الإيمان ودعمه ، والتذكير بأسراره في حال من الحياة يمكن للإنسان فيها أن ينسى ، وهو حال اليسار الذي هو مظنة الطغيان .

ولقد جاءت الأحاديث مينة فضائل الحج وآثره في طهارة الظاهر والباطن .

فأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج فلم يرفث ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . وأخرج مالك في موطئه مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مارى الشيطان في يوم أصفر ولا أدهر ولا أحقر ولا أخيف من يوم عرفه » . وذلك من تتابع الرحا على الحجيج ، وغفران ذنوبهم التي أثقلهم بها الشيطان . وأخرج الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حجة مبرورة خير من الدنيا وما فيها ، والحج المبرور ليس له ثواب إلا الجنة » .

ولأن الله تعالى أنزل في حجة الوداع قوله : ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا ) (١) . كان في ذلك إشارة إلى أن الحج تمام الإسلام والنعمة بالنسبة لكل إنسان . والكعبة التي يطاف حولها في الحج تقع في أحد المساجد التي تشد إليها الرحال ، وفي زيارته ذكرى وعودة إلى نشأة الإسلام ، وفي تأمل الكعبة وهي أول بيت وضع للناس رحلة إلى أغوار التاريخ الذي لا تعدلها سعادة في الوجود ، فحولها طاف الأنبياء ، وعندنا قام الخليل وولده إسماعيل داعين :

---

(١) سورة المائدة : ٢ .

( ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وألنا مناسكتنا ) . . . ه  
وقال : ( ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يطو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب  
والحكمة ويذكهم ) . . . . . وهناك ادخر الله للعالم كله رحمته المهداة ،  
ومن هناك سيطر شعار التوحيد على أرجاء الأرض وانتدفع المجاهدون الذين  
صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فأدوا الأمانة تحت قيادة قائدهم الأعظم عليه  
الصلاة والسلام .

### حقوق العباد لا تسقط بالحج :

سبق حديث الشيخين في أن الحج يخرج الإنسان من ذنوبه كيوم ولدته  
أمه . وقد شاع خطأ بين الناس في فهم هذا الحديث فظنوا أن الحج يسقط  
الذنوب كلها . والحق أن من الذنوب ما هو حق لله وحده ، ولا تتعلق  
به حقوق العباد ، كشرب الخمر ، والإسراف ، والتقعود عن الجهاد ،  
فهذه ذنوب تتعلق بها حق الله وحده ، وهذه هي التي يغفرها الله لمن شاء ،  
أما الذنوب التي تتعلق بها حقوق العباد كالسرقة والغيبة ، والنميمة والزنا ،  
فهى ذنوب مضاعفة ، من حيث إنها مخالفة لأمر الله ، ومن حيث العدوان  
على حق الغير . أما ما يتعلق بحق الله وهو المخالفة لأمره ونهيه فاقفه يغفره ،  
وتبقى حقوق الناس التي هي المظالم ، وشرط غفرانها إما ردها لأصحابها ، أو  
استحلالها منها .

من هنا غطى التجار المحتكرون والغاشون والمرابون والمرتشون وأشباههم  
في الفهم فيعتقدون أنهم اغتسلوا من حقوق الناس بالحج ، وهيات ما لم  
ترد الحقوق .

ويطلق بعض الناس لأهوائهم العنان عمدا ، ثم يحجون كل عام ليشلوا  
عنهم أوضاعها ، وهذا من باب المخادعة لله ، وهو حرام فوق حرام .

على أن الحج الذي تغفر به الذنوب هو ما كان مبرورا . ور الحج :  
ألا مخالطه إثم ، ولا تعقبه معصية . أى إنه يجب أن يكون مقرونا بالتوبة  
عن الكبائر .

### تأخير الحج عند القدرة :

الحج مفروض على المسلم البالغ العاقل الحر الذي أدرك وقت الحج قادراً مستطيعاً . والاستطاعة بأن يكون صحيح الجسم ليس مريضاً مرضاً يضر به السفر ، وأن يكون الطريق مأموناً من الخطر على حياة الحاج ، أو على ماله أو عرضه ، وأن يملك من المال نفقة سفره وعودته ، ونفقة من تلزمه نفقته مدة سفره ، ويملك ما يقضى به ديونه .

وقد اختلف العلماء فيمن استطاع ، هل يلزمه الحج على الفور ، أو على التراخي ؟ فذهب أبو حنيفة ومالك وبعض أصحاب الشافعي ، وأحمد إنه على الفور . وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي إنه على التراخي واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر ، وفرض الحج كان سنة ست أو خمس .

وأجاب القائلون بالفور بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ، ومن جملة الأقوال أنه فرض في سنة عشر ، فلا تأخير ، ولو كان فرض قبل سنة عشر ، فإنما كان تراخيه صلى الله عليه وسلم كراهة الاختلاط بأهل الشرك في الحج ، فإنهم كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة ، فلما ظهر الله البيت منهم حج صلى الله عليه وسلم . قال الشوكاني : فتراخيه لعمر ، وعمل النزاع التراخي مع عدم العلم .

ومما يدل على إثم من تراخى في أداء الحج مع الاستطاعة قول عمر رضي الله عنه : « لقد هممت أن أكتب في الأمصار بضرب الجزية على من لم يحج ممن يستطيع إليه سبيلاً » .

وكان سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ومجاهد وطاووس لا يرون الصلاة على من مات مستطيعاً ولم يحج .

### حج المرأة بلا محرم :

ظاهر قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » وجوب المبادرة بالحج على من استطاع وهو مخالف لظاهر الأحاديث الآتية .

أخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو محرم منها » . وأخرج الشيخان والترمذى وأبو داود عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » . وروى نحوه عن ابن عمر .

فالمرأة المستطوعة ولا تجد المحرم يختلف حكمها مع الحكم العام في ظاهر الآية ، ومن هنا اختلف فقهاء الإسلام . فأبو حنيفة جعل الأحاديث مبنية للاستطاعة في حق المرأة . ومالك اعتبر الأحاديث متعرضة للأسفار غير الواجبة . ومن هنا اختلفت الآراء .

قال أبو حنيفة : لا يد من المحرم ، وهو كل من لا يحل نكاحه لها ، إلا أن يكون بينها وبين مكة أقل من ثلاث مراحل ، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي ، وبه قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي . وقال عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي في المشهور عنه : لا يشترط المحرم ، بل يشترط الأمن على نفسها . قال النووي : قال أصحاب الشافعي : يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نوسة ثقات ، ولا يلزمها الحج عند الشافعي إلا بأحد هذه الأشياء ، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها ، لكن يجوز لها الحج معها .

وكره مالك أن تسافر المرأة مع ابن زوجها لحداثة الحرمة بينهما ، ولفساد الزمان ، ولأن الداعي إلى النفرة عن امرأة الأب ليس كالداعي إلى النفرة من سائر المحارم . وقال القاضي عياض نقلاً عن بعض الفقهاء : إن المرأة الكبيرة التي لا تشتهي تسافر كل الأسفار بلا زوج ولا محرم ، وبه قال ابن دقيق العيد ، وقال : إنه تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى ، وهو خوف الفتنة .

واحتج مالك لرأيه بحديث ابن عباس : « لا ضرورة في الإسلام » . فقال : إن الضرورة بالصناد المهمله . هي التي لم تنج من النساء ، ولم يكن

لها محرم يخرج معها ، فلا تترك فريضة الله ، وتخرج في جماعة النساء .  
ولكن المتلوى قال عن هذا الحديث : في سننه عمر بن أبي الحوار ، وقد  
ضعفه غير واحد من الأئمة .

والمخرج من هذا الخلاف : أن تسافر المرأة مع جماعة من النساء الأجنبيات  
إن لم تجد المحرم مع الكراهة ولا تدع الحج . أما سفرها وحدها شابة كانت  
أو غير شابة فمحظور في الإسلام ، وخروجها مع رجال أمتاء كانوا أو غير  
أمتاء محظور كذلك في الإسلام .

### محظورات الحج والعمرة :

يحظر على الحاج والمتمتع ستة أمور : ليس الخيط والعامة ، بل يلبس  
إزاراً ورداء ويكشف رأسه . والمرأة تلبس الخيط ولا تستر وجهها .  
والثاني : الطيب . فإن تطيب فعليه دم شاة ، والثالث : الحلق . فإن حلق  
فعليه دم شاة . والرابع : الجماع ، وهو مفسد للحج قبل التحلل الأول ،  
فإن حدث بعد التحلل الأول فعليه دم بئنة ولم يفسد حجه . والخامس :  
مقدمات الجماع ، كالقبلة والملامسة التي تنقض طهر المرأة فهو محرم ،  
وفيه دم شاة ، ويحرم النكاح والإنكاح ، ولا دم فيه لأنه لا ينقذ .  
والسادس : قتل الصيد البري مما يؤكل وما لا يؤكل . فإن قتله فعليه مثله  
من النعم ، وبراعى التقارب في الحلقة أما صيد البحر فباح .

وقتل الدواب للمحرم محظور ما عدا أنواع وردت في حديث أخرجه  
الشيخان والنسائي وأبو داود عن ابن عمر قال : سئل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عما يقتل المحرم من الدواب ؟ فقال : « خمس لا جناح في قتلهن حل من  
قتلن في الحل والحرم : العقرب ، والغراب ، والقفارة ، والحداة ،  
والكلب العقور » .

واختلفوا في الكلب العقور . قال زيد بن أسلم : وأي كلب أحقر من  
الحية ؟ وقال زفر : المراد الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما حقر

الناس وأغافهم مثل الأسد والفخر والفتد والذئب فهو عقور . وبه قال سفیان وأبو عبيد والجمهور . وقال أبو حنيفة : هو الكلب خاصة ، ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذئب .

### تحريم مكة :

مكة حافظة بأسرار الله ، ففيها أول بيت وضع للناس ، وهو من القدم بحيث لا يدري أحد على التحديد أول من بناءه ، إلى غير ذلك من الأسرار التي ذكرناها في أول هذا الفصل . ولهذا كان تحريم مكة وما حولها من الحرم مفروضاً ، احتراماً لها ، وهيبة لشعائر الله .

أخرج الشيخان والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد عن أبي هريرة قال : لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم هي حرام إلى يوم القيامة ، لا يمسد ( يقطع ) شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تحمل لقطتها إلا لمنشدتها ، فقال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر ، فإنه لقبورنا ويوتنا . فقال : إلا الإذخر » .

وفي رواية للشيخين وأبي داود عن ابن عباس : « ولا يخلخل خلاها » . أي : لا يقطع نباتها الرقيق ما دام رطباً .

وتفسير الصيد يشمل التمرض له بالاصطياد ، والسيح . ومنشد اللقطة هو من يعرفها فيأخذها ليردها إلى صاحبها ، وليس لأحد يجد شيئاً في الحرم أن يأخذها ، ولا أن يتصدق به ، ولا يجوز أن يملكه أحد . وقطع الشجر حرام أيضاً ، وصح النووي عدم قطع الشوك أيضاً . والإذخر : نبات عريض الورق ، طيب الرائحة . وهذا يباح قطعه .

فكل من ارتكب شيئاً من هذه المحظورات فقد ارتكب حراماً ، وانتهك حرمة حرم الله . والصحيح أن تحريم المدينة كتحريم مكة . وقد أخرج

الشيخان وغيرهما أحاديث في ذلك عن علي ، وعدي بن زيد ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله . ولفظ حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخل خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تثقط قطعها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجرة إلا أن يطف بغيره » .

### شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة :

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » . ونخصت هذه المساجد بشد الرحال إليها ، لأن الأول إليه الحج ، والثاني أسس على التوى ، والثالث قبلة الأمم الماضية .

قال الذهلي في حجة الله البالغة : كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع مظلمة بزعمهم يزورونها ، ويشتركون بها ، وفيه من التحريف والفساد ما لا يحق ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم الفساد ، لئلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر . والحق عندي : أن القبر ، ومحل عبادة ولي من أولياء الله ، والطور ، كل ذلك سواء في النهي .

والحق أننا لا نجد خلافا في عهد الصحابة حول هذا الموضوع ، مما يدل على إجماعهم على تحريم شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . ويدل على ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ عن أبي هريرة قال : لقيت بصرة بن أبي بصرة النفازي فقال : من أين أقبلت ؟ قلت : من الطور . فقال : لو أدركت قبل أن تخرج إليه ما خرجت . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يعمل المحلى إلا إلى ثلاثة مساجد » .

### تعليط المحرم في احتكار الطعام في الحرم :

الاحتكار حرام بمختلف صورته وأشكاله ، وإنما هو في غير الحرم يتصل بالمهرمات التي تكون بين الإنسان وغيره . أما الاحتكار في الحرم فخاص بما بين الإنسان وربه . من جهة أنه وقع في حرم الله .

فقد أخرج أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير : أن موسى بن باذان قال : أتيت يعلى بن أمية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احتكار الطعام في الحرم إلهاد فيه » . والاحتكار هو : شراء القوت ليبيع إذا اشتد غلاؤه . والإلهاد : الخروج من الحق إلى الباطل . والمراد : أن احتكار الطعام في جميع البلاد حرام ، وفي الحرم أشد تحريما .

وإنما اشتدت حرمة بمكة لأن فيه صلة عن سبيل الله ، وإثقالا على حجاج بيت الله ، فربما امتنع ناس من الحج لعدم قدرتهم على النفقة .



البحث الثاني

هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ  
فِيمَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَنَفْسِهِ



## فاستقسم ككأ مسرت

لماذا خلق الإنسان في أحسن تقويم ؟ .

رأينا في البحث الأول كيف أن الله تعالى فطر الإنسان على الصلاح ، وأراد منه الصلاح ، وأن هذا الصلاح يبدأ من قاعدة ثابتة قوية هي الإيمان والعقيدة الصالحة ، وأن هذه العقيدة إذا صلحت وصلاح عملها وهو القلب صلاح الجسد ، وإذا فسدت أو انحرفت فسد الجسد ، ورأينا كيف رحم الله الإنسان ولم يتركه لنفسه يقرر لها من العقائد ما يراه صحيحا ، بل وضع له أصولها ، وحدد له معاملها ، حتى يفرغ للغرض الذي قام عليه بناؤه الشخصي والاجتماعي ، ويخلص إلى حماية هذه العقيدة من الوسوس والخطرات .

ورأينا كيف أن الله تعالى حرم على الإنسان أموراً تتصل اتصالاً وثيقاً بمعاملة الإنسان لربه في شأن العقيدة ومقوماتها من العبادات التي شرعت بثابتة التدريب الدائم على الممارسة الوجدانية لها ، والحياة المتواصلة في رحابها ، حتى لا يضل أو ينسى ، وكيف أن الحكمة من تلك المحرمات هي المحافظة على فطرة الله في الإنسان أن يبحث بها الهوى ، أو تفسدها النفس بخداعها ، تلك الفطرة التي وصفها الله تعالى أولاً بقوله : ( ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) . ثم وصفها مرة أخرى بقوله تعالى في سورة التين : ( لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ) ظاهراً وباطناً وعيلاً . وهو ما قسره العلماء القديس بأنه دفع الضرر ، أو جلب المصلحة للإنسان . ولكنه في الحقيقة والرؤية الشاملة أمر فوق مصلحة الإنسان الشخصية ، هو الالتزام ببعثات الخلافة من الله في الأرض ، والنبابة عنه تعالى في الدعوة إليه وإلى سبيله ، والجهاد في سبيل ذلك بالمال والنفس .

وقد يكون تفسير القديس والسواد الأعظم من المحدثين لحكمة تشريع الحلال والحرام فيما بين الإنسان ونفسه ، أو فيما بينه وبين غيره بدفع الضرر

وجلب المصلحة للإنسان تفسيراً مقبولاً من وجهة النظر الجزئية التي لا تعتمد إلى الغاية من جلب المصلحة ودفع الضرر ، وهي صلاحية الإنسان للقيام بتبعات الخلافة لله على الأرض بكل معانيها وأعمالها ، والتي تعتبر الحكمة الأساسية لتشريع الحلال والحرام .

وقصارى ما وصل إليه المحدثون : أن طوفوا في بعض البحوث الطيبة وما أشبهها ، وتلمسوا منها الأضرار البدنية والعقلية والاجتماعية لبعض المحرمات وأضافوها إلى ما كتب الأقدمون دليلاً ناصحاً على أن جلب المصلحة ودفع الضرر هو الحكمة النهائية لتشريع الحلال والحرام ، فوقفوا هم الآخرون إلى جانب إخوانهم القدامى يقيمون الدليل على صدق نظراتهم باعتبارها غاية الغايات .

ولا ننكر أن الكتاب المسلمين قديماً وحديثاً تحدثوا عن خلافة الإنسان لله على الأرض وتبعاتها ، وتحدثوا عن الدعوة إلى الله وإلى سبيل الله ، ولكنهم تحدثوا عن ذلك كله حديثاً مفصولاً عن مقاصد الشريعة من تشريع الحلال والحرام ، بلا رابط يربط بين دفع الضرر وجلب المصلحة وبين الدعوة إلى الله وإقامة العدل بين الناس جميعاً في كل مكان .

من هنا جاء القصور في التعليل ، وكان القهم المتصور لحكمة الله الشاملة الجامعة التي ارتضاها ، ووجه إليها المؤمنين في القرآن . لقد جاء القصور نتيجة للنظرة الجزئية أول الأمر ، ونتيجة لاختتان المحدثين بالحكم الجزئية لتحريم بعض المحرمات ، ونتيجة لفصل بين الوسيلة والغاية وارتباط ذلك كله بالفطرة ، وبخلافة الإنسان لله على الأرض لحماية الفطرة من عبث الشر ، ووساوس الشيطان .

هناك إذن أصل شامل هو خلافة الإنسان الصالح لله على الأرض . وهناك الخلافة عن الله في الدعوة إليه وإلى سبيله وطريقه . وذلك لأن الداعي إلى الحق على الحقيقة هو الله وليس الإنسان : ( والله يهدي إلى صراطه المستقيم ) . ( فاعلم أنه لا إله إلا الله ) . . . . . ومقتضى الخلافة : أن يعمل الإنسان المستخلف لله وبأمره ، فإله إذن هو القوة القاهرة العليا ، والتي لا تعلوها

قوة ، وهو الحاكم الأمر العادل المطاع ، وقد أبلغ هذه القاعدة للناس عن طريق الرسل على طريق متدرج ، حتى وصل الإسلام المشروع إلى مرتبته النهائية على يد خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأعلن الله تعالى لرسوله تلك الأهداف والأصول بصورة كلية وبصورة مفصلة .

( يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل لما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ) . . . . ( إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ) . . . . ( ادع إلى سبيل ربك ) . . .

ونختصر من هذا العرض الموجز إلى النتائج التالية :

١ - الله رب الكون وجباره ومالك الحياة والموت أزلاً وأبداً ، وهو الداعي إلى نفسه وإلى صراطه على الحقيقة ، ولا سلطان لأحد إلا بسلطان من عنده .

٢ - اختار الله من البشر رسلاً للناس لهم بميزات معينة تعين على تلقى الوحي من الغيب . وتحمل التبعات الجسام ، والقوة على احتمال الأذى في سبيل تحقيق ما أراد الله ، لا يسلمهم إلا أن يرضى الله ، ولا شيء غير ذلك .

٣ - الرسل دعاة الله بإذنه وأمره كل في محيطه ، وخاتم الرسل داع إلى الله بأمره على مستوى العالم كله ، فهو الحاكم الأعل للناس جميعاً بشرع الله ، والعلماء ورثته يفقهون عنه دون ابتداء ، وكل يقود من حوله إلى الله حسبما جاء في كتاب الله ، وسنة رسوله ، لا بالهوى والتمنى .

٤ - هناك ربط بين النظرة والغاية الأخلاقية الجزائية التي تعتبر امتداداً للحياة الدنيوية في صورة حياة أخروية مخصصة للجزاء لا للعمل ، وللسعادة لا للتكليف .

٥ - ولضمان العون الإلهي بالنصر والتمكين لجند الله في الرسالة الخاتمة التي شرع فيها الجهاد بالمسال والنفس لتحقيق دعوة الله إلى نفسه وإلى صراطه وسيله كان لابد من صياغة الإنسان العامل لله تعالى بطريقة تضمن له أن

يكون موصول الحبل بربه عن طريق الاعتصام بشرعه ، فشرع الله ورسوله له أمور العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية والدولية من عنده لأمرين :

(أ) مصلحة الإنسان في أن يكون من جند الله الفائزين برضاه ،  
والموحدون بالنصر والتحسين في الأرض . والجزاء الأوفى في  
دار الجزاء .

(ب) صلاحية الإنسان للوفاء على أكل الوجوه بالعقد المبرم بينه وبين  
ربه والذي يقتضى بيع النفس والمال في سبيل الدعوة إلى الله  
وإلى طريق إعلاء هذه الدعوة على كل الدعاوى المعارضة بصفة  
دائمة وتحمت أى ظروف .

٦ - واتباع الشريعة في كل الشؤون العبادية إذن لا يكتفى لأداء الأمانة  
التي حملها خليفة الله في الأرض دون عمل في مجال الدعوة ، وبكل الوسائل  
الممكنة ، ومنها الجهاد والاستشهاد في سبيل الله طواحيه وحبا لله . لأن  
العبادة حتى واجب الأداء ، وهي وحدها لا تحقق الخلافة التي أذن الله بها  
للإنسان ، وإنما تحققها الدعوة ، فلن يكون الإنسان حاملا لله بأمره حتى  
يدعو بالقول والعمل ، ولن يصلح لهذا العمل ، ولن يؤازره الله بتوفيقه  
ونصره إلا بالعبادة والعمل بشريعته ، التي هي شريعة الحلال والحرام ،  
والمباح والمحظور ، والتي ما شرعت إلا لبناء إنسان الدعوة الصالح .  
ورجل حضارة الإسلام المظفر المنصور .

فأقول بأن علة التحريم والتحليل هي رعاية المصاحبة الإنسانية وحدها  
يعتبر شرطاً من العلة ، وداعياً للناس إلى أن يروا الوجود الإسلامي بعين  
واحدة ، بل إن العلة الحقيقية هي : مصلحة الإنسان في صلاحه الذاتي ،  
وصلاحته للدعوة إلى الله بالمسال والنفس ، بحيث لا ينجح إلى الكسل ،  
ولا يركن إلى غير أعمال الخلافة على الأرض .

فلذا قال الإسلام : هذا حرام . فعنى التحريم : أن هذا المحرم يهدم  
صلاحية الإنسان للعبادة والدعوة على مستوياتها كلها ومنها الاستعداد لبيع

النفوس والمسائل لله . وإذا قال : هذا حلال . فمعناه : أن الحلال يعين الإنسان على العبادة وإثبات أمر الله على هوى النفس ، وعلى الدعوة بمستوياتها كلها . أما الإسراف فبهم صلاحيته لهذا العمل العظيم ، لأن الإسراف محظور هو الآخر . أما العبادات المفروضة فهي المحرك الرئيسي والقوة الدافعة في داخل الإنسان ، والتي من شأنها إذا أقيمت على حقيقتها أن تنهى الإنسان عن الفحشاء والمنكر ، وتعمده في رحاب الإيمان والعمل الصالح للنفس والجماعة .

ولقد تحدثنا عما يحل ويحرم في الشئون التي تكون بين الإنسان وربه مما يتصل بالعقيدة ومقوماتها ، وحمايتها من الضعف والتحلل ، والآن نتحدث عن الحلال والحرام فيما بين الإنسان ونفسه ، وكيف أن الإسلام لم يهمل تربية الجسد والنفس على طريقة تحفظ توازن الإنسان مادياً وروحياً ، حتى يستطيع العمل في الدنيا داعياً إلى الله على بصيرة وهدى من نور الإيمان وجلوته الدافعة .

**وقال ربكم ادعوني أستجب لكم :**

أقرب الطرق إلى إحراز الصلاح الدعاء . قال الله تعالى : ( وإذا سألك عبادي عني إني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون ) (١) . والدعاء في ذاته عبادة ، وقد أخرج الترمذى . وابن ماجه ، وأبو داود ، عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الدعاء هو العبادة ، وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم » .

وإذا كانت الصلاة دعاء يتكرر في اليوم خمس مرات مفروضات ، فإن هناك صلوات مستنونات هي زيادة في الدعاء ، وهناك الدعوات الماثورات عقيب الصلاة ، وفي الصباح والمساء ، وعند النوم وعقب اليقظة منه ، وعند قضاء الحاجة ، وعند الطعام وبعده ، وفي كل شأن من شئون الله يبدو

---

(١) سورة البقرة : ١٨٦ .

للإنسان كالريح والمطر ، وظهور القمر ، وركوب الدابة ، وغير ذلك مما هو ثابت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومجموع في كتب مستقلة ، لا يقصد بها إلا أن يكون المسلم على صلة دائمة بمولاه ، فلا ينساه في رحمة الحياة ، ولا يشرك به إن تعلقت مصالحه بإنسان مثله في دنيا الأسباب ، فافقه من وراء الأسباب محيط ، وهو القاهر فوق العباد ، وهو المسخر لجميع الأسباب .

هذه هي حكمة تشريع الدعاء ، ولهذا قال الله تعالى على وجه الشرط والجزاء : ( ادعوني أستجب لكم ) . فهو لا غيره الفعال ، وغيره من العباد تحت الحكم ، فإن تعلقت أمور الإنسان بإنسان فليقصده من حيث هو سبب ، لا من حيث هو أصل يضر وينفع . ودليل صدق الإنسان في ذلك أن يكون قصده للإنسان بعزة النفس ، أما أن يقصده بالتفاق والتذلل فهذا حرام ، لأنه من الشرك الخفى .

#### لا تستجلبوا الإجابة :

صدق الله ، وكلبت ظنون الإنسان . لقد وعد الله الذين يدهونهم مخلصين من قلوبهم بالإجابة ، ولكن الإنسان خلق عجولا قلقا هلوعا إذا مسه الشر ، لا يصبر على تمحيص ولا تطهير ، ولا يصمد لابتلاء الله له ، حتى يعلم صدقه في دعوى الإيمان .

وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعجال إجابة الدعاء ، فقال فيما أخرجه الشيخان ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه عن أبي هريرة : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، فيقول : قد دعوت فلم يستجب لي » .

ومن بدنيات الإيمان بافقه خالقا وربا فاعلا بأمره أنه يجيب الدعاء في الوقت الذي قدره هو ، لا في الوقت الذي يريده الإنسان ، فإذا صدق إيمان الإنسان فليعلم أنه يجيب دعاءه بتحقيق المطلوب في الوقت الذي يريده سبحانه ، فإن طال الزمان ولم يتحقق المطلوب فلا يدع الإنسان الدعاء ،



لأن الدعاء كما قلنا عبادة لها ثوابها ، تحفظ القلب من عوارض النسيان ، وذلك في نفسه خير للإنسان . وإما أن تتحقق الإجابة في صورة أخرى مدخرة للإنسان في يوم هو أحوج فيه إلى مثاقيل الدر في ميزانه ، وهو يوم الحساب ، وذلك غاية الرضا والحب من الله .

وسنة الله مع أنبيائه ورسله وأحبابه من خلقه أن يختار لم ثواب الآخر . على ثواب الدنيا ، ولكنه سبحانه يجعل بالإجابة فيما كان من شئون الدعوة إلى إعلاء كلمة الله ، والنصر على عدوه ، حتى يكون ذلك التعجيل رهانا للمؤمن على رضاه عنه ، وحتى تكون نتائج النصر من التمكن في الأرض والسلطان عليها باسم الله قواما لحياة المجموع .

#### المستكبرون عن دعاء الله :

فالمؤمن الضعيف الإيمان ، والذي يعبد الله على حرف ، فإن أصابه خير اطمأن به ، وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه ، غسر الدنيا والآخرة ، هذا النوع من الناس غير متوازن في طبيعته ، فالطبيعة المادية غالبية عليه ، ومقدمة عنده ، وأثرة لديه ، أما القيم الروحية فغير مستساغة في مزاجه ، يؤثر الدنيا ، ولا يعلم أن الآخرة أبهى ، ولا يؤمن بأن الخير كله آتية لو أنه قدم مراد الله على مراد نفسه ، وسعد بالمناجاة ونعيمها ، ولم يرض بالدنيا بديلا لها ، فحينئذ لن يستجمل الإجابة من ربه ، لأن الإجابة ربما أسكتته عن المناجاة والدعاء وفيهما كل نعيمه وجوره .

والإنسان غير المتوازن يعاجله القلق إن غاب عنه مطلوبه امتحانا من ربه ، فيقطع بعدم الإجابة ، ويبحث عن مطالبه بالطرق المألوفة عند أمثاله ، من أهل الغفلة وضغاف الإيمان ، فيكون ذبلا لعظم في الدنيا ، يتأففه ويتملقه ، ويدل بين يديه ، ويتال من الدنيا بقدر ما ذل ، فلا يعود إلى دعاء ربه ، استكبارا وإيماناً منه بأن طريق الدعاء طويل المدى ، والعمر قصير يخشى ألا يدرك منتهى فيه سرياً ، ولذلك أكد الله تعالى أن هذا النوع من الناس مغضوب عليه ، وأن مصيره إلى النار مع العصاة أو مع الكافرين

حسب درجة الكبر ، وما وصلت إليه بالإنسان المستكبر . فقال تعالى :  
( وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون  
جهنم داخرين ) (١) . وعبادتي ، يعنى : دعائى . وإنما تحققت لهم النار لأنهم  
أنفوا من الدال بين يدى الله وهو العزة على الحقيقة . وآثروا الدال  
للأسباب المسخرة . ملتصبين عندها العزة التى هى الدال على الحقيقة .

### كن مؤدباً فى الدعاء :

والدعاء الذى ترجى إجابته آداب فصلها الرسول صلى الله عليه وسلم  
فى سنته قولاً وفعلًا ، ومن تأمل دعوات الرسول صلى الله عليه وسلم وجدها  
فى مجموعها طلباً لكمال الإيمان ، وتكراراً لمناصره ، واستعاذة من الشرور  
التي تهدده ، ورجاء لثوابه ، واستئزالا لتأييد الله عند السراء وعند الضراء ،  
وأملًا فى لطفه فى القضاء ، والكفاية فى أمور الحياة دون ذل للعبيد . ولم  
يجد فى السنة أنه طلب ثروة طائلة ، أو جاهًا دنيويًا ، أو ما أشبه ذلك مما يلوث  
وراءه الناس ولاسيا العلماء منهم ، بل إنه استعاذ من المسال الذى يعطى ،  
ومن كل ما يلهى عن ذكر الله ، وعن حقيقة الإيمان به ، وعما يريد الله  
من المؤمنين من التبعات الجسام .

ومن آداب الدعاء رفع الأيدي حذو المنكبين . واعتدال الصوت ،  
والدعاء بمجامع الكلم ، واستقبال القبلة ، وتحريم الأوقات المباركة ، كالسحر  
والسجود ، وعقب الصلوات المفروضة ، وعدم العدوان فى السؤال ،  
فقد سمع سعد بن أبى وقاص ولدًا له يدعو ويقول : اللهم إنى أسألك الجنة  
ونعيمها ، وكلها وكلها . فقال : يا بني ، إنى سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : « سيكون قوم يعتدون فى الدعاء » . فلهاك أن تكون منهم ،  
إنك إن أعطيت الجنة أعطيتها وما فيها من الخير ، وإن أعطت من النار أعطت  
منها وما فيها من الشر .

ومن الآداب البدء بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسوله ،

وختم الدعاء بمثل ذلك ، فاقه يقبل أوله وآخره قطعاً ، وهو أكرم من أن  
يرد ما بينهما .

### لا ابتداء في الدعاء :

ولكى يكون الإنسان في كنف الله وعنايته ورعايته ، محفوظاً من  
طوارق الغفلة المؤدية إلى الخروج من حصن الله إلى فوضى الخلد النفسى ،  
والضياح الشيطاني فليتبّع ولا يبتدع ، ولاسيا في أمور الدعاء .

فلقد علم الله في كتابه المسلمين كيف يدعونه ، ومجبل فيه أدعية كثيرة  
شاملة لخير الإنسان في الدنيا والأخرى ، ودعا الرسول صلى الله عليه وسلم بها ،  
وبدعوات أخرى مفصلة لدعاء القرآن ، وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا الرسول  
من أخذ الاتباع فقال : ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) . وجعله لنا أسوة حسنة ،  
وأمره أن يقول لنا : ( إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) (١) .

فالدعاء بكلمات الله وكلمات رسوله اتباع ، والاتباع بركة محقة ،  
فاحبب الله بشيء أحب إليه من كلماته ، وبما أمر باتباعه من كلمات رسوله .  
أما ابتداء الدعاء بكلمات العبيد فهي ابتداء ، من حيث إنها مزاحمة لما  
أمر الله به من نصوص الدعاء دون ضرورة ولا حاجة ، والدعاء بكلمات  
الناس إنما يكون خالياً من الابتداء لو لم تكن في القرآن ولا في السنة أدعية  
ليدعو بها العباد .

ولقد جرت عادة بعض الدعاة أن يضموا للناس أدعية مطولة مملوفا  
( الأوراد والأحزاب ) . فإكان منها جمعا لمادة قرآنية أو أدعية نبوية  
فهو اتباع مبارك ، وذلك كالورد الأعظم الذى جمع فيه على بن سلطان  
القارى كل دعاء القرآن وجمهرة عظيمة من دعاء الرسول ، وقسمها على  
الأيام . أما ما كان خارجاً عن دعاء القرآن فهو ابتداء أمر دون حاجة إليه ،

---

(١) سورة آل عمران : ٣١ .

ولا ضرورة ملحة إلى اتباعه . فإن كان مشتملا على كلمات مبهمة بلغة غير العربية ، أو أسماء من أسماء الجن أو تكرار حروف لعظم سرها فيها يزم واضعها ، فهذا حرام وابتداع في الدين ، وصرف للناس عن القرآن والسنة إلى طاعة العبد ، فإن اقترنت تلك الأوراد والأحزاب الخارجة من دعاء الكتاب والسنة بتهديد الناس بالويل والخسران إن أخطئوها فهذا هو الخسران المبين لو اضعبها والآمرين بها ومتبعيها على حد سواء .

### الوسوسة في الإيمان :

الملتدون قوم قد فرغ منهم الشيطان ، وتمت له غوايتهم ، ونجح في تزوين الباطل لهم ، فتركهم يعملون بأمره ، فرحاً بهم ، عاملاً على إغواء الناس بالالتفاف حولهم ، والإعجاب بباطلهم .

أما المؤمنون المتبعون فلما يشس منهم الشيطان عاجلهم بسلاح الوسوسة . وقد أرشد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى طبيعة هذه الوسوسة ، وإلى أن الشيطان يعمد بها إلى صميم العقيدة ، وإلى الخلاص منها .

أخرج مسلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق السماء ؟ من خلق الأرض ؟ فيقول : الله . فيقول : فمن خلق الله ؟ فن وجد ذلك منكم فليقل : آمنت بالله ورسوله » . وفي رواية : « فليستعذ بالله ولينته » . وفي حديث عبد الله بن مسعود : أن الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الوسوسة فقال : « تلك محض الإيمان » .

والوسوسة محض الإيمان لأنها لا تخرج إلى حد الكلام بها ، فإن الصحابة لما سألوها عنها استعظموها أن ينطقوا بها من شدة الخوف ، ولا يكون ذلك إلا لمن استكمل الإيمان ، وانتفت عنه الريب والشكوك ، وقد اختار القاضي عياض أن الوسوسة المقرونة بالخوف من النطق بها علامة إيمان .

ومعنى الأحاديث الأخرى التي وردت في هذا الموضوع ما نقله النووي عن المازري : الأمر بالإعراض عن الخواطر الباطلة ، والالتجاء إلى الله ،

والرد لها من غير استدلال ولا نظر في إيظافها ، فالخواطر قسمان : خواطر غير مستقرة ، ولم تجتلبها شبه نشأت ، بل هي عارض طارئ ، فهي التي تدفع بالإعراض عنها ، وعليها يحمل الحديث ، وعلى مثلها تطلق الوسوسة . وأما الخواطر المستقرة التي أوجبها الشبهة فلا تدفع إلا بالنظر والاستدلال .

أما إذا تحدث الإنسان بهذه الوسوس وسأل الناس عنها ، فإنه يكون قد ارتكب محرماً كبيراً ، من حيث إنه أصبح نائباً عن الشيطان في إذاعة البلبلة في قلوب المؤمنين ، وصلهم عن إحكام عقد الإيمان .

وذكر الله ، وإيمان الدعاء عصمة من الشيطان ووساوسه وإيضاها  
تمكين للشيطان من القلب . قال الله تعالى : ( ومن يعيش عن ذكر الرحمن  
تقيض له شيطانا فهو له قرين ) (١) . . .

### العزم على المعصية :

رأينا من تعليم الرسول صلى الله عليه وسلم في موضوع الوسوسة أن المسلم مكلف بطرد الوسوس من قلبه ، والإعراض عن خواطر السوء فور عروضاها على القلب ، وشغل القلب بالذكر والتأمل في عظمة الله وهيبته ، والاستعاذة به وحده من الوسوس الخناس . وفي موضوع المم بالمعصية أو العزم عليها ما يؤكد المنهج النبوي في وجوب صرف الخواطر السيئة حتى لا تستقر في القلب فتصبح عزمًا يواظب به المسلم .

أخرج مسلم ، والبخاري ، عن أبي هريرة وابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له عسرا إلى سبعائة ضعف ، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه ، وإن عملها كتبت » .

قال أبو بكر بن الطيب : إن من عزم على المعصية بقلبه ، ووطن نفسه عليها ، أثم في اعتقاده لها ، وعزمه عليها ، وهذه الأحاديث الواردة في

---

(١) سورة الفرقان : ٣٦ .

عند مواخذة من هم بالسيئة إنما هي فيمن لم يوطن نفسه على المعصية ،  
وإنما مر ذلك بفكره من غير استقرار ، ويسى هذا هما ، وفرق بين  
الم والعزم ، وخالفه في ذلك كثير من الفقهاء وأهل الحديث ، وأغلوا  
بظاهر الحديث .

وقال القاضي عياض : عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء وأهل الحديث  
على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر بن الطيب للنصوص الدالة على المواخذة  
بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : إن هذا العزم يكتب سيئة ، وليست هي  
السيئة التي هم بها ، لكونه لم يعملها ، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله  
تعالى ، فففس الإصرار والعزم معصية ، فيكتب معصية ، فإذا عملها كتبت  
معصية ثانية ، وأما الم الذي لا يكتب فهو الخاطر الذي لا يصحبه عقد  
ولانية ولا عزم ، بل صرفه المسلم بذكر الله والاستعاذة منه .

ولاشك في أن أعمال القلوب يؤاخذ بها الإنسان ، ومنها ما هو محرم ،  
ومن ذلك قوله تعالى : ( إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا  
لم عذاب أليم ) (١) .... وقوله ( اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ) (٢) ..  
... والإجماع على تحريم الحسد ، واحتقار المسلمين ، وإرادة المكروه  
بهم ، وأمثال ذلك من أعمال القلوب .

والخلاصة : أن الخاطر العارض بالمعصية لا إثم فيه ما لم يصل إلى درجة  
العزم ، فإن وصل إلى درجة العزم فهو حرام . وما ذلك إلا لأن صاحبه  
يتعرض بالعزم على المعاصي إلى التكبر فيها ، ثم التطلع إليها ، وعشقها ،  
وتنمى ممارستها ، ثم الخروج عن طريق الله . وما الحصار الذي ضربه الله  
ورسوله حول القلب لئلا يستوطنه الإصرار على المعاصي وحبا لإحماية  
له من الظلام والطمس ، والنشاطات التي تعوق سير المؤمن إلى غايته من

(١) سورة التور : ١٩ .

(٢) سورة المجرات : ١٢ .

الدعوة إلى الله ، وبيع المال والنفس في سبيله ، لأنه يحتفظ بسيبغ ماله للشيطان ويستنفد طاقته في الشهوات ، ويصبح داعية إثم ، وتاجر شهوات ، ومعنى أوضح تقول : إن كل ما يشغل الإنسان بذاته ويصرفه عن هدفه الأسمى ، أو يكون سببا لصرفه عنه من أعمال القلوب فهو حرام إذا لم يعالجه الإنسان بالقضاء عليه بالتذكر والمعرفة لعظم خطره على كيانه وإيمانه ودعوة الإسلام .

### الكلب في حب الله ورسوله :

لما كان الإنسان في معترك الحياة وبين ألوان زينتها مهدداً بفقدان قوته المعنوية ، وعواطفه الراقية ، وذلك حينما يؤثر رضا النفس والأهل والولد ، ويستغرق فكره في المسال والتجارة وابتكار وسائل النعم ، والركون إليها ، وكان هذا السلوك الخاطئ ناشئاً من الممارسة الخاطئة لأمر مباحة شرعاً ، وكان لاستعداد الإنسان للهدال عن نفسه وهواه أسوأ الأثر على تحقيق شطر الإيمان وهو الجهاد بالمسأل والنفس في سبيل الله ، إذ يتعلق الطبع غير المتوازن بما حوله من متاع الحياة ، فيؤثره على سلوكه فيه مفارقة المحبوب الظاهر إلى محبوب غيبي آجل ، لما كان ذلك كذلك ، وكانت خطورته بالغة مداها على النفس والقلب والعقل والفكر الديني كله وجه القرآن والسنة إلى هذا الخطر في صورة حازمة تنذر بالويل من دعا إليها أو سار على سبيلها .

فانه تعالى يقول : ( قل إن كان آباءكم وأبنائكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقربكموها ونجارة نخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فمربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين ) (١) .

والرسول صلى الله عليه وسلم يربط الصديق في حب الله ورسوله ،

---

(١) سورة النجدة : ٢٤ .

وليثاره على الأهل والمسال والولد بالإيمان فيقول فيما أخرج مسلم عن أنس :  
 « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه  
 مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر  
 بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يفلت في النار » . ولأنه هو المبلغ عن الله ،  
 والذي يجب اتباعه على جميع المؤمنين للمجانسة بيته وبينهم في البشرية كان  
 حبه من حب الله ويقول مرشداً إلى ذلك فيما أخرج مسلم عن أنس أيضاً :  
 « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » .

وقال القاضي عياض : من استكمل الإيمان علم أن حق النبي صلى الله  
 عليه وسلم أكد عليه من حق أبيه وابنه والناس أجمعين ، وذلك بالذبح  
 عن سنته وشرعته ، ونصرة دينه . . . . . فحقيقة الإيمان لا تتم إلا بذلك ،  
 ومن اعتقد سواه فليس بمؤمن .

والفترة الكبرى التي بدأت منذ عشرة قرون ، وبلغ خطرها مداه في  
 عصرنا : هي الانحراف بالحب من العمل إلى القول ، بل وبالغش والخداع  
 في القول حتى انقلب إلى حركات عصبية ، وصرخات جنونية سموها  
 وجداجينا ، واصطلاما جينا ، وغية في الحب جينا ، وحالا في الحب جينا .  
 وأمن هؤلاء في الضلال فاصطنعوا تلك الحركات المرضية عند ذكر شيوخهم  
 ومرشديهم على صورة أصرح وأدل على الهيام بهؤلاء الشيوخ منها على حب  
 الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيذكر الله ورسوله فلا يتحرك وجدان أحدهم ،  
 فإذا ذكر شيخه هاج وماج وصرخ واهتز واصطم في جنون محزن ومنهحك  
 معاً .

ولقد فصل الحارث بن أسد الحارثي ( ت ٢٤٣ ) وهو شيخ الجنيد بن  
 محمد البغدادي الذي تنهى إليه أسانيد الصوفية كلها في هذه القضية الخطيرة  
 وهي قضية الحب الإلهي بعد أن أطلت في عصره قرون الفترة فيها ، وبوادر  
 المرطقة الهزيلة في شأنها فقال في كتابه المخطوط ( آداب النفوس ) ما خلاصته :  
 إن دليل الصدق في الحب هو الاتباع ، فلا يرى أحداً يحب شيئاً ثم لا يتناوله .  
 فن ادعى الجوع والعطش ، ثم قدم إليه الطعام والشراب فلم يزل منهما فهو



كاذب في دعوى الحب ، لأن الجائع يحب الطعام ، والعطشان يحب الماء ، فإذا قلنا إليه قلم ينل منهما فهو كاذب ، وكذلك حب الله ورسوله إنما معناهما حل الحقيقة حب ما أمرا به ونهى عنه ، فإذا قال الرجل ؛ أنا أحب الله ورسوله ولم يتناول أمرهما ونهيها بالاتباع فهو كاذب في دعوى الحب ، فإذا تحول الحب عنده إلى صراخ فقد خادع نفسه وخادع الله ، وغش الناس جميعا .

فكل من ادعى حب الله ورسوله ، ولم يكن تعبيره عن هذا الحب اتباعا قلبي الطاقة والوسع ، وكل من مال بكلية أو يحظم مواطنه إلى المال والولد والزينة مؤثرا لها على أمر الله فقد كذب على نفسه وغش ربه ، وغش وأضل غيره ، وارتكب إثما عظيما ، وتعرض للمقت والسخط من رب العالمين .



## لا بُدَّ دَيْلٍ لِمُحَمَّدٍ لِقَائِهِ

من اكتسب لغيره :

العالم كله الآن في أوساطه العلمية قد بدأ يتطلع إلى شريعة الإسلام على أنها الخلاص من الفتن التي حاقت بالعالم كله ، فاعترفوا بأن التعدد العادل للزوجات والطلاق أمان من الخيانة الزوجية ، وجرائم القتل ، والتعاون الأخوي أمان من فوضوية الشيوعية وأحقادها ، إلى آخر ما تراه من اتجاهات حديثة تسود الأوساط الفكرية في أرجاء العالم .

ومن القوانين الثابتة التي لا تقبل التبدل في فطرة الله : أن رباط الرحم أساس التراحم والتكافل والأخوة بين المؤمنين خاصة ، والناس عامة . وأن قوة هذا الرباط تتحول إلى أخوة إيمانية تمتد خلال الحياة في وحدتها وقوتها في صف الصلاة ، واجتماع الجمعيات والأعياد ، وتعاون الحبيج ، ووحدة الشعار حتى تصل إلى نهايتها في صف القتال الذي يحبه الله تعالى ويواليه بالنصر والتوفيق .

وهذا الصف الذي يحبه الله في القتال شبه الله تعالى بالبنيان المرصوص في قوله : ( إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ) (١) . وشبه الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمع المؤمنين الذين يستمدون قوتهم من فطرة الله بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، وشبههم كذلك بالبنيان يشد بعضه بعضاً .

وهذا الشعور الذي يجعل من صف المهادين كتلة واحدة عظيمة الثقل تتدفق في وجه العدو ، فيتحقق لها صفقه وتدميره لا يمكن أن تنشأ في فراغ ،

---

(١) سورة الصف : ٤ .

أو تقوم على غير أساس ، ولا أساس لها إلا الفطرة الأولى في المجتمع الصغير الذي هو ذكر وأنثى ينتج منهما ابن ، يفيضان عليه من الرحمة والرحابة والحب ، ويدنّ لها بالانتهاء والإحسان ، وتلك هي الصورة الأولى للصنف الواحد المتناسك كالبنيان يشد بعضه بعضاً . ولهذا أشار الله تعالى إلى هذا الأصل الفطري بوجه عام في قوله تعالى : ( اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ) (١) . ثم أرشد الله إلى طريق رعاية هذا الأصل الفطري الذي هو القوة المستمدة من رباط الرحم المتشتمل في التسبب وقرنه بمبادئه تأكيداً له في قوله : ( ولقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ) .

وتبدو عظمة القرآن وفطرة الله العجيبة في اقتران الوجوب في عبادة الله والإحسان إلى الوالدين بحيث لا يفرقان فلما افترقا كان افتراقهما مثارا لفتنة عياء سجلها القرآن في تاريخ أقوام استمسكوا بتراث الآباء دون عبادة الله فاعتبروا هذا التراث ديناً حين طال عليه الزمان ، وقالوا : ( إنا وجسدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتلون ) (٢) ... وقالوا : ( بل تتبع ما آلبينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يعقلون ) (٣) .

ولقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك من انتهاء الإنسان إلى غير أبيه فقال فيما أخرجه الشيخان عن سعد بن مالك : « من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام » . وأخرج معناه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن علي بن أبي طالب .

وقد كانوا في الجاهلية يبذلون فطرة الله عمداً ، فلا يستذكرون أن يتبني الرجل ولد غيره ، فيصير الولد منسوباً إلى من تبناه ، حتى نزل قوله تعالى :

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) سورة الزمزم : ٢٢ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٠ .

( ادعواهم لأبائهم هو أفسط عند الله ) ( ١ ) . وقوله : ( وما جعل أديعاءكم أبنائكم ) ( ٢ ) . فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي ، وترك الانتساب إلى من تبناه . وإن بقي مشهورا فيما بعد ذلك بمن تبناه فيذكر به للتعريف لا لقصد النسب الحقيقي ، وذلك كالمقداد بن الأسود ، فإن الأسود ليس أباه ، وإنما أبوه عمرو بن ثعلبة ، لكن تبناه الأسود في الجاهلية ، فعاد إلى نسبه الحقيقي بعد الإسلام ، وبقيت شهرته كما هي ، ولهذا لا يدخل في الوعيد ، لأن الوعيد خاص بمن تمعد ذلك وهو يعلم الحقيقة .

ويشتد التكبر بما يوافق التعليل الذي ذكرناه في رواية مسلم عن سعد وأبي بكر : « لا ترضوا عن آبائكم فهو كفر » . وسواء كان الكفر إذا استحل ذلك ، أو هو كفر النعمة ، فلا يخرج عن تغليظ الإثم ، وتمعد تشويه الفطرة ، وفتح الأبواب للفساد العريض في الأعراض ، إذ يكون الولد محرما لنساء في الظاهر ، وهو في الحقيقة ليس محرما ، وفي اختلاطه بين أسوأ الشرور . وكان ممن فعل ذلك زياد بن أبيه ، وكان يعرف زياد بن عبيد التقي ، ثم ادعاه معاوية وألحقه بأبي سفيان ، وصار من أصحابه بعد أن كان من أصحاب علي بن أبي طالب ، وهو الأمر الذي جعل أبا بكر نفع بن الجارث يهجر زيادا لذلك ، لأنه أخوه لأمه .

وعلى هذا فالتبني حرام ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم تبني زيدا . قال النحاس : فنسخت الآية السنة . وقال القرطبي : أمر الله بدعاء الأديعاء إلى آبائهم المصلب ، فمن جهل ذلك منهم ولم تشهر أنسابهم كان مولى وأخا في الدين . قال الله تعالى : ( ولأن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم ) ( ٣ )

### الاعتزاز بالأنساب والأحساب :

وامتدادا لحكمة تحريم التبني ، وانتساب الرجل إلى غير أبيه ، وحكمة الإحسان إلى الوالدين ، أراد الإسلام أن يحفظ هذه الحكمة في القلوب سليمة

(١) سورة الأحزاب : ٥ .

(٢) سورة الأحزاب : ٤ .

(٣) سورة الأحزاب : ٥ .

من العطب والخلل ، فعمل على حفظ التوازن بين عاطفة الحب للأبوين وبين عاطفة الحب والولاء للعقيدة ، فلا يعلنى حب النسب والحسب على الولاء للعقيدة ، وإلا فقد اختل ميزان العدل المنشود في دعوة الناس جميعا إلى الإسلام ، واختلت القدوة الحسنة التي يجب أن تكون علما للإسلام ، ووسيلة رئيسية من وسائل الدعوة ، وإذا اختل هذا الميزان انقلب الحال ، وأصبح الجهاد والدعوة انتصارا للنصر وللنفس ، وتسلط على الناس ، لا دعوة إلى الإنشاء ، والنتيجة هي : أن تتداعى الأمم على أمة الإسلام ، وتجهي المشاعر ضد المسلمين الطغاة الذين انسلخوا عن أصولهم السمحة إلى أصول عصبية وعنصرية ملعرة ، تصلم مشاعر الآخرين .

وأصل هذا الانحراف ومثاره الأول هو الاعتداد بالنسب والحسب ، وما يتبع ذلك من النصر واللون والجاه ، يكون ذلك أولا على نطاق ضيق بين أسرة وأسرة ، ثم تزداد الفجوة الحادثة في الدين بتطاول الأيام حتى تصبح العصبية بين شعب وشعب ، وبين عنصر وعنصر ، وقد حانى مجتمع الإسلام من تلك العنصرية الكثير ، لاسيما حينما فرض الحجاج الجزية على من أسلم من موالى خراسان ، وفرض عليهم أن يحاربوا راجلين بينما يحارب العرب فرسانا ، وكانت تلك العصبية العنصرية مصدر قلق فظيع ، حتى ألقى هذه الإجراءات عمر بن عبد العزيز .

هذه العصبية مرض في العقيدة ، فهي فصل لشطرى القطرة كما قلنا ، ونسيان للأصل الرئيسي ، وهو الائتاء لله بحق الربوبية وواجب العبودية أولا ، ثم الانطلاق إلى حب والدين على وجه الإحسان لا على وجه الاعتزاز والتعصب ، فقدما تعصب ناس لآبائهم ، فأثروا تقاليدهم على شرائع الله كما أوضحنا من قبل .

ولقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم في جوامع كلمه من خطر العصبية وقرن هذا التحذير بتذكير الناس بأصلهم ، وبما يجب أن يكونوا عليه من انياء إلى عبودية الله ، فقال فيها أخرج أبو داود ، والترمذى . عن أبي هريرة : « إن الله قد أذهب عنكم حياء الجاهلية ، وفخرها بالآباء ، مؤمن تقي ،

وفاجر شقى ، أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب ، ليدعن رجال فخرهم بأقوام  
إنعام فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن على الله أهون من الجعلان التى تدفع  
بأنفها التّن . وأخرج نحوه أحمد والطيالسى . و ( البنية ) بضم البين  
وتشديد الباء الموحدة وكسرها ، وتشديد الياء المثناة التحتية وقصعها ، هى :  
التفخر والتكبر . ( الجعلان ) بكسر الجيم جمع جعل ، بضم ففتح ، دوية  
سوداء تعيش فى العنرة وتموت بالريح الطيب .

والحديث يشير إلى ما كان معروفا فى الجاهلية من التفخر بالقبائل والآباء  
والأجداد الأقدمين ، وقد قبح الرسول هذا الفعل فشبّه المفتخرين بالآباء  
بالجعلان ، وشبه الآباء الأقدمين بالعنرة ، ونفس افتخارهم إنما يكون  
باهتزاز الأنوف كأنها تدفع فى تّن ولا تشعر .

فاعتزاز المسلم بدينه وحده ، أما التفخر بالعنصر فهو من عوائق  
انطلاق الدعوة الإسلامية إلى آفاقها التى أمر بها الله ، لأنه يشعر غير  
العرب بالحقّد على العرب حينما يتعالمون بالعروبة ولا يتعالمون بالإسلام ،  
ولقد كان بين أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم سابقون من أمم أخرى :  
صيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة ، وسلمان سابق الفرس ، فكان  
هذا الأسلوب الحكيم فى نشر الدعوة على أيدي هؤلاء إلى جانب العرب  
وأدا صريحا لتلك النعمة الثمينة التى قبّحها الرسول القرشى صلوات الله عليه  
بنفسه ، ودعا إلى ما هو أعرق منها وأدل على صريح الإيمان ، وأبعد من  
شرك الآباء مع الله .

فالدعوة إلى العنصرية عرية كانت أو غير عرية إن كانت بين المسلمين  
فهى مسخ لوجه الإسلام المنطلق الذى يستقبل الشعوب والألوان جميعا ،  
وإغلاق لبابه الواسع الذى أعد ليدخله الناس جميعا تحت شعار الإسلام ، لامت  
شعار القبيلة وأوهام القبيلة التى لا تسكن إلا عقلا متفسخا يخلط بين اختيار  
العربية لسانا للقرآن وبين احتقار المسلم غير العربى باسم العروبة ، فهذا اختلاط  
فى العقل ، وضلال عن السبيل ، وإطفاء لما تلالا من نور الإسلام .

وهل يختار الله لدينه أمة تحضر من وقف إلى جوارها باسم الله ؟ وهل يأمر الله بدعوة الأمم جميعا ليقف العربي الفاتح أمام القارسي المدعو إلى الإسلام فيقول : أنا ابن الأكرمين ، وأنت ابن الأذلين ؟ اللهم إن هذا انحسار في موجة الإسلام المضادة التي تحمل الخير والنماء والعدل ، وحملته بالفعل في الصورة الأولى التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بربينة من علل المرض النفسى ، وآفات الارتداد نحو الفوضى والجاهلية الأولى .

### والهبة حرام :

ومن نفس المطلق الذى لا يستقيم إلا إذا استقام كل فرد في نفسه ، ولا يتحرف إلا إذا انحرف الفرد في تعامله مع نفسه ، غير الإنسان خلق الله وفطرته ، ويدل قانونه الثابت الوثيق ، واستبدل به قوانين أخرى من صنع القوى ، فالتسلب لمن أراد دون أبيه ، واعتز بمن أراد من قومه دون الله ، وتمصّب لقومه في ، الباطل ولم يرعهم على الحق ، وتلك الأخيرة هي قلة الدواهي الناشئة عن البعث والتبديل في قانون القطرة ..

فمن أجل الإهمال في رعاية العدل بين الإنسان ونفسه حينما يفسر أسرار القطرة في النشأة وتكوين الأسرة التي هي الصورة الصخرى للمجتمعات الكبرى تحدث تلك الكارثة ، وهي الاحتجاج للظلم ، والوقوف في وجه العدل والحق ، من أجل الأب والأم والمشيئة والنوالة ، وهذا من أكبر الكيثر في الإسلام . ومن أجل أن يبصر المسلمون أسرار دينهم شرع العدل في قته ، وفي أرق ما يمكن أن يكون عليه بأرق المقاييس العلمية بين المسلمين وأعدائهم في معركة التوحيد ، وشرعت الرحمة بأهل اللمة ، وبالأغرى ، وبالجرحى ، وبالنساء ، والأطفال ، وحرّم الفخر ، وشن الغارة دون إعلان ، وتلمس الإسلام أضيق الأبواب لحقن الدماء فوسعها ، وجادل الله أهل الكفر في القرآن على طريقة وافية شاملة ، لا تدع مجالاً للقول بتسلط الدين على الناس .

وفي مقابل ذلك ، وفي سبيل العدل وحده ، دون نظر إلى أى اعتبار آخر ، أمر بإحلاء الحق فوق اعتبار الأبهة وغيرها من روابط الدم ، إن جنح الآباء



إلى الظلم ، فقال تعالى : ( كونوا قوامين بالعدل شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) (١) . ونفى الإيمان عن والى عدو الله ولو كان أباً أو أخاً أو زوجة أو عشيرة فقال : ( لا تعبدوا قوماً يرمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ) (٢) . ومع ذلك فقد أمر القرآن بمصاحبة الآباء المشركين بالمعروف ، إلى جانب عصيانهم في الشرك ، إلا إن وقفوا في وجه الدعوة بالسيف ، فلا موالاة ولا معروف .

وقد عرف الرسول صلى الله عليه وسلم المصيبة المحرمة حين سأله عنها واللة بن الأسقع فيما أخرجه أبو داود فقال : « أن تعين قومك على الظلم » . وحسد سلوك الإنسان مع قومه ، فقال في رواية سراقه بن مالك التي أخرجه أبو داود : « خيركم المدافع عن قومه ما لم يأثم » . يعنى : من يدفع الظلم عن قومه بشرط ألا يقع في إثم المصيبة ، بل يكون دفاعه لمحق وحده .

وحلر من المصيبة بمختلف أساليبها : في الدعوة ، والحرب ، والاستمرار عليها دون توبة ، فقال فيما رواه أبو داود عن جبير بن مطعم : « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » . بل إنه صلى الله عليه وسلم نبى أبا عقبة ( رشيدا ) وكان مولى فارسيا شهد أحدا ، فضرب مشركا وقال : خطبنا منى وأنا الغلام الفارسى ، فقال له الرسول صلوات الله عليه : « هلا قلت : وأنا الغلام الأنصارى » . فردد عن المصيبة العنصرية إلى الأنصار ، وكان القرس إذ ذاك مازالوا كفارا . وأخيرا صور الرسول صلى الله عليه وسلم أهل المصيبة بما يستحقونه من قبح سرائرهم ، فقال فيما رواه الترمذى وأبو داود عن ابن مسعود : « من نصر قومه على غير الحق فهو كالجبر الذى ردى ، فهو ينزع بلذبه » . ( ردى ) بالبناء للمجهول ، أى : تردى وسقط . ينزع بلذبه أى : يحرك ذنبه

(١) سورة النساء : ١٢٥ .

(٢) سورة المجادلة : ٢١ .

ولا يقدر على الخلاص . فذاك قد هلك بنصرة قومه على الظلم كما هلك هذا البعير .

وما زال الناس إلى عصرنا يتطلقون في سرعة نحو الباطل انتصارا لأبنائهم ، أو زوجاتهم ، أو آبائهم ، وهو حرام كما رأينا .

### تخنت الرجل وترجل المرأة :

الرجل التخنت : من يشبه بالنساء في أخلاقه وكلامه وحركاته . فإن كان تخنت من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم ، وعليه أن يتكلم لئلا يظن ذلك . وإن كان بقصد منه وتكلف : فذاك هو المحرم . والمرأة المترجلة : المتشبهة بالرجال في الملبس والمهية والمشية ورفع الصوت ، لا في الرأي والعلم ، فإن التشبه بهم في هذا محمود .

وتخنت الرجل وترجل المرأة هتك صريح للفطرة التي فطرها الله عليها ، وعكس لسنة الله في الخلق ، وفتح لأبواب واسعة من الشر .

ومن التخنت في عصرنا ذهاب الرجل إلى حلاق السيدات ، وتصفيف شعره مثلهن ، ووضع مساحيق الزينة النسائية على وجهه ، ولبس ما يشبه لبس النساء في الشكل واللون ، والتواء اللسان بالكلام ، والنزوع به نحو الرخاوة ، وكذلك من مقلدات ترجل المرأة جرأها ، وققدان حياتها ، وتشبهها بالرجال في اللباس .

وهذا السلوك يفقد الرجل القويم الرغبة في المرأة المترجلة ، ويفقد المرأة القويمة الرغبة في الرجل التخنت ، وينطق بذلك باب الزواج الشرعي على الكثيرين والكثيرات . فليجأ الزوجان المقيمان على هذا السلوك إلى أن ينطلقا نحو أبواب من الرذيلة الشنعاء ، يعوضان بهما ما فقدتا من المنفعة التي فطرهما الله عليها ، فيشيع اللواط بالذكر والأنثى جميعا ، ويسود الهتك والعري وتبادل النساء ، وابتكار الإثارة المحسمة بتمثيل الرذيلة على مرأى من الشاذل إلى غير ذلك من الآفات التي سادت أوروبا وغيرها من الأمم

المترفة ، والتي تؤخذ بتدهور الشعوب دون أن تقوم لها قائمة ، نتيجة للتخلف  
والرجل اللذين عمت بهما البلوى في بيئاتهم .

وقد أتى الرسول صلى الله عليه وسلم بمحنة خضب يديه ورجليه بالحناء ،  
فقال : « ما بال هذا ؟ » قالوا : يا رسول الله ، يتشبه بالنساء . فأمر به  
فنفى إلى التقيع . قالوا : يا رسول الله ، ألا نقتله ؟ قال : « إني نهييت عن  
قتل المصلين » . يعنى المؤمنين . والتقيع (بالنون) على مسيرة ليلتين من المدينة .

وأخرج البخارى ومسلم وأبو داود عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم دخل عليها وعندهم مخنث وهو يقول لعبد الله أنخبا : إن  
يفتح الله الطائف غدا ، دلتك على امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : « أخرجوهم من بيوتكم » . قال أبو داود :  
كان لها أربع عكن في بطنها . يعنى ثنيات . وكان إذ ذاك على عهد الرسول  
صلى الله عليه وسلم ثلاثة من المخنثين هم : هيت ، وهنب ، وماتع . فأمر  
بأن يخرجوا من البيوت ولا يدخلوا ، وقال فيها أخرج البخارى والترمذى  
وأبو داود : « لمن الله المخنثين من الرجال والمرجلات من النساء أخرجوهم  
من بيوتكم ، وأخرجوا فلانا وفلانا من المخنثين » . وذلك خوف الفتنة والفساد  
تحت ستار حسن النية بالمخنث .

واللعنة التي تلحق المخنثين من الرجال المتشبهين بالنساء ، والمرجلات  
من النساء ، هي لم ولن يلى أمرهم ممن لزمه رعايتهم ، فالراعى مسئول عن  
رعيته ، والأب مسئول عن ولده المخنث ، ملعون إن لم يقومه ، والزوج  
مسئول عن زوجته المترجلة ، ملعون إن لم يمتنها .

### وصلى الشعر ( الباروكة والبوسيش ) :

قال الله تعالى مفصحا عن عمل الشيطان فى الأوساط الآدمية المخلفة  
وإنساده لقفرة : ( لا تأكلن من عبادك نصيباً مفروهاً . ولا هلكنهم ولا منيهم

ولأمرهم ليجزى آذان الأنعام ولأمرهم للغير خلق الله ومن يصعد  
الشیطان ولما من دون الله فقد عسر عسرا ميّنا (١) .

تغير خلق الله بالزيادة أو بالقصان حرام بنص الكتاب ؛ لأنه من  
فعل الشیطان ، وقد قصد الشیطان بتغير خلق الله أن يبدل فطرة الله الظاهرة  
حتى يتوصل بذلك إلى تبديل أصل الفطرة ، بتحويل الناس من العبودية والولاء  
له ، إلى الولاء للشیطان نفسه ، كما يفهم من آخر النص السابق ( ومن  
يصعد الشیطان ولما من دون الله فقد عسر عسرا ميّنا ) .

ومن أجل هذا كان كل ما دخل عليه التغير من الذبائح غير مقبول  
في المناسك ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضحايا: أن نستشرف  
العين والأذن ، وألا نضحى بعوراء ولا مقابلة ولا مدبرة ولا غرقاء  
ولا شرقاء .

وتغير خلق الله الذي حرّمته الشريعة يشمل الإنسان والحيوان جميعا ،  
والذي يخص الإنسان هنا أمور منها وصل الشعر للنساء ، والذي يسمى  
( الباروكة ، أو : البوستيش ) . قال ابن مسعود والحسن : تغير خلق الله  
في الآية هو : الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن ، وقال عبد الله  
فيما أخرجه عنه الشيخان وأبو داود وغيرهم بألفاظ مختلفة يجمعا : « لعن الله  
الواشيات والمستوشيات ، والواصلات والمستوصلات ، والنامصات  
والتمنصات ، والمتفلجات للحسن ، المفبرات خلق الله » . الحديث .

وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي أن معاوية بن أبي سفيان  
تناول قبة من شعر من يد حرمي ( شرطى ) عام الحج وهو على المنبر ،  
وقال : يا أهل المدينة ، أين علماءكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينهى عن مثل هذه ويقول : « إنما هلكت بنو إسرائيل حينما اتخذوا هذه  
نساؤهم » .

ووصل الشعر حرام ولو كان شعر المرأة يتساقط لمرض أو غيره ، وذلك لرجحان بقاء القطرة دون تغيير على المصالح الظاهرة ، وأنها لا تخضع لمصلحة الإنسان المنفصلة عن أصل القطرة ، وذلك لأن ترك المرأة تصل شعرها بما شاعت هو أمر مثير للفتنة في أمور الجنس بصورة تصرف المرأة أولاً عن واجبها في إعداد المجاهدين والدعاة ، إلى التفتن في الإثارة الجنسية ، كما تحول لإرادة الشباب والرجال بالكلية عن كل عمل جاد من أعمال الدين والجهاد والدعوة ، إلى الاستغراق في تلك الفتنة بالفكر فيها ، والسعى إلى الإشباع المحرم منها .

والدليل على أن تساقط الشعر لا يبيح وصله بغيره ما أخرجه مسلم عن أسماء بنت أبي بكر ، أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني زوجت ابنتي ، فتمرق شعر رأسها ( يعنى : تساقط ) وزوجها يستحسنها ، أفأصل يا رسول الله ؟ فيها . وروى مثله عن عائشة ، وفي آخره : « فلمن الوصلة والمستوصلة » . ومثله رواية عن أسماء ، ومثله عن جابر : « زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » .

والذى نخلص إليه من استعراض آراء الفقهاء في هذا الموضوع ما على :

١ - وصل الشعر بقطع من القماش أو الصوف ( الضفائر عند أهل الريف المصرى ) لا يدخل في النهى . قال سعيد بن جبير : لا بأس بالقرامل ، وهى عيوب من حرير أو صوف تعمل ضفائر ، وتصل به المرأة شعرها ، وبذلك قال الإمام أحمد ، والليث بن سعد .

٢ - الوصل بالشعر ، وهو حرام مطلقاً ، وهو الظاهر المختار عند النوى ، والقرطبي ، وجمهور الفقهاء . ونقل النوى تفصيلاً عند أصحاب الشافعى خلاصته : إباحة الوصل بشعر طاهر من غير الآدى بشرط أن تكون المرأة متزوجة ، وقد أذن لها زوجها في ذلك ، فلان لم يأذن فحرام . ويبدو أن الإباحة في هذه الحالة عندهم قصد بها عند خطوة الرجل بزوجه . ولكن القرطبي وغيره أطلقوا التحريم لحديث جابر : « زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » .

وصانع الشعر المستعار ، ومن يقوم بصناعة الوصل ، ملعون هو الآخر بنص الحديث .

### تنف الشعر من الجواجب والوجه :

نص الحديث السابق على لمن « المتنصة والنامصة » . قال ابن الأثير :  
النامصة : التي تنف الشعر من وجهها . والمتنصة هي : التي تأمر من يفعل  
بها ذلك ، ومنه قيل للمناقش مناص . وقال أبو داود : النامصة التي تنفش  
الشعر من الحاجب . أي : ترققه ، وترججه .

قال النووي : المراد : إزالة الشعر من أطراف الوجه ، وترقيق الجواجب .  
وهو المحرم المبى عنه .

أما إذا ظهر للمرأة شعر في لحيتها ، أو أسفل شفتها أو نبت لها شارب .  
فالمختار عند الجمهور عدم تحريم إزالته . وقال الشافعية : إزالته مستحبة .  
ويرى الجناينة : أنه لا بأس بشف الوجه ، وأن التحريم خاص بالجواجب .  
والخلافا تابع لتعريف النص كما سبق .

والعلة في التحريم إما التدليس والنش ، وإما مجرد التغيير في الحلقة .  
والغالب أن من يفعل ذلك فلنما يمدن إلى تخطيط الجواجب بلون آخر ،  
وبرسم آخر . يبيّن لمن الشكل الذي يرتضيه . فإذا زال الرسم المصنوع  
وظهرت حقيقة الشكل ، لاسيا إذا كانت المرأة ممن تزيل الجواجب لإزالة  
كاملة وترسم غيرها ، بدا شكلها قبيحا منفرا ، وربما أدى ذلك إلى الفراق .

على أن المرأة لو علمت أن الطبيعة هي كل الجمال ، وأن كثافة الحاجبين  
جمال لا يلحقه قبح ، لانتصرفت عن شغل نفسها بتغييرات في وجهها قد  
تنهى إلى مشكلات كبرى . واللعة في الحديث واقعة على طالبة القمل  
وقاعلة مآ .

## الوشم :

جاء في الحديث لمة الواشمة والمستوشمة . قال أبو داود : الواشمة : التي تجعل التحيلان في وجهها بكحل أو مداد . والمستوشمة المعمول بها ذلك . والمشهور من الوشم : أن تغرز إبر في الجسد حتى يسيل الدم ، ثم يمشى ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر . والمستوشمة طالبة الوشم ، والواشمة فاعلة الوشم .

نقل القرطبي : أن التحريم خاص بما كان باقيا ، لأنه من باب تغيير خلق الله . فأما ما لم يكن باقيا كالكحل للنساء والتزين به فقد أجازاه العلماء .

وعلى تعريف أبي داود للوشم من أنه وضع الخال على الوجه بالكحل أو المداد يكون وضع الخال ( نقطة سوداء على الخدود أو الجبهة ) داخلا في النهي ، لأنه من باب الفسح والحداد وهو أحد علل التحريم فيها كان من تغيير خلق الله .

وإن فعل الوشم بالإبر في صغيرة حرم على فاعله دونها . وقال النووي : التوبة منه يلزأته على الفور ، إلا إذا خاف تلف عضو ، أو كانت إزالته تسبب شيئا فاحشا في العضو .

وهذه العادة في ذاتها كادت تندثر إلا في بعض البيئات الريفية ، وعند ( النجر ) وقد حلت مكانها عادة وضع الخال .

وبما يلحق بالوشم : المبالغة في زينة العينين للمرأة ، والزيادة على الكحل المباح أو ما يقوم مقامه في اللون . وذلك أن النساء في عصرنا يزدن على الكحل وضع ألوان وظلال أخرى تشمل مساحة كبيرة من الجفون تتدرج بالألوان من الأسود إلى الأخضر المتدرج ، وأحيانا يصيغ ما حول الجفون بلون فضي أو لون آخر . وهذا داخل في تغيير الخلقة المحرم فضلا عن حرمة إظهاره لعامة الناس . أما الكحل فترجع إباحته فيما نرى إلى أنه عبارة عن زيادة قليلة في لون الأهداب وأصولها من الجلد ، فلا يغير في الخلقة ،

بل يبرزها بما يحبر زينة مباحة . وأما الظلال وصيغ الجفون وما حولها  
بمختلف الألوان فهو تغيير واضح وظاهر في الخلقة ، فضلا عن أنه غش  
وختلاع في التجميل ، قد يكون مباحا تماما للحقيقة .

### الخضاب مباح :

ومن دلائل الاعتدال في الإسلام في مواجهة الصلوف المنوع : أن الرسول  
صلى الله عليه وسلم حث النساء على خضاب الأيدي ، والعمل على ألا تشبه  
يد الرجل في الخشونة والجفاف ، بل لقد جعله مستحبا . وقد أخرج أبو داود  
عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يا يعنى يا رسول الله ، فقال : « لا أبابك  
حتى تغري كفيك . كأنهما كفاه سبع » . وأخرج أبو داود والنسائي عن  
عائشة أن امرأة أومأت من وراء ستر - يدها كتاب - إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، فقبض يده وقال : « ما أدري ، أيد رجل أو يد امرأة ؟ »  
قالت : بل يد امرأة . فقال : « لو كنت امرأة لغبرت أظفارك يعنى  
بالحناء » .

### ( المانيكير ) محظور :

وخضاب اليد أو الأظفار يجب أن يكون عادة بمادة لا تمنع وصول  
الماء إلى أعضاء الوضوء ، ليصح الوضوء والفصل من الجنابة . وأما طلاء  
الأظفار ( بالمانيكير ) فإنه يزيل الماء عنها ، ولهذا يبطل الوضوء للصلاة ،  
فضلا عن أن غسلها من الجنابة لا يتم ، فتبقى جنبا وإن اغتسلت .

والإسلام لا يكره الزينة المحتدلة للمرأة في بيتها وزوجها ، ولكنه إلى  
جانب ذلك يمنع أن تكون الزينة مبطلة للفرائض ، أو مانعة من صحبتها .

### وصبغة الشعر وتحبير الوجه :

قال النووي : وأما تحبير الوجه ، وخضاب الشعر بالسواد ، وتطريف  
الأصابع ، فإن لم يكن لها زوج ، أو كان لها زوج فتمتعه بغير إذنه فحرام ،



وإن كان لها زوج وأذن لها في ذلك فحلل . وخضاب الشعر بالحناء للمرأة مكروه ، لحديث أبي دود والنسائي عن عائشة حينما سألتها امرأة عن خضاب الشعر بالحناء للنساء فقالت : « لا بأس به ، ولكني أكرهه ، كان حبيبي صلى الله عليه وسلم يكرهه رحمه » .

### تطليج الأسنان :

جاء في الحديث السابق : « المتفلجات للحسن » . والمتفلجات : اللاتي يطلبن التطليج . أى أن تعيد الأسنان المصمتة المتصقة خلقة إلى فلجاء ، فضرق بعضها عن بعض صناعة . وفي رواية لمسلم « والواشرة » . وهى التى تصنع فى الأسنان أشرا ، وهى التخريزات التى تكون فى أسنان الشباب ، تفعله المرأة الكبيرة تشبها بالشابة . ويصنع ذلك بالبرد وغيره عن طريق جراحات التجميل الآن :

والحرام هو ما يفعل للحسن والجمال لقوله : « المتفلجات للحسن » . أما لو احتاجت إليه لعلاج أو لعيب فى السن فلا بأس كما يقول النووي .

### جراحات التجميل :

ومن النص القرآنى السابق الذى يحذر من اتباع الشيطان فى تسويله للناس أن يفتروا خلق الله ، ومن الأحاديث التى نصت على لعن العاملين والعاملات بأمور من هذا القبيل يمكن الحكم على ما يسمى الآن بجراحات التجميل بالتحريم .

والواقع الملموس يشهد بصدق الكتاب والسنة فى تقليظ كل عمل من شأنه إحداث تغيير فى الخلقة ، فقد اندفع الثقات المهومات بمجالس القسق إلى إجراء هذه العمليات الماجة حتى لا يرغب عنهم القساق والمختلسون المبددون أموالهم وأموال الناس التى اختلسوها عن طريق النش والغبانة ومرتقة المسال العام . وقلدهن فى ذلك كثيرات من أهل البراءة والطهر وغبه فى الظهور بمظهر جميل ، ولكن الصورة الأئمة

التي يطالبها في سلوك المتحرفات عن يصطنعن هذه البدعة غير رادع لمن  
عن هذا السلوك الشائن ، فلا أقل من أن تحالف الطاهرات أولئك الداهرات ؟

على أن جراحة التجميل اقترنت برغبة جامحة في الاستغلال من قبل من  
يقومون بإجرائها ، مما خلق حالة خطيرة من ابتزاز الأموال الهائلة أجراً  
لتلك العمليات ، وشكل خطورة بالغة من الإسراف ، ربما تؤدي إلى الانحراف  
من أجل الحصول على أجور تلك العمليات . وهذا بالإضافة إلى أن تلك  
الأموال التي تنفق في مصاصي الله من القادرين وغير المتحرفين إنما هي أموال  
فيها حقوق أهل الصلقات ، وحقوق إعداد القوة للمسلمين حتى يقوموا  
بواجبهم الشرعي نحو دعوة الإسلام . فرجع الأمر كله إلى الفكرة التي ألحنا  
في بيانها وهي مصادرة القطرة في أصلها بأسباب بعيدة المآخذ ، مما جعل  
العلماء يركزون على موضوع الإسراف دون أن يتعمقوا إلى خطر الداء  
ومنبهه الأول .

والذي يستثنى من هذه العمليات الجراحية ما إذا كان هناك تشويه يعوق  
المعمل ، أو يسبب آلاماً لصاحبه ، بكل صيغ زائلة في القدم ، أو في اليد  
تسبب ألماً أو تعويقاً في المعمل ، فلا حرج في إزالة هذا العيب لهذا السبب .

### الخصاء في الإنسان والحيوان :

أما ما تصنعه بعض البهائم من البدائية من خضاء الإنسان ويحه  
رفيقاً ليكون مأموناً على الحرمات ، فهذا العمل وإن كان في طريقه إلى  
الانقراض فهو حرام ، لأن فيه إسقاطاً للقوة ، وقطعاً للنسل الذي أمرنا  
بتكثيره ، وفيه مثله بالإنسان ، وقد نبينا عن المثلة حتى بالأعداء ، وفيه  
تعريض الإنسان للموت ، وفيه تغيير لخلق الله ، وكل من هذه الخصال حرام .

أما خضاء الحيوان فالجسور على أنه لا بأس به ، إذا قصد به تطيب  
الحمم ، وتسمين الحيوان . وكرهه جماعة منهم ابن المنذر ، وقال : إن

كراهيته ثابتة عن ابن عمر إذ قال : هو نماء خلق الله . قال القرطبي :  
يعنى : أن ترك الخصاء فيه نماء خلق الله .

ونقول : إذا كان خصاء الحيوان يؤدي إلى قطع نسله فهو حرام ،  
لأن فيه إبادة لأنواع لها في حياة الإنسان دخل كبير ، كما أن فيه قضاء على  
ثروات هائلة تعتمد عليها بعض اليناث اعتمادا كليا .



## في الطعام والشراب واللباس

لا حياة للإنسان بلا طعام وشراب ولباس ، ولهذا أبيع للناس طيات الرزق ، ونهوا عن الخيث . وقد تباينت النظرة في تفسير الخبيث المحرم ، فأجهد المحدثون أنفسهم في التماس التعليل الطبي للمحرمات ، وما فيها من أخطار على الصحة العامة ، ولكنهم لم يجهدوا أنفسهم في نظرة أعمق ، ليكتشفوا أثر الأطعمة والأشربة المحرمة في اختلال توازن الإنسان ، ومن ثم في اختلال أصل القطرة الثابتة التي هي القانون الأصل الذي يجب أن يتطلق منه المؤمنون نحو العمل الذي تقتضيه خلافهم لله في الأرض ، وهو ما أرجو أن يحققه علمائنا في المعامل ومجال التشريع وعلم النفس الإسلامي الأصل ، فهذا هو التعليل الأصل لتحريم مطاعم ومشروبات وملبوسات معينة ، لا ذلك التعليل الجزئي القريب المأخذ مما عرف لها من مضار طبية ، ربما كانت مفتاحا للكشف عن تعليل أعمق على ضوء كشف أخرى ، كما اكتشف خطر لحلم الخنزير على العقل .

فن الطعام حرم القرآن عشرة أنواع جمعت مفصلة في قوله تعالى :  
( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخلة والموقوفة والمردية والتطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكركم وما ذبح على الثصب ) (١) .

ومن الشراب حرمت الخمر وما اشتق منها وما شابهها ، وقد جاء تحريم الخمر في قوله تعالى : ( إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) (٢) .

---

(١) سورة المائدة : ٣ .

(٢) سورة المائدة : ٩٠ .

وتكثفت السنة بتحديد المخطور من الباس ، وتفاصيل الحرام والحلال  
في الطعام والشراب .

### الحیوان المباح حلال بالتذكية :

شرحت التذكية لحل أكل الحيوان المباح . والمراد من الذبح شرعا :  
إسالة الدم . ويتطلب ذلك معرفة مكان المذبح ، ومعرفة آلة الذبح ، ومعرفة  
طريقة الذبح وشروطه .

١ - أما مكان الذبح فهو الحلق ( الذبح ) والبة ( النحر ) . ويكون  
بقطع الحلقوم والمرئ بكاملهما ، والأكل قطع الودجين وهما عرقان غليظان  
على جانبي فقرة النحر . ولكنهم اختلفوا في قطع بعض هذه الأربعة دون  
بعض .

قال الشافعي وأصحابه يشترط قطع الحلقوم والمرئ ، ويستحب الودجان  
وهو أظهر الروايات عن أحمد . . وقال الليث بن سعد ، وأبو ثور ،  
وابن المنذر ، وداود : يشترط قطع الجميع . . وقال أبو حنيفة : إذا قطع  
ثلاثة من هذه الأربعة أجزأه . . وقال مالك : يجب قطع الحلقوم والودجين ،  
ولا يشترط قطع المرئ . . وفي رواية أخرى عنه : يجب قطع الأربعة  
كما قال الليث وأبو ثور وداود . . وقال أبو يوسف : إذا قطع ثلاثة من  
الأربعة حلت كأبي حنيفة . . وفي رواية ثانية عنه : إن قطع الحلقوم واثنين  
من الثلاثة الباقية حلت ، وإلا فلا . . ورواية ثالثة عنه : يشترط قطع الحلقوم  
والمرئ وأحد الودجين . . وقال محمد بن الحسن : إن قطع من كل واحد  
من الأربعة أكثره حل ، وإلا فلا .

ومن هنا الخلاف نرى : أن اتباع الأكل أولى ، وذلك بقطع الأربعة :  
الحلقوم ، والمرئ ، والودجان ، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى  
للاكتفاء ببعضها دون بعض .

أما إذا تعلق الذبح على هذه الطريقة ، بأن هرب الحيوان ولم يمكن أخذه ،  
أو زدى في بئر ، ولم يمكن قطع حلقومه فقيه ملحقان .

أحدهما : يحل بجرحه بآلة حادة في أى مكان من جسده ما لم تتمكن من حلقومه ، وذلك برمييه بسهم ، أو إرسال جارحة معلمة عليه ، وهو ملعب حل بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، والشعبي ، والحسن ، والأسود بن يزيد ، وحامد ، والنخعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، والشافعي والجمهور . . وقال سعيد بن المسيب ، وربيعة ، والليث ، ومالك : لا يحل إلا بذكاة في حلقه كغيره .

والأصح قول الجمهور ، لحديث رافع بن خديج عند مسلم : . . وأصبنا نهب لبل وغنم ، فند منها بغير ( هرب ) ، فرماه رجل بسهم فخبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش ، فإذا عليكم منها شيء فافعلوا به هكذا » . فإذا استطاع الإمساك به ولو بمساعدة الغير لم يحل إلا بالذكاة في الحلق ، أو النحر في اللبة .

وإذا كان الحيوان وحشيا كالظباء وغيرها مما لا يمكن أخذه ، أو كان طيرا في الهواء غير مقدور عليه ، فيأخذ كل ذلك حكم الصيد . والأصل فيه : ما أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجة عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إني أرسل الكلاب المعلمة فتمسك علي ، أفأكل ؟ قال : « إذا أرسلت الكلاب المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ، قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن ، ما لم يشركها كلب ليس منها . قالت : أرى بالمراض فأصيب ، أفأكل ؟ قال : إذا رميت بالمراض وذكرت اسم الله فأصاب فخرق فكل ، وإن أصاب بمرضه فلا تأكل » .

المراض : خشية أو عصا في طرفها حديدة ، وقد تكون بغير حديدة . وقال النووي : سهم بلا نصل ولا ريش . خرق : نفذ . ويلحق بالسهم الصيد بينادق الصيد .

وخلاصة الكلام : أن إرسال الجارح المعلم كالكلب والصقر والبازي ، أو إطلاق السهم أو الرصاص على الصيد إذا اقترن بالتسمية ، ولم يأكل منه

الكلب ، ولم توجد معه كلاب أخرى فالصيد حلال . فإن أكل منه الكلب حرم أكله ، لحديث الشيخين عن عدى بن حاتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إلا أن يأكل ، فإن أكل فلا تأكل ، فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه » . وكذلك إن وجد الصيد بعد يوم ، أو وجدته غارقا في الماء ، أو وجدته كلابا أخرى ، فلا يؤكل للأحاديث الصريحة في النهي عنها ، فربما قطة كلب آخر غير مسمى عليه ، أو قطة الماء ولم يقتله السهم . وإذا كانت آلة الصيد غير محددة ولم تخرق جسد الصيد فكل ذلك لا يؤكل . وإذا أخذ الصيد وفيه حياة فلا بد من ذبحه .

٢- وأما آلة النبيع فالأصل فيها حديث رافع بن خديج عند مسلم والبخاري : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، لبس السن والظفر ، أما السن فعظم ، وأما الظفر فلدى الحبيشة » .

وعلى هذا فالذكاة تحصل بكل آلة حادة تقطع ، كالسكين ، والسيف والرجاج ، والخرف ، والنحاس ، أما النبيع بالأسنان والأظفار فلا يجوز . وهو مذهب الجمهور ، ومنهم ، الشافعي ، والنخعي ، والحسن بن صالح ، والليث ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداد ، وفقهاء الحديث .

٣- وأما طريقة النبيع فالأصل فيها حديث شداد بن أوس عند مسلم ، « ... وإذا ذبحتم فأحسنوا النبيع ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » . قال القرطبي : إحصان النبيع : الرق بالملبوح ، فلا يصرحه بمنف ، ولا يجره من موضع إلى آخر ، وإحصان الآلة ، وإحصان نية الاعتراف لله بالمنة ، والإجهاز عليه ، وتركه إلى أن يبرد . وهذه كلها آداب .

### التسمية على الملبوح عند النبيع :

التسمية عند النبيع تكبير ينمته الله على الإنسان في تسخير ما لو شاء لسلطه علينا ، وإباحة ما لو شاء طهرمه علينا ، كما يقول الإمام القرطبي .



فهى من باب الشكر على النعمة ، تحقيقاً للفطرة فى كل عمل يأتيه الإنسان  
أو يدعه بأمر ربه .

ولكن العلماء اختلفوا فى أنها واجبة أو سنة .

قال الشافعى ومطابقة : إنها سنة ، فلو تركها عمداً أو سهواً حل الصيد  
والديحة ، وهى رواية عن مالك وأحمد . . وقال أهل الظاهر : إن تركها  
عمداً أو سهواً حرمت الديحة والصيد . . وهو الصحيح عن أحمد فى الصيد  
وحده . . وبه قال ابن سيرين وأبو ثور . . وقال أبو حنيفة ومالك والثورى  
وجمهور العلماء : إن تركها سهواً حلت ، وإن تركها عمداً حرمت .

ودليل كونها واجبة قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
وإنه لفسق ) (١) . واحتج القائلون بأنها سنة بقوله تعالى : ( إلا ما ذكيم ) . .  
فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولا إجباها . وبحديث عائشة فى  
البخارى ، قالوا : يا رسول الله ، إن قوماً حليئى عهد بمجاهلية يأتوننا  
بلحمان لا ندرى أذكروا اسم الله أم لم يذكروا ، فأكل منها ؟ فقال :  
« سموا واكلوا » . فهذه التسمية هى المأمور بها عند الأكل والشرب . والنهى  
عن أكل ما لم يذكر عليه اسم الله مراد به ما ذبح للأصنام ، وما ذبح على  
النصب ، وما أهل به لغير الله .

وعلى هذا فأكل متروك التسمية من الذبائح حرام عند من أوجب التسمية ،  
مكروه تنزيهاً عند من قال : إنها سنة أو مستحبة .

### الميتة :

وهى : ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح ، وأما المهرم أكله كالسباع  
والخنزير فذكاته كموته .

---

(١) سورة الأنعام : ١٢١ .

وقد استثنى الرسول صلى الله عليه وسلم من الميتة نوعين أحدهما لأمة .  
هما : السمك ، والجراد .

١ - أما السمك فحلال حياً وميتاً . ولكن السمك الذى يموت فى البحر دون سبب ثم يطفو على سطح الماء فى حله خلاف . قليل : هو حرام . وهو مذهب جابر بن عبد الله ، وجابر بن زيد ، وطاؤوس وأبى حنيفة ، وذلك لحديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ألقاه البحر وجزر عنه فكلوه ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » . وقيل : حلال ، وهو مذهب أبى بكر الصديق ، وأبى أيوب ، وعطاء ، ومكحول ، ومالك ، وأحمد ، والشافعى ، وهو الأصح . لقوله تعالى : ( أحل لكم صيد البحر وطعامه ) . قال ابن عباس : صيده : ما صدتموه . وطعامه : ما قلنّه . ولحديث : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » . أما حديث جابر الذى استند إليه من حرم السمك الطافي على الماء فقد فى الإمام الثورى : حديث ضعيف باتفاق الأئمة لا يجوز الاحتجاج به .

٢ - وأما الجراد فحلال حياً وميتاً ، وقال مالك وجمهور أصحابه : إن وجد ميتاً حشف أنفه ، ولم يموت بعد أخذه حياً ، حرم الله أكله ، لأنه من صيد البر .

٣ - ويستثنى من الميتة المحرمة كذلك : ما إذا كان فى بطن اللبحة جنين ، فأخرج من بطنها ميتاً بعد ذبحها ، لأن ذكاة الجنين ذكاة أمه بنص الحديث الذى أخرجه الدارقطنى عن أبى سعيد . وبه قال على بن أبى طالب ، وسعيد ابن المسيب ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق . وخالف أبو حنيفة ، وقال : إن خرج ميتاً لم يحل ، لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . وقال عبد الله ابن كعب بن مالك : إذا نبت للجنين شعر وخرج ميتاً بعد ذبح أمه حل . أما إذا خرج حياً فلا بد من ذبحه . وهذا لا خلاف فيه .

## الدم المسفوح :

والدم حرام إلا الكبد والطحال ، فقد أحلتها السنة بنص الحديث :  
« أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد . والكبد والطحال » .

## لحم الخنزير :

الخنزير حرام لعينه ما ذكى منه وما لم يذك ، لحمه وشحمه على السواء ،  
وجلداه وعظمه كذلك ، لقوله تعالى : ( ولحم الخنزير ) . قال القرطبي :  
نخص الله تعالى اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه ، ولعظمه ولحمه  
وما هناك من الفضائيل وغيرها .

## ما أهل به لغير الله :

قال الله تعالى في المحرمات : ( وما أهل به لغير الله ) . وهو : ما ذبح  
لغير الله ، كالجوسى يذبح لئله ، والوثني يذبح لوثته ، وما ذبح للأتصاب  
وما شابه ذلك من الذبح للكمبة أو لأحد الأنبياء . قال النووي : لا يحل  
هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً ، فإن قصد مع  
ذلك تعظيم المذبح له كان ذلك كفراً ، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك  
صار بالذبح مرتدّاً .

وروى القرطبي بسنده إلى عائشة أنها سئلت عما يلجونه لعينهم فقالت :  
« ما ذبح لهذا اليوم فلا تأكلوا » .

فآلية شاملة لما ذكر عليه اسم غير اسم الله كالوثن والصنم وغيرها ،  
ولما قصد به التقرب إلى غير الله . قال الخطابي في معالم السنن : ومثله  
ما جرت به عادة الناس من ذبح الحيوان بحضرة السلطان والملوك والرؤساء  
عند قدومهم البلدان ، وأوان حدوث نعمة تتجدد لهم ومثل ذلك من الأمور .  
وقال القرطبي : رأيت في أخبار الحسن : أن امرأة صنعت لها عرساً ،  
فنهحت جزورا ، فقال الحسن : لا يحل أكلها ، فلما ذبحت لصنم .

ويدل على أن ما قصد به التقرب لغير الله هو من باب ما أهل به لغير الله ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن معايرة الأعراب. وهو: أن يتعارفوا في الجود والكرم ينحدر الإبل وغيرها. وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي ربحانة أن ابن عباس سئل عن معايرة الأعراب فقال: «أخاف أن تكون مما أهل به لغير الله».

وأخرج دحيم في تفسيره كما ذكر ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم: كان من بني دباح رجل يقال له ابن ويثل شاعرا، نافر أبا القززدق للشاعر بماء بظهر الكوفة، على أن يعقر كل منهما مائة من الإبل، فلما وردت الإبل الماء قاما بأسيا فجملا يكشفان عراقيبا، فخرج الناس يريدون اللحم، وعلى رضى الله عنه بالكوفة، فخرج على بئلة رسول الله ينادى: «أيتها الناس، لا تأكلوا، فإنها أهل بها لغير الله». قال ابن تيمية: فهؤلاء الصحابة فسروا ما قصد بلبحه غير الله داخلا فيما أهل به لغير الله. وقال القرطبي: إذ ترى أن عليا - رضى الله عنه - راعى النية في الإبل التي نحرها أبو القززدق فقال: إنها مما أهل به لغير الله؟.

فالآية والله أعلم شاملة لما ذكر عليه اسم غير اسم الله، ولما قصد به التقرب إلى غير الله.

وعلى هذا: فما يتقرب به إلى ضريح أو ولى معين، أو يلبس احتضالا بقدم عظيم، أو يبن يديه، أو في طريق جنازة يكون داخلا فيما أهل به لغير الله، ويكون حراما، وإن كان ذابحه مسلما، لأن النية هي التقرب به لغير الله. وأشنع منه أن تستمر النية على التقرب بالليحة لغير الله زمنا طويلا، فينثر الرجل ما في بطن الحيوان لفلان من الأولياء، فإذا ولد أبى يمه، أو ذبحه لنفسه، وأعلن الناس جميعا: أن هذا المولود من الحيوان إنما هو لفلان، وينوم على ذلك زمنا ثم يلبسه لنفس الولى. فإن لم يكن هذا حراما فإن الحرام؟ والله تعالى بأسرنا أن نقول: (إن صلاتي ونسكي ومحياي

ومعاني قه رب العالمين (١). ويقول تعالى : ( لن ينال الله لحومها ولا دماؤها  
ولسكن يناله التطوى منكم ) (٢) . والتقوى كالتنية عليها القلب ، فنية الذبيح  
لغير الله كالنطق باسم غير اسم الله في تحريم المذبح . والله أعلم .

#### المنخقة :

وهي التي تموت خنقاً بحبس النفس ، سواء فعل بها ذلك عمداً ، أو  
اتفق لها ذلك دون عمد . قال قتادة : كان أهل الجاهلية يخنقون الشاة فإذا  
ماتت أكلوها . وقال نحوه ابن عباس وهي حرام .

#### الموقوفة :

الوقد : شدة الضرب . قال قتادة والضحاك : كان أهل الجاهلية يضربون  
الأنعام حتى تموت إما لأنفسهم ، وإما لآلئهم ، ثم يأكلونها . وفي حديث  
عدي بن حاتم حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصيد بالمراس ( الخشبة  
لها سن أو ليس لها سن ) . فقال : « ما أصاب فخزق فكله ، وإن أصابه  
بعرضه فلا تأكله » . وفي رواية : « فإنه وقيد » .

#### المرتدية :

هي التي تسقط من علو إلى سفلى وتموت . سواء تردت بنفسها أو  
أسقطها أحد . قال القرطبي : ومثله الصيد يسقط إلى الأرض من علو فيموت ،  
فقلعه مات من الصدمة . وحديث عدي بن حاتم فيه : « فإن وجدته غريقاً  
في الماء فلا تأكله ، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » .

وكان أهل الجاهلية يعدون الردى من الذكاة ، فحصر الشارع الذكاة  
فيما ذكى بالذبيح أو بالصيد .

(١) سورة الأنعام : ١٦٢ .

(٢) سورة الحج : ٣٧ .

## التطحية وما أكل السبع :

التطحية هي : الحيوان ينطحه حيوان فيموت . وهي حرام . وما أكل السبع : كل ما أقرسه ذو ناب وأظفار من السباع كالأسود ، والفور ، والذئب ، وغيرها ، ومنه : ما أكل منه الجارح في الصيد . ففي حديث عدى ابن حاتم : « فإن أكل منه فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه » .

## ما ذبح على النصب :

قال ابن فارس : النصب : حجر كان ينصب ويعبد ، ونصب عليه دماء الذبائح ، وقال مجاهد : حجارة كانت حول الكعبة يلجئون عليها . قال القرطبي : قال المسلمون يا رسول الله ، نحن أحق أن نعظم هذا البيت . فأنزل الله تعالى : ( لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم ) (١) وزلت : ( وما ذبح على النصب ) . والنية التي من أجلها كان التحريم هي : تعظيم النصب ، لأن الذبح كان عليها . وكما هو واضح لا بد من أخذ مخالفة الكفار والمشركين في علة التحريم .

## علة تحريم المحرمات العشرة :

لا قول لإنسان أبداً في مواجهة الكتاب والسنة . فقد جاء الأمر صريحاً في القرآن بالآي يتقدم إنسان بالغاً ما بلغ بين يدي الله ورسوله .

والمحدثون ممن يفكرون بحلوا لم دائماً أن يخرجوا علينا بتعليلات عجيبة يوهمون بها الناس أنهم من أهل الفكر والاجتهاد ، وأنهم خيرون بيوطن الشريعة ، ولكننا نقول والأسف مملأ قلوبنا : إن تلك التعليقات بالغة المدى في السطحية أولاً ، وبالتالي فهي متعارضة مع الأصول ، وأخيراً هي تخفى معالي الشريعة ومقاصدها العليا ، في عصر نحن أحوج فيه إلى العمق والوزن

الراجع في الفكر الإسلامي ، الذي عجز أهله عن تبليغه بصورته الأصلية  
إلى العالم المتعطش إلى اكتشاف أسرارهِ .

أقول هذا وأكرره وألح في تفصيله ، لأن كتابنا يجهلون تماماً ما يعاني  
العالم غير الإسلامي من مرارة الفكر الحديث في دنيا الإسلام ، ومن تعطش  
إلى لون آخر أثقل وزناً ، وأدل على جهد في العمل والبحث للوصول إلى  
إلى حقيقة الإسلام .

ففي تحليل التحريم لهذه الأنواع العشرة مثلاً لا نجد إلا ربطاً بين  
النص وبين الجسد ، من الذين تلمسوا عللا طبية محضة للتحليل والتحريم فقالوا :  
إن التحريم عقوبة على إهمال صاحب الماشية في رعايتها أو حراسها ،  
وحافظ على الحرص عليها من المرض والاغتيا ل . ثم عادوا فربطوا التحريم  
بالجسد ، وأن المرض المؤدى إلى موت الحيوان قد يصيب الأكل باعتلال  
الصحة ، ولم يغفل علة الاستئثار في بعض المحرمات .

ونقول :

إن حكم التشريع دائماً تنقسم إلى حكم ذاتية شاملة لكل مشروع ومحظور ،  
وتلك حكمة الإسلام كله . وحكم أخرى لكل شريعة من شعائر الإسلام  
منفردة - وهذه الحكم المنفردة تحتوى الحكمة الذاتية للإسلام كله ولا تفارقها ،  
فتكون بمثابة تدريب على ترسيخ تلك الحكمة الذاتية الشاملة في القلوب ،  
وبناء العاطفة الدافعة إلى الدعوة والانتصار للشريعة كلها . وإلى جانب تلك  
الحكمة التربوية لكل شريعة ، نجد حكماً أخرى هي بمثابة الدليل الأقوم على  
صدق الإسلام في مناهج التربي ، وصلاحيته لأن يكون ميزاناً تقاس به  
جميع المناهج التربوية التي يصنعها الإنسان ، فيضعها في مرتبة الزيف أو  
الصحة ، لا أن تقاس مناهج الإسلام بما يصنعه الإنسان .

فالصلاة مثلاً ، تستبطن حكمة الإسلام العليا ، وهي تركيز العقيدة في  
القلب ، وتكرار عمليات التركيز هذه عدة مرات كل يوم ، حتى توثق ثمرة  
محقة ، ولكل دكن من أركان الصلاة حكمة تخدم هذا الأصل الكبير وتؤيده ،

وتضعه في المرتبة الأولى من مناهج التربية على مستوى العالم ، ولكل وقت من أوقات الصلاة حكمة لا تخرج عن الأصل ، وإنما تنهى جوانب الإنسان ومداركه وقدرته لاستيعاب الحكمة العليا ، والقيام بحققها من العمل المتواصل في حب وانتفاع مهما كان مضيقاً .

فإن نضع حكمة الحل والحكمة فيما كتب على هذا الأساس ؟

أما الاستقدار فأمر نسبي . وما استقدره البعض قد استعذبه أهل الجاهلية ، بل إن ما استقدره الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ( الضب ) قد أكله الصحابة على مائتة دون أن يستقلروه .

وأما العقوبة على الإهمال فما رأينا على وجه الأرض مالكا لشيء إلا وقد بلغ به الحرص عليه حداً أخرجه عن حد الاعتدال في سبيل المحافظة عليه ، فليس الناس في حاجة إلى درس في الحرص ، بل هم في حاجة إلى درس في الحد من الحرص الذي خرب القيم العليا للدين والأخلاق .

وأما العلل الصحية المجردة فتشبه أن توحى بأن الإسلام يقصد أساساً إلى تربية الجسد دون هدف آخر وراء الجسد ، فالقول باتقاء علل الجسد منفصلة عن هدف أسبق منها فصل للجزء عن كله .

إن المقصود الرئيسي من تحريم بعض الأطعمة هو مخالفة أهل الكفر والشرك . بل إن هذه المخالفة قد شرعت في أمور اللباس والزينة وغيرها ، مما يجعلها رأساً في منهج التربية الإسلامي ، ينسحب على الثقافة ونظام المساكن والفراش وغيرها من عناصر حياة الإنسان المسلم . وقد كانت تلك المحرمات مما يستطه أهل الكفر في الجاهلية ، ومن ذلك ما ذكره ابن كثير عن صدى ابن عجلان « أنه لما ذهب إلى قومه مبعوثاً من النبي صلى الله عليه وسلم لدعوتهم إلى الإسلام ، جاموا بقصة من دم ، فاجتمعوا عليها وقالوا : لم يا صدى . فقال : وبحكم ، إنما جئكم من عند من حرم هذا عليكم . قالوا وما ذاك ، فظفرت عليهم الآية .



وكانوا يأكلون ما أفضل السبع مما قتل من الحيوان ، ويأكلون الموقودة بأن يضربوها بالخشب حتى تموت ، وأكلوا المتردية والنطيحة ، ولم يذكروا على ما ذبحوه إلا اسم الصنم . ولقد سجل الأعشى تلك العادات الجاهلية في شعره فقال :

ولرباك والميتات لا تقربنها      ولا تأخذن عظاما حديدا فتضصدا  
وذا النصب المنسوب لا تأتينه      ولا تعبد الأصنام والله فاجدا

بل لقد شرعت مخالفة المنافقين - وهم جواسيس أهل الكفر في صفوف المسلمين - في الطعام فأشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن المنافق يأكل في سبعة أمعاء ، أما المؤمن فيأكل في معى واحد . وشرعت مخالفتهم في اللون الذي يصبغ به الشيب ، وشرعت مخالفتهم في هيئة الجاوس ، إلى كثير من الأمور التي شرع فيها مخالفة أهل الشرك والكفر والإلحاد ، والبهود بوجه خاص ، حتى قالوا حينما خالفهم في معاينة الحائض : ما يدع هذا الرجل شيئا إلا خالفنا فيه ؟ .

ولكن . ماذا يعنى مبدأ مخالفة أهل الشرك في الإسلام ؟ ولا سيما أن الموضوعات التي شرعت فيها مخالفة أهل الشرك بلغت حداً من الكثرة تجعلنا نتساءل في إلحاح : ولماذا ؟ ثم لماذا كان ذلك في الطعام واللباس مرعياً ولم يقتصر فيه على أمور العبادة فقط ؟

ونقول : إن النظر في آيات الطعام وسوابقها ولواحقها من القرآن يعطينا الضوء الواضح على المسألة ، فلا يجوز أن تقتطع الجزء الخاص بالمهرمات منها وننظر إليه على حدة . فالله تعالى يقول :

( وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون . إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين . فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين . وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم

إليه وإن كثيراً يضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمعتدين .  
 ودروا ظاهر الإثم وباطنه إن الذين يكسبون الإثم سيجزون بما كانوا  
 يقترفون . ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين  
 ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون . أو من  
 كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يحشى به في الناس كمن مثله في الظلمات  
 ليس بخارج منها كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون (١) .

وفي سورة المائدة طالب المؤمنين بالوفاء بالعقود ، ثم أتبع ذلك بذكر  
 الحلال والحرام من الأنعام ، وفي آخر المهرمات قال : ( وما ذبح على النصب  
 وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق اليوم يسق الذين كفروا من دينكم  
 فلا تحشوهم واحشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت  
 لكم الإسلام ديناً فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور  
 رحيم (٢) )

ففي كلا النصين نجد حكماً قاطعاً بأن ارتكاب ما حرم الله من أكل  
 محرقات الأنعام فسق ، أي خروج من دائرة الإسلام إلى غيره من الأرهام ، بل  
 إن الفسق الذي صدق على آكل محرمات الأنعام في سورة المائدة قد اعتبر  
 نقضاً للعهود المأمور بالوفاء بها في أول السورة . وقد أكد الإمام القرطبي أن  
 الفسق يرجع إلى جميع ما ذكر من قبل ، وقال : إن الانكشاف عن هذه  
 المحرمات من الوفاء بالعقود .

وفي سورة الأنعام يؤكد الله تعالى أن المؤمنين سيمانون صراعاً جديلاً  
 حول بعض المحرمات من وجهة نظر الكفار الذين ساهم القرآن ( أولياء  
 الشياطين ) ، وحذر من أن الاستجابة لأهوائهم من جانب المؤمنين تخلصهم  
 في نطاق المشركين ، كما أكد أن جميع دوائر الشرك إنما تعمل بالظن ،  
 وتفضل بالهوى ، ثم عاد في سورة المائدة فقرر أن نجاح المؤمنين في الصمود

(١) الأنعام : ١١٦-١٢٢

(٢) سورة المائدة : ٣ .

أمام جدل الكفار أصحابهم باليأس من أن يتألوا من دينهم شيئاً ، وحل من خشية الناس في مواجهة خشية الله ، فالحق أحق بالخشية والخوف مادام الدين قد كمل ، والنعمة قد تمت .

وكانت آيات سورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن ، وكان الأساس الذي استند إليه التحريم والتحليل فيها هو ( الوفاء بالعقود ) الذي صلت به الآيات . ومما هو معلوم بالقطع أن العقد الرئيسي الذي يقطعه المؤمن على نفسه هو ( الإيمان بالله ورسوله ، وما جاء به ، وتحكيمه في كل ما ينور من خلاف ، دون أن يكون هناك حرج في الصلح من حكم الرسول ) .

فارتبط الحل والحرمه إذن بعقد الإيمان ارتباطاً ثابتاً بالنص ، بدليل التركيز على علم طاعة أهل الهوى ، وأهل الجدل بالباطل ، وعلى أن المشركين يريدون أن يضلوا المؤمنين بأمر منها الحلال والحرام ، ولذلك قالوا لهم : كيف نأكل ما قلنا ، ولا نأكل ما قتل الله ؟ فربطوا أهواءهم بأصل الإيمان بالله تفضيلاً للمؤمنين ، يوهمونهم أنهم لا يؤمنون به إيماناً شاملاً ، لأنهم يرفضون أن يأكلوا ما قتل ، ويأكلون ما قتلوا بأنفسهم ، وكانت إجابة المؤمنين : أنهم لا يذبحون إلا على اسم الله العظيم ، والكافرون يذبحون على اسم الوثن والصنم والطاغوت .

ومما يذهل العقول : ما نجد من الدقة البالغة العجيبة حينما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبين ما خفى على المسلمين من فروع هذه المسائل المتعلقة بالحل والحرمه في الأنعام . فحينما سئل عن الصيد بالمراض الذي هو خشبة قد يكون لها سن وقد لا يكون ، قرر أن المراض إذا خزق الصيد دخل في دائرة الحلال ، وإذا أصاب بعرضه دخل في المحرم ، لأنه موقود ، وإن جرح الكلب المعلم الصيد كان حلالاً ، وإن لم يجرحه بل صلمه بقله دخل في المحرم ، لأنه نطيح . وهكذا تضافرت نصوص القرآن والسنة على دقة البيان دون تساهل في هذا الأصل ، لاتصاله أساساً بموضوع العقيدة في الله دون الأوثان والطواغيت . ولقد فطن ابن كثير إلى علة التحريم التي يريد بيئتها وجمع بين ضرر الدين والبدن في تعليقه لتحريم الميتة فقال : « وما ذاك إلا لما فيها من المضرة ، لما فيها من الدم المحتقن وغيره ، فهي ضارة بالدين والبدن ، ولهذا حرمها الله » .

## الضرورة تبيح المحظور :

قال الله تعالى بعد بيان المحرمات : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ، إن الله غفور رحيم ) (١) . ومعنى هذا : أن الله أباح للمسلم أن يتناول من المحرم عند الضرورة بشرط ألا يكون باغيا ولا عاديا . ويقتضى ذلك تفسير البني والمدون اللذين يمتنع معهما الإذن بتناول المحرم ، وبيان حد الضرورة المبيح لتناول المحرم .

أما قوله تعالى ( غير باغ ولا عاد ) . فقال مجاهد : من اضطر غير قاطع السبيل ، أو مقارن للأثمة ، أو خارج في معصية الله ، فله الرخصة . وقال سعيد بن جبير : يعنى غير مستحل . وقال السدى : غير باغ يبتغى فيه شهوته . وقال ابن عباس : لا يشيع منها . وقال أيضا : غير باغ في الميتة ، ولا عاد في أكله . وقال قتادة : غير باغ ولا عاد في أكله أن يتعدى حلالا إلى حرام . وقال مقاتل : غير باغ فيما أكل ، وبلغنا أنه لا يزداد على ثلاث لقم .

قالبني والمدون على هذا ينحصران في : ألا يكون المضطر ساعيا في معصية ، وألا يكون متشبها لمحرّم مملأ به بطنه ، وألا يتعدى قدر ما يحفظ الحياة بزيادة في الأكل .

وأما حد الضرورة ففسرها مجاهد : بأن يغلبه ظالم فيكرهه على أكل الخنزير مثلا .

وقال الجمهور : أن يصبره الفقر والجوع الذي يخشى منه الهلاك إلى الضرورة .

ولابد أن يستنفد المضطر كل وسائل الحصول على المباح من إخوانه . عن طريق السؤال والجهود إلى من يملك الطعام ، مخالفا بذلك تقاليد المجتمع

---

(١) سورة البقرة : ١٧٣ .

غير خجل من وسائل الحلال ، ولا شك انه سيجد من يسد جرحه حينئذ .  
أما إذا كان في مفازة مهلكة ، ولم يجد أحداً وخاف على نفسه ، فله أن  
يتناول من المحرم ما يلجئه إلى مكان الحلال .

**كل ذى ناب من السباع وذى مخالب من الطير :**

أخرج الشيخان عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن كل ذى ناب من السباع . وفي رواية مسلم عن ابن عباس زاد فيها :  
وكل ذى مخالب من الطير .

اختلف الفقهاء في تحديد السباع . فقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم  
فهو سبع ، حتى الفيل ، والسنور ، والحدأة ، والصقر . وقال الشافعي :  
السبع ما عدا عن الناس ، كالأسد ، والثعلب ، والفهر . أما الضبع والثعلب  
والسنور فحلال عنده ، لأنها لا تملو على الناس .

وقال الجمهور : إن السباع وجوارح الطير حرام للحديث . وقال مالك :  
مكروهة وليست حراما ، لقوله تعالى ( قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على  
طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً . . ) (١) الآية وليس فيها  
ذو مخالب من الطير ، ولا ذو ناب من السباع . ورد الجمهور بأن الآية للإخبار  
بأنه لم يجد محرماً في ذلك الوقت إلا المذكورات ، ثم أوحى إليه بتحريم  
كل ذى ناب ومخالب .

والضبع من دون ذوات الأنياب استثناء من حكم ذوات الأنياب  
عند أحمد والشافعي وعطاء وأبي ثور . وقال الخطابي : روى عن سعد بن  
أبي وقاص أنه كان يأكله . وروى عن ابن عباس إباحته . وقال ابن القيم  
في إعلام الموقعين : إنما حرم ما اشتمل على الوصفين : أن يكون ذا ناب ،  
وأن يكون مبهاً ببطبه كالأسد . والقوة السبعة التي في الأسد ليست في  
الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم .

### لحوم الجلالة :

الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام : الدابة التي تأكل القنر ، كالجملة والبحر والعنبرة . وسواء في ذلك الغنم والبقرة والدجاج والبط وغيرها . وقال النووي : هي ما كان أكثر علفها النجاسة

وقال الخطاى : اخطف الناس في أكل لحوم الجلالة وألبانها . فكره ذلك أصحاب الرأى ، والشافعى ، وأحمد ، وقالوا : لا تؤكل حتى نجس أياما وتعلف علفا طاهرا . فتحبس البقرة أربعين يوما والدجاجة ثلاثة أيام . وقال الحسن ومالك : لا بأس بأكلها بعد غسل لحمها غسلا جيدا .

### ذبائح أهل الكتاب وطعامهم :

قال الله تعالى : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) (١) . وقد فسر الطعام بالذبائح . وبه قال ابن عباس ، وأبو أمامة ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وعطاء ، والحسن ، ومكحول . وأجمع المسلمون على أن ذبائحهم حلال للمسلمين . قال ابن كثير : وهم متعبدون بذكر اسم الله على ذبائحهم دون ما يعتقدون في المسيح ، ولهذا حرمت ذبائح أهل الشرك لأنهم لا يذكرون اسم الله عليها ، ولا يتوقفون فيما يأكلون على ذكاة ، بل يأكلون الميتة ، بخلاف أهل الكتابين الذين سمح لهم بمخالطة المسلمين ، أملا في أن يعلموا حقيقة الإسلام وسياحته وعذله المبسوط على الجميع .

والمالكية لا يجوزون أكل الشحوم من ذبائح اليهود ، ما عدا شحوم الظهر والحويا ، أو ما اختلط منها بالعظم ، لأنها ليست من طعامهم ، بل هي محرمة عليهم .

---

(١) المائدة : ٥ .

ورد عليهم الجمهور بما رواه البخارى أن أهل خيبر أهدوا إلى الرسول  
صل الله عليه وسلم شاة مصلية ، فنهش منها نهشة وتركها ، لأنها كانت مسمومة ،  
ولم يأكلها حين قدموها : هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه أولا .

### ذبايح البلاد التي أعلنت الكفر حديثاً :

ومن مشكلات العصر ما يستورد من اللحوم المحفوظة من بلاد تدين  
بالشيوعية ، وتكفر وجود الله ، وتدعو إلى ذلك بين الأقطار الأخرى .  
فهذه اللحوم حرام بإجماع السلف المستند من النص على تحريم ذبايح أهل  
الكفر ، لأنهم جاحدون لله ، ولا يذكرون اسم الله عليها ، ولا يقرؤون بأنهم  
متعبدون لله في شيء .

ولكن الإدارات التجارية للدول الإسلامية التي تجلب هذه اللحوم تقول :  
لأنها ترسل من يشرف على ذبح هذه اللحوم ، ويذكر اسم الله عليها حسب  
قواعد التشريع الإسلامى ، وتسجل على كل ( علة ) من هذه اللحوم شهادة  
بذلك ، وبأنها ذبحت طبقاً لقواعد التشريع الإسلامى ، فتصبح القفظة حينئذ  
عبارة عن لحوم اشتراها جمع من الموظفين وشهدوا على أنها ذبحت ذبحاً  
إسلامياً ، وذكر عليها اسم الله ، وذبحها مسلم متعبد بذكر الله ، فوفقت  
التبعة إذن على الهيئة التي تقوم باستيراد هذه اللحوم إن لم تصلى في شهادتها  
هذه .

على أن هناك ثغرة قائمة في هذه الشهادة . فنحن لا نعلم من هو الشاهد  
الذى سجل على كل ( علة ) أنها ذبحت ذبحاً إسلامياً ، فلم يدون عليها توقيع  
وزير التجارة الخارجية أو من ينوب عنه ، أو حتى ما يشير إلى أن هذه  
الشهادة صادرة عن الدولة الإسلامية الجالبة للطعام ، مما يجعل الشك قائماً  
في أنها ملاحظات دونتها الدولة الملحدة لترويج تجارتها . ولا يقوم حكم  
شرعى على الظن والشك . وفي هذه الحالة يجب أن يتوقف المسلم الحريص  
على دينه ، فلا يأكل هذه اللحوم الواردة من بلاد ملحدة أيا كانت صفتها ،

بل يعدل عنها إلى القوم الواردة من دول أهل الكتاب ، وهى كثيرة والحمد لله ، فلا ضرورة قائمة تلجئ المسلم إلى تناول ذبائح أهل الكفر ، وله بديل منها فى ذبائح أهل الكتاب . ونرى والله أعلم أن ذبائح الدول الشيوعية وما يرد إلينا منها من القوم حرام ، إلا إذا اعترف وزير التجارة الخارجية أو وزير الخارجية فى البلد الإسلامى أن هذه القوم ذبحت ذبائحاً شرعياً ، وذبل هذه الشهادة باسمه نائباً عن الهيئة الشاهدة .

### الصق بالكهرياء :

ليس معنى إباحة ذبائح أهل الكتاب أن نأكل الميتة أو النطيحة أو الموقوذة من طعامهم ، فهذه لا تؤكل إذا جاء بها مسلم ، فإذا جاء بها كنانى كان أولى بالتحريم .

والصق بالكهرياء عبارة عن تسليط صلعة كهربية على الليبحة لتقتلها . وزى أنها تلحق بالنطيحة فى التحريم ، كما يحرم ما صلعه الجراح الملم ققتله دون أن يجرحه ، فقد ألحقه الرسول صلى الله عليه وسلم بالنطيحة ، وألحق ما أصيب بعرض المراض بالموقوذة .

فما صق من الحيوانات بالكهرياء إنما صلح فوات ، ولم يجرح ، كما أن الحرمة متوجهة أيضاً إلى ما يرد من أهل الكتاب من هذا النوع من الذبائح ، فليس هو من الذبائح المباحة لهم ، حتى نحمل لنا نحن المسلمين .

### استعمال آية أهل الكتاب :

أخرج أبو داود عن أبي ثعلبة الخشفي أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون فى قدرهم لحم الخنزير ، ويشربون فى آنيةهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن وجدتم غيرها فكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غيرها فأرخصوها بالمساء ، وكلوا واشربوا » . والرحض : الفصل .



قال الخطابي : الأصل في هذا أنه إذا كان معلوما من حالهم أنهم يطبخون الخنزير ، ويشربون الخمر ، فلا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها جيدا . وأما ثيابهم ومياهم فلأنها على الطهارة كياء المسلمين وثيابهم ، إلا أن يكونوا من قوم لا يتوقون من النجاسة .

وتنشأ عن هذا الأصل حالتان من الحالات الشائعة في عصرنا :

١ - شرب الشراب المباح في أكواب تباع فيها ( البيرة ) والخمور الأخرى في المحلات العامة ( المقاهي والكاзиноهاث ) .

٢ - شراء الجبن واللحوم الحلال من محال تباع طعم الخنزير (المورتاديللا) وتستعمل في تقطيع الجميع آلة واحدة .

وقياسا على الأصل الذي ذكره الخطابي في المسألة الأولى لا يجوز استعمال الأكواب في الشراب ، وآلات تقطيع لحم الخنزير في تقطيع الجبن واللحم المباح إلا بعد غسلها جيدا ، تطهيرها لها من نجاسة الخمر والخنزير ، وذلك إذا تعلق استعمال آلة أخرى لتقطيع الجبن وغيره من المباح ، واستعمال أكواب أخرى غير التي يباع فيها الخمر ومشقاته ، والورع خير ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه . ونفس الحكم ينطبق على القصاب الذي يبيع لحم الخنزير ، ولحوم الأنعام المباحة ، ويقطع هذه وتلك بسكين واحدة ، لا سيما وقد جاء التكبير على لمس لحم الخنزير في حديث مسلم عن بريدة الأسلمي : « من لعب بالردشير فكأنما صبيغ يده بلحم الخنزير ودمه » .

### الانتفاع بملود الميتات :

أخرج البخاري عن ابن عباس أنه تصدق على مولاة لأم المؤمنين ميمونة بشاة فانت ، فربها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « هلا أخذتم إهابها فديتموه فانتقم به » ؟ الإهاب : الجلد . قالوا : إنها ميتة . قال : « إنما حرم أكلها » . وجاء في الحديث : « إنما إهاب دبغ فقد طهر » .

وروى عن مالك أنه لا يطهر بالدباغ ، لأنه جزء من الميتة ، وهي حرام بنص القرآن ، فلا يطهر بالدباغ قياسا على اللحم . والمقاتلون بطهارته وجواز الانتفاع به استندوا إلى الحديث ، وقالوا : إن الدباغ يزيل النجاسة والأوساخ عن الجلد حتى ينتفع به في الأشياء اليابسة كالجلوس عليه . ويجوز أيضا أن ينتفع به في الماء بأن يجعل سقاء ، لأن الماء على أصل الطهارة ما لم يتغير له وجه . وقالوا : إن الطهارة في اللغة تتوجه إلى إزالة الأوساخ ، كما تتوجه إلى الطهارة الشرعية كما قال القرطبي .

### الإسراف في الطعام :

قال الله تعالى : ( وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) (١) . وأخرج مسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في معى واحد » . وروى مثله عن جابر بن عبد الله . وعن أبي هريرة من حديث طويل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن يشرب في معى واحد ، والكافر يشرب في سبعة أمعاء » .

قال القاضي عياض : نقل أن المؤمن يقتصد في أكله دون الكافر . وقيل : إن المؤمن يسمي الله عند طعامه فلا يشركه فيه الشيطان ، والكافر لا يسمي فيشاركه الشيطان .

وعلى أى حال فالفرق بين الكافر والمؤمن : أن المؤمن يأكل ليعيش ، والكافر يعيش ليأكل . فالمؤمن مشغول بما كلف به ، دائب على الجهاد في سبيل الله ، والكافر لا هم له من الحياة إلا التقلب في فنون الترف . ولهذا كان الكفار هم جمهور المترفين في الأرض ، وكان المؤمنون هم أهل القناعة ، المشغولون بما هو أسمى من شهوات الطعام ، ويؤيد هذا وصف الله تعالى

(١) سورة الأعراف : ٣١ .

للكافرين بأنهم ( يجمعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مفوى لهم )<sup>(١)</sup> وهذا تأييد لمسا ذكرنا في حلة تحريم الأنواع العشرة وغيرها من المعلومات ، وصلة تحريمها بأصل الإيمان لا ببناء الجسد . وألحديث تنقل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه نجوم الهدى من الطعام أشهر من أن نعيدها .

والتقلل من الطعام والمتاع بوجه عام حلة المجاهدين في سبيل الله ، إذ يتعرض المجاهد لشقى المحن في اجتياز الصحارى التى لا تجود بالطعام ، ويتعرضون لطول المعارك التى لا تمكنهم من الاستمتاع بالطعام ، كما يتعرضون لمجوم العدو الذى يشغلهم عن طعامهم ، فإذا يصنع المرفون بين صفوف المؤمنين ، إلا أن يتخاذلوا وتهن قواهم ، لأنهم أصبحوا عبيداً لآلوان الطعام ، لا يصبرون دونها ، ولا يطبقون الظروف الطارئة عليهم ، فهم في الحقيقة مرض عضال في جسد الأمة الإسلامية ، لاصلاح له إلا بالترية العسكرية الدائمة التى لا تغيب ملامحها أبداً في تشريعات الإسلام .

### الخمر :

وما زال الإسلام يرد الإنسان إلى فطرته النقية التى اجتمعت في التكريم للخلقة ، وفى العقيدة الواحدة القائمة بالغيب ، ثم بالعقل والنظر ، ويحفظ آلاها أن تختل بفعل شراب تدخل عليه تغييرات تخرجه عن فطرته التى فطره الله عليها ، فتسلب الأداة الرئيسية التى تعلق بها حفظ التوازن في الإنسان ، وتحوله إلى حيوان مسلوب العقل ، فاقد الفطرة ، لا يميز بين ما يجب أن يأتى ، وما يجب أن يترك ، وتزين له الجرعة والقمح ، وتشتت همته من أن يجتمع لتصحيح وحدة القصد ، ووحدة القول ، ووحدة الاعتقاد .

والأصل في تحريم الخمر قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر

(١) سورة محمد : ١٢ .

والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون .  
إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم  
عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متنبهون (١) .

أما أدلة التحريم في الآيتين فهي :

١ - قال الخازن في تفسيره : دلالة التحريم أن الله تعالى قرن الخمر  
والميسر بعبادة الأصنام ( الأنصاب والأزلام ) وعدد أنواع المقاصد الحاصلة  
بهما ، ووعد بالفلاح عند اجتنابهما ، وقال : ( فهل أنتم متنبهون ) . ولا يخفى  
ما في هذه العلة من صلة التحريم بحماية العقيدة كما قلنا في الأطلعة ، ومن  
صلته بصيانة القطرة .

٢ - قوله تعالى عن الخمر مع أغواتها إنها ( رجس ) والرجس : النجس ،  
وكل نجس حرام

٣ - قوله : ( من عمل الشيطان ) . وكل ما هو من عمل الشيطان حرام ،  
لمعارضته لأصل الإيمان والتوحيد والعبودية .

٤ - قوله : ( فاجتنبوه ) . والأمر للوجوب ، وما أوجب الله اجتنابه  
فهو حرام . يقال تعالى : ( فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ) (٢)

٥ - قوله : ( لعلكم تفلحون ) . وما علق رجاء الفلاح باجتنابه ،  
فإتيانه حرام ، لأنه سبب الخسران ، والله لا يدعو عباده إلى الخسران .

٦ - قوله : ( إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر  
والميسر ) وكل ما هو سبب لوقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو  
حرام .

---

(١) سورة المائدة : ٩٠ .

(٢) سورة الحج : ٣٠ .

٧- قوله : ( ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ) . وما يصد به الشيطان عن ذكر الله وعن الصلاة التي هي عماد الدين فهو حرام ، لأنه صرف للمؤمنين عن التذكر الدائم ، ورعاية بقاء العقيدة قوية في القلوب بدوام الذكر ، وتكرار الصلاة كما قلنا .

٨- قوله : ( فهل أنتم متنبون ) . معناه : انتبهوا . وما أمر الله بالانتهاء عنه فهو حرام .

ومن السنة أخرج أبو داود ومسلم والدارقطني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » . وأخرج الشيخان وأحمد عن أبي موسى عنه قال : « كل مسكر حرام » . وأخرج مثله عن أبي هريرة : أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . وأخرجه ابن ماجه عن ابن مسعود .

وأخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن جابر ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » . وأخرج النسائي ، وابن حبان ، والدارقطني ، عن سعد بن أبي وقاص : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قليل ما أسكر كثيره » .

ولا نريد أن ندخل في الخلافات التي حدثت بين العلماء حول الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية ، وحول وجوب الحد في القليل بناء على هذا الخلاف ، لأن مثل هذه الخلافات ما هي إلا من باب التريب العقلي على استعمال الأدلة . وإجماع المسلمين قد انعقد على أن كل مسكر حرام ، ولكننا نخلص إلى النتائج التالية :

١- لا حجة لمن قال : إن الشربة المسكرة هي المحرمة . قال ابن جرير : إنما أسكرت الشربة المسكرة باجتماعها واجتماع عملها مع ما قبلها ، فحدث عن جميعها السكر ، وكذلك قال الشوكاني في نيل الأوطار ، وابن القيم في شرح منن أبي داود .

٢- قال ابن حجر : لو سلم أن الخمر في اللغة هي : ما اتخذ من العنب خاصة ، فاعتبار الحقيقة الشرعية أولى . وقد تواردت الأخبار على أن المسكر المتخذ من غير العنب يسمى خمر ، فالأحاديث التي جاءت بتحديد الأنواع التي يصنع منها في عصر التنزيل لا يقصد بها حصر الخمر في هذه الأصناف ، بل هي ليان ما كانت منه الخمر في ذلك العصر ، ويقاس عليها ما يجد بعد ذلك منها ، ما دام فيه علة الإسكار ، فكل مسكر خمر ، ولهذا جاء تعريف الخمر في نهاية الحديث لهذا السبب ، فقد أخرج الشيخان أن عمر خطب فقال : « إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والصل ، والخمر ما خامر العقل » . وقد سأل أبو موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنع من الشعير أو الذرة . فقال : « ذلك المزر ، أخبر قومك أن كل مسكر حرام » .

فقد قطع الرسول صلى الله عليه وسلم الشبهة ، وحرّم كل مسكر مهما اختلف اسمه . فالبيرة في عصرنا حرام ، لأن كثيرها مسكر ، ولا داعي لاستعمال الأدلة في غير مواضعها لتحليل ما حرم الله ، كما يفعل ذلك فساق المتفقه من أدياء العلم في أيامنا هذه . ويلحق بالخمر غير البيرة أنواع ( الكينا ) التي يعلن عنها في الصحف ، لأن كثيرها مسكر . وقد رجح النووي أن علة التحريم الإسكار ، وهي علة تتفق مع الأحاديث الناطقة بأن كل مسكر حرام ، مهما اختلفت الأسماء من خمر إلى ( بيرة ) إلى ( كينا ) إلى ( هيبانيا ) إلى ( فورنيه ) إلى غير ذلك من الأسماء المفضلة عن الحقيقة التي هي الإسكار .

### التيذ المباح :

وفرية أخرى يضل بها فساق المتفقه من أدياء العلم الناس في عصرنا ، وذلك حينما يحلون النبيذ على إطلاقه .

والتيذ الحلال الذي كان يشربه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما يشبه ( الخشاف ) في عصرنا الحاضر . وهو أن يتقع التمر وحده ، أو الزبيب

وحده ، لطيب المساء بحلاوته ، ويطيب الفجر أو الزبيب بليونته ، يصنع له ذلك من الليل فيشربه إذا أصبح ، أو من الصباح فيشربه إذا أمسى ، ولم يشربه أبداً إذا تغير أو خلا ، بل أخرج أحمد عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قلم إليه نبيذ ، فإذا به ينس ، يعنى : يفل ، فأهرقه وقال : « هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .

فالأنبلة السائلة في عصرنا الحاضر متغيرة الطعم ، فيها شدة ، وكثيرها يسكر ، فهي حرام ، لأن ما أسكر كثيره يقليله حرام .

### الحشيش والأفيون وأشباههما :

أخرج أبو داود وأحمد عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر .

قال ابن الأثير : المفتر : الذى إذا شرب أحمى الجسد ، وصار فيه فتور وضعف وانكسار . وقال الخطاى : المفتر كل شراب يورث الفتور والرخاوة في الأعضاء ، والخلل في الأطراف . أما السكر فهو : ما فيه شدة مطربة وكان فيه حد .

ونقل العراقي وابن تيمية الإجماع على تحريم الحشيش ، وأن من استحله فقد كفر . وقال ابن حجر : من قال إن الحشيشة لا تسكر وإنما تخلل فهو مكابر ، فإنها تخلل ما يحدث الخمر من الطرب والنشوة . وإذا سلم علم الإسكار فهي مفتر . وقال ابن البيطار : إن الحشيشة وتسمى القنب ، وتوجد في مصر ، مسكرة جداً إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين . ويقابح حصولها توجد في الأفيون .

والحق ابن دقيق العيد (جوزة الطيب) بالحشيشة وقال : إنها مسكرة .

وقال أبو بكر بن قطب القسطلاني : ( إن الحشيشة ملحقة بمجوزة الطيب ، والأفيون ، والبنج ) وهذه من المسكرات المخدرات . وقال الزركشي : إن هذه الأشياء تؤثر في متعاطيها المعنى الذى يدخله في حد السكران ، فإنهم

قالوا : السكران هو الذى اختل كلامه المنظوم ، وانكشف سره المكتوم .  
وقال بعضهم : هو الذى لا يعرف السماء من الأرض .

ويلحق بالحشيش والأفيون والبنج وجوزة الطيب : ( الباتورة ، والبساسة )  
لوجود المعنى فيهما ، وكذلك الخليط الذى يصنع فى مصر ويسمى  
( الصوارىخ ) فهو خليط من عناصر مخدرة .

ويكنى أن الحشيش والأفيون لا يتعاطاهما ولا أمثلهما إلا السفلة من  
الناس ، كما أننا إذا فحصنا أحوال متعاطيها وطريقة تفكيره ، وجدناه  
ممسوخ الخلقة بعد أن كان قويمًا ، كتيب اللون بعد أن كان نقيًا ، خاملاً بعد  
أن كان نشطًا ، تافه العقل ، غارقًا فى الأوهام ، مائلًا إلى مجالسة الأسافل  
والأراذل ، جامعا لأوباشهم فى بيته ، مضحيا بكرامته فى سبيل الحصول  
على مطلوبه ، ملعن الفكر فى الشهوات ، يظن فى نفسه من المكارم ما هو  
بعيد عنها ، ساقط المروءة بالإغراق فى الخمر وسقط الكلام ، مولما بالفزول  
الدنىء ، ضعيف الذاكرة ، إلى غير ذلك من السوءات والعيوب .

### السكرانين :

وهذا داء كان قد اختفى ، ثم نشط نشاطا هائلا فى أوروبا وأمريكا  
ومصر فى العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، واتخذ بعض السفلة  
تجارة ، وارتاد مجالسه الدينية كثير من الساقطين والساقطات ، واتخذوا من  
المقابر أوكارا لتجارتهن ، وتردد على تلك المجالس بعض المثقفين بكل أسف ،  
وابتكروا بدبلا ( السكرانين والمروين ) بعض العقاقير الطبية يخلطونها من  
أقراص منومة ، وأخرى لسهل ، ويطلحنونها ، ويستعملونها سحوطا من  
الأنف فتخطر تخديرا شديداً ، وتكون عادة لا يصبر عنها صاحبها ، وقد  
يلغ الكثيرون من ممارسى هذه العادة السيئة مرحلة الجنون أو الانتحار ،  
أو سوء الخلق إلى حد لا يطيقه إنسان ، وكفى بذلك دليلا على التحريم  
بالإضافة إلى أدلة تحريم الحشيش وملحقاته .



## الخمر تتحول إلى غل :

الخمر نجس لعينه ، ولهذا فليس مما يباح اقتناؤه ولا التجارة فيه ، وكل كسب ناشئ عنه فهو حرام ، ولقد لعن الرسول صلى الله عليه وسلم بائعها ، ومشتريها وعاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والحاملة إليه ، وساقها ، مما يدل على اتجاه الشريعة نحو القضاء على صناعتها . ومما يدل على ذلك حديث أنس عند مسلم ، وأبي داود ، والترمذى : أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خرا . فقال : « أهرقها » . قال : أفلا أجعلها خلا ؟ قال : « لا » .

قال الخطابي : فيه أن معالجة الخمر حتى يصير خلا غير جائز ، ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به ، لما يجب من حفظه وتثمينه . فلم أن معالجته حتى يصير خلا لا تطهره ، وقال السندى : ظاهره أن الخل المتخذ من الخمر حرام . وقال الدهلوى : يحتمل أن اكتساب الخل من الخمر ليس بجائز .

## التداوى بالخمر :

ومن مقاصد الشريعة الحرص على إبقاء الفطرة نقية ناصعة ، لا تلوثها الشبهات ، فلا تنفتح أمام الإنسان السبل المؤدية إلى استثناء من التحريم إلا في حالة الجوع الشديد المؤدى إلى الموت ، فتلك حالة انحطاط للقوى لا يحتمل معها اللذة بالحرام ، مع الحاجة الشديدة إلى معالجة الجسد ، لإبقاء الحياة عليه . ولذلك لم يجعل الله تعالى دواء الجسد في حرام .

وقد أخرج مسلم عن طارق بن سويد أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر ، فهاه وكره له أن يصنعها . فقال : إنما أصنعها دواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

ففيه دليل على أنه لا شفاء فيها ، لأنها في ذاتها داء ، فيحرم التداوى بها .

## التدخين :

جميع أنواع الدخان تحدث فتورا في الأعضاء ، فتدخل في النسي من كل مفر في حديث أبي داود ، ولكن لما كان الفتور من الدخان غير مساو للفتور من الحشيش والأفيون وملحقتهما ، كانت علة تحريمه : إنهاك البدن والحد من نشاطه ، والحيلولة بينه وبين أداء ما كلف به من أعمال غير أعمال العبادة ، فضلا عن إتلاف المال دون فائدة ، وقد يكون الإنسان محتاجا إلى ثمن الدخان في حاجاته ، وحاجات من يعولهم ، حينئذ يكون فيه عدوان على الحقوق المشروعة للغير .

ويدخل في دائرة الدخان : السجائر ، والسيجار ، والمصل ، والتمباك ، والجرارك ، الذي يدخن في الجزيرة العربية ، والتباكو ، وما شابه ذلك .

## تحريم الخمر والذهب على الرجال :

شرع اللباس أساسا لحماية الإنسان من وهج الحر ، وخطر البرد ، ثم لإظهار الإنسان بمظهر لائق بتكريمه الممنوح من الله له ، تبعا لكرامة وظائفه الدينية والفكرية والاجتماعية ، وحرصت الشريعة على ألا يكون اللباس سببا في ليونة أعضاء الرجال وتكسرها ، فيكون ذلك سببا في العجز الكلي أو الجزئي عن الجهاد إذا دعا داعيه ، وعن احتمال الشدائد التي تستلزمها الدعوة إلى الله بين الأمم ، ما كان منها اقتصاديا أو عسكريا .

كما حرصت الشريعة كذلك من وجهة أخرى على أن يتقارب الإخوة المؤمنون في المظهر ، فلا تنمو بينهم الخيلاء والزهو بما تميز به بعضهم على بعض في المظهر ، ولا يشعر الفقير باتساع الهوة بينه وبين الغني ، فأطلق الإسلام بذلك باب الطبقة المستعيلة ، وعالج ما اقتضته الحكمة العليا من تفاوت في الأرزاق والثروات يبعث وتنمية الأخوة الإيمانية بين المسلمين ، وتكافلهم وتعاونهم على البر والتقوى ، وحثهم على أن يكونوا جسدا واحدا يألم كله لألم بعضه .

وقد بما كان أناس يحاولون تعميق الفجوة بين المتفاوتين في الحظوظ المالية بالعمل على إبقاء الفقير يعاني الفقر دون أن تمتد إليه يد العون، حتى يشعروا أحقادهم من مكانها ضد إخوانه في المجتمع، وقد سجل القرآن هذه النوايا الخبيثة في قوله تعالى : ( وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله قال الذين كلوا مما للذين آمنوا أنطعم من لو يشاء الله أطعمه )<sup>(١)</sup> . وهو نفس السلوك الذي ينفذ في العالم الآن بين دول الإسلام وغيرها ، إذ تشجع مظاهر اللباس والبذخ في الحياة ، والحرص على المال ، وإذلال الفقير ، ثم تمتد الأيدي الآثمة إلى الفقير تشجعه على الانقضاء على الأغنياء ، وتقود جمهور الفقراء إلى ثورة طبقية مدمرة ، تنتهي إلى الاستيلاء على الأموال بأيدي الفقراء ، لمصلحة هؤلاء المتلصصين .

أخلق الإسلام هذا الباب ، وكان أول الأفعال التي وضعها عليه : التقارب في اللباس بين الرجال ، بتحريم الحرير والذهب على الرجال ، إذ هما المنطلق الذي ينطلق منه الإنسان إلى الزهو ، ثم الكبر ، ثم احتقار من دونه ، ثم مواجهة تذمر الفقير في مواجهة احتقاره بالقمع والقهر والإذلال ، شأن المتجبرين ، ثم الانقسام الخطير بين وحدة الأمة ، وما يتبعها من تسلسل مذاهب الهدم والتدمير .

وبداية الخيلاء والكبر تكون من اللباس ، فهو الشارة المميزة للطبقة المخربة إذا اقترن بالخيلاء ، ثم يكون من المركب ، ولذلك حرمت مياثر الأرجوان ، ولا تكون الخيلاء في الطعام إلا إذا كانت مباهاة بين الفقراء ، ولذلك نهت السنة عن إظهار الطعام لمجار الفقير دون أن يهدي إلى الفقير منه ، فضلا عن أن الطعام ليس عملا ملازما للإنسان في كل حركاته وسكناته كاللباس في كل الأوقات ، والمركب في بعضها .

وهذا هو السر في دقة الصحابة وعلى رأسهم الرسول الأعظم في الاحتفاظ بالتواضع لله وللمؤمنين ، والنفور من كل ما من شأنه أن يبعث

---

(١) سورة يس : ٤٧ .

في النفس زهواً ولو قليلاً ، مع جلالة أقدارهم ، وبعدمهم عن مظنة الزهو والخيلاء .

وكما قلنا من قبل قد حرم الله الإسراف في الطعام ، وفي كل شيء ، حتى في المساء حين الرضوء ، تدهيها لهذا الأصل العظيم من أصول التربية الإسلامية التي لا تخرج عن حماية الفطرة أولاً واعتبراً .

ومما يتفرع عن حماية الفطرة من الحلل : إبقاء الرجولة على حالها من القوة والخشونة ، في مقابلة النعومة والتكسر في الجنس الآخر ، إذ أن هذا التضاد هو الفطرة التي تقوم عليها العلاقة المحبوبة بين كل من الرجل والمرأة ، فإذا تكسر الرجال وتخشوا ، ولانت أعضاؤهم نتيجة النعومة في اللباس ، لم تصبح رجولة هذا النوع من الناس مرضية لدى نساءهم ، مما يدفعهن إلى البحث عن الرى العاطفى خارج بيت الزوجية ، وفيه من الفساد ما هو معروف ، وعلى العكس من ذلك تماماً إذا تصلبت المرأة وعشنت .

وقد أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود ، عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب رأى حلة سبراء عند المسجد تباع ، فقال : يا رسول الله ، لو اشتريت هذه لتلبسها يوم الجمعة ، ولوفود إذا قلموا عليك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة » . ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلة ، فأعطى عمر منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها ، وقد قلت في حلة عطارد ( هو صاحب الحلة السابقة التي كانت تباع ) ما قلت ؟ فقال : « إني لم أكسكها لتلبسها » .

و ( السبراء ) بردة يخالطها حرير ، وهي مفضلة بالحرير . وفي رواية لمسلم ( حلة استبرق ) وفي أخرى ( ديباج ) . وفي أخرى ( حرير ) .

ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يهدي ما يصل إلى يده من حلل الحرير لأصحابه ، وظنوا أن إهداءه ترخيص بلبسها ، فقد غضب صلى الله عليه وسلم من هذا التفسير ، وفي ذلك أخرج مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وأحمد عن علي قال : أهديت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سبراء ،

فأرسل بها إلى ، فلبستها فأتيته ، فرأيت النضب . في وجهه ، وقال : « إني لم أرسل بها إليك فلبسها » فأمرني فأطرتها بين نسائي . أطرتها : شققها .

واستخرج فهم الصحابة لتشريع اللباس في الحرير ، وما عني عنه من الحرير ، فأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي ، عن أبي عثمان النهدي ، أن عمر كتب إلى حبة بن فرقاد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الحرير إلا ما كان هكذا . . وهكذا ، إصبعين ، وثلاثة وأربعة .

وأخرج مسلم عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بسبع ، ونهاهم عن سبع ، وكان مما نهاهم عنه « الميآثر ، ولبس الحرير ، وخواتم الذهب » . والميآثر : وطاء للرجال يصنع من الحرير أو الديباخ .

وأخرج أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن علي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، وقال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي » .

ومن هذه الأحاديث نعلم :

١ - أن الذهب والحرير حرام على الرجال دون النساء ، سواء أقرنت بهما الخيلاء أم لا ، سداً للزناح .

٢ - المحرم هو الحرير الطبيعي المصمت . يعني الذي سدها ولحمته حرير . أما إذا خلط الحرير بغيره كالقطن وكان القطن أغلب ، كما إذا كان سدى الثوب حريرا ، ولحمته قطناً ، فليس بمحرم ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب بعض الصحابة كابن عمر ، والتابعين كابن سيرين ، إلى تحريمه ، واستدلوا بحديث علي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن القسي . والقسي : ثياب خالط فيها الحرير غير الحرير . وبه قال الحافظ ابن حجر استنباطاً من سياق طرق الحديث .

واستدل الجمهور لقولهم بحل ما اختلط فيه الحرير بغيره ، وكان غيره

أُظهِرَ ، بِالرَّخْصَةِ فِي الْعِلْمِ ، وَبِالرَّخْصَةِ فِي قَدْرِ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعَةِ ، وَقَالُوا :  
فَمَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ هَذَا الْمَقْدَارُ الْمُبَاحَ مَفْرَقًا كَمَا فِي الثُّوبِ الْمُخْطَطِ .

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : هُوَ قِيَاسٌ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ ، لَكِنْ لَا يُلْزَمُ  
مِنْهُ حُلُّ كُلِّ مُخْطَطٍ ، وَإِنَّمَا يَحُلُّ مِنْهُ مَا كَانَ مَجْمُوعَ الْحَرِيرِ فِيهِ قَدْرُ أَرْبَعِ  
أَصَابِعٍ مُحِيطَةً بِالثُّوبِ .

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : إِنَّ التَّهَيُّ عَنْ الْحَرِيرِ حَقِيقَةٌ فِي الْخَالِصِ ، وَالْإِذْنُ  
فِي الْقَطْنِ وَغَيْرِهِ صَرِيحٌ ، فَإِذَا اخْتَلَطَا بَحَيْثٍ لَا يُسَمَّى حَرِيرًا ، وَلَا يُتَنَاوَلُهُ  
الْإِسْمُ ، وَلَا تُشْمَلُهُ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ ، خَرَجَ عَنِ الْمَنْعِ ، فَجَازٌ .

٣ - تَحْرِيمُ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ يَشْمَلُ الصَّبِيَّانَ ، وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ .  
وِيرَى أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ جَوَازَهُ لِلصَّبِيَّانِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ .

٤ - لَا بَأْسَ بِالتَّخَمُّمِ بِالْفَضَةِ : حَيْثُ يَحْرَمُ الذَّهَبُ عَلَى الرِّجَالِ ، لِحَدِيثِ  
مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ » .  
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ حِينَ رَأَى  
خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَنَزَعَهُ وَطَرَحَهُ : « يَمُدُّ أَحَدَكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ  
نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ » ؟ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ( فَضَّة ) فَكَانَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ كَانَ فِي  
يَدِ عُمَرَ » الْحَدِيثُ .

قَالَ النَّوَوِيُّ : قَالَ أَصْحَابُنَا : يَحْرَمُ سَنَ (فَص) الْخَاتَمِ إِذَا كَانَ ذَهَبًا ،  
وَبَاقِيَهُ فَضَّةً ، وَكُلُّهُ لَوْ مَوْهَ خَاتَمِ الْفَضَّةِ بِالذَّهَبِ فَهُوَ حَرَامٌ .

٥ - مَا يَلْبِسُهُ النَّاسُ بِاسْمِ (خَاتَمِ الزَّوْجِ حَرَامٌ) وَمَا يَلْبِسُهُ الشَّبَابُ الذَّكَوْرُ  
مِنَ السَّلَاسِلِ الذَّهَبِيَّةِ فِي طَرَفِهَا لَوْحَةٌ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهَا حَرَامٌ مِنْ  
وَجْهَيْنِ : أَنَّهُ ذَهَبٌ ، وَأَنَّهُ تَشْبَهُ بِالنِّسَاءِ .

## تحريم لباس الشهرة :

أخرج أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن ابن عمر مرفوعا : « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » . وفي رواية : « ألبسه الله يوم القيامة ثوبا مثله » . وزاد أبو حنيفة : « ثم تلهب فيه النار » .

وهذا النص يبين المقصد الأول للشريعة من تحريم أنواع من اللباس كالحرير على الرجال ، وأن المراد من هذا التحريم ما ذكرناه قبل قليل ، من صيانة الإنسان عما يؤذى الناس في دينهم ، ويحطم وحدتهم .

قال ابن رسلان : إنما كان الوعيد لأنه ليس ثوب شهرة في الدنيا ، يتعزز به ، ويفتخر على غيره ، فلبسه الله يوم القيامة ثوبا تشبه به ملته واحتقاره بينهم ، عقوبة له ، والعقوبة من جنس العمل .

## إعفاء الهوى وقص الشوارب :

أخرج البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خالفوا المشركين ، وفروا الهوى ، وأحفوا الشوارب » . وتوفيها : إعفاؤها وعدم حلقها . والمشركون المقصود مخالفتهم : الهجوس ، كانوا يحلقون لحاهم ، ويطلقون شواربهم . وهذا الأمر من باب مخالفة المشركين في جلال الأمور ودقاتها ، كما قلنا من قبل .

وفي رواية للبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي داود ، عن أبي هريرة وذكر خصال الفطرة ، ومنها « قص الشارب » .

١ - أما إعفاء الهوى فقد تواتر فعله عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولم يتركه واحد منهم ، والأمر هنا للوجوب ما لم يصرفه صارف إلى التنب ، ولا صارف في السنة إلى التنب ، فيبقى الأمر على الوجوب . وبهذا وجب إعفاء الهوى للعة الواردة في الحديث .

٢ - أما إحصاء الشارب ، فقد جاء مرة بلفظ ( الإحصاء ) ومرة بلفظ ( القصر ) . ومن هنا قال بعض العلماء بالقصر ، وبعضهم بالاستئصال ، وبعضهم بالتخيير . ومن ذهب إلى الاستئصال الكوفيون .

قال الطبري : جاءت السنة بالأميرين ، فلا تمارض ، فكلاهما ثابت فيتخير المسلم ما شاء .

وقال القرطبي : القصر : أن يأخذ ما طال على الشفة ، بحيث لا يؤذي عند الطعام ، ولا يجتمع فيه الروسخ .

#### الخضاب للرجال :

ومن باب مخالفة اليهود والنصارى أخرج الشيخان ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » . وأخرج مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن جابر قال : أتى أبو قحافة - والد أبي بكر - يوم فتح مكة ، ورأسه ولحيته كالنخامة ( نبت أبيض الزهر والثمر ) يابضا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا هذا بشئ » . وفي رواية مسلم : « واجتنبوا السواد » .

وأخرج أبو داود ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يكون قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام ، لا يرجعون رائحة الجنة » .

وفي النصوص استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح . وقيل : يكره تنزيها ، واختار النووي التحريم .

وقال القاضي عياض : اختار قوم ترك الخضاب ، ورووا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغير شيه - عن عمر ، وأبي بن كعب ، وآخرين . وقال آخرون : الخضاب أفضل ، وخضب جماعة من الصحابة والتابعين اتباعا للأحاديث .



ثم اختلطوا . فكان أكثرهم يخضب بالصفرة ، منهم ابن عمر ، وأبو هريرة ، وآخرون ، وخضب جماعة بالحناء والكم ، وبعضهم بالزعفران . وروى عن عثمان ، وعقبة بن عامر ، وغيرهما ، أن جماعة خضبوا بالسواد .

ثم قال القاضي :

١ - من كان في موضع عادة أهله الصبغ فتركه ، فذلك شهرة مكروهة .

٢ - أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب . فمن كانت شيبته نقية أحسن منها مصبوغة فالترك أولى ، ومن كانت شيبته مستبشرة فالصبغ أولى .

لباس المرأة وزينتها :

انقضت القطرة المحكمة أن يكون بقاء النوع الإنساني - كغيره من الأنواع - قائما على قانون الجاذبية بين الذكر والأنثى .

( إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ) (١) .

وتلك الجاذبية التي تفصلها هي الشهوة ، ولما كان الإنسان هو واسطة عقد الحياة ، والمقصود بخلافة الله في الأرض ، كانت الشهوة فيه بالغة الثورة ، فلا ترتبط بموسم كبقية الحيوان ، ولا يحد منها الحمل كما يحد منها عند الحيوان الأعجم ، ورغم أن الله تعالى قد بث حيوبا في أنثى الإنسان لتخفف من حدة اندفاع الرجل إليها ، فإن ما بقي من جهلها بعد ذلك بقي جاعا ثائرا ، يكاد يسلب عقل الحكيم ، ولا ندرى ماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو لم تكن منفرات الحيض ، وسرعة التغير والخبث في مواطن العفة ، وفي الأنفاس عند ركودها ، إلى غير ذلك من التفرات في أنثى الإنسان .

لم تكن تلك العوامل كافية لردع الشهوة عن جموحها ، ولم تقض المحكمة لإضعافها حتى لا يقل التسل ، ولا تتم سيطرة الإنسان على مصادر القوة في

---

(١) سورة الحجرات ١٢٠ .

الأرض ، فلم يبق إلا أن يطالب الرجل بمجهاد نفسه ، وتطالب المرأة بالحجاب ، وبهذا التشريع المحكم يمكن أن يصل الإنسان إلى نتائج بئاعة نذكر منها :

١ - بقاء العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة عن طريق الزواج قائمة على أساس من الرغبة والاحترام ، على العكس منها في حالة ابتلال المرأة نفسها ، بإبداء ما خفى من مفاتها ، حيث تنشط الحيلة والإغراء في إضعاف الرغبة في الزواج ، وتقوية الرغبة في الإرواء العاطفى عن طريق السفاح ، والرغبة من الجفنين في مقاومة الملل من المعروض المبتذل ، عن طريق التضيير ، والتثقل بين مصادر الشهوات .

٢ - بقاء الأسرة التى هى النموذج الأول للمجتمع على درجة من الترابط المحكم الذى ينسحب على المجتمع كله ، فلا تتعارض القيم والتقاليد بين أسرة تقوم على أساس مشروع ، وتحترم وحدتها برعاية الحقوق الشرعية بين الآباء والأبناء والأحفاد ، وبين أسرة تحللت روابطها بتأثير الرذيلة الشائعة فيها ، ولا يثور الصراع المدام المحتفى نتيجة لهذا التعارض فى الميول والتقاليد .

٣ - إضافة سمع معين للمرأة المحتجة على الطريقة الإسلامية وعلى الصورة التى سنوضحها يزهّد الرجال فى تبهمهن بالنظرات الآئمة ، ويقتصر التضييع العاطفى على الزوجات وحدهن ، حيث لا يجد الرجال إباحة كاملة لكل عواطفهم إلا عندهن .

٤ - دقة الإسلام البالغة ، وحرصه الشديد ، على ألا يبدو من زينة المرأة شيء أمام من يمكن أن يتقل تفاصيل مفاتها إلى الرجال القرباء ، حتى لا تستشرف النفس إلى غير الزوجات ، فليس أخطر من تعلق النفس بفتنة هجوبة متمتعة ، فحينئذ لاتعتمد النفس الأمانة بالسوء حيلة ، ولا يعلم المجتمع نساء يقمن بدور الوساطة بين الراغب والمرغوب ، وفيه من تخريب الأسرة ما لا يحصى .

لهذا كله كانت تشريعات الإسلام فى سلوك المرأة بالغة الدقة ، محكمة المتعلحات للوصول إلى الهدف المنشود .

## غض البصر :

قال الله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم )<sup>(١)</sup> . وقال :  
( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن )<sup>(٢)</sup> . وغض البصر : خفضه  
وصرفه عما لا يباح النظر إليه . والحديث في هذا الموضوع من وجهين .

١ - غض الرجل بصره عما لا يباح له النظر إليه من المرأة على ما سيأتي  
بيانه ، وغضه عما يباح النظر إليه منها إذا اقترن النظر بالشهوة . فالنظر إلى  
ما لا يباح حرام ، فإن اتفق ووقع النظر على محرم من غير قصد ، فليصرف  
الإنسان بصره سريعا . وقد أخرج مسلم ، وأحمد ، والترمذى ، وأبو داود ،  
والنسائى ، عن جرير بن عبد الله قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن  
نظر الفجأة ، فأمرنى أن أصرف بصرى . وأخرج أبو داود ، والترمذى ،  
عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل : « يا على ،  
لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى ، وعليك الثانية » .

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم النظر . فقال فيما أخرجه الطبرانى  
عن ابن مسعود : « إن النظر سهم من سهام إبليس » . وقرر أن نتائج صرف  
البصر هي : قوة في الإيمان ، فقال في نفس السياق : « فن ركه لخافى ، أيدلته  
إيماننا بجد حلاوته » . وذلك لأن الشهوة تدمر الإيمان ، ولهذا انتفى الإيمان عن  
الزاني حال زناه ، وحرم من نور الإيمان وقوته بعد الزنا ، فإذا سدت منافذ  
الشهوة ازداد الإيمان تألقا وسطوعا وقوة .

ولما كان النظر والحراس الأخرى ذريعة الزنا ، اعتبره الرسول صلى  
الله عليه وسلم زنا ، فقال فيما أخرجه البخارى تعليقا ، ومسلم مستندا عن  
أبي هريرة : « إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة ،  
فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان التطق ، وزنا الأذنين الاستماع ، وزنا اليدين

---

(١) سورة النور : ٣٠ .

(٢) سورة النور : ٣١ .

البطش ، وزنا الرجلين لخطا ، والنفس تمنى ونشهى ، والفرج يصدق  
فلك أو يكلمه .

ونخطورة النظر قال كثير من السلف : لا يجوز أن يجد الرجل نظره  
إلى فتي أمرد ، قال ابن كثير : وحرمة طائفة من أهل العلم ، لما فيه  
من الاقتان .

٢ - غض المرأة بصرها عن النظر إلى الرجل . وقد اختلف العلماء في  
تحريمه عليها .

قال الشافعي وأحمد بن حنبل : يحرم عليها النظر إلى الرجل ، كما يحرم  
على الرجل النظر إليها ، قال النووي : وهو الأصح للآية ، ولحديث أم سلمة  
عند أبي داود والترمذي : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها هي وبمينة  
أم المؤمنين أن يحتجبا من ابن أم مكتوم الأعمى وقال : « أفصياوان أنهما ،  
ألسنا تبصرانه ؟ » ومضى النووي يقول : ولأن النساء أحد نوعي الأعميين ،  
فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياسا على الرجال ، وبحققة أن المعنى المحرم  
لنظر هو خوف الفتنة ، وهذا في المرأة أبلغ .

وقال قوم بعدم الحرمة ، واحتجوا بحديث فاطمة بنت قيس المتيق  
عليه ، وقد قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اعتدى عند ابن أم  
مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك عنده . » ومن أيد هذا الرأي  
ابن حجر وأبو داود صاحب السنن ، قالا : إن الأمر الأول خاص بزوجات  
الرسول ، وحديث فاطمة بنت قيس لجميع النساء ، ووافقهما المنطري ،  
والنزالى ، وقال : يؤيد الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء  
منتقبات ، لتلا يراهن الرجال ، ولم يؤمز الرجال قط بالانتقاب لتلا يراهن  
النساء ، فدل على مغايرة الحكم بين الطائفتين .

ونرجح القول الأول ، لأن انتقاب الرجال يتعارض مع كثرة أعمالهم ،  
ولأن واقعة فاطمة بنت قيس كانت لضرورة ، وليس معنى سفور الرجال  
إباحة النظر إليهم من النساء ، وقد أمر الرجال بعدم النظر والمرأة منتقبة ،

فأمر النساء بعدم النظر دون انتقاب الرجال أولى ، لأن علة المنع عدم ثوران الفتنة .

ما يحرم كشفه من المرأة وما يباح :

الأصل في المباح والمحظور من جسد المرأة وزينتها قوله تعالى :  
( ولعل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن  
إلا ما ظهر منها ويكفرن بجهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعوثهن  
أو آباءهن أو أبناءهن أو أخواتهن أو إخوانهن أو بني  
إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى  
الإربة من الرجال أو الطفل الذي لم يظهروا على عورات النساء ولا يكرهن  
بأرجلهن ليعلن ما يتخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم  
تفلحون ) (١) .

وقد تكرر قوله تعالى : ( ولا يبدن زينتهن ) مرتين . أما المرة الأولى  
فخاصة بالأجانب ، وأما الثانية فخاصة بالذين ذكروهم الله في الآية بمن يحل  
لهم أن ينظروا منها قدراً معيناً من الزينة ، وبالنسبة للأجانب فعناه : لا يظهرون  
شيئاً من الزينة إلا ما يستحيل إخفاؤه .

قال ابن مسعود : ( ما ظهر منها ) يعني الرداء ، والثياب ، والمقنعة التي  
تجمل الثياب ، وما يبدو من أسفل الثياب فلا حرج عليها فيه ، لأن هذا  
لا يمكن إخفاؤه . وبذلك قال الحسن ، وابن سيرين ، وأبو الجوزاء ،  
والنخعي ، وغيرهم .

وروى الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : ( ولا يبدن  
زينتهن إلا ما ظهر منها ) . قال : وجهها ، وكفها ، والخطام . وروى عن  
ابن عمر ، وعطاء ، وعكرمة ، وأبي الشعثاء ، والفضحاك ، نحو ذلك .

---

(١) سورة النور : ٣١ .

قال ابن كثير : وهذا محتمل أن يكون تفسيراً للزينة التي نهين عن إبدائها للأجانب ، كما قال أبو إسحاق السبيعي ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله بن مسعود في قوله : ( ولا يبدن زينتهن ) الزينة : القمطر والملج ( الحل في المضد ) والخلخال والقلادة . وفي رواية أخرى عن ابن مسعود بهذا الإسناد : الزينة زينتان ، فزينة لا يراها إلا الزوج : الخاتم والسوار . وزينة يراها الأجانب : الظاهر من الثياب .

وهذا التفسير يتفق مع سياق الآية ( إلاما ظهر منها ) . أي : ما لا يمكن التحرز من ظهوره ، وهو ينطبق على ظاهر الثياب .

وقال مالك عن الزهري : ( إلاما ظهر منها ) الخاتم والخلخال .

قال ابن كثير : ويحتمل أن ابن عباس ومن تابعه أرادوا تفسير ما ظهر منها بالوجه والكفين ، وهذا هو المشهور عند الجمهور .

وقد استأنس الجمهور في جواز ظهور الوجه والكفين بحديث عائشة عند أبي داود : أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه .

ولكن إسناده هذا الحديث فيه سميد بن بشير أبو عبد الرحمن النخعي مولى بني نصر ، وقد تكلم فيه غير واحد . وقال أبو داود بعد أن روى الحديث في سننه : هذا مرسل خالده بن دريك ، ولم يدرك عائشة .

فنخلص من هذا العرض إلى وجود ملحقين في إباحة ظهور الوجه والكفين من المرأة بالإضافة إلى سائر جسدائها . الأول تحريم ظهورهما استناداً إلى رأى ابن مسعود ومن تابعه . والثاني إباحة ظهورهما وعدم اعتبارهما حورة ، استناداً إلى رأى ابن عباس ومن تابعه ، مع احتمال أن يكون حديث ابن عباس في أحد وجهي تفسيره مؤيداً لرأى ابن مسعود إذا قلنا إن مراده التحية إلى الزينة التي نهين عن إبدائها .

وقد أخذ الجمهور بإياحة ظهور الوجه والكفين من المرأة ، واستندوا إلى أحد قولي ابن عباس ، ومحدث عائشة بخصوص أسماء . وقد علمنا الخلل في سند هذا الحديث . لا سيما وقد قال أبو بكر الجرجاني الحافظ : لأعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشر .

ولكننا نضيف إلى الصورة العامة للأدلة قوله تعالى : ( يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ) (١) .

فقد ميز الله نساء المؤمنين عما كان يتعانهن نساء الجاهلية من التبرج بلبس الجلابيب . قال ابن مسعود : الجلابيب : الرداء فوق الخمار . وبه قال الحسن ، وابن جبير ، والنخعي ، وعطاء . ومن السجب أن ابن عباس فسر الجلابيب كما أخرج الطبري عن علي بن طلحة فقال : يغطين وجوههن من فوق رموسهن بالجلابيب ، ويدين عينا واحدة ، وسأل ابن سيرين عبيدة السلماني عن قوله تعالى : ( يدنين عليهن من جلابيبهن ) فغطى وجهه ورأسه ، وأبرز عينه اليسرى . وقال الشوكاني في جامع البيان : الجلابيب رداء فوق الخمار يستر من فوق إلى أسفل ، يعنى : يرتعينا عليهن ويغطين وجوههن وأبدانهن

وأخرج عبد الرزاق عن أم سلمة قالت : لما نزلت الآية ( يدنين عليهن من جلابيبهن ) خرج نساء الأنصار كأن علي رموسهن الفريان من السكينة ، وعليهن أكسية سود يلبسونها . وأخرجه أيضا أبو داود في سننه .

فإذا أردنا أن نتصور اللباس الإسلامى للمرأة إذا خرجت إلى الشوارع وتعرضت للأجانب حسبما جاء في القرآن الكريم نجده يتكون من :

١ - الخمار . تنفيذا لأمر الله تعالى : ( وليغفرن لهن عنهن على جيبهن ) . والخمر . جمع خمار ، وهو ما تغطى به المرأة رأسها . قال القرطبي : وسبب ذلك أن نساء ذلك الزمان كن إذا غطين رءوسهن بالأخيرة وهى

---

(١) سورة الأحزاب : ٥٩ .

المقانع ، سلتها من وراء الظهر ، كما يفعل النبط ، فيبقى النحر والعنق والأذنان بلا ستر ، فأمر الله بلوى الخمار على الجيوب ( وهي فتحة الصدر من الثوب ) . فستر بملك صدرها وعقها وأذنها .

٢ - الجلباب . وهو يكون فوق الملابس العادية للمرأة ، وفوق الخمار ، وهو يستر جميع بدن المرأة من أعلى رأسها حتى قلعها ، ولا يظهر منه سوى عين واحدة كما سبق بيانه .

وعلى هذا فلا يجوز كشف الوجه ولا الكفين في الطرقات العامة . وغاية ما يسمح لها بإبدائه ما ذكره ابن عطية قال : ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية : أن المرأة مأمورة ألا تبدي وجهها ، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة ، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه ، ونحو ذلك ، فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المصروع .

وقد استند العلماء كما رأينا في جواز إبداء الوجه والكفين إلى حديث غزل السند ، وإلى تفسير لأن يحاس في الآية بمحتمل الوجه الآخر ، وهو عدم إبداء الوجه ، ولكنهم جوزوا ذلك تخفيفاً بشرط أمن الفتنة . فالمرأة الجميلة لا تكشف وجهها . وقد اتفق المسلمون على وجوب ستر الوجه عند الفتنة وكثرة الفساق كما قال ابن رسلان . وللشافعي قول مع الجمهور ، وقول آخر بتحريم إبداء الوجه ، لأنه مظنة الفتنة .

ولما كانت هذه الأحكام قد تقررت في عصر أفضل من عصرنا ذيناً ، ولما كان التقى قد عمت به البلوى في عصرنا ، فإن الجميلات المغريات بالنظر يحرم كشف وجوههن ، أما الكبيرات فلهن كشف الوجوه ، فإذا صنت المرأة زينة لوجهها بحيث يصبر مغرباً بالنظر فلا يحل كشفه .

**تحريم لف الخمار كهيئة الرجل :**

أخرج أبو داود عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تخصر فقال : ه لية ، لا ليتين . قال أبو داود : معناه لا تغم مثل الرجل ، لا تكرره طاقاً أو طاقين .



فقد أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تكرر لف الخمار على رأسها ، بل تلقه مرة واحدة ، ثم تعقد من الخلف وتسدله على أذنيها وصلوها لتستر زينة الصدر والعتق والأذنين . أما إذا لفته مرتين أو أكثر على رأسها فإنه في هذه الحالة يشبه عمامة الرجل ، فيدخل في التشبه بالرجال الذي حرمة السنة ، ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفعله ، وكل ما لعن فاعله فهو حرام .

### من يحل لم رؤية الزينة الباطنة للمرأة :

استثنى الله تعالى في آية النور من الناظرين إلى زينة المرأة أصنافا نذكرهم ، ونذكر ما يتعلق بهم من الأحكام لتكون نساء المؤمنين على بينة من أمرهن .  
فيأتين أمر الله ورسوله ، ويركن ما كره ونهى عنه .

أما الزينة الخفية التي تباح لمولاء الأصناف فهي تختلف ، فما يكشف أمام الأب ليس كالذي يكشف أمام ابن الزوج ، ولكنها في عمومها عبارة عن وضع الخمار ، وظهور الشعر والنحر والقرط في الأذن ، والأساور في الأذرع ، مما لا يجوز ظهوره في الطرقات العامة ، ويجوز ظهور ذلك كله للأقارب التالية من الناس :

١ - الزوج . وهو المعبر عنه في الآية بقوله ( ليجولن ) . والزوج يرى من زوجته ما هو أكثر من الزينة ، فكل جسد لها حلال له لذة أو نظرا .

٢ - الهارم ، وذكر منهم الله تعالى في الآية :

( أ ) آبائهم ، ويدخل فيهم أجدادها وإن علون لأنها ولأبها .

( ب ) أبناء أزواجهم ، فلهم حكم آبائهم .

( ج ) أبناءهم ، وأبناء أبنائهم وأبناء بناتهم وإن سفلوا .

( د ) إخوانهم . يعني الإخوة . وأبناء الإخوة الأشقاء وغير الأشقاء وإن سفلوا .

٣ - نساء المرأة . من بنات دينها ، فيخرج منهن الشركات ، فلا يجوز للمسلمة أن تكشف زينتها أمام مشركة ، ومثل الشركات في عصرنا نساء البلاد الشيوعية وأمثالهن . أما الكتايات فقد وقع خلاف بين الفقهاء فبين . قال ابن عباس : لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية ( يعنى ترى زينتها الباطنة ) لتلا تصفها لزوجها . وذكر القرطبي أن عمر كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح يقول :

« إنه بلغني أن نساء أهل اللمة يدخلن المحلات مع نساء المسلمين ، فامنع ذلك ، وحل دونه ، فإنه لا يجوز أن ترى اللمة عرية ( بكسر العين وسكون الراء ) المسلمة . فعند ذلك قام أبو عبيدة وأبتهل وقال : « أما امرأة تدخل المحام من غير عذر لا تريد إلا أن تبيض وجهها ، فسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه » .

٤ - ما ملكت أيمانهن . وقصره سعيد بن المسيب والشعبي على الإمام دون الصبيد . وبه قال مجاهد وعطاء .

• - التابعين غير أولى الإربة . التابعون هم : الأجراء من الخدم وغيرهم . وغير أولى الإربة . يعنى : من لا رغبة لهم فى النساء : قال ابن عباس : من لا شهوة له . وقال مجاهد : الأله . وقال عكرمة : هو الخنث العنين . والعنين ( الذى فقد القدرة الجنسية ) . وقيل : الشيخ الكبير ، والصبي الذى لم يبلغ الحلم .

٦ - الأطفال ( الذين لم يظهروا على عورات النساء ) . يعنى لم يكشفوا عن عوراتهن للجماع ، ولم ينتهوا إلى ذلك .

ونلاحظ أن الأعمام والأخوال لم يرد لم ذكرهم فى الآية . قال ابن كثير : لم يذكر العم والخال لأنهما كما قال الشعبي وعكرمة : ينتعان حال المرأة لأبنائهما . أى : يصفان عاسنها ، وهذا ممنوع شرعا . وقالوا : لا نضع المرأة خمارها عندعها ولا خلعا . أما القرطبي فقال : إنهما لم يذكرأ لأنهما بمنزلة الأب والأم وهم الرجل صنو أبيه .

## حركة المرأة في الطريق لإبراز ملابئها

في آية النور ( ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ) .

كانت المرأة في الجاهلية إذا مشت وفي رجلها خلخال صامت ضربت برجلها ، فيعلم الرجل طينته ، فهي الله عن مثل ذلك مخالفة لأهل الجاهلية .

ويلحق بهذا قياسا عليه : أن تضرب المرأة برجلها الأرض ليهتز جسدها ، وترتعد أردافها ، ويتكسر قوامها ، كما تفعل الكثيرات من نساء العصر .

وقد أخرج مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد نوحين من أهل النار قال : « . . . ونساء كاسيات عاريات ، مائلات لميلات ، رموسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها . » الحديث . فالكاسيات العاريات : اللاتي يلبسن ثيابا رقاقا تكشف عن أجسادهن وقيل في معنى المائلات : المتبخرات الميلات لأكتافهن . وقيل : اللاتي يمشطن المشط الملاء ، وهي مشطه البغايا . والميلات من يمشطن غيرهن تلك المشط .

ويلحق به تعطر المرأة حتى يظهر عطرها في الطريق . وقد أخرج الترمذي عن أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « . . . والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كلنا وكلنا . يعني زانية » . وأخرجه أبو داود والترمذي . وأخرج الترمذي عن ميمونة بنت سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الرافلة في الزينة في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها » . وأخرج أبو داود أن أبا هريرة لقي امرأة وجد منها الطيب فقال لها : يا أمة الجبار ، إنني سمعت حبي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقبل الله صلاة امرأة تطيبت لهذا المسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة » .

( الكواحمر ) للنساء حرام :

جاء في حديث مسلم السابق فيمن توعدهن الرسول صلى الله عليه وسلم بالنار : « مائلات لميلات » . وجاء تفسير بمن تمشط شعرها مشط مائلة

هى مشطة البغايا ، والميلات من يفعلن ذلك بغير من . فكل وضع للشعر  
يشير الشهوة فهو حرام ، وذلك شائع في عصرنا في صناعة ( الكوافير ) .

ومن جهة أخرى فالذى يقوم بهذا العمل للنساء في الغالب رجل ، وهو  
يطالع على مقان المرأة . هذا إلى جانب ما اشتهرت به تلك الحالات في بعض  
الحالات من صناعة ( القيادة ) وتجارة الأهراس ، واجتماع البغايا فيها لهذا  
الغرض . فهذه الصناعة وما يتصل بها حرام .

**نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة :**

عورة الرجل : ما بين السرة والركبة . قال النووي : ذهب أكثر العلماء  
إلى أن التقبض عورة ، استناداً إلى حديث على عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « لا تكشف فخلك ، ولا تنظر إلى فخذ حتى ولا ميت » .

وأخرج مسلم ، وأبو داود ، عن المسور بن مخرمة قال : حملت حجراً ثقيلاً ،  
فبينما أمشى سقط عني ثوبي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ  
عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة » . وأخرج أبو داود وغيره عن جابر بن حكيم  
عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول الله ، عوراتنا ، ما نأق منها  
وما نفر ؟ قال : « احفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك .  
قال : قلت : يا رسول الله ، إذا كان القوم بعضهم في بعض . قال : إن  
استطعت ألا يرى أحد فلا يريها . قال : قلت : يا رسول الله ، إذا كان  
أحدنا خالياً ؟ قال : الله أحق أن يستحي منه من الناس » .

وأخرج مسلم ، والترمذى ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، عن أبي سعيد  
الخرى عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الرجل  
إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل  
في ثوب واحد ، ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب » .

من هذه النصوص يتبين لنا :

١ - يحرم نظر الرجل إلى عورة المرأة ، وإلى عورة الرجل ، ويحرم  
نظر المرأة إلى عورة المرأة ، وإلى عورة الرجل .

٢- يحرم اضطجاع الرجل مع الرجل في ثوب واحد متجردين ،  
ويحرم اضطجاع المرأة مع المرأة في ثوب واحد متجردتين .

قال النووي : هو نهى تحريم إذا لم يكن بينهما حائل .

٣- يحرم لمس حورة الغير بأي موضع من البدن . قال النووي : وهذا متفق عليه ، وهو مما تعم به البلوى ، ويتساهل فيه كثير من الناس .

٤- إذا كان الرجل خاليا وليس معه أحد . فقال قوم : يجوز في الفضل والضرورة . وقال قوم يحرم مطلقا ، واستدلوا بحديث الترمذى عن ابن عمر بلفظ : « إياكم والتحرى ، فإن معكم من لا يفارقكم ، إلا عند العاط ، وحين يفضى الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمهم » . وقال الشوكاني : يدل على أن التحرى في الخلوة لغير ما استثنى غير جائز مطلقا .

وقد نشأ من تساهل الناس في إفضائهم إلى بعض رجالا أو نساء ، إلى شيوخ الوراط بين الرجال ، والسحاق بين النساء ، مما يدل على غاية الحكمة في التشريعات الإسلامية .

### الإسلام يحترم المرأة :

يحلو لبعض الكتاب الأوربيين وغيرهم ممن أعماهم الحقد ، أو لم يدركوا مقاصد الإسلام البعيدة من تلك التشريعات الخاصة بالمرأة أن يذنبوا أن الإسلام يحجر على حرية المرأة ، ولا يحترم آدميتها . ثم اتخذ القامعون الدعاة ضد الإسلام لهم داعيات من نساء المسلمين يتنادن بمزيد من الحرية في هذا العصر ، ويرددن ما يلقيه إليهن سادتهن من أوهام وأباطيل باسم المنهج العصري للحياة ، وباسم الفكر المتحرر من قيود الماضي ، وتراث الرجعية . ثم اتخذ نساء المسلمين اللاتي استعملن لحرب الإسلام عملاء من أذعياء الفقه الإسلامى ، علماء السوء ، يدعن دعواهن بفتاوى ملتوية يصنفن لها ، ويحاول حثالة من الكتاب تسليط الأنواء الكاذبة على هؤلاء الشيوخ باسم الحرية والفقه الصحيح لمقاصد الإسلام .

تلك هي قضية العصر بالنسبة للمرأة المسلمة ، وتلك هي شبكة الدس الرخيص ضد مبادئ الإسلام ، تساندها أموال الصليبية الموجهاء ، وأفاعيل اليهودية الثيمة .

ونقول : إن من العار الذي لا تطيقه نفس كريمة أن تعض المرأة اليد التي تحسن إليها ، وتدفح عنها خوائل التبلد والتهتك وتقيم حولها هالة من المهابة تحميها من ألسنة السوء ، ومن العار أن تحتسى المرأة في المبادئ المستحدثة ، وتدعى أنها من صميم كرامة المرأة ، بينما هي في الواقع تعرضها لأقصى ألوان القذف من أفمف الناس قلداً وأعلام ، حتى من نفس الشيوخ الذين يعملون لحسابها كمعلماء متحررين ، ومن وراء الجميع يصرخ الشيطان وأحوانه هازلاً ساخراً ممن هتكت ستر الله المضروب حولها ، وخرجت إلى فضاء التعرض للامتهان والاحتقار والعبث ، تحتسى في الألسنة التي تفلدها ، وفي المبادئ التي تشيع الفاحشة عنها ، فلما احتقرها بنوها إن كانوا مؤمنين ، ولما نسجوا على منوالها إن كانوا من هواة الحرية الزائفة .

لقد فرض الإسلام عقوبة صارمة ضد من يقلفون المحصنات الغافلات ، فحرمهم من العدالة وقبول الشهادة في مجالس القضاء ، ولعن من يشيعون الفاحشة عن المؤمنات ، وعرض القاذف للمرأة لامتحان رهيب ربما انتهى به إلى الجلد حداً ، حتى ولو كانت الجريمة المشهود عليها حقيقة واقعة .

ولقد جعل الإسلام عمل المرأة في بيتها ، وفي بناء رجال الحضارة الإسلامية بناء قريبا قائماً على العلم والدرس بمثابة الجهاد للرجال في الميزة ، وقرر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سأله النساء عما يجعل لمن شرفاً يوازي شرف المجاهدين عند الله ، فلم يلبث صلى الله عليه وسلم أن كشف الحقيقة ، وهي ربط صلاحية الرجال للجهاد والاستشهاد بصلاحية المرأة للأمومة المتخصصة ، فإذا لم تكن هناك أمومة متخصصة فلا رجال ولا جهاد ولا دعوة ، بل انبهار في البناء الشامخ ، وتعرض للاستعباد من نفس الأمم التي تدعوها إلى التحرر من شرف الإسلام .

وإن الدعاة الآتين ومن ردد أولهاتهم من نساء المؤمنين ، ومن آزرهن بالضلال من متفهمة العصر علماء سوء ، هؤلاء جميعا يعملون جاهدين لإغراء المال أو الشهوات أو هما مجتمعين على قتل روح القدائية في الرجال ، وعلى نكث المقد المبرم بين الله والمؤمنين ببيع المال والنفس في سبيله في مقابل التحكّن من السلطان على الأرض في الدنيا والنعم في الآخرة ، وذلك بفصل المرأة من وظيفتها العظيمة وهي بناء الرجل الصالح للعمل والدعوة ، وبناء البنت الوارثة لثراث الأمومة الحقة ، والزج بها في دنيا الأضواء و ( الاسترجال ) وكانت النتيجة كما نرى تختل في الشباب ، وفجورا في البنات ، ولولا بقية من أمهات في ريف البلاد الإسلامية مؤمنات صالحات عارفات بما أمر الله لما كان لبلاد الإسلام رجال ، ولما كان للأمة كلها كرامة بين الأمم .

وإن الإنسان ليعجب كل العجب من ثورة المرأة وأعوانها من علماء سوء على تشريعات فرضت أساسا لحمايتها من عبث العابثين . ثم لحمايتها من هيجان عين زوجها الطامعة الشرهة ، التي تجول بين ما هو مبدول من جمال النساء ، فتعود عليها هذه النظرات بصدود الزوج عنها ، إن لم نصب بطغيانه وفصم العلاقة الشرعية معها ، أو باتخاذ الحيليلات من وراء ظهرها ، مادامت الشهوات معروضة ، ونداء الحرية المزعومة يفرّيه بها .

فالمرأة المسلمة تفتري على الشريعة التي تحميها من طغيان الخليلات ، ومن صدود الأزواج وتنادى بالتححرر والمزيد من الحرية ، ثم تشكو بعد ذلك من طوفان الطلاق والتعدد في الزوجات ، ثم تعود مطالبة بإلغاء هذه الإجراءات الاستثنائية من الطلاق والتعدد ، وهي في الوقت نفسه تدعو إلى مزيد من استعراض الجمال والمفاتن الخفية أمام زوجها والأزواج جميعا .

إنه البله والعمه ، وإنه السفه الذي لا علاج له إلا الحجر على هذا المخلوق الذي يدعو إلى الفتنة ويغدر من الوقوع فيها ، يعرض الشهوة ويعاقب من يضطاعها ، أما كانت الدعوة إلى الحد من استعراض الشهوات ، والحد من

عرض المفاتن وابتغالها علاجاً أولى بالمرأة أن تتباه ، لتصون نفسها ،  
وتصون زوجها ، وتصون عرضها من قالة السوء ، وتصون كرامتها من  
شركة البغايا معها في زوجها ؟

والدعوة المشبوهة إلى التحرر من الشرف الإسلامى الرفيع ، والتي تتادى  
بها بعض النساء بمعاونة علماء السوء قد آتت ثمارها المرة في عصرنا الحاضر  
على صورة يدركها كل أب وكل أم . . ألا فلتضرح النساء العميلات عن  
عمد أو عن غباء ، فقد أصبحت بناتهن هدفاً للقذف . وسب العرض ،  
ومن العجب العجيب أنهن ما زلن في طريقهن الأهوج يرددن أوهام الغرب  
الذى آذن نجمه بالأفول .

إن كان هناك بقية من شرف ، فيجب أن توجه إلى نحو هذا العار  
عن بناتنا ، وإلى إعادة الثقة إليهن ، ولتعلم كبيرات نساتنا أن الصحف النسائية  
تنشر اعترافات مضطلة لفتياتنا هي من ثمرات التحرر الأعمى الذى نادى به  
الأمهات المخططات ، والمضوات المعاملات في حركة التحرر النسائية ولا حول  
ولا قوة إلا بالله .



## في التقاليد والأخلاق

إن الذين يتأملون بإيمان خصائص الإسلام ومقاصده متجردين تماماً من تقاليد المجتمع ، وأحكام الهوى ، يجدون أنه الصورة النهائية للإسلام الذي بدأ منذ عهد نوح ، وتدرج في مراتب الكمال حتى اتضحت معالمه الرئيسية على يد إبراهيم الخليل في أصلين اثنين ، هما : الإيمان المطلق ، والطاعة على الغيب دون بحث عن حكمة الأمر المطاع ، ولهذا لما أمر إبراهيم بالهجرة من وطنه في سبيل الله خرج على وجهه مسلماً لله وقال : ( إني ذاهب إلى ربى سيدين ) . ولم يجد الجهة التي يقصدها ، لأنه لم يكن يعلمها . والأصل الثاني هو : الجهاد في سبيل إعلاء الأمر الإلهي دون انتظار لمقابل مادي ولا أدبي ، ولهذا آثر الوادي غير ذى الزرع في مكة ، وهي جفاف وقحط وجذب ، لتكون مقراً للهدى الأعلى لخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم .

وكان من تلك الرموز ذوات المعاني الكبرى أصول في الشريعة الخاتمة هي الإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها دون تحريم للبهاج الطيب منها ، وإيثار ما عند الله تعالى ، ومع ذلك فقد فرض العمل والكسب الحلال ، وتنمية الأموال حتى تكون الرروة الإسلامية من الضخامة بحيث تقوى على تنفيذ السياسة العليا للدولة للإسلام في قوله تعالى :

( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به على الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ) (١) .

ولما كان الاستعداد الحربي بما يستلزمه من استعداد مالى وفكرى وبدنى

---

(١) - سورة الأنفال : ٦٠ .

غير مرهون بقيام الحرب بالفعل بين قوى الشرك وقوى الإيمان ، بل كان هذا الاستعداد بنص الآية ( استعداداً وقائياً ) ولو لم تكن هناك ضرورة بالفعل لشن معركة رئيسية أو جانبية ، ولما كان الاستعداد الوقائي للردع النفسى لقوى الشرك ليس مقصوداً على بلد دون أخرى ، بل كان على مستوى الشرك والإلحاد فى كل مكان ، ولما كان هذا العمل من الجسامة المالية يمكن استوجب أن يعود كل مؤمن بما زاد عن حاجته من المال على إعداد تلك القوة الشاملة الدائمة وغير الموقته بوقت ، ولا المقيدة بظروف ، اتباعاً لنص القرآن الصريح فى هذا الصدد ، والذي جعل الإيمان قريناً لجهاد بالمال والنفس فى سبيل الله .

ولما كان النموذج الأول الناجح الذى أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم صورة واجبة الاتباع فى كل العصور والبلدان بعد عصر النبوة ، وكان إسهام الصحابة بالأموال والأنفس فى هذا السبيل كذلك صورة واجبة الاتباع ، ولم تكن مجرد التنفى بأعجاد أولئك القادة من نجوم الهدى الذين آثروا جفاف العيش ليعودوا بمالهم إلى دعم جيش الإسلام .

لقد كانت حياة الصحابة فى عصر النبوة النموذجى صورة من البساطة والبعد عن التزخرف ، رغم وجود وسائل الترف فى بلاد مجاورة للجزيرة ، بل وفى عمالك عربية صغيرة على الحدود أقيمت حاجزاً بين بدو الصحراء ومدينة تلك البلاد . ولكن الرسول وأصحابه لم يحاولوا أبداً أن يخفصوا لتلك التقاليد الزائفة من حولهم ، بل علوا بتقاليد الإسلام فوق كل التقاليد ، ومن هنا شرعت المخالفة بين جند الإسلام وجند الإلحاد كما قلنا مراراً . . . المخالفة فى العقيدة ، ثم المخالفة فى المطامع ، ثم المخالفة فى الملابس ، ثم المخالفة فى التقاليد والأخلاق ، وفى المعاملات المالية ووسائل تنمية المال ، حتى تتميز شخصية الإسلام وعقيدته متألفة فوق هامة الزمن .

وليس المخالفة فى التقاليد ومنها البساطة فى المسكن والقراش والمراكب ، وأدوات المنازل مقصوداً بها أن يستولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أموال الناس ، ويحتكرها لنفسه ، هو ومن بعده من الحاكمين الذين أحلوا

الدين مكانه من سياسة الأمة كما يهلى بذلك البهتان طواغيت الشيوعية اليهودية ، بزعماء اليهودى المحتال كارل ماركس ، لأن الصورة الحقيقية لما كان عليه رسل الله وخاتمهم صلى الله عليهم وسلم والمصحابة كانت على عكس ما ينعتقون به من هذيان ، كما ستفصل القول في عناصر هذا القسم إن شاء الله .

بل إن الشيوعية اليهودية التى تباكت على العامل من أجل ( فائض القيمة ) المهبوب بليلدى الرأسمالية ، وحرضت العمال على الثورة وحرب الطبقة من أجل فائض القيمة هذا ، عادت فتهت فائض القيمة ولم تعد على العامل بالخلعات التى كان يعود عليه بها الرأسماليون ، ولم يصنعوا للعامل شيئاً سوى أن يجعلوه ( ترسا ) فى آلة العمل ، يخضع لقلند به إلى أحمال ( الخردة ) إذا أصابه البلى أو المزال ، ولم يعدل الباكون على ( فائض القيمة ) وعلى ثروات الأمم من أن يسلبها أهل الدين والتقى فى شىء إلا فى توزيع الفقر والجور والحرمان والذل ، فقد كان علمهم فى توزيع هذا الشر على الشعوب التى وقعت فى قبضتهم دقيقاً كمدل الرسل ومن سار على نهجهم فى توزيع الخير والحياة الكريمة على الشعوب التى نعمت تحت راية القرآن بشهادة التاريخ الذى ما زال يقرؤه كل ذى عينين .

ولندع الكلاب تنبح ، وتنبح لنباحها الكلاب الضالة ، ونقول للمؤمنين : إن النتيجة المشرفة للعمل النبوى ، وعمل الخلافة الراشدة ، والتى انتهت إليها سياسة إسماعيل الجهم فى إعداد القوة الوقائية بصفة دائمة هى : امتداد دولة الإسلام إلى مدى ملهل - ولا زال يهل فلأسفة التاريخ - فى خمسة وعشرين عاماً .

ثم نقول للمؤمنين : إن المسلمين لو داموا على السياسة الفموزجية التى رسم مخطوطها وتأنجها رسول الله صلى الله عليه وسلم لامتدت دولة الإسلام بمقدار مماثل للمقدار الذى امتدت إليه فى ربع قرن فى الصدر الأول ، خمسين مرة على تساهل فى الحساب ، وهذا الامتداد كان يمكن أن يغطى المعمور من الأرض على وجه التقريب ، ولكن الواقع الأليم لرقعة بلاد الإسلام

في ثلاثة عشر قرناً من الزمان نشر إلى الخطر الذي نريد أن ننبه إليه ، وهو أن هذا الانحسار والانكماش إنما جاء نتيجة الاستجابة لتقاليد وأغلاقي أهل الشرك والإلحاد ، الأمر الذي شدد الإسلام في مخالفته لخدمة السياسة العليا ، ولكلمة الله العليا .

### المصور والتصوير :

أخرج النسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب » .

وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، مع اختلاف في القول عن أبي طلحة عن عائشة : « ... خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه ، وكنت أمحين قفوله (رجوعه) فأخجلت نمطاً (بساطاً) كان لنا فسترته على العرض (على سقف الحجرة) فلما جاء استقبلت فقلت : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، الحمد لله الذي أكرمك . فنظر إلى البيت فرأى النمط ، فلم يرد على شيئاً ، ورأيت الكراهية في وجهه ، فأتى النمط فهتكه وقال : « إن الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين » . قالت : فقطعت وجعلته وسادتين ، وحشوتهما ليفاً ، فلم ينكر ذلك علي . وفي رواية لمسلم : أن هذا النمط كان فيه صور الخيل ذوات الأجنحة .

وأخرج الشيخان عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الذين يصنعون الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » . وعن ابن عباس عند الشيخين من حديث قيس : « يقول الله عز وجل : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى ، فليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة ، أو ليخلقوا ذرة » .

وأخرج مسلم ، وأحمد ، عن حيان بن حصين قال : قال لي علي بن أبي طالب : ألا أبشرك على ما يفتي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا تدع صورة إلا طمسها ، ولا قبراً إلا سويته .

ومن هذه الأحاديث استنبط العلماء الأحكام الآتية :

١ - صناعة تصوير الحيوان من الكبار . أما تصوير الشجر والخراف  
العادية من غير الحيوان فلا تحرم صننته ولا التكسب به سواء كان الشجر  
مثمراً أو غير مثمر . هذا مذهب العلماء جميعاً ، إلا مجاهداً ، فإنه جعل الشجر  
المثمر من المكروه .

٢ - صانع صور الحيوان ( الممثل ) إذا قصد محاكاة خلق الله ومضاهاة  
فقد كفر ، وكذلك إذا قصد صناعة التماثيل لعبادتها . هكنا نقل النووي  
والخطابي .

أما من لا يقصد العبادة ولا المضاهاة لخلق الله فهو صاحب ذنب كبير  
ولا يكفر .

٣ - استعمال المصورات مما فيه صور الحيوانات مختلف فيه .

( أ ) مذهب جمهور العلماء والصحابة والتابعين ومن بعدهم : تحريم  
استعمالها إذا كانت معلقة على حائط أو على ثوب ملبوس ، أو  
على عمامة ، أو زينة لحجرات الاستقبال في البيوت ، أو في  
الميادين العامة في المدن مما لا يعد محتملاً ومبتذلاً . أما ما امتنع  
وابتنزل بأن كان في بساط يداش بالأرجل ، أو وسادة ، فليس  
بحرام بدليل عدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على السر حينما  
صنع منه وسادتان .

( ب ) يرى بعض السلف : أن الهى قاصر على الصور التي لها ظل ،  
ولا بأس بالصور التي لا ظل لها . قال النووي : وهو مذهب  
باطل ، لأن السر الذي أنكره رسول الله لم تكن الصورة فيه  
ذات ظل .

( ج ) قال الزهري : الهى عن الصور شامل لما كان رقفاً في ثوب .

أو كان مما ليس له ظل ، أو على حائط أو ممتهنا يداس بالأرجل  
أو يجلس عليه عملا بظاهر الأحاديث ، ولحديث مسلم عن عائشة  
أنها اشترت غرفة ( وسادة صغيرة ) فيها تصاوير . . . . فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أصحاب هذه الصور يعذبون ،  
يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » . قال النووي : وهو مذهب قوى .

( د ) وقال القاسم بن محمد : يجوز من الصور ما كان رقعا في ثوب ،  
لقوله صلى الله عليه وسلم : « إلا رقعا في ثوب » . سواء أمّن  
أم لا ، وسواء علق على حائط أم لا ، وكرهوا ما كان له ظل ،  
أو كان مصورا في المحيطان ( منقوشا ) سواء كان رقعا أو غيره .

( هـ ) تمائيل البنات التي تلعب بها الصغيرات مباح ، لما ورد  
في الحديث من جوازه . والرخصة فيه ، وقال مالك : يكره أن  
يشترى الأب ذلك لابنته . وقال بعضهم : إن إباحة لعب الأطفال  
من التماثيل منسوخة بهذه الأحاديث .

( و ) قال الخطابي : الصورة إذا غيرت بقطع رأسها ، أو حل أو صالها  
حتى تتغير هيئتها عما كانت عليه لا بأس بها ، قياسا على اتخاذ  
الستر وسادتين .

( ز ) الصور الفوتوغرافية تدخل في الخلاف فيما له ظل أو ما ليس  
له ظل وتأخذ أحكامه الميئة فيما سبق .

أما التماثيل المصنوعة فهي كبيرة من الكبائر بالإجماع .

### تربية الكلاب :

أخرج مسلم ، والبخاري عن ميمونة أم المؤمنين من حديث فيه : « .. إن  
جبريل كان وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقني » ... ثم وقع في نفسه جرو كلب  
تحت فسطاط لنا ، فأخرجه وأخذ بيده ماء فنضج مكانه ، فلما أمسى لقيه

جبريل ، فقال له : « كنت وعدتني أن تلقاني البارحة » قال : أجل ، ولكننا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة .

١ - اقتناء الكلاب للزينة حرام بالإجماع .

٢ - المباح اقتناؤه من الكلاب : ما كان للصيد ، أو لحراسة ما لا يمكن حراسته إلا بالاستعانة بالكلب لاتساع المكان المحروس .

وسبب امتناع الملائكة من دخول البيت وفيه كلب : كثرة أكله النجاسات ، ولأن بعضها تتلبس به الشياطين كما جاء به الحديث ، والملائكة ضد الشياطين ، ولقيح رائحة الكلب ، والملائكة تكره الرائحة القبيحة . . وهؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون البيت وفيه كلب ولا صورة هم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار .

وقال الخطابي : وإنما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور ، فأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ، والصور التي تمهّن في البساط والوسادة وغيرها فلا يمنع دخول ملائكة الرحمة . وبهذا قال القاضي عياض . أما النووي فقال : الظاهر أنه عام في كل كلب وصورة ، لإطلاق الأحاديث ، ولأن الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه علر ظاهر ، فإنه لم يعلم به ، ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت ، وعلل بوجود الجرو ، والله أعلم .

عدم الغسل من الجنابة :

قال الله تعالى : ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) .

ولقد أجمعت الأمة على وجوب الغسل من الجنابة بالجماع وإن لم يكن هناك إنزال ، ومن باب أولى إذا كان معه إنزال .

وهناك أحاديث قد يقع عليها بعض الناس ممن ليست لهم قوة في الفقه فيها أن الجماع من غير إزال لا يوجب الفسل . ومن ذلك أحاديث عن أبي سعيد الخدري عند مسلم ، وزيد بن خالد حين سأل عثان بن عثان ، وقال : سألت عنه علي بن أبي طالب ، والزبير بن العوام ، وطلحة ، وأبي ابن كعب ، فأقروه على « أن المساء من المساء » . فربما تساهل من يطلع على هذه الأحاديث في الفسل عند عدم الإزالة ، فيقع في محرم .

فهذه الأحاديث منسوخة بأحاديث أخرى . . أخرج الشيخان عن أبي ابن كعب قال : كانت الفتيا التي يفتون بها أن المساء من المساء ، وكانت رخصة رخصا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ، ثم أمر بالاغتسال بعد ذلك . وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قعد بين شعبا الأربع ، وألزق الختان بالختان ، فقد وجب الفسل » . ومعنى ألزق الختان بالختان : غيب حشفة الذكر في فرج المرأة .

وأخرج مسلم عن أبي موسى قال : اخطف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقال الأنصار : لا يجب الفسل إلا من الدفق . وقال المهاجرون : بل إذا خالط وجب الفسل . قال أبو موسى : فأنا أشفيكم من ذلك . فقامت فاستأذنت على عائشة ، فأذن لي ، فقلت لها : يا أماء ، إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإني أستحيك . قالت : لا تستحي أن تسألني عما كنت تسأل عنه أمك التي ولدتك ، فلما أنا أمك . قال : فما يوجب الفسل ؟ قالت : على الخبر سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جلس بين شعبا الأربع ، ومس الختان ، فقد وجب الفسل » .

وقال العلامة الأمير في سبل السلام : حديث الفسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ ، لأنه منطوق في إيجاب الفسل ، وذلك مفهوم ، والمنطوق مقدم على المفهوم ، والآية تعضد المنطوق ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) . قال الشافعي : كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع ، وإن لم يكن فيه إزال .



## استعمال أواني الذهب والفضة :

أخرج مسلم عن أم سلمة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب في إناء من ذهب أو فضة فلا ثمر أجر جر في بطنه ناراً من جهنم » . والجرجرة : صوت متتابع لتردد المساء في الحلق .

وسبب التحريم : مخالفة الكفار والمتجبرين من ملوك المعجم وغيرهم ، وقد كانوا يفعلون ذلك ، وما زالت آثار القراعة تشهد عليهم بهذا الصنيع ، ولما فيه من الترف والكبر المفسد للعقيدة ، والمآدم للفطرة .

وقد انتقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب في إناء الفضة وإناء الذهب للرجال والنساء .

قال النووي : ولم يخالف في ذلك أحد إلا داود الظاهري ، قال بتحريم الشرب ، وجواز الأكل وسائر وجوه الاستعمال . . . ولا يمتد بقول داود لإخلاله بالقياس ، وهو أحد شروط المجتهد الذي يمتد به .

وهذا التحريم عام في جميع وجوه الاستعمال ومنها الوضوء والغسل في آنية منهما ، فإن فاعله يأثم ويصح وضوؤه وغسله . وكذلك الحكم في الأكل والشرب ، فإن المأكل والمشروب حلال إذا كان طيباً ، واستعمال الذهب والفضة فيهما حرام .

ومن علل التحريم كذلك إهدار مال عظيم ، وتمطيله عن أداء واجبه في تنمية ثروات المسلمين للأغراض العليا لدعوة الإسلام ، لا لرفاهية المسلمين كما يردد بعض العلماء المحدثين ، فليست الرفاهية من مقاصد الإسلام بل إن مقصوده : حفظ كرامة الإنسان في عيشه دون سرف ولا رفاهية ، ولا شح ، نظراً لحالة التبعة العسكرية الدائمة المفروضة لردع أهل الكفر أن تحذمهم أنفسهم بنزو بلاد الإسلام .

وقد علم من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم التواضع في اللباس

والفراش ، وزهده في كل ما زاد عن الحاجة ، وإيثار الآخرة على الأولى ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم وتابعهم يخافون إن أصابوا من متاع الدنيا المباح أن تكون قد عجلت لهم حسنتهم في الدنيا ، وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قدوة حسنة .

وليس معنى هذا تحريم المباح ، وإنما القرآن قد سلك في إرشاد المسلمين طريق إباحة الحلال ، ثم زهد الناس في الحرص عليه ، ( وللآخرة خير لك من الأولى ) ( بل تؤثرون الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى ) وتكررت آيات كثيرة تدل على أن زينة الحياة الدنيا بما فيها إنما هي فتنة للمسلم ، تكشف عن حزمه وحكمته في استعمالها ، وعن همة في إرادة وجه الله بها ، دون التمزج والتطاول بها على الناس ، وعن فضله في الإنفاق والإيثار ، والناس بين ذلك درجات ، أعلاها من أثر غيره على نفسه ، ومن أنفق في سبيل الله ، ولم يلق يده إلى التهلكة حينما يشع عن سبيل الله ، ويفقد على نفسه ملذاتها .

### الديانة ونكاح الزانيات :

الديانة : استحسان الفاحشة من الزوجة أو البنت أو غيرها . والديوث : من يستحسن ذلك منهن ، ويسر به ، لفائدة مادية تعود عليه ، أو استجابة لمرض نفسى يصاب به المتطرفون في الترف تنشيطا لغرائزهم التي أنهكها الترف ، أو يصاب به المفرطون في الفقر مع الاستعداد للمخدرات والقمار والفراغ سداً لحاجاتهم الملحة إلى المال .

وينعدم هذا الداء الويل تماماً في البيئات المتوسطة في السلوك وإن كانت تملك الثروة أو تفتقر إليها ، أي التي تملك الضمير والعقل الذي يفرق بين الكرامة والتدهور ، وبين الإنسانية والحيوانية .

في عصر الجاهلية كان السمار المالى قد بلغ قفته بالعرب في مكة ، واستبد باليهود في المدينة وما والاها من معاقلمهم ، وأصبح الضاحر والتكائر

بالمرض الديوى ديناً ومنهجاً متميزاً فى أشعارهم ، وفى منافعهم التى كانوا يعقلونها أمام حكام خبراء بالمناقب والمثالب ، يضربون إليهم أكباد الإبل ، ويفخر كل فريق بأبائه وصنائه ، وعدده وقوة أفراده ، وأخيراً يصلح الحاكم رأيه فى تمييز فريق على فريق .

فى هذه الصورة القائمة التى تستوى بعض المفكرين الذين سحروا بطباع الجاهلية وفوضى البادية نشأ نوع من الديانة عجيب . فكان الرجل يرسل زوجته إلى رجل آخر مكتمل البناء الجسدى والجمال الخلقى ، والبطش البدنى ، فيأمرها أن تمكن هذا الرجل من نفسها ، حتى تحمل منه ، وتضيف إلى عشرته إنساناً قوياً جميلاً من غيره ، وكان هذا أحد صور نكاح الجاهلية ، ويسمى نكاح ( الاستبضاع ) .

وقال السدى فى تفسير قوله تعالى : ( ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصن ) (١) . أزلت هذه الآية فى عبد الله بن أبى بن سلول رأس المنافقين ، وكانت له جارية تدعى معاذاً ، وكان إذا نزل به ضيف أرسلها إليه ليواقعها ، إرادة للثواب والكرامة له ، فأقبلت الجارية إلى أبى بكر الصديق فشكت له ذلك ، فذكره أبو بكر للرسول صلى الله عليه وسلم ، فأمره بقبضها ، فصاح ابن أبى : من يعننى من محمد ، يغلبننا على مملوكتنا ، فأزل الله فيه هذه الآية .

وأخرج أبو داود والطيالسى عن ابن عباس : أن جارية لعبد الله بن أبى كانت تزنى فى الجاهلية ، فولدت أولاداً من الزنى ، فقال لها : مالك لا تزنين ؟ فقالت : والله لا أزنى ، فضربها ، فأزل الله عز وجل هذه الآية . وإنما كان يكرهها طلباً للولد الرقيق ليبيمه ، ويزداد فى الثروة ، كما يستولد الإنسان مواشيه تماماً .

وكانت هناك صور كثيرة من القبحور والديانة فى الجاهلية ، وكان بعض

---

(١) سورة النور : ٣٣ .

العرب يتزوج امرأة محرقة للزنا ويشترط أن تنفق عليه ، وكثرت الزانيات واشتهرن بالريابات كإعلان عنهن ، ولما كان ذلك إهداراً للقطرة التي ارتبط فيها تكريم الإنسان بقيدته ، وارتبطت عقيدته بسلسلة من الأعمال الإسلامية لا تقوم إلا بإحكام الرباط الاجتماعي الذي لا يمكن إلا حيث يحكم الرباط بين الأسرة الواحدة كما قلنا من قبل ، لما كان هذا السلوك يهدم القطرة من هذا الجانب حرم الله نكاح الزانيات والبغايا ، إذ أن هذا الوسط العفن لا يمكن أن تنمو فيه عقيدة دينية ، ولا مثل أعلى من مثل الأخلاق ، إذ لا يمكن أن ينشأ بين الديوث والزانية ولد يملك الاستعداد للفكر القويم بأي حال .

من أجل هذا قال الله تعالى مشيراً إلى أن هذا العمل يهدم القطرة المتمثلة في العقيدة السليمة ، وإلى أن الارتباط بالزانية نكاحاً لا يكون إلا حيث يكون شرك أو احتراف للزنا فقال : ( الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) ولأن احتراف الزنا أمر شنيع وخطير إلى هذا الحد ، فإن العقوبة المفروضة عليه في الإسلام كانت متناسبة تماماً مع شناعته ، ودليلاً على أن هذا النوع من الناس ميثوس من خبره ، وليس معه إلا الشر والمدم والتشهور .

وقد اختلفت آراء المفسرين في تفسير هذه الآية . فقال الثوري : ليس هذا بالنكاح ، وإنما هو الجماع . وبهذا قال آخرون . وقال قتادة وآخرون : هو تحريم زواج الزانيات . وذلك لصيانة المؤمنين من البغاة ، وحرصاً على القطرة ، وقال ابن القيم : من نكح الزانية فهو زان أو مشرك . فإن اعتقد تحريمه وخالفه فهو زان .

ومن هنا قال الإمام أحمد : لا يصح العقد من الرجل الضيف على الزانية مادامت كذلك حتى تتوب ، ولا زواج الضيفة بالفاجر حتى يتوب .

ومن بواحي الديانة في عصرنا الاجتماع في حلقات الرقص ، وتبادل الزوجات في تلك الحفلات الماجنة ، فقد تلتهى تلك البدة إلى تبادل الزوجات من رضا وطيب نفس ، إما باسم ( المصرية ) أو لتنشيط الغريزة

التي خلعت عند منفى الخمر والزنى من الأزواج . أما أن تكون الديانة وسيلة من وسائل العيش ، وطريقا سهلا للحصول على المال ، وموسما يعد له أهل الديانة العدة ، ويتفرغون لمطالبه ، فذلك هي الداهية القاصمة والعياذ بالله . وفي عيد هؤلاء أخرج التسانی ، والحاكم ، وصححه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة : من الخمر ، والماق لوالديه ، والديوث الذي يقر الخبث في أهله » . أى : يستحسنه على أهله .

وعلى أى حال فنكاح الزانية لون من العلاقة الجسدية الخاصة للهوى ، وفيه دعوة الى الانطلاق ضد مقاصد الزواج الشرعى التى سنتعرض لها عند الحديث عن محرمات النكاح .

### الكذب على النفس :

للكذب جانبان من الحرام ، جانب فيما بين الإنسان ونفسه ، وجانب فيما بين الإنسان وغيره . والجانب الثانى سنتحدث عنه فى موضعه .

وقد جاء الوعيد من الله تعالى ورسوله للكاذبين . فقال تعالى : ( فنجعل لعنة الله على الكاذبين ) (١) ( قتل الخراصون ) (٢) أى الكاذبون . وقال : ( إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب ) (٣) .

وأخرج الشيخان وأبو داود عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وما يزال الرجل يكذب

(١) سورة آل عمران : ٦١ .

(٢) سورة النازعات : ١٠ .

(٣) سورة طه : ٢٨ .

ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذابا . وأخرج الشيخان كذلك عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آية المنافق ثلاث ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أتمن خان » .

وخطورة الكذب على الغير تبدأ من خطورة الكذب على النفس ، وقد أشار إلى هذا الخطر على النفس رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « وإن الكذب يهدي إلى الفجور » . وزاد المعنى إيضاحا حينما جعل الكذب من علامات النفاق ، والنفاق فجور لا شك فيه .

يكذب الإنسان على نفسه حينما ينال حظاً من الدين والعلم قليلا ، فيتصبر للإفتاء والإرشاد ، ويقنع نفسه بكذبه عليها ، فتؤازره بالاستعلاء والكبر ، فيشرع في الدين ما ليس منه ، ويتدع ما يهدم به الأصول ، ويصل بذلك إلى غاية الفجور .

ويكذب على نفسه حينما يقرأ أكاذيب الآخرين في الكتب ، من أمثال ما شاع من توارث الصلاح والولاية ولو بدون عمل ، ومن أمثال بركة الإذن بالإرشاد ، واعتبار المأذون من شيخ في محضة عين من كبار العارفين ، وقالوا في ذلك أقوالا عجيبة ، منها ( إكسير النظر ) . و ( قلب الأعيان ) . و ( سر القبضة ) . ويكذب الآذن والمأذون على أنفسهما في هذا السبيل ويضل بذلك خلق ، وتبدل بذلك الأصول .

ويكذب القائل بحرية الفكر في الدين على نفسه ، ويخالف الإجماع ، ويلتوى بالفكر حتى يقال : عالم متحرر ( وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ) ( وإذا قيل لم لا تفلسوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون . ألا إنهم هم المفلسون ) .

ويكذب علماء العصر على أنفسهم حينما يعتقدون أنهم أهل للاجتهاد ، ولكي يفسحوا لأنفسهم طريقا للعلو بين العلماء ينادون بفتح باب الاجتهاد

في كل عصر ، ثم يضلون على عى النفس والقلب ، فيخرجون علينا بآراء تحمل الحرام المجمع على تحريره ، فقالوا في إبداع المال بفائدة ، وقالوا في بدعة التأمين على الحياة ، وقالوا في شهادات الاستئجار ، وقالوا في غير ذلك باسم الاجتهاد ، وخططوا بين الاجتهاد ومعارضة الاجماع التي لا تجوز إلا بإجماع مثله تماما ، وهو أمر مستحيل الوقوع لاسيما إذا كان الإجماع قد انعقد في عصر الصحابة .

هذه بعض بلايا الكلب على النفس ، وكل منها كبيرة من الكبائر ، أو مؤدية إلى كبيرة إذا أحسن الظن بالكاذبين على نفوسهم .

والصدق مع النفس يرد الحق إلى أهله ، ويرغم النفس على الاتباع ومجانبة الابتداع ، وعلى أن يكون المستور المتبع في الفكر هو قوله تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك في شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً ) . . . . . وقوله : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) .

ذو الوجهين كاذب على نفسه :

أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن شر الناس ذو الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه » .

هذا خلق شاع بين الناس ، وقد نصاب به الشعوب جملة ، بمعنى أن الرأي العام في أمة من الأمم يسير على هذا الطريق الشرير ، لاسيما إذا قهره حاكم مستبد على الاستبعاد للمذهب سياسى معين ، كما يحدث للشعوب المقهورة على النداء بالشيوعية ديناً وأسلوباً للحياة .

قال النووي : هو من يأتي كل طائفة ، ويظهر أنه منهم ، ومخالف للآخرين ، مبهض لهم .

وإنما كان هذا الفعل محرماً ، وكان فاعله شر الناس ، لأنه يفقد شخصيته واستقلاله بالرأى على مدى الزمن ، ويمكن أن يكون من هذا النوع جواسيس

يعملون لحساب أعداء الإسلام ، كما لا يرون بأساً بمحو الالة الفساق والملحدون في سبيل النفع المادى ، وفوق كل ذلك فهذا خلق من أخلاق المنافقين الذين حكى الله فعلهم في قوله تعالى : ( وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون . الله يستهزئ بهم ) (١) . والتناق كذا هو معلوم شر من الكفر الصريح .

### ( السنيّا ) والمسرح وفن القصص :

تقوم صناعة ( السنيّا ) والمسرح أساساً على الفن القصصى . ومن هذا الفن تبدأ صناعة التمثيل وما يتبعها من صناعات وفنون أخرى ، كالرقص ، والغناء ، والإخراج ، والتصوير ، وما إلى ذلك .

وقد درج كثير من الكتاب الإسلاميين على إصدار الأحكام الشرعية في هذه القضية جملة ، ودون تفصيل ، ولا مقارنة ولا قياس على أحكام أخرى مماثلة .

والكلام في هذه القضية يتطلب التفصيل في موضوعين رئيسين هما :  
القصة الخيالية ، وإخراجها في صورة مصورة ناطقة ، أو في شكل تمثيل مسرحى .

أما القصة الخيالية . وهى لون من الكذب . باعتبارها ليست تعبيراً عن واقع حدث بالفعل ، وإنما تنسج على هوى الكاتب لتصوير فكرة ذات هدف من ابتكاره هو ، ومن اختلاق خياله . فحكمها الشرعى إذن يخضع لحكم الإخبار عن غير الواقع ( الكذب ) . وما يباح منه وما لا يباح .

وقد أخرج مسلم عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس الكذاب الذى يصلح بين الناس ويقول خيراً ، وينمى خيراً » . قال ابن شهاب : لم أسمع يرخص فى شيء مما يقول

(١) سورة البقرة : ١٤ ، ١٥ .



الناس كذباً إلا في ثلاث : الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها .

قال القاضي عياض : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الأمور . وقال القرطبي : لا يرخس في شيء من الكذب أصلاً ، وإنما تباح التورية ، واستعمال المعاريض .

وعلى هذا فالقصة الخيالية ، غير الواقعية ، حلال إذا أريد بها إصلاح عيوب اجتماعية هادفة إلى تحقيق خلق إسلامي ، حرام إذا لم تكن للإصلاح ، أو كانت هادفة إلى تحقيق خلق أو مذهب سياسي أو اجتماعي معارض للإسلام ، فالقصة التي تدعو إلى الشيوعية ، أو إلى تشجيع النساء على العمل في مجال التمثيل والمسرح ، أو إلى تمجيد أهل هذا الفن بوجه عام كما هو شائع في كثير من مواضع تلك القصص التمثيلية ، والقصص التي تثير غريزة كامنة ، أو تدل على وسائل الاستمتاع الشهواني ، أو التي تعتبر من قبيل الأدب المكشوف ، كل ذلك وأشباهه حرام ، لأنه إفساد بين الناس ، وليس إصلاحاً بينهم يمكن استثناءه من الكذب المحرم ، وإخراجها في السفها أو المسرح حرام أيضاً .

أما القصص المزلية فتطبق عليه أحكام المزاح والمزلة في الإسلام . وقد أخرج الترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم . ويل له ، ويل له ، ويل له » . وهذا الوعيد الشديد دليل على تحريم القصص المقتضى ( الكاذب ) أو الخيالي المزلة الذي يهدف إلى الإضحاك ، ولو كان هادفاً إلى إصلاح اجتماعي ، لأن القصص الخيالي غير المزلة والمهادف إلى الإصلاح مرخص فيه بنص الحديث ، أما المزلة فقد جاء الوعيد عليه دون الرخصة فيه .

### تمثيل الأنبياء والرسل :

وقد شاعت بدعة في العصر الحديث هي الاتجاه إلى تمثيل الأنبياء والرسل . ولا يهتأ أن يكون تمثيلهم على المسرح أو على الشاشة . ولكن الذي يهتأ هو : أن

تمثيل الأنبياء والرسل جريئة كبرى ، هواد بها الهوين من شأن الرسل والأنبياء ،  
لا إبراز مثلهم العليا كما يدعى هؤلاء المبتدعون .

وذلك أن هذه الصناعة لا يستغنى أصحابها عن استخدام المرأة فيها ،  
ولن يكون هناك وسط ففى يستطيع أن يستوعب أخلاق الأنبياء فى تعاملهم  
مع المرأة ، وشدة تحفظهم فى اجتناب الزلل ، كما أنه لا يوجد مخلوق فى  
هذا الوسط ولا فى غيره يستطيع أن يمثل شخصية رسول من الرسل ، دون  
أن يتأثر بتقاليد عصره فى الحركة ، والسكنة ، والإشارة ، والثنى ، وفى  
هذا السلوك طمس لمعالم شخصية الرسول ، وإهدار لقيمتى فى أنظار الناس ،  
وهذا هو المقصود من جهاد هؤلاء فى سبيل إبراز بدعهم إلى حيز الوجود ،  
بالنسبة لخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم .

فى قصص القرآن والقصص الواقعى غنية للجميع :

قال الله تعالى : ( فالقصص القصص لعلمهم يتذكرون ) (١)

وقال : ( كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق ) (٢)

وقال : ( لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ما كان حديثاً

يفترى ) (٣)

هدف القصص فى القرآن : أن يكون مادة للتفكر والاعتبار ، لا أن  
يكون مادة للإمتاع التفضى ، وللإعجاب ، بتصوير الوقائع فى ألوان من  
اللفظ والعاطفة والخيال ، كما هو فى الأدب ، ثم يأتى الاعتبار والتفكر فى  
المرتبة الأخيرة من أهداف القصة ، على خلاف واسع بين نقاد الأدب حول  
الأدب المتحرر والأدب الملتزم .

---

(١) سورة الأعراف : ١٧٦ .

(٢) سورة طه : ٩٩ .

(٣) سورة يوسف : ١١٢ .

وهدف التفكير والاعتبار في القصص القرآني : أن ينحسم الخلاف  
الثائر بين الناس حول القضايا الغيبية الرئيسية التي ينقص الجهل بها عقل  
الرجل السوي ، وينحرف بالمجتمعات نحو الدجل الفكري الهدام على صورة  
من صور الهدم ، لا يخطئها الباحث في تاريخ الحضارة الإنسانية على مر العصور .  
أما هدف الإمتاع النفسي في القصص الأدبي فيختلف من عصر إلى عصر ،  
ومن بيئة إلى بيئة . كما تختلف مادة الالتزام عند القائلين به من نظام إلى  
نظام ، وأسلوب إلى أسلوب ، في طرائق المعاش والحكم والاجتماع . فقد يقصد  
بالإمتاع إمتاع الفرائز ، وقد يقصد به إمتاع الوجدان ، أو إثارة الإعجاب  
المجرد . وقد يقصد به الدعوة إلى خلق معين ، أو ملء سياحي يرغب الناس  
على الالتزام به أو يرددون بينه وبين غيره ، على حسب الظروف الخاصة  
التي تحيط بالأديب ومجتمعه .

والموازنة الواعية بين قصص القرآن وقصص الأدب تعطينا حقائق بالغة  
الأهمية حول قضية القصص التي تراكم عليها غبار الضلال ، وتكلسحت حولها  
الأهواء ، فلم يعد الوصول إلى الحقيقة فيها سهلاً إلا بضرب من الإمعان يحترق  
تلك الحواجز الصماء .

فقد اختار القرآن واقع الحياة في التواريخ الغابرة ، وأبرز من بينها كيف  
تقوم الحضارات وتردهر تحت لواء الحقيقة الإلهية الغيبية وشرائعها ، وكيف  
تبديد تلك الحضارات وتندثر تحت سلطان الخرافات الوثنية ، والأهواء  
البدسية ، ولهذا كان القصص القرآني عالمياً خالداً ، لا يتصلب بطبقة دون  
طبقة ، ولا عصر دون عصر ، ولا بلد دون بلد ، وكانت عالميته نابعة من  
طبيعة موضوعه الذي يعنى كل الأمم في كل العصور ويشغلها .

أما الأدب فقد اختار الجنوح عن الواقع إلى محاكاته ، والجنوح عن  
الغاية الإنسانية الشاملة إلى الغاية الفردية ، التي تشترط بروز شخصية الأديب  
من خلال تصويره لمجتمعه ، فكان القصص الأدبي في مجموعه عملياً ، لا خلود  
فيه ولا عالمية ، ولا نجد تلك العالمية في القصص الأدبي إلا خاضعة للأهواء

السياسة التي تسيطر على العالم مثل (دكتور زيفاجو) التي تكشف عن الخطر الشيوعي في العالم .

والحقائق هي الحقائق المؤيدة بأسانيدها من الآثار البائدة التي أشار إليها القرآن في قصصه ، ووجه إليها أنظار الباحثين في الحضريات ، والاجتماع ، والتاريخ ، ومقارنة الأديان ، وغير ذلك من العلوم التي لا يستغنى عنها باحث في حقائق التاريخ ، وفي ذلك إمتاع عقلي ونفسي وروحي ، وثبات في الفكر لا يجده في القصص الأدبي الذي انفصل من الحقيقة إلى الخيال ، ثم إلى الرمز ، ثم إلى ضرب من الخرافة أصاب الفكر الإنساني بخيبة الأمل وهو يبحث عن الحقيقة ، فلا هو استقر ، ولا هو انتزع إلى آفاق جديدة من العلم والمعرفة .

كما أن واقع الحياة نفسه ملء بالقصص الحق ، البعيد عن كذب الخيال ، وهذا القصص الواقعي أدل على الحقائق ، وأقوى في باب الموعظة الحسنة ، والدعوة إلى مكارم الأخلاق ، فما أكثر ما يشوه خيال الأديب تلك الحقائق والمواظ ، تحت تأثير العوامل النفسية والاجتماعية التي تسيطر عليه .

### فن الرقص :

والرقص بأنواعه كلها حرام ، ولن نضيف إليه ادعاءات المشعوذين وتجار الشبهات بأنه فن رفيع أية قيمة ، إلا كما يضيف التفاهة إلى صاحبه من عقد الكلب على النفس ، واتهام العقلاء بعلم الفهم .

فعرض الفنان الخفية والمثيرة للمرأة في الرقص الشعبي ، ومغاصرة الرجل للمرأة في الرقص على الموسيقى ، والرقص المنفرد بأنواعه الأخرى للمرأة كل ذلك حرام .

### الفناء والموسيقى ومناقشة أدلة التحليل :

قضية الفناء والموسيقى شأنها شأن الفنون الأخرى التي أصبحت راحة في المجتمع ، حتى أصبحت صناعة للحصول على الرأى العريض ، وعلى الألقاب

التي لا ندرى لها تفسيراً معقولاً ، حتى لقد خصصت وسائل الإعلام الصحفية مساحات هائلة لعرض أخبار أهل الفناء والتلحين لم ينظر بها العلماء والمصلحون ، وكأن هذه الفئة من الناس ترجع في الوزن والمقدار على العلماء والمصلحين وبناء الحضارة مجتمعين .

وإننا لنجد مصفاً يأكلها كثيرة العدد في العالم الإسلامي قد خصصت لأهل الفن الموسيقى والغناء والتمثيل ، تعرض علينا صوره المرفقة ، وبماذلم الرخيصة ، وتعرض علينا ما حصلوا عليه من أموال خيالية في مقابل أعمالهم ، وما حصلوا عليه من تكريم الحكومات لهم ، وإنفاق الآلاف الموقفة للحفاظ على مصنفهم ، وكأنهم أعظم من أسلحة الحرب في وجوب الصيانة والحفاظ ، ثم تعرض أخبار تنقلاتهم وزواجهم وطلاقهم بما قد يتخللها من منجلات ، وكأن زواج هؤلاء وطلاقهم ومباذلم من الأمور التي لا يسع حائل جهلها ، ولا يجمل بأمة تريد النهضة والازدهار أن تغفل عنها . . . وتلك والله عجيبة العجائب ، إن لم تكن كبيرة الكباثر في دنيا المومرات العالمة الحديثة المحبوبة الأطراف ، في مواجهة دعوة الإيمان ، امتداداً لمومرات قديمة فاشلة سجلها القرآن .

لقد جعل القرآن الكريم للمؤمنين حقيقة النوايا التي يبطنها أعداء الإسلام في قوله تعالى :

( قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر )<sup>(١)</sup> .

وقوله : ( ودعوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء )<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ( ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تلبيع ملهم )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) سورة آل عمران : ١١٨ .

(٢) سورة النساء : ٨٩ .

(٣) سورة البقرة : ١٢٠ .

كما أكد على المؤمنين ألا يتخذوا عدو الله وعدوه أولياء . وما زال أعداء الإنسانية يصدون عن طريق الحق بالوسائل الظاهرة والخبية دون ملل ولا تعب .

ولقد جرت شريعة الإسلام في المحرمات ذات الخطر العظيم أن تحرم ما يؤدي إليها سداً للريتها وبابها من بعيد . فحرم ربا الفضل لأنه يؤدي إلى ربا التسيئة ، وحرم النظر إلى الفخذ لأنه متصل بالفورة الفليطة ، وحرم الخطوة بالأجنبية لأنها باب الجماع ، وحرم القليل من الخمر وإن كان لا يسكر لأنه وسيلة إلى المسكر ، وحرم شعار أهل الخمر على مرحلتين : الأولى تحريم أواني الخمر ، حتى استجاب الكل للأمر بعدم شربها ولثانية تحريم المعازف والأوتار وآلات الموسيقى ، لأنها من دواعي الشراب ، ولأنها داعية إلى تمام المتاع ، باجتماع الناس حولها ، بالإضافة إلى المننيات والمغنين الذين يشيرون الشبوات بموضوعات أغانيهم ، وأشكالهم الخليعة ، ولهذا أيضاً فسر ابن مسعود ، وجابر ، وابن عباس ، والحسن ، والنخعي ، هو الحديث المحرم في القرآن بأنه الفناء ، فكل ما يضل عن سبيل الله من الفناء وغيره حرام .

واتفاق ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، ومن تابعهم من التابعين على أن هو الحديث المحرم في الآية هو الفناء دليل قاطع على تحريمه ، يمكن به إبطال دعوى ابن العربي وابن حزم في أنه لم يصح في تحريم الفناء شيء من السنة . بل ويقوى الأحاديث التي وردت مستندة عند الرمزي تحريم بيع الجوارى المغنيات وإن كانت أحاديث غريبة في نوعها ، فتلك الغريبة من مصطلح الحديث لا تؤخذ على إطلاقها في إهدار حجية الحديث ، لا سيما إذ حاضته أدلة أخرى قوية لا حلة فيها .

وقال أبو داود في حديث زمارة الراعي : إنه حديث منكر . وخلاصته أن ابن عمر سمع زمارة راع من بعيد ، وكان معه نافع ، فأدخل أصبعه في أذنيه ، ولم يخرجها إلا حيناً أخبره نافع بأن الصوت قد انقطع . وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . وقال الميحيون للفناء : إن تقرير

الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمر ، وتقرير ابن عمر لتافع في سماع زمارة الراعى ، وعدم إنكارهما على الراعى ، دليل على عدم التحريم . ومن قال بهذا القول الإمام الغزالي في الإحياء ، ثم قالوا : إن الحديث لم يروه غير سليمان بن موسى عن نافع . ولا يعرف إلا منه وحده .

وقد رد الإمام السيوطي في كتابه « مرقاة الصعود » على ذلك فقال : الحديث لم ينفرد به سليمان بن موسى ، وقد تابعه ميمون بن مهران عن نافع ، وروايته عند أبي يعلى ، وتابعه مطعم بن المقدم الصنعاني عن نافع ، وروايته عند الطبراني . فهذان متابعا لسليمان بن موسى ، وقد أشار أبو داود إلى روايتهما . وأما تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن ابن عمر لم يته ناعما ، فلا يدل على إباحة ، لأن المحظور هو قصد السماع ، لا مجرد إدراك الصوت ، لأنه لا يدخل تحت تكليف ، فهو كشم المحرم الطيب ، فلأنما يحرم عليه قصده ، وكنتظر المفاجأة . وتقرير الراعى لعله كان بعيداً لا يمكن الوصول إليه .

وقال الميحيون للفناء : إن الرسول صلى الله عليه وسلم حدث عائشة أم المؤمنين على صنع شيء من الفناء في عرس الأنصارية ، وأقر الجاريتين على الفناء في أيام العيد ، وتوسموا في ذلك فأباحوا الفناء في المناسبات التي يكون فيها السرور للناس .

ونقول : إن النصوص تثبت الترخيص بالفناء في العيد والأعراس استثناء من قاعدة التحريم العامة . والأصل : أن الاستثناء لا يتوسع فيه ، بل يقتصر فيه على مدلول النص ، كما أباحت النصوص استعمال الطبل في الحرب ، ولا يقاس عليه توسع ، وأبيح التبختر في الحرب ، ولكن لا يتوسع فيه إلى غيره ، وعليه فلا يجوز قولهم : إن الترخيص في العيد والعرس بالفناء ترخيص في جميع المناسبات السارة . بل إن استثناء العرس من قاعدة التحريم إنما كان لمصلحة أهم من اللهو وهي إعلان النكاح ، حتى لا يتستر القساق وراء النكاح السرى ، ولهذا أخرج أحمد ، والنسائي ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن مسعود قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « فصل ما بين الحلال

والحرام ضرب ألف . وأخرج البخارى معناه فى النكاح . وأما العيد  
فالتريخى فى الفناء فى أيامه إنما كان والله أعلم لإعلان سرور المسلمين بنعمة  
الله عليهم فى العيدين .

وأما قولهم : إن الصحابة سمعوا الفناء ، وعدلوا منهم ابن الزبير ، والمغيرة  
ابن شعبة ، وعبد الله بن جعفر ، ومعاوية ، فلم يزدونا بالروايات التى روى  
فيها سماعهم هذا ، حتى يمكن فحصها والحكم عليها . والذى عثرنا عليه من  
الروايات لا يخرج عن دائرة العيدين والأعراس ، أو غناء الركبان فى الأسفار ،  
على نحو ما كان يصنع عبد الله بن ربيعة بين يدي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . وفى ذلك أخرج النسائى عن عامر بن سعد قال : دخلت على قرظة  
ابن كعب ، وأبى مسعود الأنصارى فى عرس ، وإذا جوار يفتن ،  
فقلت : أى صاحب رسول الله ، وأهل بدر ، يفعل هذا عندكم ؟ فقالا :  
اجلس فسمع معنا إن شئت ، فإنه قد رخص لنا فى اللهو عند العرس .  
فاحتجاج الميحيين بسماع بعض التابعين فى مناسبات غير العرس والعيدين  
احتجاج باطل مخالف لما كان عليه الرسول وأصحابه ، وهو احتجاج  
باطل .

ومن العجيب المنير للدهشة : أن يعتبر ابن حزم النية هى مناط الحل  
والتحريم . فيقول : إن نوى السامع سماعه شهوة كان حراما ، وإن نوى  
تنشيط نفسه وترويحها كان مباحا . وما علمنا أن النيات لها دخل فى حل  
ولا حرمة ، إلا فى المباحات ، أما المحرمات بالنص فلا دخل لنية فى رفع  
التحريم عنها .

وفى مقابل تلك الشبهات التى يتشبه بها الميحيون كان هناك استنكار  
شديد لفناء بعد عصر الصحابة . وقد أخرج الداريمى عن الشعبي أن رجلا  
جاءه فسأله عن شيء ، فقال : كان ابن مسعود يقول فيه كذا . فقال :  
أخبرنى عن رأيك أنت ؟ فقال لمن حوله : ألا تمجبون من هذا ؟ أخبرته  
عن ابن مسعود ، ويسألنى عن رأيي ، ودينى عندى آثر من ذلك ، والله لأن  
أفنى أخية أحب إلى من أن أخبرك برأى .



ومع كل ذلك فلم يكن الغناء الشائع آنذاك ، كالغناء الشائع عندنا الآن ،  
 لا في طريقة الأداء ، ولا في المواضيع . فقد غنت الجاريتان في بيت الرسول  
 صلى الله عليه وسلم في رثاء شهداء بدر ، وكان الموضوع الذي اقترحه  
 الرسول صلى الله عليه وسلم على أم المؤمنين عائشة في عرس الأنصارية نجمة  
 متبادلة بين الزائر والمزور ، وحديث عن الإنتاج الزراعي لقطعة من الجزيرة  
 العربية .

أتيناكم أتيناكم فحيونا نحيكم  
 ولولا اللهب الأحمر ما حلت بواديك  
 ولولا الحبة السمرا لم تسمن عذاريك

وسأل محمد بن جعفر أحمد بن حنبل فقال حديث الزهري عن عروة  
 عن عائشة ، وهشام عن أبيه عن عائشة ، في جوار يغنيان : إيش هذا الغناء ؟  
 قال : غناء الركبان . أتيناكم أتيناكم .

فالاستثناء من التحريم كما نرى مرتبط بمجئية الموضوع ، وجديّة الأداء ،  
 فلا يشتران إلا أرفع المواطف ، وأسمى الأهداف ، ولا ينزعان نحو التخاذل  
 والتخث ، والخلعة والمجون والبهك الشائع في عصرنا ، فهذا الغناء المخلع  
 حرام ، لأنه يعد عن سبيل الله .

أما قول الصوفية بأن السماع المثير للوجد والحب الإلهي مباح لمن ثبت  
 في مقام ( التمكن في التلون ) مباح . يعنى : من تتلون بهم المواجيد من  
 القبط إلى البسط ، ومن الوجد إلى الاصطلام ، ولكنهم لا يخرجون عن  
 دائرة التمكن في المعرفة الإلهية . فقولهم هذا لا يعتبر أصلا في التشريع لقول  
 باستثناء من قاعدة التحريم المحككة ، لأنه قول تدخل فيه طوائف الأدعياء ،  
 فضلا عن عدم استقامته في ذاته ، ولا انضباطه في صياغته ولا في حكمه ،  
 وليس ضرورة يمكن اللجوء إليها لاتعدام غيرها من وسائل التشويق إلى  
 طريق الله ، بل إن التشويق إلى طريق الله لا يجوز بشيء يكرهه الله ورسوله ،  
 وما كان هذا من سنة الرسول في شيء من قريب ولا بعيد ، فالاستناد

إلى أقوال الصوفية كالاستناد إلى ما ورد في المصادر عن فتاوى الرسول صلى الله عليه وسلم بإباحة السماع من بعض الصوفية ، فتلك أسانيد عجيبة تبطلها سنة اليقظة التي درج عليها مع أصحابه في حياته ، فكيف يبيع للناس مناما بعد قرون ما حظره عليهم في حياته ؟؟؟

والقول بأن الإمام مالكا يترخص في الغناء قول معارض بما أخرجه أبو بكر الخلال عن إسحاق بن عيسى الطباع قال : سألت مالكا عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء . فقال : إنما يفعلونه عندنا القساق .

وآلات الموسيقى محرمة بحديث البخاري عن أبي مالك الأشعري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ليكون من أمي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف » . وحديث أحمد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله حرم الخمر والكوبة والغبيراء ، وكل مسكر حرام » . الكوبة : الطبل . والغبيراء : البود . ولهذا كانت قيمتها مهذرة ، ولا غرم على من أتلفها . وهذا أفى أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ووكيع ابن الجراح . ولم يقض شريح بعوض على رجل كسر طنبورا لرجل آخر ، كما أخرج ذلك كله أبو بكر الخلال بأسانيد في كتابه « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

### قراءة القرآن بالألحان :

ومن عجائب ما خرج به علينا جمع من قراء القرآن في مصر في أيامنا الحاضرة أنهم تقلبوا إلى الإذاعة يطالبون بحق الأداء العالي للقرآن . فلما أنكر المسئولون عليهم ملكيتهم لعمل محدد فبدأ يقرعون من القرآن عادوا يؤكدون أنهم يقرعون القرآن على مقتضى ألحان محددة وخاصة لقوانين التلحين الموسيقي . وفي هذا اعتراف صريح بأنهم وأشباههم يقرعون القرآن على مقتضى ألحان الموسيقي ، فما الحكم الشرعي في هذا العمل ؟

سئل الإمام أحمد بن حنبل عن القراءة بالألحان فقال : محدث ، إلا أن يكون من طبع الرجل ، كما كان أبو موسى الأشعري . وفي رواية

أخرى رواها عبد الله بن أحمد : إلا أن يكون جرمه ( حلقه وحنجرته )  
مثل جرم أبي موسى . أما أن يتعلمه فلا . وقال في رواية أخرى : يحسن  
صوته بالقرآن من غير تكلف . وقال مرة أخرى : القراءة بالألحان بدعة ،  
لا تسمع .

أما الحديث الذي أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والداري ، عن النبي صلى  
الله عليه وسلم : ليس منا من لم يتغن بالقرآن . وحديث البخاري ، ومسلم ،  
وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« ما أذن ( استمع ) الله لشيء ما أذن لنبي أن يتغن بالقرآن » . فليس معنى  
( يتغن ) من الغناء بالألحان . قال سفيان بن عيينة معناه : يستغنى به . وهكذا  
أخرجه أبو داود عن وكيع ، وسفيان بن عيينة ، والداري ، وأحمد  
والبخاري عن سفيان .

وقال الشافعي : معناه يرفع صوته بالقرآن ، وهذا قال أحمد بن حنبل ،  
وأخرج هذا التفسير النسائي أيضا .

وسئل أحمد بن يحيى ثعلب النحوي عن معنى ( يتغن ) فقال : بعضهم  
يلعب إلى أنه الغناء ، يترنم به . وبعضهم يلعب إلى أنه الاستغناء ، وهو  
الذي عليه العمل . وقال بالاستغناء : إبراهيم الحربي . وأنكر أحمد بن حنبل  
تفسير الحديث على معنى الألحان .

وقال ابن سيرين فيما رواه عنه ابن عون عن الأصوات التي يقرأ بها :  
هو محدث . وأنكرها الحسن البصري ، والقاسم بن محمد . أما قراءة القرآن  
بالحنن فليست بمحدثة ، وإنما كان يستحسنها السلف إذا لم تكن على  
الألحان .

وأخرج أبو بكر الخلال عن محمد بن الميثم ، أن رجلا كان يسمى ( الميثم )  
كان مملوكا محتا ، فحبسه سيده في السجن ، وحلف ألا يخرج حتى يقرأ  
القرآن ، فقرأ القرآن ، ووضع فيه هذه الألحان .

ومهما يكن من أمر فإن ما نشهده الآن في مصر وغيرها من اجتاع الناس

حول القارئ بالألحان، وما نسمعه من الصراخ والتشويش طلباً للإعادة، يؤكد أن هؤلاء العامة لا يستعيدون ولا يطربون لشيء غير الفن والنغم، أما القرآن فهم عنه بمنزل، فهم يصيحون ويطربون عند سماع آيات الوعيد وآيات الثواب على السواء، لا يفرقون بين آيات الجحيم ولا آيات النعيم، وفي هذا الصنيع سوء أدب مع القرآن، يؤكد تحريم سماعه وحضور مجلسه على هذه الصفة البعيدة عن واجب الأدب مع كلام الله.

### اللعب بالنرد ( الطاولة ) :

أخرج ابن ماجه، وأبو داود، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » .  
وأخرج مسلم، وابن ماجه، وأبو داود، عن بريدة : « من لعب بالنرد شبر فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه » .

مذهب الجمهور : أن اللعب بالنرد حرام، سواء اقترن بقمار أو لم يقترن، وذلك لأنه ذريعة ووسيلة إلى القمار، وقد نرى الناس يلعبون النرد من غير قمار، ثم ما يلبثون أن يلعبوا وهم يجلسون على المقاهي بشرط أن يدفع المغلوب ثمن ما شرب الغالب، ويعتقدون أن ذلك ليس من القمار، والحق أنه قمار وإن بدا في صورة من التراضي الأخرى كما يطلقون عليه، ويؤدى هذا السلوك إلى القمار على مال أكثر من ثمن المشروبات، وهكذا حتى تكتمل أخطار القمار المعروفة .

وقال العزيزي : إنما حرم النرد لأن التسويل فيه على ما يخرج الكعبان ( الزهر ) فهو كالأزلام .

وقال النووي : شبه تحريم النرد بتحريم أكل لحم الخنزير ودمه، وكفى عن الأكل بغمس اليدين في اللحم والدم .

وكان القاسم بن محمد يطلق اسم الميسر على كل ما أُلهى عن ذكر الله، أخرج ذلك عنه أبو بكر الخلال، رواية عن زين بن عبيد الله .

ويرى البعض أنه حرام إذا اقترن بالقتال ، وإلا فكروه . ونرجح الرأي الأول ، القائل بالتحريم سدا للريبة الحرام .

### اللعب بالشطرنج :

مذهب الشافعي : أن اللعب بالشطرنج مكروه ، وليس بحرام . قال النووي : وروى ذلك عن جماعة من التابعين . ومذهب الإمام أحمد ومالك : أنه حرام ، وقاسوه على الرد . قال مالك : هو شر من الرد ، ويلهى عن الخير .

قال أحمد بن حنبل : لا يسلم الإنسان على من يلعب الرد أو الشطرنج . وسئل مالك عن الشطرنج : أمن الحق هو ؟ قال : لا . ثم قال : ( لماذا بعد الحق إلا الضلال ) (١) .

وسئل إسحاق بن راهويه : هل ترى يلعب الشطرنج بأساً ؟ قال : البأس كله . قيل له : فأهل الثغور يلعبونه . قال : إنه الفجور .

وقال علي بن أبي طالب : الشطرنج ميسر الأحاجم . ومر على قوم يلعبون به فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟

والخلاصة : أن الرأي فيه متردد بين التحريم والكراهة . وليس فيه شبه من الأضرار ولعب ( الحظ ) مثل الرد و ( الكنتشينة ) ، وإنما هو قائم على التكبر ، ولهذا نرى أنه إذا ألمى عن واجب ديني ، أو اقترن بمقامرة فهو حرام ، وإلا فكروه . وبهذا قال الإمام النووي في فتاواه .

---

(١) سورة يونس : ٢٤ .



# هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ

فِيمَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ

• فِي مَحِيطِ الْأُسْرَةِ

• فِي الْأَدَابِ الْاجْتِمَاعِيَةِ

• فِي الْأُمُورِ الْوَالِدِيَةِ

• فِي الْعَلَاqَاتِ الدَّوْلِيَةِ





## في محيط الأميرة

لا ندرى أمى مؤامرة كبرى عز كشفها على عقول الأذكىاء ، أم هى ضرب من الخسة الفكرية لا تemiş إلا فى أدمغة الأغبياء ، تلك النحلة اليهودية فى العصر الحديث التى أسعوها طورا بالماركسية ، وطورا بالشووعية ، وبشروا فيها بفردوس كان وما زال ولن يزال موعودا إلى دهر الداهرين ، واشترطوا لتحقيقه ضمن ما اشترطوا أن يلقى نظام الأسرة ، وبحل محله نظام الشيوع فى الشبهوات إلى جانب الشيوع فى الأموال ، والإلحاد فى العقائد والديانات .

### من الاضطراب إلى الخساسة :

ولقد سلك الأقدمون من أهل الوثنية وأهل الكتب السماوية السابقة مسالك عجيبة بالنسبة للمرأة والأولاد الذين هم التواة الأولى للأسرة ، جاءت بعدها الخرافة الكبرى التى تتادى بوجود القضاء على نظام الأسرة فى نحلة اليهودى ماركس .

فى الحضارة الهندية كانت المرأة مانعا يعوق الخلاص من الحياة الجسدية إلى الحياة الروحية ، وكان خلاص الرجل مرهونا بانفصاله عنها جسديا ، كما كانت تحرق بالنار إذا مات زوجها ، فإن أبنت أن تحرق حلت بها لعنة الأهل والبشرية . ولم تكن للمرأة فى الحضارة الفرعونية بعد الميلاد إلا ميراث لعنة الخطيئة التى استخدمها الشيطان فى تحقيقها ، وكان الرومان لا يرون للمرأة من الحقوق إلا ما للقاصر من حقوق مشروطة بالوصاية لا بالاستقلال . وفى الجزيرة العربية أيام الجاهلية كانت المرأة شيئا غير مرغوب فيه رغم احتلالها صدور القصائد فى الأدب الجاهلى كله ، فقد قص القرآن علينا كيف أن الرجل يسود وجهه إذا بشر بالأنثى ، ثم يسرع بوأدها حية قبل أن تشب على الطوق . وأكرهت المرأة على الرنا

لكسب المال ، حتى كان ذلك العمل مصدراً من مصادر الأرزاق عند حرب الجاهلية ، ولم يكن الأولاد بأسعد حالاً من الأمهات ، ففي شريعة حورابى كان يجب على الأب الذى يقتل ابن غيره أن يقدم ولده لوالد القتل ، حتى يقتص منه بقطه فى مقابل جريمة لم يرتكبها ، وكان هذا العمل عرفاً محموداً عند حرب الجاهلية الذين كانوا يقتلون أولادهم خشية الفقر كما قرر ذلك القرآن الكريم ، وكان اليهود يقتلون الأبناء والبنات مع أبيهم إذا جنى الأب جنابة لم يشتركوا فيها ، وكان الولد فى شريعة الرومان كالعبد يتصرف فيه الأب كيف شاء قبل أن يبلغ الرشد .

وأخيراً جاءت الشيوعية اليهودية تزعم أن الأسرة دافع قوى من دوافع نظام الميراث ، الذى اعتبروه نوعاً من الاحتكار المالى ، والعنيان على حقوق الآخرين فى سبيل إسعاد الأبناء ، ولهذا رأوا التحريم كله فى نقض هذا النظام ، أو إلغاء نظام الميراث . وهو قول يصم هؤلاء الغربيين المدامين كما يقول الأستاذ عباس العقاد بأنهم سريعون إلى الهدم والتخريب لغير سبب يقنع أحداً ممن يكرهون الهدم والتخريب ، ولولا شهوة الخراب فى نفوسهم المصوصخة لمسا تهجموا على نظام الأسرة ذلك التهميم الذى لا يقنع أحداً بهلم جحر من جحور الحشرات .

### الإسلام وتكوين الأسرة :

حدد القرآن المعالم الأخلاقية والقيم الوجدانية الوثيقة الصلة بالإيمان ، والى تنمو وتزدهر فى دائرة الأسرة الصغيرة ، حتى تشمل الأمة ، وتتفرع منها لتشمل الأمم كلها :

١- (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يذكرون) (١) .

وأول تلك الآيات الإلهية فى التكوين الأول للأسرة أنه ارتباط وميثاق

بين رجل وامرأة ، أى بين ذكر وأنثى ، يجمع كل خلاقي الثبات والاستقرار داخل النفس الإنسانية ، وفى إطار المجتمع كله .

فالسكن النفسى الموحى بالهدوء واستجماع الشئآت ، وإسكات صرخات الجسد على حسورة مطمئنة لا يزعجها الحروف حتى تسكن نوازع التطلع إلى مثل تلك المقائن فى نساء أخريات ، هذا وأمثاله هو المعنى الرحيب للسكن النفسى المراد من الزواج فى قوله تعالى : ( ليسكن إليها ) .

٢- وليس المتاع الجفنى على هذه الصورة وحده مقصود الزواج فى الإسلام ، بل إن الزواج الإسلامى كما قلنا من قبل ونؤكد الآن : نموذج للشمول فى العواطف والوجدانات ، يتناسب مع الشمول فى عقيدة الإيمان ، فهو وسيلة لثراء الإنسان فى المشاعر العليا ، وفى تهذيب الفرائز الجالحة وترويضها .

فالمودة والرحمة بين الزوجين من مقاصد الزواج الرئيسية ، ومن الرحمة تكون الرحم ، وهى القرابة فى الآباء والأمهات ، وتنشأ علاقة أخرى هى مودة الرحم التى سميت فى الإسلام « صلة الرحم » ، والتى توعد الله قاطعها بالحرمان من الجنة ، وربط بين اسمها واسم « الرحمن ، والرحم » . وتلك دلالة وثيقة على ما بين مقاصد الزواج ومقاصد الإيمان ، أو بين الزواج وبين القفطرة بالمعنى الذى أوضحناه آنفا .

فليست العلاقة الجفنية بين الزوجين فى الإسلام علاقة الجسد الحيوانية العابرة التى يلتمس بها الرجل إشباع الشهوة فى زوة لا تستقر مع أنثى واحدة ، فتلك علاقة لا توقف فى الإنسان سوى الجانب الحيوانى وحده .

فالزواج فى الإسلام ينبع بفيض بأسمى الأخلاق ، ومدرسة جامعة يتعلم فيها الزوجان أصول المودة والرحمة والحب وما ينشأ عنها من الفيرة ، والعزة والوفاء ، ورعاية الحرمات ، والدأب على العمل ، ومن هذا ينبع تفيض تلك الأخلاق إلى الأبناء والبنات ، ثم إلى المجتمع عن طريق المصاهرات ، أو عن طريق الأخوة الإيمانية ، أو عن طريق الأخوة الإنسانية التى لا تغفل

الرحم الأولى بين آدم وحواء ، ولا تنسى أن الناس جميعاً يرتبطون بتلك الرحم على بعدها ، ويحاولون تجديدها على صورة قوية عن طريق الزواج ، يورثها الآباء للأبناء ، حيث تنسى غريزة الجنس من مجرد شهوة عابرة ، إلى مودة ورحمة هما أساس الأمن والسلام والإيمان .

### المحرمات وسر التحريم :

قال الله تعالى : ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف )<sup>(١)</sup> إنه كان فاحشة ومقتاً وساء ميلاً . حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأخيين إلا ما قد سلف إن الله كان ظهوراً رحياً . والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين )<sup>(٢)</sup> .

وفي آية أخرى يقول الله تعالى : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة )<sup>(٣)</sup> .

هكذا يبلغ القرآن قمة الإنسانية ودقة التشريع ، فلا يفسد ما هو قائم من العلاقات الفطرية الأصلية بتجارب الزواج ، ولا يعرض تلك العلاقات ذات الخطر في بناء وحدة المجتمع للإنهيار والتفكك ، ثم يلعب ليرتاد آفاقاً جديدة يرتبط أفرادها برباط المودة والرحمة والسكن عن طريق الزواج ، بادئاً من علاقات القرابة التي تكاد أن تنسى على مر الزمان ،

---

(١) سورة النساء : ٢٢ - ٢٤ .

(٢) البقرة : ٢٢١

كليات الأعمام والأخوال . وفي الوقت نفسه حرص القرآن على ألا يقر المودة والرحمة والسكن بين المسلم والمشركة ، لأن العلاقة بين الطرفين علاقة جهاد من جانب المسلم ، وعدا من قبل المشركة ، فلا عمل للمودة والرحمة والأنس والسكن بين ملة الكفر وملة الإسلام . أما ما حرمه الإسلام من النساء فهو :

١ - زوجة الأب ، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها . وسبب التحريم المحقول هو ما أورده القرطبي من أن هذا الزواج يسبب الكراهية بين الولد وأبيه ، إذ أن العادة قد جرت بأن يكره الزوج الثاني للمرأة زوجها الأول ، فالتقت الحكمة صيانة العلاقة بين الابن وأبيه من مظنة التدحور بالكراهية والحقد ، وكان هذا الزواج جائزا في الجاهلية ، فأبطله الإسلام . ومن ضله من العرب صفوان بن أمية بن خلف ، ومنظور بن زبآن ، وحسن بن أبي قيس ، وعمر بن أمية بن خلف .

٢ - الأم وأمها وإن علت ، سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب .

٣ - البنت ، وبنت البنت ، وبنت الابن وإن سفلن وتفرعن .

٤ - الأخت الشقيقة ، أو لأب ، أو لأم ، وبناتها وإن سفلن .

٥ - العمة الشقيقة أو لأب أو لأم .

٦ - الخالة الشقيقة أو لأب أو لأم .

٧ ، ٨ - بنت الأخ وإن سفلت ، وبنت الأخت وإن سفلت .

والسبب في تحريم هؤلاء : أن الزواج لما كان من مقاصده تهذيب النفس الإنسانية ، وزيادة ثروتها من المودة والرحمة والسكن . والألفة بين الذكر والأنثى ، وتدريب النوعين على استحداث الحديد من وسائل توطيد الحب والمودة ، وترسيخ دعائم الرحمة في القلوب ، بالإضافة إلى تهذيب الثورة الغريزية ، وحفظ النوع ، كانت هذه المقاصد غير متحققة في هذه الأنواع من المحرمات ، لأن المودة والرحمة والحب القائم بينهما وبين الرجل أقوى

وأسمى من الحب الثاني: عن مخالطة الذكر للأُنثى بالزواج ، وأكبر من أن يخطئ بهذا الحب القائم على التجربة التي قد تفشل ، وتقتضي في الوقت نفسه على عاطفة الأمومة أو العمومة أو الخنولة ، أو غيرها من العواطف القائمة بين تلك الأنواع ، فأصبح الود والرحمة عن طريق الزواج بين هؤلاء واقعا على غير محل ، لأن قرابة الدم والنسب الأصيل لا تقوم أمامها ألفة الزواج ورحمته .

٩ ، ١٠ - الأمهات من الرضاعة ، وهي المرأة التي أرضعت الولد ، يحرم عليه أن يتزوجها ، لأنها بمنزلة أمه ، والأخوات من الرضاعة ، لأن المرضعة لما صارت أمًا ، صارت بناتها أخوات الرضيع يحرم عليه زواجهن .

وقد أخرج البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، والترمذي ، وأبو داود ، بألفاظ متقاربة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

فالرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة ، فبناتها أخواته ، وأخواتها خالاته ، ويحرم عليها الرضيع لأنه ابنها ، ويحرم عليها فروعه كذلك ولكن هذه الحرمة لا تسرى من الرضيع إلى آبائه وأمهاته وإخوته وأخواته . فلا بُدَّ الرضيع أن ينكح المرضعة ، إذ لا منع من نكاح أم الابن ، ويجوز أن ينكح ابنها كذلك .

### لبن الفحل :

أخرج الشيخان ، والترمذي ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عائشة قالت : دخل على أفلح بن أبي القعيس ، فاستتر منه ، فقال : تسترين مني وأنا عمك ؟ قالت : قلت : من أن ؟ قال : أرضعتك امرأة أخي . قالت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل . فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحدثته فقال : « إنه عمك ، فليج عليك » . يعني : ليدخل عليك .

قال الفقهاء : في هذا الحديث دليل على أن اللبن الناشئ من حمل بسبب رجل ، وهو المعروف في كتب الفقه باسم ( لبن الفحل ) يعني اللبن الناشئ بسبب رجل ، يتعلق به التحريم ، كما يتعلق من جهة المرضعة بسبب لبنها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع وألحقها بعمومة النسب ، فتثبت حرمة الرضاع بين صاحب اللبن وبين الرضيع ، ويصبر ولدا له ، وأولاده إخوة الرضيع وأخواته ، ويكون إخوته أعمام الرضيع ، وأخواته عماته ، ويكون أولاد الرضيع أولاده . وإلى هذا ذهب جمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، كالأوزاعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وابن جريج ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأتباعهم ، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح .

وخالف في ذلك ابن الزبير ، وابن عمر ، ورافع بن خديج ، وجماعة من التابعين ، وقالوا : الرضاع إنما هو للمرأة ، وقد نص القرآن على الأمهات والأخوات من الرضاعة ، ولم يذكر العمه ولا البنت .

قال الإمام القرطبي : القول في هذه المسألة مشكل ، ولكن العمل عليه ، والاحتياط في التحريم أولى .

وقال الإمام الشافعي : نشر الحرمة إلى الفحل خارج عن القياس ، فإن اللبن يتفصل عن المرأة ، ولكن المتبع الحديث .

**حدود الرضاع الذي يقع به التحريم :**

ينضغ الكلام في هذا الموضوع إلى مسألتين : السن التي يتعلق بها التحريم بالرضاع ، وعدد الرضعات .

أما السن التي يتعلق بها التحريم من الرضاع . ومدار القول فيه حديث الشيخين وأبي داود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ... إنما الرضاعة من الحباة » .

قال الخطابي : معناه : أن الرضاعة التي تقع بها الحرمة ما كان في

الصغير ، والرضيع طفل يقويه اللبن ، ويسد جوعه ، فأما ما كان في الحال التي لا يسد جوعه اللبن ، ولا يشبعه إلا الحلبز وما في معناه ، فلا حرمة له .

واختلف العلماء في تحديد مدة الرضاع . فقال بعضهم : إنها حولان ، وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . واحتجوا بقوله تعالى : ( والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين ) . فإذا انقضى الحولان انقضى حكم الرضاعة . وقال أبو حنيفة : حولان وستة أشهر . وقال زفر بن الهذيل : ثلاث سنين .

وقال جماعة : الرضاع المحرم ما كان قبل القطام ، ولم يقدره بزمان ، فإذا فلم بعد عام واحد ، واستمر فطامه ، ثم رجع قبل الحولين إلى الرضاع في المحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً ، وبه قال الأوزاعي .

وأما عدد الرضعات . فذهب بعضهم إلى أنه يحرم مجرد الرضاع ، لمعوم الآية . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، ويحكي عن ابن عمر ، وذهب إليه سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والزهري .

وقال آخرون : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات ، لمسا ثبت عند مسلم من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم المصاة والمصتان » . ومن ذهب إلى هذا القول أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وهو مروي عن علي ، وعائشة وأم الفضل ، وابن الزبير ، وسليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير .

وقالت طائفة : الرضاع الموجب للتحريم خمس رضعات ، لحديث مسلم . والترمذي ، والشافعي ، وأبي داود ، عن عائشة قالت : « كان فيما أنزل الله من القرآن : عشر رضعات محرمن . ثم نسخن بخمس رضعات معلومات يحرم من . فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ من القرآن » . . وهذا مما نسخت تلاوته وبقي حكمه ، وهو مذهب عائشة ، وابن مسعود ، وعبدالله بن الزبير ، وعطاء ، وطاووس ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، واليث بن سعد ، والشافعي ، وهو رواية عن أحمد .



قال ابن حجر : لا تنهض هذه الحجة ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ،  
والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر ، فلم يثبت كونه قرآنا ، ولا ذكر  
الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه .

١١ - أمهات الزوجات . والعقد على البنت يحرم الأم ، وإن لم يدخل بها .

١٢ - بنت الزوجة ( الربيبة ) بشرط أن يكون قد دخل بأُمها . وافترق  
الفقهاء على أن بنت الزوجة تحرم على الزوج إذا دخل بأُمها ، وإن لم تكن  
في حجره ، فلو كانت بنت الزوجة بعيدة عن أُمها حرمت على رأى الجمهور .  
وشذ بعض المتقدمين وأهل الظاهر ، فاشتراطوا أن تكون في حجر الزوج ،  
يعنى مع أُمها في بيت الزوجية ونحو رعاية الزوج ، واستدلوا بقوله صلى  
الله عليه وسلم : « لو لم تكن ربييتى فى حجرى ما حلت لى ، إنها ابنة أُنحى  
من الرضاعة » . فلو كانت بعيدة عن الزوج أو فى بلد آخر ، وفارق الزوج  
أُمها بعد الدخول ، جاز له أن يتزوجها . قال الطحاوى : إضافتهن إلى  
الحجور على الأغلب ، لا أنهن لا يحرمن إذا لم يكن كذلك .

ولكن الفقهاء اختلفوا فى معنى الدخول بالأمهات الذى يقع به التحريم  
فروى عن ابن عباس أن الدخول : الجماع ، وهو قول طاووس ، وعمر  
وابن دينار ، وغيرهما .

وافترق الثورى ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعى ، والليث ، على أنه  
إذا مسها بشهوة حرمت عليه البنت والأم ، وحرمت على الأب والإبن ،  
وهو أحد قولى الشافعى . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان  
بمنزلة اللمس للشهوة .

١٣ - حلائل الأبناء . يعنى : زوجاتهم . والمراد بالان : ابن الصلب ،  
لا الولد بالثبتي ، فقد أبطل الإسلام الثبتي ، وقنع الحرمة بمجرد العقد ،  
سواء كان مع العقد وطء أو لم يكن .

١٤ - الجمع بين الاختين ، لأن علاقة المودة والرحمة قائمة مع إحداهما ،  
فلا يجوز إقامة علاقة مودة أخرى مع الأخت الثانية بإفساد العلاقة الأولى .

١٥ - النساء المتزوجات يحرم زواجهن إلا إذا مات الزوج أو طلق ، بشرط أن تثبت برامة الرحم من الحمل ، وذلك هو ما يسمى ( العدة ) التي أمر الله بها ، وتختلف العدة باختلاف حال الزوجة على الوجه التالي :

( أ ) الحامل عدتها وضع الحمل ، لقوله تعالى : ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن )<sup>(١)</sup> .

( ب ) المتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ، لقوله تعالى : ( والذين يقولون منكم ويلرون لأزواجاً يربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً )<sup>(٢)</sup> .

( ج ) المطلقة عدتها : ثلاث حيضات ، ليثبت غلو الرحم تماماً من الحمل ، لقوله تعالى : ( والمطلقات يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء )<sup>(٣)</sup> .

( د ) الصغيرة التي لم تحض ، والكبيرة التي انقطع حيضها عدتها ثلاثة أشهر ، لقوله تعالى : ( واللاتي يئسن من الحيض من نساكن إن لربنهم فصلتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن )<sup>(٤)</sup> .

فاذا انقضت العدة على النحو المذكور حل زواجهما من نشاء .

ملاحظة :

إذا جمع الرجل أربع زوجات ، فطلق إحداهن أو ماتت ، وأراد أن يتزوج رابعة غيرها حرم عليه أن يتزوج في عدة المطلقة أو المتوفاة ، فلا بد من أن ينتظر مدة العدة ، ثم يتزوج كيف شاء . وكذلك إذا طلق زوجته أو ماتت ، وأراد أن يتزوج أختها حرم عليه زواجها في عدتها ، فلا بد من أن ينتظر مدة العدة ، ثم يتزوجها .

---

(١) سورة الطلاق : ٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٤) سورة الطلاق : ٤ .

## الزواج مع الشيوعيين وأهل الشرك وأهل الكتاب :

يُخطئ كثير من المسلمين خطأ فاحشاً حيناً يكونون في بعثات علمية في البلاد الشيوعية ، فيتزوجون من نساء شيوعيات ، ثم يدعون أن العقد قد انعقد على الطريقة الإسلامية بعد تسجيله على الطريقة الماركسية .

ومن المعلوم المتواتر أن الشيوعيين يكفرون بوجود الله ، ويعادون من يؤمن به ، ويعتقدون أن الإيمان بالله من عوامل انحلال الحضارات فزواج المسلم بالشيوعية ، والشيوعي بالمسلمة حرام بالإجماع ، حتى تؤمن الشيوعية ، ويؤمن الشيوعي بالله رباً للعالمين .

وكل مشركة بالله يحرم الزواج بها على المسلم ، وكل مشرك بالله يحرم زواج المسلمة به ، ومنهم في عصرنا أهل الديانات الوثنية في الهند ، والبوذيين في آسيا واللاذبيين في أوروبا ، يحرم الزواج منهم جميعاً على المسلم والمسلمة .

أما أهل الكتاب كاليهود والنصارى فإن كانوا أهل حرب بالنسبة للمسلمين فيحرم زواج المسلم بنسائهن . قال بئلك ابن عباس ، وبه قال إبراهيم النخعي . وكرهه مالك .

أما غير أهل الحرب من أهل الكتاب فقد ثار حولهم خلاف طويل ، والصحيح جواز زواج المسلم بالكتابية ، لقوله تعالى : (واحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) (١) . وذلك لأن أهل الكتاب أقرب إلى الإحصاء وتدبر الإسلام ، وفي معاشرتهم المسلمين لمن مظنة الهداية إلى دين الله ، وبهذا علل «الكيا المراسي» بإباحة زواجهن .

أما المسلمة فيحرم عليها الزواج من الكتابي والمشرک بالإجماع ، لأن الولاية لا تقوم من الكتابي ولا المشرک على المسلمة ، ولا يجوز أن تكون للمشرک ولا الكتابي درجة على المسلمة ولا قوامة ، حفظاً لعزة الإسلام في المسلمة من أن تتمنئ بتلك الولاية المشروعة للزوج على الزوجة .

---

(١) سورة المائدة : ٥٥ .

### الجمع بين المرأة وعمتها وعخالها :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال : « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وعخالها ، وبين المرأة وعمتها » .

وأخرج البخاري تعليقاً ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة على عمها ، ولا العمة على بنت أخيها ، ولا المرأة على خخالها ، ولا الخالة على ابنة أخيها » .

قال الخطابي في معالم السنن : يشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يخاف من وقوع العداوة بينهما ، لأن المشاركة في الخط من الزوج توقع المنافسة بينهما ، فيكون منها قطعة الرحم ، وفي جواز ذلك إفساد لما هو قائم بالفعل من علاقة الرحم والمودة .

ولم يشذ عن الإجماع على ذلك إلا طائفة من الخوارج والشيعة ، واحتجوا بقوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) بعد يلبس المحرمات . واحتج الجمهور على تحريم الجمع بينهما بالأحاديث ، وخصوا بها الآية ، وقالوا : يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله .

### النكاح بدون إذن الولي باطل :

أخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة نكحت بغير إذن موليا فنكاحها باطل - ثلاث مرات - فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

قال الجمهور : يشترط الولي في النكاح . وقال ابن المنذر : لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف في ذلك . وقال الترمذي : والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي » . عند أهل العلم من الصحابة ،

منهم عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وهكذا روى عن فقهاء التابعين ، منهم سعيد بن المسيب ، والحسن ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم . وبهذا قال الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . واحتجوا بالحديث ، ويقولون تعالى : ( فلا تضلوهن ) فلو لم يكن الولي شرطاً لما كان لعضله معنى .

وقال الحنفية : لا يشترط الولي مطلقاً ، واحتجوا بحديث ابن عباس : « الأيام أحق بنفسها من وليها » .

ولكن ترجح العمل على ما عليه الجمهور من اشتراط الولي ، لاسيما في عصرنا الحاضر ، حيث يكثر التفرير بالبنات ، فيقعن في حبال الأفاقين والصومس ونجمار المختلات والمهرلين ، والقوادين ، ومن يدعون أنهم من أصحاب الأعمال ، أو من المثقفين أهل الكفاة ، ولا تترك البنت من مصالحها ومستقبلها شيئاً ، فتزوج نفسها ، وما تلبث أن تنكشف الحقيقة المحزنة أمامها ، حيناً يرميها على بيع عرضها ليعيش ، أو مشاركته في الخروج على القانون ، أو غير ذلك من المناسى التي ما زلنا نطالعها في الصحف اليومية والأسبوعية ، مما يؤكد ضرورة الولي ، لأنه أكثر تجربة ، وخبرة بالأعياب الشباب ، وبصراً بما يصلح البنت .

### نكاح المتعة :

نكاح المتعة : زواج مؤقت بوقت ، فإذا انتهى الأجل وقعت الفقرة . وقد أخرج أبو داود ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن الربيع بن سبرة أنه قال أمام عمر بن عبد العزيز : اشهدوا على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء في حجة الوداع .

قال الثوري : إباحة المتعة وتحريمها وقعا مرتين : فكانت مباحة قبل نهي ، ثم حُرمت فيها . ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أو طاس ، ثم حُرمت تحريمها مؤبداً .

وإلى تحريم المتعة ذهب جماهير السلف والخلف ، وخطب عمر فيما أخرج ابن ماجة فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة » .

وقال الخطابي في معالم السنن : تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين ، وقد كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ، ثم حرم في حجة الوداع ، فلم يبق اليوم فيه خلاف ، إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض . وكان ابن عباس يتأول في إباحته للمضطر إليه بطول السفر وقلة اليسار ، ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به ، وقال : ما أحلت إلا مثل ما أحل الله الميتة والخنزير والدم . قال الخطابي : وهو قياس غير صحيح ، لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كما تتحقق في باب الطعام الذي به قوام الأنفس ، وبعدمه يكون التلف ، ومصاراة الشهوة ممكنة ، وقد يحسم مادتها الصوم والصلاح ، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر .

### نكاح الشغار :

أخرج ، الشيخان وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار . زاد مسدد في حديثه : قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : ينكح الرجل ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل فينكحه أخته بغير صداق .

قال النووي : أجمع العلماء على أن الشغار نهى عنه لكن اختلفوا ، هل هو نهى يقتضي إبطال النكاح أم لا . فمذهب الشافعي يقتضي إبطاله ، وحكاية الخطابي عن أحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد . وقال مالك : يفسخ قبل الدخول وبعدة . وفي رواية عنه : يفسخ قبله لا بعده . وقال جماعة : يصح بمهر المثل ، وهو مذهب أبي حنيفة . وبه قال عطاء ، والليث ، والزهري ، وهو رواية عن أحمد ، وإسحاق .

أقول : إنما نهى الرسول عن الشغار لأن الطرفين قد اعتبرا النساء مالا ، إذا اعتبر كل منهما ذات المرأة مهوراً لامرأة أخرى ، وفيه تشبيه لمهرات بالإماء

من هذا الوجه ، ثم إن شعور المرأة بأنها تزوجت من غير مهر ينكد صفوها ، ويمتنع كرامتها ، فالمرء وإن قل تعبير عن احترام المرأة وتقديرها قدر الوسع والطاقة . والله أعلم .

### نكاح التحليل :

وهو الذى يزوج مطلقة غيره ثلاثا ، ويقصد أن يطلقها بعد الوطء ، ليحل نكاحها لزوجها الأول .

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » .

أما لمن المحلل له وهو الزوج الأول فلما فيه من سقوط المروءة والحمية ، والدلالة على خسة النفس ودناءتها . وأما بالنسبة للمحلل ، فلأنه يعبر نفسه بالوطء لفرض تحليلها الغير ، فإنما يطؤها ليعرضها لوطء المحلل له ، ولهذا شبه الرسول صلى الله عليه وسلم بالتيس المستعار .

والأنفحش من هذا ما يصنعه الكثيرون من مجرد العقد دون الدخول والوطء ، ويستحلون بذلك الزوجة المطلقة ثلاثا .

وسبب التحريم هو شرط الطلاق عقب الوطء ، فإن كان النكاح عن رغبة دون شرط الطلاق عقب الوطء ، ثم حدث الطلاق دون شرط فقد حلت للزوج الأول وليس من هذا الباب المحرم .

قال إبراھيم النخعي : لا تحل لزوجها إلا أن يكون نكاح رغبة ، فإن كانت نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الثانى ، أو الزوجة أنه محلل فالنكاح باطل ، ولا تحل للأول .

### لا يخطب الرجل على خطبة أخيه :

أخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » .

وفي حديث طويل أخرجه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إلا بإذنه » .

حرص الإسلام على ألا يكون إحداث علاقة مودة ورحمة بين رجل وامرأة لبناء أسرة مسلمة بتمزيق علاقة الأخوة القائمة بين المسلمين ، بل يجب الحرص على كمال التودد ، وقطع صور المنافرة بين المسلمين لأنهم جميعاً إخوة في الإسلام .

قال ابن حجر في فتح الباري : النهي في الحديث للتحريم ، ولا ملازمة بين التحريم هنا وبين بطلان العقد عند أكثر الفقهاء ، فمن خطب على خطبة أخيه المسلم فقد عصي ، وصح عقده . وقال النووي : إن النهي للتحريم بالإجماع ، ولكن الفقهاء اختلفوا في شروطه . فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم إذا صرحت المخطوبة بالإجابة هي أو وليها . أما إذا رأت الخاطب الأول فقط ، أو تركها هو فلا تحريم . وقال المالكية : لا تحريم إلا بعد التراضي على الصداق .

وإذا خطب المسلم على خطبة المسلم فهل يفسخ عقد النكاح الأخير ؟ قال الظاهرية : إذا تزوجها الثاني فسخ النكاح قبل الدخول أو بعده . وقال بعض المالكية : يفسخ قبل الدخول لا بعده . وقال الجمهور : لا يفسخ النكاح ، لأن المنهى عنه الخطبة ، وهي ليست شرطاً في صحة النكاح ، فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة .

نظروا الخاطب إلى المخطوبة :

أخرج مسلم عن أبي هريرة قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً » .

وأخرج الإمام أحمد بسند رجاله رجال الصحيح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع



أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليقبل . قال : فخطبت جارية ، فكننت  
أحباً لها ، حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها .

يستحب النظر إلى المخطوبة قبل خطبتها ، أو بدون إشعارها بأن النظر  
للزواج ، حتى لا ينكسر قلبها إن رجع عنها ولم تعجبه ، واستحباب النظر  
إلى المخطوبة ثابت بالحديث بالإجماع ولكن العلماء اختلفوا في المقدار الذي  
يجوز النظر إليه .

قال الشافعي والأكثر : ينظر إلى وجهها وكفها ، لأن الوجه يدل  
على الجمال ، والكفين يدلان على خصوبة البدن .

وعن أحمد وروایتان آخرتان : إحداهما : ينظر إلى الوجه واليدين  
كألجمهور . والثانية : ينظر إلى ما يظهر غالباً ، كالرقبة والساقين ونحوهما .

#### تعدد الزوجات :

عجبة المجاب أن يتم المفكرون من أهل الكتاب الأوربيين وغيرهم  
شريعة الإسلام بإباحة تعدد الزوجات ، بينما شرائعهم الكاثية هي الأخرى  
تبيح التعدد ولا تنكره ، وهم بذلك يوهمون الناس أن الإسلام وحده من  
بين الشرائع هو الذي جاز على حق الزوجة و الانفراد بزوجها ، وأباح  
أن يتنافس عدد من النساء على زوج واحد .

وأعجب من تلك العجبة أن يردد تلك الأكلوية الكبرى كتاب مسلمون  
وسيدات مسلمات ، أميين أنفسهم رائدات النهضة النسائية في العصر الحديث .

والذي نعلمه ويعلمه علماء الشرائع أنه لا توجد شريعة مساوية حرمت  
الزواج بأكثر من واحدة ، فالتوراة تقرر أن الأنبياء تزوجوا بأكثر من  
واحدة ، ولم تعدل المسيحية من هذا الحكم العام إلا في حالة واحدة هي حالة  
الأسقف الذي لا يطبق الرهبانية ، فعليه أن يكتفي بزوجة واحدة . ويقول  
الأستاذ العقاد : إن « وسترماك » العالم الثقة في تاريخ الزواج قد اعترف

بأن الكنيسة أقرت تعدد الزواج إلى القرن السابع عشر ، وكان يتكرر كثيراً في الحالات التي لا تخصها الكنيسة والبوله .

فالزواج بأكثر من زوجة لم تحظره شريعة من الشرائع السماوية ، والذي جاء به الإسلام حقاً هو تضيق دائرة الإباحة ، فليست الكراهية والنفور من الزوجة من الأعداء التي يعتبرها الإسلام مسوغاً للزواج بأكثر من واحدة إلا بعد أن يعود الإنسان إلى نفسه ، فيستلهمها خلاق المروعة والدين قبل أن يستجيب لنزوة عابرة : ( فإن كرهتموهن نفسي أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ) (١) .

فإذا عجز الإنسان عن تفويض أمر قلبه النافر من المرأة إلى الله طمعاً فيما رغب عباده من الخير في الصبر على المكروه ، أو صرخت في أعماقه رغبات الولد الذي عظمته منه الأولى ، أو رغبات الشهوة المكبوتة التي لم تجد متفهماً في الزوجة الأولى ، فإن الإسلام لم يتركه لهواه حتى يلزمه بشرط وذلك هو العدل بين الزوجتين ، ولم يكن هذا الشرط إلا في صورة : وجوب الامتناع عن الزواج الآخر إن خاف الزوج ألا يعدل بينهما .

فالإسلام يوقف الزوج أمام الله بضميره وقلبه مسئولاً عن عدل مستقبل بين زوجتين ، وعليه أن يبحث الأمر من الناحية المالية ، والناحية الجنسية والناحية الأخلاقية ، وذلك كله قبل أن يقدم على الزواج الآخر ، فإن خاف أن يخفق في هذه التجربة فإن الإسلام يلزمه بواحدة : ( فإن عظم ألا تعلوا فوق واحدة ) (٢) .

والعدل في التفقة ، والعدل في الأيام ، والعدل في المعاملات المعيشية ، والعدل في الإحفاف ، كل ذلك يمكن أن يكون ، ولكن العدل في الميل القلبي ، والاندفاع الشهواني نحو إحداهن بدرجة أكبر من الأخرى في

---

(١) سورة النساء : ١٩ ،

(٢) سورة النساء : ٣ ،

الكيف لا في الكم ، هذا النوع من العدل مستحيل بنص القرآن ، ولهذا  
هني عنه : ( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ) (١) .  
قال ابن عباس : في الشبهة والحب والجماع .

وهنا نخضع الزوج لحكم صارم يعود به إلى العدل الواجب في القسمة بين  
الزوجات وفي رعاية حقهن في الإعفاف بالجماع ، وتطبيب الخاطر ،  
وهو جزء من الشرط العام القاضي بوجود العدل كشرط لإباحة التعدد  
ولذلك قال الله تعالى بعد الحكم على الإنسان بعدم استطاعة العدل ( فلا  
تميلوا كل الميل لتفوزوها كالحلقة ) . أي : لا تهجروا فراش إحداهن  
فتبدو معلقة ، لا هي متزوجة يوتئسها زوجها ، ولا هي مطلقة يقصدها  
الراغبون في الزواج غيره .

وفي النكير على من مال عن إحدى الزوجتين إلى الأخرى أخرج  
أبو داود ، أحمد ، الترمذي ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « من كانت له امرأتان فال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » .

وهذا الاحتياط الشديد لحفظ الإسلام للمرأة كرامتها من أن تعبت بها  
نزوات حيوانية طائشة ، تنحرف بالزواج عن مقاصده السامية من الاستقرار  
والمودة والرحمة ، إلى العبث ومقاصد الجسد ، كما كانت عليه الحال في  
الجاهلية الأولى ، وفي المجتمعات البدائية القوضوية ، أو في المجتمعات الشيوعية  
التي تخضع العلاقة بين الرجل والمرأة للرغبات العابرة .

بقي أن نستعرض حكمة التعدد . ونقول : إن الشريعة تنظر إلى الموضوع  
نظرة شاملة ، ولا تخص بيثة دون بيثة ، وهي تضع حماية المؤمنين من  
العلاقات الآتمة بين الرجل والمرأة في الدرجة الأولى من العناية ، لأن الهوان  
في تلك العناية يصدم أول ما يصدم مشاعر المرأة نفسها ، حيناً ترى أن  
زوجها قد بات يبحث عن خطيلة ، أو قد انغمس بالفعل بين الخليلات ،

وصارت الزوجة على هامش حياتها ، ولو وازنت المرأة بين الغيرة المشبوبة  
بتار الحقد على الزوج وخطيلاته ، وبين الغيرة المزوجة بالأمل في الخطوة  
لدى زوج تشترك فيه امرأة أخرى معها ، لأدركت الفارق الكبير بين الحالتين .

فقد تكون الزوجة عقيمًا ، أو مصابة بالبرود الجنسي ، والرجل تثار  
الرغبة ، أو مريضة لا تقوى على الممارسة الشرعية لحقوق زوجها ، والزوج  
في كل تلك الحالات يؤثر بقاء الرباط القائم على الرحمة والمودة ، وله  
فضل من مال يستطيع به أن ينقذ ، ففي هذه الحالات رأى الشارع أن  
تعدد الزوجات بحيث لا يزدن عن أربع خير من منعه ، ففي المنع فتح  
لباب الفجور على مصراعيه ، ونحويل للعلاقة بين الرجل والمرأة من المودة  
والرحمة والسكن والاستقرار إلى علاقة جسدية داحرة لا استقرار فيها ،  
ولا رحمة ولا مودة ، بل استغلال وجريمة ، وسباق في سوق الشهوات  
ينتهي بالآمة حثًا إلى التدمير والانحلال ، وربما دفع الزوجات إلى الانتقام  
من أزواجهن بنفس السلاح ، وهو الواقع المشهود في البيئات التي لاحظ  
لها من الثقافة والدين والخلق ، فالتعدد عصمة للزوجات والأزواج من  
العلاقات المحرمة ، وعصمة للأبناء من الحقد على الآباء والأمهات نتيجة  
لهذا السلوك ، فلا تبقى للوالدين حرمة ، ولا للولد عطف ولا حنان .

#### معاشره الزوجه أيام الحيض :

قال الله تعالى : ( ويسألونك عن المغيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء  
في المغيض ولا يقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم  
الله إن الله يحب المتطهرين ) (١) .

أخرج الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والتسائي ، عن أنس بن مالك  
أن اليهود كانت إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، ولم يؤاكلوها ،  
ولم يتشاربوها ، ولم يجامعوها ( بخاطرها ) في البيت ، فقتل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من ذلك ، فأزل الله عز وجل ( ويسألونك عن المغيض ) . . الآية .  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جامعوهم في البيوت ، واضنعوا

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٢ .

كل شيء إلا النكاح . . . فقالت اليهود : ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه ؟ فجاء أسيد بن حضير ، وهبادة بن بشر فقالا : يا رسول الله إن اليهود تقول كلنا وكلنا ، أفلا تنكحهن في الحيض ؟ فشمع وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أى تغير ) حتى ظننا أنه قد وجد ( غضب ) عليهما فخرجا ، فاستقبلهما هدية من لبن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث في آثارهما ، فظننا أنه لم يجد عليهما .

الآية والحديث يدلان على تحريم جماع الحائض حتى تطهر ، والحديث يدل على جواز المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر ، وذهب إلى ذلك حكرمة ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ومحمد بن الحسن ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور وداود . وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، إلى أن المباشرة فيما بين السرة والركبة حرام . وهو قول أكثر العلماء ، منهم : سعيد بن المسيب ، وشريح ، وطاووس ، وعطاء ، وسليمان بن يسار ، وقائدة . ولأصحاب الشافعي في ذلك ثلاثة أقوال ، الأشهر منها التحريم ، والثاني عدم التحريم مع الكراهة ، والثالث يجوز إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ، وإلا فلا .

ويدل للقاتلين بتحريم المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير الفرج والدبر ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، عن ميمونة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها أن تنزر ( تشد إزارا تستر به سرتها إلى الركبة ) ثم يباشرها .

وأخرج أبو داود عن معاذ بن جبل قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل لي من امرأتي وهي حائض ، فقال : « ما فوق الإزار ، والتعفف عن ذلك أفضل » . وهو رواية عن عائشة ، وابن عباس ، وسعيد ابن المسيب .

ومقصود الشريعة من تحريم إتيان الزوجة وهي حائض ، أن دم الحيض له ريح منفر ، فربما كانت مباشرتها على تلك الحالة سببا في نفور الزوج منها نفورا مطلقا مما قد يؤدي إلى الفراق ، فضلا عما تدل عليه كلمة ( هو

أذى ) في آية البقرة ، والأذى يشمل الأذى في العلاقة بين الزوجين ، كما يشمل الأذى الصخى للزوج من آثار دم الحيض ، والزوجة إذ يكون الرحم محصنا ، بحيث يضرها الجماع .

فإذا زال الحيض فهل يحل إتيان المرأة قبل الفصل أو التيمم عند عدم الماء ، أو لا بد من الفصل أو التيمم عند فقد الماء ليكون جماعها حلالا ؟ هناك خلاف بين الأئمة ، فمنهم من قال : يحرم إتيانها قبل الفصل ، ومنهم من أباحه ، والأكل والأقرب إلى كمال الدين والذوق أن تفصل المرأة بعد الحيض وقبل أن يباشرها الزوج ، تخلصا من آثار الحيض ، ومما يسببه من خول وتغير في مزاج المرأة .

#### رد شبهات عظيمة في إتيان الزوجة في الدبر :

لا يمكن أن يتصور النقل السليم أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا سيما عبد الله بن عمر أشبه الناس بأبيه في العدل يقول بإباحة إتيان الزوجة في دبرها ، ثم يتابعه على هذا القول : زيد بن أسلم ، وسعيد بن المسيب ، ونافع ، وعبد بن كعب القرظي ، وعبد الملك بن الماجشون ، والإمام مالك بن أنس ، والإمام الشافعي . وقال ابن العربي : إن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى زمر كثيرة من الصحابة والتابعين . ونقل القرطبي في تفسيره والفتاوى الشافعي في كتابه « اختلاف الفقهاء » أن مالكا كتب كتابا سماه « السر » قال فيه بذلك ، وأورد ابن قدامة هذا القول في « المغني » فنسبوا إلى مالك ، وابن عمر ، وزيد بن أسلم .

هذه الأكثوية الكبرى قد يقع عليها من لا خبرة له بأصول الشريعة وينقد الحديث فيضع المسألة موضع الشك في التحريم ، وهي في الحقيقة إما من اشتباه الألفاظ على رواية السنة ، أو من أعايب الشيعة الإمامية الذين قالوا بحل إتيان الزوجة والأمة والمملوك الذكر في الدبر على وجه القطع في كتبهم ، ونقل عنهم الأمير في سبل السلام ، فاختاروا هذا الكذب على أجل من عرفنا من علماء الصحابة والفقهاء أهل الورع والخلق في الدين .

وكم للإمامية من شذوذ في فقه الإسلام ، ومن جتان على أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، حتى لقد روى غلاتهم أن رسول الله بشر أبا بكر بالتار ، ولم يشره بالجنة .

أما تحريم إتيان الرجل امرأته في دبرها فلأن الأصل تحريم المباشرة إلا في القبل ، كما دل عليه قوله تعالى : ( فَأَتُوا حُرُومَكُمْ أَنْي شَقَم )<sup>(١)</sup> . ( فَأَتُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ )<sup>(٢)</sup> . فأباح موضع الحرث ، والمقصود من الحرث موضع نبات الزرع ، فكل ذلك النساء ، المقصود من إتيانهن بالإضافة إلى السكن هو طلب النسل ، وهو لا يكون إلا من القبل ، فيحرم ماعدا موضع الحرث . ولا يقاس عليه غيره ، لعدم المشابهة في كونه محلا للزرع . هكنا قال العلامة الأمير في سبيل السلام . يعني أن هذا العمل منافع للقطرة ، وعوج في الدين القيم ، وشذوذ في الطبع .

ومن السنة ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » . وعن خزيمة بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » . وعن عمرو بن العاص مرفوعا وموقوفا أن رجلا سأله عن الرجل يأتي امرأة في دبرها . فقال : « تلك اللوطية الصغرى » .

ولو كان ذلك مباحا لأبيح في وقت الحيض لضرورة عدم إباحة الفرج .

وأصل المشكلة أن الشيعة الإمامية فسروا ( أني ) في قوله تعالى ( فَأَتُوا حُرُومَكُمْ أَنْي شَقَم ) بأن معناها ( أين ) يعني المكان ، فصار معنى الآية عندهم : فَأَتُوا حُرُومَكُمْ فِي أَى مَكَان شَقَم . فحدث التناقض بين أولها وآخرها ، حيث سمى المرأة حرثا ومكانا لازدراع النسل ، وأباح إتيانها في مكان ليس محلا للزرع . أما التفسير الصحيح فهو أن ( أني ) بمعنى ( كيف ) . يعني على أى وضع شَقَم في المكان المشروع .

(١) سورة البقرة : ٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٢ .

ويدل على ذلك ما أخرجه، الشيخان، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، عن جابر قال : إن اليهود يقولون : إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من ورائها كان ولده أحول . فأُزيل الله ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) . يعنى : كيف شئتم ، من قيام وقعود واضطجاع ، أو من ورائها في فرجها . يعنى على أى هيئة كانت .

ثم حدث اللبس بين كلمتى ( من ) و ( فى ) على سليمان بن بلال الذى روى حديث ابن عمر عن زيد بن أسلم كما قال ابن القيم ، وذلك فيما أخرجه النسائى : أن رجلا أتى امرأة في دبرها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد من ذلك وجدا شديداً ، فأُزيل الله ( فأتوا حرثكم أنى شئتم ) . قال ابن القيم : هذا غلط ، وإنما هو « أتى امرأة من دبرها » . يعنى في فرجها من ورائها . وقال : ولعل هذه هى قصة عمر بعينها حين جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هلكت . قال : وما أهلكك ؟ قال : حولت رحلى الليلة . ( يعنى جاء امرأته في قبلها من ورائها ) فأُزيل الله ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) . أو يكون بعض الرواة ظن أن ذلك هو الوطء في الدبر ، فرواه بالمعنى الذى ظنه ، مع أن هشام بن سعد قد خالف سليمان بن بلال في هذا ، فرواه عن زيد بن أسلم مرسلًا .

فوقوع الاشتباه من الرواة في كون الدبر طريقا إلى الفرج المباح ، أو هو محل للإتيان ، واشتباه معنى ( من ) بمعنى ( فى ) عند الرواة ، هو الذى أحدث هذه المشكلة التى تفرع منها هذا الخلط في فهم النصوص القاطعة في التحريم .

فالافتراء على ابن عمر في ذلك باطل ، وكيف يتفق قوله بالإباحة مع قوله بالتحريم فيما أخرجه الدارقطنى والنسائى عن أبي الحباب قال : قلت لابن عمر : ما تقول في الجوارى ، أتخصض لهن ؟ فقال : وما التخصيض ؟ فذكر الدبر ، فقال : « وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين » ؟ قال ابن كثير : وهذا إسناد صحيح ، ونص صريح منه بتحريم ذلك .



والافتراء على مالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي على جلالتهما  
كذلك باطل ، فقد أخرج ابن كثير : أن اسماعيل بن روح سأل مالكا :  
ما تقول في إثبات النساء في أدبارهن ؟ فقال : ما أنتم قوم حرب ؟ هل يكون  
الحرث إلا في موضع الزرع ؟ لا تعدوا الفرج . فقال : يا أبا عبد الله ،  
إنهم يقولون : إنك تقول ذلك ؟ فقال : يكذبون على ، يكذبون على .

والإمام الشافعي رائد أصول الفقه في الإسلام يكذب عليه ابن عبد الحكم  
فيقول : إنه سمعه يقول : القياس أنه حلال . وهي كذبة كانت تحتاج  
إلى ذكاء أكثر ، فليس هناك علة مشتركة بين حل الفرج وحل الدر  
إلا مجرد الشهوة ، وما كان للشافعي الذي ملأ الأرض علما أن ينتهي علمه إلى أن  
الشهوة وحدها هي مقصود الزواج في الإسلام . وقد كان الربيع صاحب  
الشافعي يحلف بالله الذي لا إله إلا هو أن ابن عبد الحكم كذب على الشافعي  
في ذلك ، وأن الشافعي قال : لا أرخص فيه ، بل أنهى عنه . وهذا هو  
الثابت في مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن في فقه أهل المدينة كما قال  
ابن القيم . والثابت عن الشافعي في كتاب عشرة النساء القول بالتحريم .

فهذا الاضطراب إما خطأ في القراءة بين ( من ) و ( في ) حدث من  
الرواة ، وإما أنه كذب من الشيعة دسوه على الأئمة لتسويغ نحلهم الباطلة .  
وقد أجمع الأئمة الأربعة على تحريمه ، وبه قال الخلف والسلف .

وإنما أردنا أن ننبه المسلمين إلى ذلك لأنه موجود في المراجع المتداولة ،  
وخشية أن يخطئ في فهمه بعض الناس ، وليعلموا كيف حاول الشيعة  
تشويه الحقائق في الإسلام ، وكيف يسوغ المتحرفون انحرافهم بالكذب على  
أئمة الإسلام .

تحديد النسل ( العزل ) :

لا ينكر أحد أن من مقاصد الزواج : حفظ النوع الإنساني من الانقراض  
عن طريق النسل . ولا ينكر أحد أن خلق الذكر والأنثى ، وتبسيط الشهوة

عليهما ، والتركيب العضوي لكل منهما ينطق تماماً بأن المراد من التقائهما هو الولد أساساً ، وأن الشهوة باعثة عليه ، كما أن شهوة الطعام باعثة على تناوله لبقاء كل فرد على حدة .

قال الإمام الغزالي : « الله تعالى خلق الزوجين ، وخلق الذكر والأنثى ، وخلق النطف في القفار ، وهما لما في الأنثيين عروقا ومجسارى ، وخلق الرحم قرارا ومستودعا للنطفة ، وسلط متقاضى الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثى ، فهذه الأفعال والآلات ، تشهد بلسان ذلق في الإحراب عن مراد خالقها ، وتتحدى أرباب الأبواب بتعريف ما أعدت له ، فكل ممنوع عن النكاح معرض عن الحرث ، مضيق للبئر ، معطل لما خلق الله من الآلات المعدة ، وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الخلقة المكتوبة على هذه الأعضاء بخط إلهي ، ليس برقم حروف وأصوات ، يقروه كل من له بصيرة ربانية نافذة في إدراك دقائق الحكمة الأزلية . . . »

ولم تكن في الزمن الماضي وسيلة لمنع الحمل إلا العزل ، والعزل هو : أن يجمع الرجل فإذا قارب الإنزال نزع ، وأنزل خارج الفرج . ومثله الآن : استعمال الحواجز ، وجوب منع الحمل ، وما يقال عن وسائل تعقيم المرأة أو الرجل .

والذي يظهر من سياق الأحاديث الواردة في العزل الذي هو في حكم أسباب منع الحمل في العصر الحاضر ، إنما هو خاص بالجوارى ، لا بالحرث ، فقد أخرج مسلم أن أبا صرمة سأل أبا سعيد الخدري : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل ؟ فقال : نعم . غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة المصطلق ، فسينا كرائم العرب ، فطالت علينا الغربة ، ورغبنا في الفداء ، فأردنا أن نستمع ونعزل ، فقلنا : نفعل ورسول الله بين أظهرنا لا نسأله ؟ فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا عليكم ألا تفعلوا . ما كتب الله خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون » . وفي رواية أخرى قال صلى الله عليه وسلم حين سألوه : « وإنكم لتفعلون ؟ وإنكم لتفعلون ؟ » الحديث . فكانه استنكر هذا الفعل .

ونفس الاستنكار والزجر فهمه محمد بن سيرين من قوله صلى الله عليه وسلم :  
« لا عليكم ألا تفعلوا » . قال مسلم : قال محمد : كأن هذا زجر . وقال  
ابن عون : سألت عنه الحسن فقال : والله لكأن هذا زجر .

وإنما كان الصحابة يعزلون عن الجوارى هكذا لأنهن إذا حملن صرن  
أمهات أولاد لا يجوز بيعهن ، ولا استرقاق أولادهن ، فكأنه مال تلف  
عليهم وهم فقراء .

ومن دواعي العزل عن غير الجوارى ما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد  
قال : ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « وما ذاك ؟ »  
قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع ، فيصيب منها ، ويكره أن تحمل منه ،  
فقال : لا عليكم ألا تفعلوا ذلكم ، فإنما هو القدر . وفي رواية أخرى :  
« فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها » . وفي رواية أوضح : « ما من  
كل الماء يكون الولد ، وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء » . يعني :  
أن قطرة صغيرة تقلت رغم أنف الزوج قد يكون منها الولد . وهذا يشبه  
الزجر عن العزل .

وقد صدقت الوقائع ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ففي حديث  
جابر عند الشيخين أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن لي جارية هي خادمتنا ،  
وسانيتها ( يعني تسقى لنا الماء ) وأنا أطوف عليها ، وأكره أن تحمل .  
فقال : « اعزل عنها إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها » . غلبت الرجل ثم  
أتاه فقال : إن الجارية قد حبلى . فقال : « قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر  
لها » . وفي رواية أخرى في نفس الواقعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« أنا عبد الله ورسوله » . يشير إلى صدق ما قال آنفاً ، وأنه لا ينطق عن  
الهووى .

وفي حديث جدامة بنت وهب عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال حين سئل عن العزل : « ذلك الوأد الحنى » . أما حديث الترمذى عن  
أبي سعيد أن اليهود قالت : إن العزل هو المودة الصغرى ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « كلبت يهود ، لو أراد الله أن يخلق ما استطلعت أن

نصرفه . فحديث مختلف في سنده اختلافاً كبيراً على يحيى بن أبي كثير ، وعلى فرض صحته فإنما كلب الرسول اليهود في ظنهم أن العزل لا يتصور معه حمل أصلاً ، وليس السياق لإباحة العزل كما هو واضح .

وخلاصة هذا البيان أن موضوع التحرز من التسل على زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو زمن التشريع كان محصوراً في الجوارى خوف تلف المال عليهن ، وفي الزوجات المرضعات خوف أذى الولد الرضيع بولد آخر ، والأول ما زال رضيعاً ، أو خوف ضرره من لبن الحامل كما كان شائعاً عندهم من أن لبن الحامل يضر الرضيع .

أما مسألة الجوارى ففي الأسلوب النبوي معنى الزجر ، ورد الأمور إلى القدر ، وليس فيه نهى صريح قاطع ، وأما مسألة المرضعات فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيما أخرجه مسلم عن جدامة بنت وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لقد هممت أن أنهى عن القيلة (وطء المرضع ، أو إرضاع الحامل ولدها) حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » . فلم ينه عن وطء المرضع خوفاً على الولد ، بل أباحه وبين السبب .

وعلى هاتين الحالتين وحدهما دون غيرها بنى الفقهاء اجتهادهم في الأحكام على الوجه التالي :

قال الشافعي وغيره : يروى عن عدد من الصحابة أنهم رخصوا في ذلك ، ولم يروا به بأساً ، قال البيهقي : وروينا الرخصة فيه من الصحابة عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم . وكرهه علي ، وخباب بن الأرت ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود . ورويت الرخصة من التابعين عن سعيد بن المسيب ، وطاووس . وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه .

وأما قول الإمام أحمد فأكثر فصوصه : جواز العزل عن الجارية ، وأما زوجه الحرة فلا يزل عنها إلا بإذنها .

وقالت طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم : يحرم كل عزل . وقال بعض أصحابه : يباح العزل مطلقاً .

فإذا تحقق الضرر الصحي على المرأة من الحمل ، وشهد بذلك طبيب مسلم عدل فإن العزل يذنبها أو استئصال الموانع الأخرى للحمل جائز : فتلخص أن منع الحمل ، أو تنظيم الأسرة جائز في الحالات التالية بلا خلاف بين المسلمين .

١ - المرض الحقيق للزوجة بسبب الحمل .

٢ - الزوجة المرضع إذا تحقق الضرر على الطفل الرضيع بشهادة طبيب عدل مسلم .

أما منع الحمل بسبب خوف الفقر ، أو بسبب متاعب التريبة فغير جائز شرعاً ، لأن خوف الفقر ليس من الإسلام ( الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً ) . والزواج سبب للغنى في الإسلام ، وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ، ولكن الفقر ينشأ من الكسل عن العمل ، أو من إنفاق المال فيما لا طائل تحته ، أو من الأنفة من أعمال مهيبة ، وهذا كله خارج عن تعاليم الإسلام .

وأما متاعب التريبة فإن تفرغ المرأة لبيتها كما أمر الإسلام كفيل بإزالة هذا السبب المزعوم . وأما القول بضرورة عمل المرأة مع الرجل لحل المشكلات الاقتصادية فموضوع ثبت عدم جدواه ، لأنه يفتح أبواب العمل أمام الرجال ، فيصلح بذلك عن الزواج ، بل إنه سبب لحالات من التسيب في الأعمال نتيجة لوقوف الرجال عن إجادة الأعمال مادامت المرأة هي الأخرى لا تجميده ، وهي تتساوى معه أجراً واعتباراً في نظر القانون .

وهناك سبب آخر أهم من هذا كله ، وهو أن القواعد والأصول العسكرية أثبتت أن الغلبة في الحروب إنما تكون للعدد الوفير إلى جانب السلاح ، كما أثبت الواقع العمل أن التفوق العددي للمسلمين واجب للمحافظة على كياناتهم المستورى في كل بلد لم فيه سلطة ، ولا أدل على ذلك من تفوق

اليهود على المسلمين في فلسطين المحتلة الآن ، مما يجعل لهم بحكم القوانين أغلبية في السلطة الحاكمة ، وهو الأمر الذي يعالجه الإسلام قبل وقوعه بالعمل على زيادة العدد الإسلامى ، وعلى الحكومات أن تحدد من إسرائفها فيها لا يجدى لعموم أصحاب العدد الكبير من العائلات .

### امتناع المرأة من فرائض زوجها حرام :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت ، فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

حتى الرجل فى إصاف نفسه بإتيان زوجته ثابت ، وامتناع الزوجة من أداء هذا الحق فتنة كبرى ، قد تدفع الزوج إلى الفسق ، أو إلى أن يمد عينيه إلى غيرها على وجه التقى والشبهة .

وليس الحيض علراً يمنع المرأة عن زوجها ، فله أن يستمتع بما فوق الإزار ، أو يجلسها تحت الإزار ما عدا الفرج ، وليس لها أن تمنعه من هذا الحق .

### إفشاء سر الزوجة فى الفرائض حرام :

أخرج مسلم عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة : الرجل يفضى إلى امرأته ، وتفضى إليه ، ثم ينشر سرها » .

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، مختصراً ومطولاً عن رجل عن أبي هريرة قال : « . . . ثم أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجال فقال : هل منكم الرجل إذا أتى أهله ، فأغلق عليه باب ، وألقى عليه ستره ، واستتر بستر الله ؟ قالوا : نعم . قال : ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا ؟ قال : فسكتوا . قال : فأقبل على النساء فقال : هل منكن

من تحدث ؟ فسكن . فجئت فتاة على إحدى ركبتيها ، وتطاولت ليراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمع كلامها فقالت : يا رسول الله ، إنهم يتحدثون ، وإنني ليتحدثه . فقال : هل تدرون ما مثل ذلك ؟ إنما مثل ذلك مثل شيطانة لقيت شيطانا في السكة ، فقضى منها حاجته والناس ينظرون إليه . الحديث .

هذا أدب من آداب الإسلام الذي يحرص على احترام العلاقة الزوجية ، ويصونها عن الابتغال ، والتدبر بها في المجالس . فضلا عما في هذا العمل من أخطر الفتن على حرمان النساء ، فقد تكون الصفات التي يتكلم بها الزوج عن زوجته من القول والفعل عند المباشرة ليست متاحة لبعض السامعين في زواجهم ، مما يسبب النزاع المفضي إلى الطلاق بينهما ، أو قد يكون باعثا لبعض الناس من الأزواج أو السامعين على إفساد تلك الزوجة التي استحسن قولها وفعلها عند المباشرة على زوجها ، ليطلقها فيزوجها من بعده ، أو ملاحقتها ليقربها حراما ؛ وكل هذه فتن مخربة لا سبب لها إلا إذاعة أسرار الزوجية في المجالس .

والأسرار المحرم إذاعتها هي التفاصيل من الأقوال والأعمال ، أما الكلام العام لضرورة كأن تهمه بهجرانها ، فيقول : لا ، بل آتيا . فلا حرمة فيه .

ومن إفساد أسرار الزوجة : الحديث عن عيوبها ، لا سيما عند الطلاق ، فهذه هي الأخرى جناية عظمى ، لأنه صدق الناس عن زواجها ، وفيه من الفتنة والشر كثير ، لما يكون مكروها لدى إنسان قد يكون محبوبا عند آخر .

### لأدب الزوجة ، وسلطة الرجل :

قال الله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله

والثلاثي تخافون نشوزهن فظوهن واحجوهن في المصاحج والحريوهن لأن  
أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان علياً كبيراً (١).

اتقضت حكمة الله تعالى أن يؤسس الفطرة في الخلق الظاهر على رجل  
وامرأة يتم بينهما زواج على مقتضى حكم الشرع الذي تلقاه عن الوحي وبلغه  
لناس رجل، ولم يسمح قط لامرأة أن تتولى منصب تلقى الوحي وتبلغ  
الرسالات على مدى التاريخ الديني كله . فالطاعة في أصل الفطرة قائمة  
للرجل في شئون الدين ، كما أنها قائمة للرجل في شئون السياسة . وقد جاء  
هذا الأصل صريحاً فيما أخرجه البخاري عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

ولقد جمعت تلك الحكمة كل خصائص الرجل وخصائص المرأة كما  
أراد الله تعالى أن تستقيم الفطرة ، وتعتدل شئون الحياة ، ولا تنجح إلى الخطل  
والسفه الناشئ من انعكاس الأمر الإلهي القاضي بطاعة الرجل الذي اصطفاه  
لتبليغ وحيه ، واعتبار طاعته طاعة لله ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) ..  
وإذا أتقن الناس طاعة الرسل فلأنهم يتقنون طاعة الحكام من الرجال ،  
الذين هم أولو الأمر الحاكمون بما أنزل الله ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
وأولى الأمر منكم ) .....

والمدرسة الأولى التي يتعلم فيها الرجل ماله من الحقوق وما عليه من  
الواجبات هي البيت ، الذي تكون فيه الزوجة والأولاد . فهو أمير على  
المرأة ، وليست المرأة أميراً عليه ، وإلا فقد انعكس كل شيء ، وانتكست  
كل الطائعات .

وأول ما يصاب به الرجل الذي تسلط عليه امرأته هو فقدان الصلاحية  
للأعمال القيادية ، وفقدان صلاحيته للتفاعل مع بيئته الاجتماعية إن لم يكن



راعيا على غيره في معترك الحياة . فهو إما أن يحاول تسويغ سقوطه بباطل القول ، ويدعو إلى إطلاق العنان للمرأة كيها أرادت ، وإما أن ينعكس حقد من نفسه المتخاذلة على غيره من مرعوسيه ، أو على رفقائه من معاشريه ، وإما أن يصل إلى نهاية التلطيخ في الوحل إذا وصل به الحال إلى حرية مطلقة قهرته عليها زوجته ، وهو لا يملك من أمر نفسه شيئا ، وفي كل واحدة من تلك النتائج ما يغني عن المقال .

ولقد فند الأستاذ العقاد في كتابه « الفلسفة القرآنية » شبهات المعارضين لسلطان الرجل على المرأة بما ليس لقائل بعده كلام . وخلاصة ما قال : أن فضل الرجل على المرأة قائم حتى في أخص شئونها المنزلية ، فهو يفوقها في الطهور ، وتفصيل الملابس ، وترتيب الأثاث ، ولو أنه استطاع أن يفرض عليها القيود في تاريخها الطويل كما يزعم الزاعمون فهو دليل على تفوقه عليها ، ولكن الأمومة وحدها هي التي تملأ فراغ المرأة ، كما هيأتها لها طبيعتها ، وأرادها لها الله .

فإذا ارتبطت رئاسة الرجل على المرأة بالفطرة ، وبفضله الذي جباه به الله فإن له حق تأديبها إذا خيف نشوزها ونفورها عن الطاعة ، وجنوحها نحو التسلط ، وهدم أصول الفطرة . وقد تدرج الإسلام في تأديبها على نحو عادل لا يغفل إنسانيتها ، ولا يملكها في الوقت نفسه من الخروج عن طبيعتها ، وفي قوله تعالى في صدر آية التأديب ( واللاتي يخالفون نشوزهن ) . ما يحدد المعنى الذي يجب عنده التأديب لها . فالنشوز هو الارتفاع . فالمرأة الناشز ، هي المرتفعة على زوجها ، التاركة لأمره ، المبهضة للمقام تحت سلطانه ، ويتدرج التأديب المشروع على النحو التالي :

١ - الموعظة . وذلك بمجرد ظهور دلائل النشوز والرفع عن السلطة الزوجية ، ومحاولة السيطرة على الزوج ، أو التمرد على أمره الموافق للشرع . وتكون الموعظة بتذكيرها غضب الله على من غضب عليها زوجها ، وبهظم أمر النشوز عند الله ، وذلك برديد الأحاديث النبوية الدالة على ذلك ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة

أن تسجد لزوجها ، من عظم حقه عليها . . وقوله : « إذا بائت المرأة هاجرة فراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

٢ - المجر في المضاجع . وهذا إذا لم يجد المرحضة ، وقد انحطفت في تحديد معنى المجر على الوجه التالي :

(أ) قال بعضهم هو من المجر ، يضم الهاء ، وهو الكلام القاسى ، أى : أغلظوا لمن في القول . وقد نقله ابن حجر في فتح البارى .

(ب) وقال ابن عباس والسدى وعكرمة : هو من المجران ، ومعناه : أن يضاجعها على فراشها ، ولا يجامعها ، ولا يكلمها ، بل يولها ظهره .

(ج) في رواية أخرى عن ابن عباس : لا يكلمها ، ولا يدع نكاحها ، وذلك عليها شديد .

(د) قال مجاهد ، والشعبي ، وعبد بن كعب ، ومقسم ، وقتادة : لا يضاجعها في فراشها .

واتفق الجميع على أن المجر يكون في البيت استناداً لما أخرجه أبو داود والنسائي ، والترمذى ، وأحمد ، عن معاوية بن حيدة التشيرى أنه قال : يارسول الله ، ما حق امرأة أحدنا ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

٣ - الضرب . وذلك عند علم جدوى الوطء والمجران . والمراد به الضرب غير المبرح ، يعنى غير المؤثر . وذلك لحديث مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع : « اتقوا الله في النساء ، فإنهن عندكم حوان ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

قال الحسن يعنى : غير مؤثر . وقال ابن عباس : لا يكسرها عظام .

وقد نصت السنة على أنه لا يجوز ضرب الوجه ولا تقييحه بالكلام ،

كان يعبرها بقيق وجهها لحديث معاوية بن حيدة التميمي السابق. وفي رواية التميمي وأبي داود عن يزي بن حكيم عن أبيه عن جده « ولا تقيح الوجه ، ولا تضرب » . واحترام الوجه واجتناب ضربه أمر معروف في الإسلام حتى في الحدود ، وذلك لشرفه ، واحترامه على أعضاء شريفة كالسمع والبصر ، واتصاله بالرأس ، وهو قمة الإنسان ، وموضع الفكر .

### محرم الحيلة للاستيلاء على مال الزوجة :

ذكر الحكيم الرملي في كتابه « الأكراس والمفترون » من الحيل المحرمة التي يفتن من لا خلاق لهم بصحتها في الظاهر أمام مجلس القضاء ، وهي في الحقيقة حرام : أن يعلم الرجل بمال زوجته ، فيعمل بحيلته على الحصول عليه ، إما بإساءة عشرتها ، وتهديدها بالانفصال عنها ، وإما بخداعها ، وبعث الأمانى الكاذبة في قلبها ، حتى يحصل على مالها .

فهذا في الظاهر هبة أو قرض ، فإن كان قرضاً ، فإن حرص الزوجة على استبقاء حياتها الزوجية بمنعها من المطالبة به ، وقهره على رده ، وإن كان هبة فإنها لم تكن عن طيب نفس ، وإنما كانت يعامل من حوامل القهر الأدبي ، ويمكن أن يقال كما يقول الحكيم الرملي : إن هذا المال قد أخذ بطيب القلب لا بطيب النفس ، وطيب القلب غير طيب النفس ، فقد طيب القلب بتناول الدواء ، وتكرهه النفس . فالاستيلاء على هذا المال صحيح في مجلس القضاء ، ولا سبأ أن الزوجة لن تستطيع الإنصاح عن أنه خدعها ، حتى لا تنهدم حياتها الزوجية ، ولكنه ليس صحيحاً أمام الله تعالى ، ولن تبرأ ذمة الزوج عنه يوم الحساب .

### الترغيب في الزواج :

الازدواج بين الرجال والنساء أصل بقاء النوع الإنساني ، وفيه اندرجت أسرار القطرة ومعانيها ، وقد خلق الله تعالى بقاء النوع بالشهوة ، فجعلها كما يقول الإمام الغزالي كاللطف بالطير في بث الحب الذي يشبهه لبساق إلى الشبكة .

وفى التوصل إلى الولد قربة ، لأنه موافقة لمراد الله عز وجل ، وتكثير المؤمنين بالله ، وطمع في دعاء الولد الصالح بعد الموت وانقطاع الأعمال .

وهو وقاية للدين من غائلة الشهوة ، فغاية ما يصل إليه قوى الإيمان من دفع غائلتها : أن يخض بصره ، ويحفظ فرجه عن المحرم ، أما حفظ القلب عن الوسواس والفكر في أمور الوقاع فلا يدخل تحت اختيار الإنسان .

وفى النكاح تفرغ القلب عن تدبير المنزل ، وتمتية أسباب المعاش ، حتى يتفرغ الرجل للعلم والتعليم والعمل ، وما فيه خير الإنسانية ، كما أن رعاية البيت والزوجة والولد فيه رياضة عظيمة للنفس ، وكسر لحدها ، لا سيما فيما يتصل بتحري الحلال من أسباب الحياة ، والتورع عن شبهاتها وحرامها ، ففى هذه السياسة النفسية الكثير من علم الحلال والحرام والشبهات .

وفوق كل ذلك فالنكاح من سنن المرسلين ، ولا حجة لأنصار العزوبة في عيسى عليه السلام ، لأنه فيما رى - والعلم لله - كان رحالاً لا يستقر فى مكان إلا ليرحل عنه فى سبيل دعوته ، هذا إلى جانب عصمة الله له من الوسواس ، والخطرات ، تلك العصمة التى لا تبيأ لغيره ، نظراً للمهمة العظمى التى كلفه الله بها .

### المسألة فى المهور :

ولهذه الأهمية العظمى للنكاح كانت السنة النبوية ترشد إلى اليسر فى المهور وجهاز البيت ، حتى لا تكون الكبرياء حائلاً دون الزواج ، وباعثاً قويا على شيوع القواحش حيناً يعجز الشباب عن أداء المهور ، وتمعز البنات عن التبعات الثقيلة للجهاز ، فتندثر مقاصد الزواج ، وتبقى أوهام المظاهر الكاذبة .

وقد شاع فى عصرنا ابتداع المغالاة فى المهور ، والمغالاة فى الجهاز ، وكانت النتيجة الحتمية لحل هذه المشكلات ، إما إضراب الشباب عن الزواج ، وإما خروج المرأة من سترها الذى ضربه الله عليها إلى العمل لتستطيع الإسهام

في تحقيق أوهم الفوس التي لا تمت إلى مقاصد الزواج بصلة من الصلات ،  
فكان القصاد الكبير الذي نشهده في كل مكان .

وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة ، فقد زوج ابنته فاطمة  
رضي الله عنها من علي بن أبي طالب ، وهما من هما جلالة قدر ، ورفعة  
منصب في الدنيا والآخرة . ولما لم يكن علي غنياً فقد أمره رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن يدفع لها مهرأ هو درعه الحطمية ، وجهازها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فبما أخرجه أحد الحاكم عن علي ، بخميلة ، ووسادة  
أدم حشوها ليف ، ورجلين ، وسقاء ، وجرتين . وكان عمر يني عن  
المغالة في المهور ، ويقول : ما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زوج  
بناته بأكثر من أربعائة درهم .

وعلى هذا درج السلف من عطاء الأمة علماً وأدباً وسلوكاً . فقد زوج  
سعيد بن المسيب ابنته من أبي هريرة على درهمين ، وما زال المهر عندهم  
رمزاً لقوامه الرجل على المرأة ، لا مباهاة وفخراً تندثر عنده مقاصد الزواج .

### ذات الدين والجمال الفضل من ذات المال :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« تنكح المرأة لمالها ، وجمالها ، وحسبها ، فاطفر بذات الدين تربت  
بذلك » .

ليس معنى هذا التي عن زواج الجميلة ولا ذات الحسب والمال ،  
ولكن المنهي عنه أن يكون الجمال بلا دين ، أو المال بلا دين هو مقصود  
الرجل من التكاح .

فالجميلة ضميعة الدين تكاد لا تتحرز عن المنيات ، فتزرى بزوجها ،  
وتشوش قلبه بالغيرة ، وتدفعه إما إلى التساهل فينسب إلى النيااة ، وإما إلى  
المقاراة ، وهي مع جمال المرأة شديدة على النفس ، فالمدينة حون لزوجها  
على دينه ، حافظة لنفسها وعرضها بما حفظ الله .

ومن تزوج امرأة لمالها دون رعاية لدينها ، فقد خرج بالنكاح عن مقصوده إلى استغلالها في مالها ، وبذلك تكون لها عليه درجة على عكس القطرة التي فطر الله الناس عليها ، وقال سعيد بن المسيب : من تزوج امرأة فقال : كم لها ؟ فإنما هو لص .

### إفساد الزوجة على زوجها حرام :

إذا كان الطلاق أبغض الحلال عند الله عند الضرورة إليه ، فإن السامع بين الزوجة وزوجها بالفساد ليتوصل إلى طلاقها حرام ، لأنه هدم للمودة والرحمة القائمة بين زوجين ، وبمث للتنافر والأحقاد ، وتشريد للأولاد وتخريب للبيوت .

وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من خيب زوجة امرئ أو مملوكه فليس منا » . الخب ، بفتح الخاء ، وقد تكسر ، هو : السامع بالفساد بين الناس ، المخادع لهم ليتوصل إلى مقصوده . وقال ابن الأثير في النهاية : خيب امرأة . أى : خدعها وأفسدها .

والمراد من الحديث : النهي عن أن يخادع زوجة غيره ، ويفسدها ، ويحسن إليها الطلاق لينزوجها ، أو يزوجه من غيره ، ويمتوى في التحريم الرجل والمرأة تستأجر لهذا الهدف . ويشمل هذا الإفساد القول والعمل ، فالقول : أن يذكر لها مساوىء زوجها ، أو يذكر محاسن غيره . والفعل : أن يهين إليها مالا يستطيع زوجها أن يجتمها به من طعام أو لباس . رغبة في إثارة نفورها من زوجها .

وهذا عيب شائع في أوساط كثيرة ، ولا سيما بين النساء بعضهن مع بعض ، لا لهدف سوى الثروة التي تنتهي بكارثة الطلاق ، وعلى كل زوج أن يحذر زوجته من التدخل في شئون غيرها من الزوجات ، وعن الاستماع لوسوسة غيرها ، وأن يحثها على نهى غيرها من النساء عن هذا المنكر الشنيع .

### الحكيم بن الزوجين عند الشقاق :

قال الله تعالى : ( وإن عظم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً ) (١) .

الشقاق : اختلاف الوجهة ، فكان كل واحد من الزوجين أعط شقاً غير شق صاحبه ، أى : ناحية غير ناحية صاحبه .

قال القرطبي : الجمهور على أن الخاطب بقوله : ( وإن عظم ) الحكام والأمرء . وأن قوله : ( إن يريدوا إصلاحاً ) يعنى الحكيمين في قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . وقيل : المراد الزوجان ، يعنى : إن يرد الزوجان إصلاحاً وصدقاً فبا أخبرا به الحكيمين ( يوفق الله بينهما ) .

فإذا وقع الشقاق بين الزوجين أسكنهما الحاكم إلى جنب ثقة ، ينظر في أمرهما ، ويمنع الظالم منهما من الظلم ، فإذا تقادم أمرهما بعث ثقة من أهل الزوج وثقة من أهل الزوجة ، ليحكما ، وينظرا ، ويفعل ما فيه المصلحة من التفريق أو الصلح ، وقد تشوف الشارع إلى الصلح فقال : ( إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما ) .

وقال ابن عباس : إن كان الرجل هو المسيء حججوا عنه امرأته ، وأمره بالنفقة ، وإن كانت المرأة هى المسيئة قصرها على زوجها ، ومنعوا النفقة ، فإن اجتمع رأيهما على التفريق أو الجمع فأمرهما جائز .

ولا يجوز أن يتدخل الحكمان إذا ذهب فوجدا الزوجين قد أصلحا ما بينهما فقد أخرج النسائي وعبد الرزاق : أن عقيل بن أبى طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة ، فكان إذا دخل عليها تقول : يا بنى هاشم ، والله لا يحبكم قلبى أبداً . ابن الدين أعتاقهم أبا ريق النخعي ؟ ابن عتبة بن ربيعة ! ابن شبة ابن ربيعة ؟ فيسكت عنها ، حتى إذا دخل عليها يوماً فقالت : ابن عتبة بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت . فشلت عليها ثيابها ، وذهبت

---

(١) سورة النساء : ٣٥ .

إلى عيان فذكرت له ذلك ، فأرسل إليهما ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس :  
لأفرق بينهما . وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف ،  
فأيها فرجدهما قد أغلقا عليهما بابهما . فرجما .

فإن وجدنا الزوجين على حلما من الشقاق فلهما الجمع والتفريق عند  
جمهور العلماء . لما أخرجه ابن جرير ، وعبد الرزاق ، وابن أبي حاتم ،  
والدارقطني ، عن عبيدة السلماني قال : شهدت عليا وجاءه رجل وامرأة ،  
ومعهما قطم من الناس ( جماعات ) فأمرهم فبحثوا حكما من أهله وحكما من  
أهلها ، وقال للحكمين : هل تدريان ما عليكما ؟ إن عليكما إن رأيتما أن تفرقا  
فرقنا . فقالت المرأة : رضيت بكتاب الله لي وعلي . وقال الزوج : أما الفرة  
فلا . فقال علي : كذبت ، والله لا تبرح حتى تقر بمثل الذي أقرت به .  
قال القرطبي : وإسناده صحيح .

وقال إبراهيم النخعي : إن رأى الحكمان أن يفرقا بطلقة أو طلقتين  
أو ثلاث فعلا ، وهو رواية عن مالك .

وقال الحسن ، وقتادة ، وزيد بن أسلم ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور ،  
وداود ، الحكمان يحكمان في الجمع ، ولا يحكمان في التفريق ، لأن الله تعالى  
قال : ( إن يريدنا إصلاحاً يوفق الله بينهما ) . ولم يذكر التفريق .

أما إذا كان الحكمان وكيلين من قبل الزوجين فإنه يغد حكمهما في  
التوفيق والتفريق بلا خلاف .

### الإسلام يستنجد وسائل الإصلاح بين الزوجين :

حث الإسلام الرجل على معاشرة المرأة بالمعروف ، وحرص الرسول  
الكريم على الإحسان إليهن ، وأوصى بن خيراً في غير مناسبة ، وعلى  
اختلاف في المناهج واتحاد في الغاية السامية التي تتقاصر دونها الأنظمة والواقع  
الوضعية .

لقد حد القرآن من شراسة الكراهية للمرأة بالترغيب في التحير الكبير الذي  
ينشئه الله تعالى جزاء على الصبر غير محدود ولا محسوب بحساب الأخذ والعطاء



( فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ) .  
 ومع ذلك الترخيب الذى لا يستوعب أبعاده إلا كبار المؤمنين وعلاؤهم  
 بصنائع الله مع العارفين به ، فلم تنفل السنة شأن أهل النظر الفائق ، والأفق  
 الملود ، فوجه أنظارهم إلى ما يعرضهم عما كرهوه من أخلاق النساء من  
 مميزات أخرى قد تكون خفيت عليهم بين دخان الكراهية الأسود . فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أخرجه مسلم عن أبى هريرة : « لا يفرك  
 ( ينفص ) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقا رضى منها آخر » . قال النووي :  
 كأن تكون شرسة الخلق ، لكنها دينة أو حيلة أو رفيقة به .

فمجموع الإيجامات التى تدخل فى نطاق معانى الكتاب والسنة تنصف  
 المرأة ، ولا تدع شيئاً فيها يغرى بحسن العشرة ، واستقامة الحب والوثام  
 إلا وجهت إليه ، وحرضت عليه ، وفى الخلق الجميل من المرأة ما يفوق  
 كل جمال ، وفى خصلة الخير ما يغطى خصالاً من الشر .

وإلى جانب ذلك شرعت الموعظة عند التشوز ، ثم المهجر فى المضجع .  
 والذى يعتبر عقوبة نفسية أشد ردعاً من غليظ القول ، ولم يعد بعد أن تعلمن  
 المرأة فى صميم أنوثتها بالإعراض عن غوايتها ، وتولية الظهر لأصاحبة فتنها ،  
 ثم تمضى فى طريق التشوز والارتفاع على الزوج إلا احتمال المرض النفسى  
 الناشئ من عدم اقتناعها برجولة الزوج وقوته المقابلة لأنوثتها ، فالضرب  
 المشروع فى المرحلة النهائية من مراحل التأديب قد يكون علاجاً لتلك النفرة  
 التى لم تكن فى الحقيقة إلا رد فعل لعدم شعور المرأة بقوة زوجها .

أما الذين يعترضون على تشريع الضرب - على خفته - فى الإسلام فهم  
 كما يقول الأستاذ العقاد : المتزوقون فى مجامع اللهو والبطالة بزواق الفروسية  
 واللفافة المستعارة ، وأنيقات الأندية والسمرات يعلمن أن هؤلاء الناشئات  
 لا يكرهن الضرب ولا يستر ذلته .

ونقول : إنهن يشبهنه على صورة أوجع وأبلغ فى الوحشية والقسوة  
 فى كثير من الحالات التى يستعصى فيها مرض التشوز والارتفاع على الزوج  
 حتى يصل إلى حقد هائج على هذا الزوج اللين الرقيق الناعم ، ويرتد هذا

المحدد عدواناً من المرأة على الرجل وقسوة عليه باليد واللسان ، وهي حالات لا تجهلها المجتمعات في كثير من الأوساط المترفة الرخوة ، ولا تخطئها بصر فاحص لكثير من حالات النزاع الزوجي ، كما لا تخطئها النظر العابر حيناً تتحرف تلك الزوجة إلى رفقة رجل آخر من أهل ( البلطجة ) والشكاسة فتسعد بشكاسته ، وترتد إلى طبيعتها آمنة في حمى البطش والقسوة . الأمر الذي أدركته شريعة الإسلام في بداية الداء وهو لم يستفحل بعد ، حيث يكنى في علاجه مجرد التلويح ، وأبسط الألوان الرؤوية لقوة الرجولة ممثلة في الضرب الخفيف المشروع .

وإذا لم ينحسم الخلاف ، وتستقم الحياة بين الزوجين عند هذا الحد فإن الإسلام يضع قضيتهما أمام اثنين أمينين ، أحدهما من أهل الزوج ، والثاني من أهل الزوجة ، بصفتها قاضيتين من قبل السلطان ، يبذلان كل جهد لإصلاح ذات بينهما ، فإن لم يجدا طريقاً إلى الإصلاح كان التفريق ضرورة لا مناص منها .

ومع كل ذلك فالإسلام يدفع الزوج إلى الاعتصام بأخلاق الإسلام ، وذلك حيناً يقرر أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، فلعله يلوذ بالصبر على البلاء دون أن يقسم عروة من عرى المودة والرحمة بالطلاق .

### الإسلام يحصن المجتمع من الزنى :

ولو أن الذين يتقنون على تشريع الطلاق من النساء وصنائهن من الرجال بعد تلك المحاولات التشريعية التي بلّغها الإسلام للإبقاء على العلاقة الزوجية سلمت عقولهم من العلل لأدركوا أن تشريع الطلاق إلى جانب التشريعات الأخرى التي شرعت لتيسير الزواج حتى يكون في متناول الجميع يحمي المجتمع من أخطر الجرائم وهي الزنى .

وقد اتفق الشيخان على حديث : « لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن » ، يعني : أن نور الإيمان يخمد من قلبه حين يرتكب تلك الجريمة الشنعاء ، لما فيها من معاندة لفطرة ، وتمرد على سنن الله في الكون ، وهتك

للمرءات ، وإفساد للنساء ، وتلريب لمن على تجارة العرض ، وهدم لاستقرار الأسرة ، وانتشار للأمراض السرية التى تنتقل إلى النسل وتشيع التخلف العقلى بين الأجيال ، وتشجيع على تجارة الخمور والمخدرات التى تعتبر من لوازم المشتغلين بالعلاقات الجنسية المحرمة ، وقتل لفصيلة الحياء الراجعة فى موازين الجلال ، وإحلال التهلك مكانها من طباع المرأة حتى زهد فيها النفوس الأبية ، إلى جانب ما ينشأ عن ممارسة الزنا من احتراف للجرائم السرقة والقتل والاختلاس ، والعدوان على المال العام ، وغير ذلك مما لا يحصى من الانحرافات الخطيرة على بناء المجتمع كله .

### ومن الشلوذ الجنسى :

وحيا تفرض القيود التى تفرضها التقاليد على الزواج . فإن الشلوذ الجنسى قد يطل برأسه البغيض فى دنيا المجتمع الإسلامى ، فیرتد به إلى الجاهلية العمياء . وإلى خطر لا يقل عن خطر الزنى على الأخلاق وعلى العقل جميعاً .

فكما قلنا آنفاً إن الشلوذ الجنسى سبب رئيسى لانعكاس المعانى عن حقائقها . فقد اعتبر قوم لوط برامته من جريمة الشلوذ جريمة يستحق عليها النفى من البلاد ، وفقدوا كل معنى أخلاقى فهرعوا إلى ضيوفه يبتغون عندهم الفسق والشلوذ ، وكانت امرأته دليلاً لقومه تعلم على كل جميل من الذكور ليقضوا منه مآربهم الآئمة .

وإذا انعكست المعانى عن مقاصدها الحقيقية فى بيئة من البيئات بفعل الشلوذ الجنسى أو الترف الذى ينشأ عنه الشلوذ ، فإن الأمة تفقد صلاحيتها للبقاء على الفور . ولو كان فى قوم لوط صلاحية للبقاء ، أو استعداد لقبول دعوة الإصلاح ، لما حاق بها ما نزل من العمار ، فما كان الله ليهلك أمة وفيها بقية من أمل فى الصلاح .

### ومن العادة السرية :

وقد يكون حياء المنحرف أو ظروفه الشخصية مانعاً له من الزنى ، فيلجأ إلى العادة السرية ، وهى الاستمناء باليد . وهى حرام لقوله تعالى :

(والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم  
لأنهم غير ملومين . لأن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) (١) .

قال الشافعي ومن وافقه بتحريم العادة السرية استناداً إلى هذه الآية ،  
لأنها خارجة عن التمسين المباحين ، داخلة في المدون المنهى عنه .

إن العادة السرية عامل رئيسي في شيوع الأمراض العقلية ، وتشتت  
التفكير ، والعجز عن التركيز ، وضعف البنية ، فضلاً عن سقوط المروءة  
بمزاويلها ، مما يجعلنا نجزم بتحريمها ، ولا نترخص في إباحتها ، وبضرورة  
الجهود إلى العلاج الشرعي وهو الصوم كما جاء في حديث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم .

#### هجران الزوجة مدة تنضرر بها حرام :

هذا هو ما يسمى في الإسلام بالإيلاء . والإيلاء : الحلف . وهو أن  
يحلف الزوج على هجران فراش زوجته فلا يجامعها على وجه المضارة .  
ودون تحديد مدة معقولة لا تنضرر بها .

فإن كانت المدة التي حلف الزوج فيها أقل من أربعة أشهر فله أن ينتظر  
انقضاء المدة ، ثم يجامعها ، وعليها أن تصبر ، وليس لها مطالبة بجامعها  
في هذه المدة . والدليل على ذلك ما أخرجه الشيخان عن عائشة : أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه شهراً ، فزول لاسع وعشرين ، وقال  
الشهر تسع وعشرون .

أما إذا زادت المدة عن أربعة أشهر فهذا هو الحرام ، لا سيما إذا لم  
يرجع عن عزمه ، وجماع امرأته ، ويكفر عن يمينه ، فلزوجة أن تطالبه  
بالرجوع عن يمينه ، أو يطلقها ، فإذا أبى الرجوع عن يمينه وأبى الطلاق

طلق عليه القاضى . يعنى أن الزوجة لا تطلق بعضى الشهور الأربعة من تلقاء نفسها . وهذا هو قول : عمر ، وعثمان ، وعلى ، وأبى البرداء ، وعائشة ، وابن عمر : وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، والشافعى ، وأحمد ، والليث بن سعد ، واختاره ابن جرير .

وقال آخرون : تطلق بمجرد مضى الشهور الأربعة . وهو قول لعمر ، وعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن سيرين ، والقاسم ، وسالم ، والحسن ، وقتادة ، وشريح القاضى ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وسليمان التيمي ، والنخعى ، والسدى .

وفى ذلك يقول الله تعالى : ( للذين يؤثون من نساءهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ) (١) .

وحدد القرآن المدة بأربعة أشهر لتكون كافية لأن تراجع الزوج نفسه . ولأنها أقصى ما تحتمله المرأة وتصر فيه عن موافقة زوجها لها .

**استعمال حق الطلاق للإصرار بالزوجة الحرام :**

قال الله تعالى : ( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتحتوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخلوا آيات الله هزوا ) (٢) .

هذا حث للمسلمين على العدل فى استعمال حقوقهم فى الطلاق الرجعى ، الذى شرع فى الأصل كتجربة مؤقتة للفصل بين الزوجين ، فكثيراً ما تعتدل أفكارهما ، وتستقيم أمورهما ، ويحن الواحد منهما إلى صاحبه حينئذ ينوى فيه الإحسان والاستقامة فى طريق المودة والرحمة ، فلم يبادر الإسلام بقطع

(١) سورة البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

أصرة الزوجية مرة واحدة حتى ينقطع الأمل نهائياً في اجتماعهما على حياة  
عادلة مستقيمة على البر والتقوى ، ولهذا أعطاهما فرصة بعد فرصة ، في  
الطلاق الرجعي مرتين :

ومقصود الإسلام : أنه إذا بدا للزوج استئناف حياته الزوجية مع  
زوجه المطلقة طلاقاً رجعياً فلا بد أن تكون له نية معايشتها بالمعروف ،  
فإذا نوى غير ذلك كأن راجعها في نهاية عدتها ليعاود طلاقها فتستأنف  
عدة جديدة ليطلق عدتها ، فتلك نية سوء محرمة ، والعمل بها حرام  
(ولا تمسكون بهن سرراً لعلنوا) .

وقد كان الطلاق قبل آية البقرة ( الطلاق مرتان ) (١) غير محدود  
بعدد . مما كان سبباً في اتخاذه أداة لمضارة الزوجة . وقد أخرج الحاكم  
في مستدرکه والترمذی عن عروة بن الزبير ، وابن مردويه عن عائشة  
وهذا لفظه قالت : لم يكن الطلاق وقت ، يطلق الرجل امرأته ثم راجعها  
ما لم تنقض العدة ، وكان بين رجل من الأنصار وبين أهله ما يكون بين  
الناس فقال : والله لأركنك لا أبداً ولا ذات زوج ، فجعل يطلقها ، حتى  
إذا كادت العدة تنقضي راجعها ، ففعل ذلك مراراً ، فأنزل الله عز وجل :  
( الطلاق مرتان لأمسأك بمعروف أو تسريح بإحسان ) فوقت الطلاق ثلاثاً ،  
لا رجعة فيه بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره .

### الزوجة الكارهة لزوجها :

لم يدخر الإسلام وسعاً كما رأينا وكما سنرى في إعطاء الزوجين فرصاً  
كثيرة لإعادة النظر في منبج حياتهما ، وفي إحلال المودة والرحمة محل الشقاق  
والمباغضة ، وذلك كله لهد من الطلاق ، ولإرساء قواعد الحياة الزوجية  
على أسس متينة وثابتة . كما لم يدخر وسعاً في رعاية مشاعر المرأة الخاصة  
إذا كرهت زوجها ، ولم تستطع معاشرته ، فحد لها حدوداً ، ولم يسمح

---

(١) سورة البقرة ٢٢٩ .

لها أن تكون رغبته في مفارقة الزوج مجرد المبعث ، والتردد على ألوان الرجال  
أي مجرد التجارب الشهوانية الزائفة ، بل إنما يباح لها ذلك إذا عجزت  
تماماً عن مواصلة الحياة معه .

أخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى عن ثوبان عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : « إنما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام  
عليها رائحة الجنة » . وهكذا رواه جمع كثير من الرواة .

فإذا تعلمت الحياة فللزوجة أن تطلب الطلاق ، وتفتدي نفسها بأن  
ترد بعض ما أخذته من زوجها ، أو ترده كله في مقابل طلاقها ، وهو  
ما يسمى في الشريعة ( الخلع ) . يضم الخلاء .

أخرج البخارى، والتسائى، وأبو داود، وابن ماجه، بالفاظ مختلفة ، ولفظ  
ابن جرير عن ابن عباس قال : أول نخلع كان في الإسلام في أخت عبد الله  
ابن أبي بن سلول ( حيلة ) أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول  
الله ، لا يجمع رأسى ورأسه شيء أبداً ، إني رفعت جانب الخلاء فرأيت  
( تعنى زوجها ثابت بن قيس ) أقبل في علة ، فإذا هو أشد من سوادى ،  
وأنصهرم قامة ، وأنجهم وجهاً ، قال زوجها : يا رسول الله ، إني  
أعطيها أفضل مالى ، حديقه لى ، فإن ردت على حديقى ؟ قال : ما تقولين ؟  
قالت : نعم وإن شاء زدت . قال : ففرق بينهما . وفي رواية : ولكنى كرهت  
دمامته . وفي أخرى : ولكنى أكره الكفر في الإسلام .

وهكذا تتحدد حدود الله في الحياة الزوجية لإسعادهما ، وإسعاد البشرية  
رغم تقولات الجلهاء الذين يأخلون بظواهر الأحكام دون غوص على  
حقائقها .

### الإسلام يحرص على الرافق في الطلاق :

وما زال الإسلام رقيقاً بالمرأة إذا تعلمت الحياة الزوجية من جانب  
الرجل ، فأراد مفارقتها ، فإن السنة قيدت الزوج بقيود تهدف كلها إلى

عدم إغلاق باب الأمل في استئناف الحياة بروح أخرى بعيدة عن الشقاق والنزاع .

أخرج الستة عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال له : « مره فليراجعها ، ثم ليتركها حتى تطهر ، ثم يحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك المدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء » .

وهذا الحديث هو معنى قوله تعالى : ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) (١) .

والمراد : أن الطلاق في السنة يجب أن يكون في طهر لم يجامعها فيه هكذا قال ابن عمر ، وعطاء ، والحسن ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وقتادة ، وميمون بن مهران ، ومقاتل ، وعكرمة ، والضحاك . وقال ابن عباس : يعني : لا يطلقها وهي حائض ، ولا في طهر جامعها فيه ولكن يتركها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة .

فطلاق الرجل امرأته وهي حائض ، واقع ، ويؤمر برجعتها ، وينتظر حتى تطهر ، ثم تطهر ، ثم يطلقها دون أن يجامعها . وحكمة تأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي الحيض الذي حرم الطلاق فيه من أربعة أوجه :

١ - ألا تصبر الرجعة من أجل الطلاق ، فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه طلاقها ، وذلك لتظهر فائدة الرجعة . ولهذا قال الشافعية .

٢ - أن تكون الرجعة عقوبة له ، وتوبة معصيته باستنراك جنايته .

٣ - أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه ، وهو الذي طلق فيه كقرء واحد ، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض .

---

(١) سورة الطلاق : ١ .



٤ - أن النبي عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها ، فلعله يجامعها ، فيلعب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها .

ولإنما حرم طلاقها في طهر جامعها فيه ، حتى يتبين حملها ، لئلا تكون حاملاً فينلم ، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة ، فلا ينلم .

ولإنما يحرم طلاق الحائض لئلا تطول عليها العدة ، لأن هذا الحيض لا يحسب قرناً من عدتها .

والطلاق لغير السنة وهو الذي يكون في الحيض ، أو يكون في طهر جامعها فيه واقع ، وشذ أهل الظاهر فقالوا : لا يقع ، لأنه غير مأذون له فيه ، فاشبه طلاق الأجنبية . والصحيح قول الجمهور ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر بمراجعة زوجته ، ولو لم يقع لم تكن رجعة .

وعلى هذا فالطلاق المحرم يكون في ثلاث صور :

١ - الطلاق في الحيض دون أن تسأله المرأة .

٢ - الطلاق في طهر جامعها فيه .

٣ - أن يكون للرجل أكثر من زوجة يقسم لهن ، فيطلق إحداهن دون أن يوفىها قسمها .

من حصرم زوجته على نفسه :

يكثر الناس ولا سيما العامة منهم أن يقولوا لزوجاتهم : أنت على حرام . دون نية الطلاق .

١ - قال الشافعي والإمام أحمد وأبو حنيفة : إذا لم ينو شيئاً بقوله هذا فعليه كفارة يمين . وهو منذهب أبي بكر وعمر ، وغيرهما من التابعين .

٢ - قال الثوري : إن لم ينو شيئاً بقوله فهو لغو لا شيء فيه . وبه قال زيد بن أسلم .

٣ - قال مالك : تقع به طلقة واحدة بائنة .

والصحيح قول الجمهور : أنه إذا لم ينو بقوله شيئاً فعليه كفارة يمين .  
وأخرج ابن جرير مطولاً ، والشيخان مختصراً عن ابن عباس قال :  
قلت لعمر رضى الله عنه : من المراتان ؟ ( يعنى اللتان تظاهرتا على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ) . قال : حفصة وعائشة . وكان بدء الحديث في شأن  
أم إبراهيم القبطية ، أصابها النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة في  
نوبتها ، فوجدت حفصة ، وقالت : لقد جئت إلى شيئاً ما جئت به أحداً من  
أزواجك ، في يومى ، وعلى فراشى ، وفي دورى . قال : « ألا ترصين أن  
أحرمها فلا أقربها » ؟ قالت : بلى . فحرمها ، وقال : « لا تذكرى ذلك  
لأحد » . فذكرته لعائشة ، فأظهره الله عليه ، فأنزل الله : ( يا أيها النبي  
لم نحرّم ما أحل الله لك تبغى موضة أزواجك ) (١) قال ابن عباس :  
فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كفر بيمينه وأصاب جاريته .

وكان ابن عباس يقضى في هذه المسألة بكفارة اليمين ويقول : لقد كان  
لكم في رسول الله أبوة حسنة ، ويسوق القصة ، أخرج ذلك الشيخان  
وغيرهما .

اتهم الرجل امرأته بالزنى :

إذا شك الرجل في عفاف امرأته ، أو شك بالتالى في نسبة أولادها إليه  
فإن ذلك يسبب حرجاً شديداً في المعاشرة ، ويحتمل معه وقوع جرعة القتل  
ثاراً للشرف المثلوم ، كما يترتب عليه - إن كان الاتهام حقاً - أن يربى  
الرجل غير أولاده ويورثهم ، ولا سيما أن إثبات جرعة الزنى على الزوجة  
أمر شاق وعسير ، والإسلام يكره شيوع الفاحشة في المؤمنين .

فلإذا اجتمعت القرائن عند الزوج على اتهام زوجته بالزنى ، فقد شرع  
الإسلام ( اللعان ) بينهما . وأصل ذلك ما جاء في قوله تعالى : ( والذين يرمون

---

(١) سورة التهميم ١٠

أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدبرها عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (١) .

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه البخارى ، وأبو داود مختصراً ، والإمام أحمد مطولاً ، عن ابن عباس قال : لما نزلت (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) (٢) . قال سعد بن عباد - وهو سيد الأنصار - : أه كلنا أنزلت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الأنصار ، ألا تسمعون ما يقول سيدكم ؟ » قالوا : يا رسول الله ، لا تلمه ، فإنه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكرأ ، وما طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرة . فقال سعد : والله يا رسول الله لئن لأعلم أنها حق ، وأنها من الله ، ولكأنى تمجبت أنى لو وجدت لكاعاً (حقاً) قد تغفلها رجل لم يكن لى أن أميجه ولا أحرکه حتى آتى بأربعة شهداء ، فوالله لا آتى بهم حتى يقضى حاجته .

قال : فما لبثوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية - وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم - فجاء من أرضه عشاء ، فوجد عند أهله رجلاً ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنيه ، فلم يهجه حتى أصبح ، ففقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنى جئت أهلى عشاء ، فوجدت عندها رجلاً ، فرأيت بعينى ، وسمعت بأذنى ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به ، واشتد عليه ، واجتمعت الأنصار فقالوا : قد ابتليت بما قال سعد بن عباد الآن (يعنى حصل ما توقعه سعد) يضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية ، ويبتل شهادته فى الناس . فقال هلال .

(١) سورة النور : ٦ - ١٠ .

(٢) النور : ٤ .

والله إني لأرجو أن يجعل الله لي منها مخرجاً ، يا رسول الله ، إني قد أرى ما اشتد عليك مما جئت به ، والله يعلم إني لصادق .

فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يأمر بضربه ، إذ أنزل الله عليه الوحي ، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في تريب وجهه ، ( يعنى تغير لونه ) ، فأمسكوا عنه حتى فرغ من الوحي ، فنزلت ( والذين يرمون أزواجهم ) الآيات . فسرى عنه فقال : أبشر يا هلال ، قد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً ، قد كنت أرجو ذلك من ربى عز وجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرسلوا إليها » . فأرسلوا إليها فجاءت ، فقراها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما ، وذكرهما ، وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا . فقال هلال : والله يا رسول الله ، لقد صنعت عليهما . فقالت : كذب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا عنوا بينهما » . فقيل لهلال : اشهد . فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فلما كان في الخامسة قيل له : يا هلال ، اتق الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب . فقال : والله لا يعذبني الله عليهما ، كما لم يجلدني عليهما . فشهد في الخامسة : أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم قيل لها : اشهدى أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . فلما كانت في الخامسة قيل لها : اتق الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب ، فتلكأت ساعة ثم قالت : والله لا أفصح قولى ، فشهدت في الخامسة أن لعنة الله عليهما إن كان من الصادقين . ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقضى ألا يدعى ولدها لأب ، ولا يرى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ، وقضى ألا يبيت لها ولا قوت ، وقال : « إن جاءت به أصيب أريسخ حمش الساقين فهو لهلال ، وإن جاءت به أورتى جعداً جالياً ، خدليح الساقين ، سايغ الإليتين ، فهو للذى رميت به » . فجاءت به أورتى جعداً جالياً ، خدليح الساقين ، سايغ الإليتين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا الإيمان لكان لي ولها شأن .

الأصهب تصغير الأصهب : أشقر اللون . والأريشح تصغير الأرسح : وهو الذي لا عجز له . وحش الساقين : دقيقهما . والأورقي : الأهمر . جعد الشعر : متموج الشعر . جالياً : ضمخ الأعضاء . الخلدج : عظيم الساقين . سابع الإليتين : عظيمهما .

ويعتبر هذا الحديث تفسيراً مفصلاً للآية في سورة النور . وخلاصة الأحكام لِمَن قُلف امرأته بالزنى :

١ - يشهد الرجل أمام القاضي أربع شهادات على الزوجة بالزنى قائلاً في كل منها : ( أشهد بالله إنى لصادق في أن زوجتى زنت بفلان ) . ويوقف في الخامسة . فيذكره القاضي عذاب الله ، وأن هذه الشهادة الأخيرة هي الموجهة لعنة الله . ثم يقول في الخامسة : ( لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ) والشهد للزوجة في المجلس أربع شهادات قائلة : ( أشهد بالله إنه لمن الكاذبين في دعوى الزنى على بفلان ) . وتوقف في الخامسة لتذكيرها . ثم تقول في الخامسة ( غضب الله على - أو لعنة الله على - إن كان من الصادقين ) .

٢ - يفرق القاضي بينهما بمجرد اللعان ، ولا تنفق لها ولا سكنى ، ولا ينسب ولها إلى أحد ، ولا يجوز ربهما بعد ذلك أبداً .

٣ - لا يجوز لزوج أن يتزوجها بعد ذلك أبداً . وهذا منذهب مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق . وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن الزوج إذا كذب نفسه بعد اللعان ارتفع التحريم المؤبد ، وجاز له نكاحها .

### صفة الدجالين والتقليح الصناعي :

منذ زمان طويل والنساء إذا لم يلدن على فراش الزوجية ، أو تأخر حملهن عن الزمان المهود لها أن تحمل فيه جرعن ، واستبليت بين الأوهام ، ثم ما يلبثن أن يلبأن إلى محترق الدجل أو السحر ، وتلقفن أيدي الوسطاء وتقودهن إلى مجامع المشعوذين ، ويقدم الدجال للمرأة قطعة من الصوف

ويأمرها أن تتحمل بها في داخل فرجها ، وكثيراً ما يحدث الحمل بعد فترة طويلة من العقم ، أو تأخير الحمل عن وقته الميعود .

حدث هذا كثيراً جداً في الريف المصري ، وفي الأساط الشعبية التي أعماها الجهل في المدن ، وعاشت بين طقوس التقاليد الموروثة ، والتي ترجع إلى عصور الوثنية السحيقة ، وما زال يحدث إلى الآن على مرأى من أزواج جهلاء يباركون كرامات هؤلاء المجادلة ، ويمجبون من خوارقهم .

والذي يحدث تماماً هو أن المشعوذ أباً كان نوعه يضع في تلك الصوفة ( منيا ) له أو لغيره ، استخراج باليد أو بغيرها من الوسائل ، ويقذف في الصوفة ، وتلف على الفور جيداً ، حتى تحتفظ الخللايا الحية بالحياة في درجة حرارة الصوفة القرية من درجة حرارة الجسم البشري ، ويرجع النجاح والإخفاق إلى إحكام وضع المني ، وعدم تعريضه للهو الخارجي .

فالحمل الحادث في هذه الحالة ( حل صناعي ) حدث مئى لرجل آخر غير زوج المرأة التي تطلب الولد ، وقد تطور هذا العمل البدائي إلى ما يعرف الآن بالتلقيح الصناعي ، الذي يحفظ فيه مئى الرجل ( أى رجل ) في أنابيب دقيقة ، وبطريقة علمية أدق ، وتتحمل به المرأة ، فيحدث الحمل غالباً . فكان العلماء زاحوا المشعوذين في النجل الرخيص بين تلك الأساط الجاهلة ، وإن كان ظاهرها مزوقاً بزواق المدنية المصرية .

ولا فرق بين الزنى وبين هذا العمل الخسيس في النتيجة فنتيجة الزنى وصوفة المشعوذ وأنبوبة المعمل العلمي واحدة ، وهى حل المرأة من غير ماء زوجها ، وإضافة ولد غريب إلى الأسرة ، له حقوق الأولاد الحقيقيين من الميراث وغيره من الأحكام ، ولكن الولد الغريب هذا لا يحمل في قلبه لأبيه الزعوم حب الابن لأبيه ، ولا لأصول أبيه وفروعه نفس العاطفة الفطرية المطلوبة في توثيق أواصر الحب والائتنام ، وإن كان يحمل لأمه شعوراً طيباً تنقصه بركة الحلال وفراش الزوجية .

والفرق بين الزنى وبين التلقيح بصوفة المشعوذ أو بأنبوبة المعمل هو

فيا يسبق قلب المني في موضع الحرث في المرأة ، يعنى في عملية الاستمتاع فقط ، أما النتيجة فهي نتيجة الزنى ، لا فرق بينهما في شيء . ومن هنا يتبين أن هذا العمل حرام ، وتحايل على إقناع النساء بنتائج الزنى في موضوع النسل والولادة . ومن علم به من الأزواج ورضى عنه فهو والبيوت سواء . وعلى الوعاظ ، وخطباء المساجد ، وعلماء المسلمين الذين يتصلون بتلك الأوساط إثم السكوت عن هذه الجريمة دون التنبيه إلى تحريمها . ودون النهي عنها .

### المخلوطة بالأجنبية حرام :

واعتماد الناس أن يدخلوا على الأجنيات ، ويتكلمون معهن في مصالح الحياة ، أو مجرد التسلية ، دون أن ينكر عليهم ذلك أحد ، إلا إذا حرفت المرأة بالسوء ، فإن الناس غالباً ما يتكبرون عليها وعلى من يدخل عليها . وفي غير هذه الحالة تكون الثقة الظاهرة في المرأة وفيمن يدخل عليها مانعاً أديباً من الإنكار .

ولهذه الظاهرة صور مختلفة . فقارئ القرآن للتبرك في البيوت في مواعيد محددة في الريف والأحياء الشعبية في المدن ، وجهلة المتصوفة ، وصديق العائلة في الأوساط المصرية ، وصديق الزوج في الأوساط الشعبية ، وأقرباء الزوج أو الزوجة من غير محارمها ، والعمال الذين يعملون عند الزوج أو شركائهم في العمل ، كل أولئك يدخلون على النساء في غيبة الأزواج وهو حرام .

أخرج مسلم : والبخارى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله . أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى الموت » .

قال البيهقي بن سعد فيما أخرجه مسلم : الحمى : أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ، ابن العم ونحوه .

قال النووي : المراد بالحمو هنا أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه ، وإنما المراد الأخ وابن الأخ ، وابن العم ونحوهم ممن ليس بمحرم ، وعلّة الناس المسألة فيه ، ويخلو بامرأة أخيه ، فهذا هو الموت ، وهو أولى بالتمسك ، وأما ما ذكره المازري من أن المراد بالحمو أبو الزوج ، وقال : إذا نهي عن أبي الزوج وهو محرم ، فكيف بالغريب ، فهذا كلام فاسد ومردود ، ولا يجوز حمل الحديث عليه .

قال القاضي عياض : ( الحمو الموت ) معناه : أن الخلوة بالأحباء مؤدية إلى الفتنة والملاّك في الدين ، فجعله كهلاك الموت ، فورد الكلام مورد التنظيذ .

ولا يجوز أن تجلس المرأة مع ضيوف زوجها ، لأن الفتنة حينئذ غير مأمونة ، إلا إذا كانت عجزاً لا أرب فيها للرجال . واحتجاج بعضهم على جواز ذلك بما أخرجه الشيخان عن سهل بن سعد أن أبا أسيد الساعدي دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه ، وكانت عروسه هي خادمة الجمع ، فهذا محمول كما يقول الإمام النووي على أنه كان قبل تشريع الحجاب .

ولا يخفى ما تجرّه تلك العادة في عصرنا من مفساد نسمع عنها ، ونقرأ نتائجها في الصحف السيارة ، ونعرف في ساحات القضاء الكثير من بلايا هذا الاختلاط .

عقوق الوالدين حرام :

أوصى القرآن الكريم بالوالدين خيراً . فقال تعالى : ( وقلبي ربيك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً ) (١) .

(١) سورة الإسراء : ٢٣ ، ٢٤ .



وقد بينا قبل فلك بعض الأصرار الكامنة في بر الوالدين ، والحذر من عقوقهما ، ونقول هنا زيادة على ما سبق : إنها بداية صلة الرحم ، وأصل القدوة الحسنة للأبناء ، حتى تكون الصورة الرضائية لأبائهم مع أجدادهم وجداتهم نموذجاً يحتذى به ، فليس أخطر على بناء المجتمع من أن يرى الولد أباه ينهر جده أو جدته ، إذ ما تلبث تلك الصورة المهزأة أن ترسخ في أذهانهم ، ليعيدوا تمثيلها مع أولئك الآباء ، ومن هنا تفقد البلرة الأولى للمجتمع قلميتها واحترامها ، ولا تبقى للرحم كله قيمة ولا حرمة ، فإذا أهين الأب والأم ، فالعالم والحال أهون منهما . وهكذا نخجو جنوة عصرة على الحرمات ، وتسود تقاليد الغاية مجتمع المسلمين ، الأمر الذي أوضحته السنة ، وحلرت منه في أحاديث لا تحصى .

أخرج مسلم ، وأحمد بن حنبل عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رغم أنف ، ثم رغم أنف ، ثم رغم أنف رجل أدرك والديه ، أحدهما أو كليهما عند الكبر : ولم يخلل الجنة » . يعنى بسبب برهما .

ومن حديث الإمام أحمد عن مالك بن عمر ، والقشيري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أدرك والديه أو أحدهما ثم دخل النار ، فأبعده الله وأهقه » . يعنى بسبب عقوقهما .

ولا يقتصر بر الوالدين ونحريم عقوقهما على حياتهما ، بل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح الباب واسماً أمام المسلمين ليربوا آباءهم بعد موتهم ، وحلّد العناصر التي يبر الإنسان والديه بها بعد موتهما .

فقد أخرج أبو داود ، وابن ماجه ، والإمام أحمد وهذا لفظه ، عن أبي أسيد الساعدي قال : بينا أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ جاءه رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، هل بقى على من بر أبوى شيء بعد موتهما أبرهما به ؟ قال : « نعم ، خصال أربع : الصلاة عليهما والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما ، وإكرام صديقهما ، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلهما ، فهو الذي بقى عليك من برهما بعد موتهما » .

والمراد بإتقاد عهدهما : تنفيذ وصاياهما ، وعلم الإخلال بها . والمراد بالرحم التي لا رحم للإنسان إلا من قبلهما : إخوانهما وفروعهما ، كالعم والخال وأولادهما .

وإذا كان الجهاد في سبيل الله ، وطلب الشهادة في سبيل الدعوة هو أقصى العبادات مرضاة لله تعالى ، فقد آثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يكون هذا الجهاد إلا برضا الوالدين ، فإن كرها ذلك لولدهما لحاجتهما إليه كان لإرضائهما أفضل من الجهاد . أخرج أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن معاوية بن جهمه السلمي : أن جهمه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أردت الغزو ، وجئتك أستشيرك ، فقال : « هل لك من أم ؟ قال : نعم . فقال : الزمها ، فإن الجنة تحت رجلها » . ويظهر أنها كانت في حاجة إلى رعاية ابنها .

وأخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أبايعك على الهجرة والجهاد أبتغي الأجر من الله . فقال له : « فهل من والدك أحد حتى ؟ قال : نعم ، بل كلاهما حي . قال : أفتبتغي الأجر من الله ؟ قال : نعم . قال : فارجع إلى والدك فأحسن صحبتهما » .

وليس المراد : إغلاق باب الجهاد أمام كل من له أب وأم : ولكن هذه الحالة خاصة بما إذا لم يكن للوالدين غيره ، وكانا في حاجة إلى بر .

لا تجوز طاعة الوالدين في معصية :

قال الله تعالى : ( وإن جاهدك على أن تشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل من أناب إلى (١) ) .

يعنى : إذا حرضاك على أن تتابع دينهما ، فلا تقبل منهما ذلك ، ولا تمتك

ذلك من أن تصاحبهما في الدنيا محسناً إليهما ، واتبع سبيل المؤمنين . ويدخل في ذلك ما إذا طلبا من ولدهما أن يعمل عملاً هو معصية الله ، فلا طاعة مخلوق في معصية .

أخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : أنزلت في هذه الآية : ( وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ) . كنت رجلاً راءياً ، فلما أسلمت قالت : يا سعد ، ما هذا الذي أراك قد أخذت ؟ لتدعن دينك أولاً أكل ولا أشرب حتى أموت ، فتصير بي ، فيقال : يا قاتل أمه . فقلت : لا تفعل يا أماء ، فلن لا أدع ديني هذا لشيء . فكنت يوماً وليلة لا تأكل ، فأصبحت وقد جهدت ، فكنت يوماً وليلة أخرى لا تأكل ، فأصبحت قد اشتد جهدها . فلما رأيت ذلك قلت : يا أمه تعلمين والله لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفساً نفساً ، ما تركت ديني هذا لشيء ، فإن شئت فكل ، وإن شئت لا تأكل . فأكلت .

#### النسب في سب الوالدين من الكبار :

من الكبار الشائنة بين الناس أن يتبادلوا شتم الآباء على سبيل المزاح ، وقد حدد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاواه معنى العقوق المحرم فقال : هو كل فعل يتأذى به الوالدان تأذياً ليس بالهين ، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة .

فالإنسان الذي يتسبب في شتم والديه شتاً يتأذيان به تأذياً ليس بالهين . فهو من عقوق الوالدين المحرم والمعتبر من الكبار .

والأصل في هذا ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من الكبار شتم الرجل والديه . قالوا : يا رسول الله ، وهل يشتم الرجل والديه ؟ قال : نعم ، يسب الرجل أباه ، فيسب أباه ، ويسب أمه » .

## حقوق الأبناء على الآباء :

وقد حرص الإسلام على ألا يتسبب الآباء فيما يعكر صفو الحب والبر من الولد لأبويه ، فحدد حدوداً تضمن صفاء الحب والود بين الأصل وفرعه ، حتى تستلظ شجرة الأسرة ، وتثمر ثمارها المرجوة من القوة والوحدة ، والخير العميم ، وحتى لا تتشوش القلوب بنيران الحقد والبغضاء ، إذا ما حاد الأب عن الطريق ، ففضل ولداً على آخر بلا مسوغ شرعى لهذا التفضيل ، أو إهمال تربية ابنه وتعليمه ، وأسلمه للضياع .

والأصل في ذلك حديث الشيخين المشهور : « كلكم راع . وكلكم مسئول عن رعيته » . الحديث . فكل ما يجب للرعية على الراعى من الرعاية والرعاية الدينية ، وتبينة الولد لاستقبال الحياة ، والعدل بينه وبين إخوته . فلا يخص أحدهم بشئ دون رضاكم ودون علم شرعى فإن فعل فقد فعل إثمًا وارتكب حراماً .

ومن أشهر ما يفعله الآباء : حرمان بعض الأبناء من الميراث ، كحرمان البنات ، أو حرمان أولاد امرأة لم تكن بارة بالزوج .

ولمنا حذر الله تعالى من الإضرار بالورثة في الوصية فقال تعالى :  
( من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله ) (١) . يعنى :  
يجب أن تكون الوصية على العدل ، لا على الجور والظلم ، بأن يحرم بعض الورثة ، أو يزيد على ما قدر الله له من الفريضة ، ففى سعى في ذلك كان كمن ضاد الله في حكته وقسمته . وقد أخرج الترمذى عن ابن عباس موقوفاً :  
« الإضرار في الوصية من الكبائر » .

ومن هنا اختلف الفقهاء في الإقرار للوارث هل هو صحيح أم لا حل قولين :

---

(١) سورة النساء ١٢ .

أحدهما : لا يصح ، لأنه مظنة التهمة ، وأن يكون قد أوصى له بصيغة الإقرار ، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » . وهذا منسوب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي في التقديم .

وقال الشافعي في الجديد : يصح الإقرار . وهو منسوب طاووس ، وعطاء ، والحسن ، واختاره البخاري في صحيحه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث » . وقال تعالى : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) فلم يخص وارثاً ولا غيره .

ويجوز هذا الخلاف إذا كانت صورة الإقرار بدين أو نحوه لبعض الورثة صحيحة مطابقة للحقيقة .

أما إذا كان الإقرار حيلة لتفضيل بعض الورثة على بعض فهو حرام بالإجماع لقوله تعالى : ( غير مضار ، وصية من الله ) .

وأخرج الإمام أحمد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة ، فإذا أوصى حاف ( ظلم ) في وصيته ، فيختم بشر عمله ، فيدخل النار ، وإن الرجل يعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة ، فيعدل في وصيته ، فيختم له بخير عمله ، فيدخل الجنة . ثم قال : اقرأوا إن شئتم ( تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنت تجري من تحتها الأنهار خالد فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويعد حدوده يدخله ناراً خالد فيها وله عذاب مهين ) (١) .



## في الآداب الاجتماعية

### الإسلام وأخوة الإنسان :

الإسلام هو الفطرة ... يعترف بتفاوت الناس في الفضل وفي الجدارة ... ومن هنا تفاوتوا في الأرزاق وحظوظ الحياة . . . أما التفاوت بالمظهر فليس تفاوتاً على الحقيقة . . . ولقد قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة التي يقوم عليها عمار الحياة ، وتعمم الأحياء من خراب العقل والعواطف ، وقرر للناس حقيقة المساواة ، وأنها تتعلق بالحقوق والواجبات ، وتناط بأشرف العواطف وأبعدها مثلاً عن دعاة المنصر والمقصد والتخريب ، فقال تعالى :

( ورأى بعضكم لفرق بعض درجات ليتخذ بعضكم بعضاً مخزياً (١) .

( إن أكرمكم عند الله أتقاكم ) (٢) .

( إنما المؤمنون إخوة ) (٣) .

ومن هنا تبين لنا الحكمة العليا من الحوافز التي شرعها الإسلام لإراء الإنسانية بالعواطف السامية من خلال هذا التفاوت وهو يبنى اللبنة الأولى للمجتمع الكبير ممثلة في الأسرة ، ويحرص في الوقت نفسه على تعدد مواقع المودة والرحمة وعدم حصرها في الأبوة والأمومة والرحم القريب ، ويحوطها بالضمانات والتشريعات التي تحميها من الضعف الذي تولده الزوجة أو الطمع ، ويتوسع في بنائها حتى تشمل مجتمع المؤمنين كله تحت لواء أخوة الدين التي تشمل المترابطين بالزواج وصلة الأرحام ، وتشمل المتباعدين الذين

---

(١) سورة الزخرف : ٣٢ .

(٢) سورة الحجرات : ١٣ .

(٣) سورة الحجرات : ١٠ .

لم يتراحموا بهذا الرباط ، وإنما تأخروا برباط هو أقوى من كل رباط ،  
الآ وهو الإيمان الذى يجمع الكل على هدف واحد، وكلمة واحدة ، ونسب  
واحد هو نسب الإسلام .

فإذا كانت المودة والرحمة هما نسب الأقرباء ، فإن أخوة الإيمان هي  
نسب من لم يكن يرجى بينهم نسب فى أى تشريع ولا فى أى قانون غير  
قانون السماء .

ونحن نلاحظ أن الإسلام وهو يربط كل المؤمنين برباط الأخوة إنما  
يستوحى أصرة الدم الأقوى من رباط الزوجية كلما تباعلت بالمؤمنين  
أواصر الرحم القريب . أى إن التشريع الإسلامى قد اختار لغرياء الدم من  
المؤمنين نفس العاطفة الأخوية ، وجعل بدلا من رباط الدم القريب رباط  
الدين الأقرب من كل رباط قريب ، وقررت السنة لأقرباء الدين  
نفس الحقوق الواجبة لأقرباء الرحم القريب . فالمسلم أخو المسلم  
لا يظلمه ، وهو أخوه فى وجوب النصرة ، وهو أخوه لا يخطب على  
خطبته ، ولا يبيع على بيعه ، إلى آخر ما جاء فى السنة من حقوق أخوة  
الدين التى لا تقل عن أخوة الدم فى قليل ولا كثير ، تفسيراً لما جاء فى  
القرآن من أصول الأخوة الإيمانية ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا  
غيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن غيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم  
ولا تنابزوا بالألقاب بئس الامم المسوق بعد الإيمان ) . . .

والشعور بأخوة الدين شعور لا يخطئه قلب المؤمن فى أى بلد إسلامى يعيش  
فيه ، أو فى أى بلد غير إسلامى يقابل فيه مسلماً ، فإن اتحاد العقيدة والثقافة  
والكلمة والوجهة يربط بين الغريبين ويحتويهما فى إطار نادر من الحب والأنس  
فتتلاقى فيه القلوب قبل الأجساد ، وتأنس النفوس قبل الأشباح .

وبمثل هذه الحكمة العليا عالج الإسلام مشكلة التفاوت بين الناس فى  
الأرزاق والأقدار والمواهب والقوة ، فاعترف به ، واعتبره منطلقاً لبناء  
صرح من الأخلاق الإسلامية العليا ، ووضع له الحلول تلو الحلول ، واعتبر  
الأخوة الإيمانية إطاراً شاملاً لكل المؤمنين على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم



إن صبح هذا التعبير ، وشاملا لكل تلك الحلول الأخلاقية التي تربط الحياة الدنيا بغايتها من الحياة الأخرى على طريق الجزاء .

ولقد عادى الشيوعيون الإسلام من دون الأديان كلها ، لأنه وضع الحل الأمثل لتلك الخلافات ، ووضعها موضع التطبيق العملي الناجح ، واعترف بها ، وحسن المجتمعات من تلك الأوهام الهدامة أبد الأبد ، فلا مساواة بين الناس إلا في الحقوق والواجبات ، أما المساواة بينهم في الأمتار كما يؤمن بذلك أتباع « ماركس » فهذه المساواة الشيوعية المزعومة كما يقول الأستاذ العقاد ظلم لا يدانيه ظلم « فلن نتخيل في الدنيا ظلما أوبل من ظلم التسوية بين غير المتساوين ، فإنه يجور على الأصلح ، ولا يحصى المجرى من الصلاح ، ويقم العقبات في سبيل تجديد القوى ، واستفزاز المهمل ، وتنشيط الكسالى ، وتقدير الثقة في نفوس العاملين » .

### قطعة الرحم من الكبائر :

أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى خلق الخلق ، حتى إذا فرغ ، قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائد من القطيعة . قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك ، وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى . قال : فذاك لك . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأوا إن شئتم : ( فهل حسبت أن توليت أن تعلموا في الأرض يقطعوا أرحامكم . أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم . أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقلامها ) . .

الرحم معنى من المعاني هو قرابة تجمعها رحم والدلة ، ولا يتصور منها قيام ولا كلام ، وإنما هو ضرب مثل ، وحسن استمارة على عادة العرب في بلاغهم ، والمراد تعظيم شأن الرحم ، وعظيم إثم قاطعها .

قال القاضي عياض : لا خلاف في أن صلة الرحم واجبة في الجملة ، وقطيعتها معصية كبيرة ، والأحاديث تشهد لهذا ، ولكن الصلة درجات بعضها أرفع من بعض ، وأدناها ترك المهاجرة ، وصلها بالكلام ولو بالسلام ،

ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فنها واجب ، ومنها مستحب ،  
فلو وصل بعض الصلة ولم يصل إلى غايته لا يسمى قاطعاً ، ولو قصر عما يقدر  
عليه لا يسمى واصلاً .

واختلفوا في تحليد معنى الرحم التي تجب صلتها . قليل : هو كل رحم  
محرم ، بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرمت متاكحتهما ،  
فصل هذا لا يدخل أولاد الأعمام ، ولا أولاد الأخوال .

وقيل : هو عام في كل رحم من ذوى الأرحام في الميراث ، يستوى  
في ذلك المحرم وغيره . ويدل عليه قوله صلى الله عليه في معنى الرحم :  
« ثم أدنك فأدنك » .

قال النووي : والقول الأخير أصح ، لحديث : « إن أبر البر أن يصل  
أهل ود أبيه » . مع أنه لا محرمية .

وقد توعده الرسول صلى الله عليه وسلم قاطع الرحم فقال فيها أخرجه مسلم  
عن جابر بن مطعم : « لا يدخل الجنة قاطع رحم » . قال النووي : من  
استحل قطيعة الرحم بلا سبب ولا شبهة مع علمه بتحریمها فهو كافر  
مغلط في النار . ومن لم يستحل قطيعتها فإنه لا يدخل الجنة في أول الأمر مع  
السابقين ، بل يعاقب بتأخره القدر الذي يريد الله تعالى .

وقد رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلة الرحم فقال فيها أخرجه  
مسلم عن أنس : « من أراد أن ييسر له في رزقه ، أو ينسأ له في آثره  
( يعني : يؤخر له في أجله ) فليصل رحمه » . ومعنى الزيادة في الأجل هنا :  
بركة العمر ، والتوفيق للطاعات ، وعمارة الأوقات بما يضع في الآخرة  
وحفظها من الضياع . وهذا هو المعقول من الأقوال في ذلك .

ويخطئ بعض الناس فيقاطع من يقاطعه من أهل رحمه ، ولا يصله  
إلا إذا وصله ، وهذه لا تعتبر صلة ، ولكنها مكافأة ، وليس الواصل  
بالمكافئ ، ووصل من قطعك أمر رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحدث عليه فقال في حديث مسلم عن أبي هريرة أن رجلاً قال : يا رسول

الله ، إن لي قرابة أصلهم ويقطعونني ، وأحسن إليهم ويسيئون إلي ، وأحلم  
عنهم ويجهلون علي ، فقال : « لئن كنت كما قلت ، فكأنما تسفهم  
المل » . يعني تطعمهم الرماد الحار من أثر النار . وتسفهم . بكسر  
السين وتشديد القاء وضمها .

وهو تشبيه لما يلحقهم من الألم والحزى بما يلحق آكل الرماد الحار  
من الألم وسوء المنظر .

### هجر المسلم أخاه

وغير المرابطين برباط الرحم كذلك لا يجوز التقاطع بينهم ، ما لم يكن  
أحد المهاجرين من أهل البدع والأهواء ، أو مجاهراً بمعية ، فإن هجره  
حينئذ واجب ، ما لم يتب أو يرجع عن البدعة . وغير المهاجرين من يبدأ  
أخاه بالسلام .

أخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن أبي أيوب الأنصاري أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة  
أيام ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

وإنما أبيع للمسلم أن يقطع أخاه ثلاثة أيام ليلعب السبب العارض الذي  
من أجله وقعت المهاجرة .

قال الإمام النووي : وقوله صلى الله عليه وسلم : « وخيرهما الذي يبدأ  
بالسلام » . فيه دليل للمذهب الشافعي ومن وافقه على أن السلام يقطع المهاجرة ،  
ويرفع الإثم فيها ويزيله . وقال أحمد وابن القاسم المالكي : إن كان يؤذيه  
لم يقطع السلام ما بينهما من مهاجرة .

واختلفوا في المراسلة ، وهل ترفع إثم المهاجرة أولاً . والصحيح :  
أنها ترفع الإثم ، لأنها تزيد الوحشة .

والمهاجرة بين المسلمين تمنع مغفرة الله ، وقد أخرج الترمذي ومسلم

وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تفتح أبواب الجنة كل يوم اثنين وخميس ، فيغفر في ذلك اليوم لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً ، إلا من بينه وبين أخيه شحناء ، فيقال : أنظروا ههنا حتى يعطوا » .

### ترويع المسلم حرام :

حرمة المسلم من أى طبقة كانت ، فقيراً أو غنياً ، رفيع القدر أو مغفورا معتبرة وواجبة الاحترام ، وفي ذلك أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى يدمعه ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه » .

في الحديث تأكيد لعموم النهي ، وهو قوله لمن بينهم فيه ومن لا بينهم كالأخ الشقيق الذي لا بينهم إلا الإنسان بعداوته . ويشمل المنزل والجد ، لأن ترويع المسلم وتخويفه حرام بكل حال ، ولعن الملائكة لفاعل هذا دليل على عظم التحريم .

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم هذا الفعل بقوله فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار » .

ويلحق بهذا ما يفعله بعض الناس في مزاحهم بعضهم مع بعض من التخويف بإشارات في الوجه أو غيره ، لما يمكن أن يحدث من عاهات في العين أو غيرها على سبيل الخطأ ، فضلا عن حرمة الترويع للمسلم .

ويلحق به كذلك ما يفعله بعض الناس من أن يحق أحدهم شيئاً من متاع أخيه على سبيل اللعب والمزول ، ثم يرده إليه بعد ذلك . وقد أخرج الترمذي وأبو داود عن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لعباً ولا جلاً ، ومن أخذ عصا أخيه فليردها إليه » .

### لا يحتاج الثان دون الثالث :

ومبالغة في رعاية المسلم لمشاعر أخيه المسلم أيا كان قدره الدنيوى فقد حرم الإسلام على المسلم أن يتحدث مع أخيه سرًا ومعهما ثالث يجلس وحده ، وذلك لما يسبب هذا العمل للثالث من الخجل والألم ، والشعور بعدم الثقة .

وقد أخرج الشيخان وأبو داود والترمذى عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتجسس الثان دون صاحبهما ، فإن ذلك يخرجه » . وروى مثله عن ابن عمر . وقال أبو صالح ( أحد رواة الحديث ) : قلت لابن عمر : فأربعة . قال : لا يضررك .

قال النووي : هو نهى تحريم ، وهو أن يتجاسى الثان بخضرة ثالث ، وكذا ثلاثة بخضرة رابع ، فالحرم على كل حال هو أن يترك واحد وحده . وملحظ ابن عمر ، ومالك ، والشافعية : أن النهى عام في كل الأزمان ، وفي الحضر والسفر . أما إذا كانوا أربعة فتجاسى الثان دون اثنين فلا بأس بالإجماع .

### كرهية المجازفة في المدح :

مدح الإنسان لأخيه مسألة دقيقة تزل فيها الأقدام ، وذلك حينما يوجد شخص يحب المدح ، ويجد من المادحين من يكيل له المدائح دون حساب ، ولا تحر للحقيقة ، فهذا الممدوح حينئذ يهاجمه الإهجاب بنفسه ، فربما تكبر قسده دينه ، وضل في دنياه . فإذا كان متحكما في أرزاق الناس ، يعطى من رغبه ، ويمنع من يفضيه ، فإن تواتر المدائح على مثل هذا الإنسان يجعله ينفق المسال العام في غير موضعه ، فيليب الخامل ويقربه ، ويرفعه إلى مناصب القيادة ، ويعاقب العامل صاحب الموهبة العظيمة ، ويعزله في ركن بعيد لا تفيد منه الأمة ، ولا يمدح حافظا له على مواصلة العمل والابتكار .

من أجل هذا صور رسول الله صلى الله عليه وسلم المداح بمن يقطع عنق الممدوح ، كناية عن إهلاكه في الدين والدنيا ، وذلك فيما أخرجه الشيخان

وأبو داود وابن ماجه عن أبي بكره أن رجلا أتى على رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : « قطعت عتق صاحبك ، ثلاث مرات ، ثم قال : إذا مدح أحدكم صاحبه لا محالة فليقل : إني أحسبه كذبا ، ولا أزيهه على الله تعالى » .

وقد أخرج مسلم والترمذى وابن ماجه وأبو داود عن همام قال : جاء رجل فأتى على عثمان في وجهه ، فأخذ المقداد بن الأسود ترابا ، فحشا في وجهه وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا لقيتم المداحين فاحشوا في وجوههم التراب » .

وقد حمل المقداد الحديث على ظاهره ، وواقفه جماعة كانوا يحشون التراب في وجوه المداحين . وقال آخرون : مناه غيبوم فلا تعطوهم شيئا .

وقال النووي : وردت أحاديث صحيحة تبيح المدح في الوجه . وجميع بينها بأن الهى معمول على المحازفة في المدح ، والزيادة في الأوصاف ، أو على من يخاف عليه الفتنة والإحجاب . وأما من لا يخاف عليه الفتنة لكمال تقواه ، ورسوخ عقله ، فلا كراهة في مدحه إذا لم يكن فيه مجازفة ومخالفة للمصلحة

### سبب المسلم حرام :

السب : الشتم . وشم المسلم يغير حق حرام بإجماع الأمة . وقاعله فاسق بنص الحديث الذى أخرجه مسلم عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » .

أما تحديد المشولية فيما إذا تبادل المسلمان شتم أحدهما الآخر فقد حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المستبان ما قال لا فعل البادىء منها ، ما لم يعتد المظلوم » . فالإثم الناشئ من السباب الواقع منهما يقع على البادئ ، لأنه التسبب في هذه المشاعة . أما إذا تجاوز المظلوم قدر

الانتصار المشروع ، فشم البادئ بأكثر مما شتمه به ، فإن إثم الزائد من الشتم يقع على المظلوم .

والعفو عن البادئ أفضل ، لقوله تعالى : ( ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) . وليس العفو عن الظالم ضعفا كما يفهم ذلك بعض الجهلاء ، بل هو عز كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم عن أبي هريرة : . . . وما زاد الله عبداً بغو إلا عزاً . . .

وإذا انتصر المسبوب لنفسه ، وشم شاتمته فقد استوفى ظلامته . وبرئ الشاتم الأول من حقه ، وبقي عليه حق الله تعالى ، وهو يغفر بالتوبة والاستغفار وفعل الحسنات ( إن الحسنات يلهين السيئات ) .

### سوء الظن بالمسلم والتجسس على حاله :

من فرائد الإسلام الرائعة في التربية الاجتماعية والفردية : أن منح المسلم من الثقة ما يتسای بروحه المعنوية إلى أرفع درجاتها ، فلا يأخذ بالظن السيئ ، ولا يتبع عوراته عن طريق التجسس ، ومن ثم يتكلم بما ظن أو بما هداه إليه . التجسس من كشف العورات المستورة ، فينفر المسلمون بعضهم من بعض ، ثم يجهرون بما أخفوه من معاصي الله ، ويتحدون المجتمع بها ماداموا قد اقتضحوا بالأسنة إخوانهم ، وتتملأ التوبة بعد ذلك على المجاهر المتحدى ما دام قد جاهر على صفة تشبه الانتقام من المجتمع الذي فضح مستور أمره .

لقد أخلق الإسلام هذه الأبواب بإغلاق أول باب يصل إليها وهو سوء الظن ، فأعطى المستترين بمعاصيهم فرصة الرجوع عنها ، وحفظ المجتمع من شر التحدي الناشئ عن المباشرة بالعصيان ، وحفظ علاقات المسلمين قائمة على المحبة ، وأفسح المجال لمن عصي في أسر أن تكون مشاركته لإخوانه في أعمال البر الأخرى طريقاً أكيدا لتوبته ورجوعه إلى حنى الإسلام الوثيق . وإذا كان الظن السيئ وما يقيمه من شك في المسلمين هو باب الشر فقد

أخلفه القرآن الكريم بقوله تعالى: ( يا أيها الذين آمنوا اجنبوا كثيراً من  
الظن إن بعض الظن إثم ) (١) .

والظن : تهمة تقع في القلب لمسلم بلا دليل . وسبب نزول هذه الآية  
ما ذكره التلبي في تفسيره : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر ضم  
الرجل المحتاج إلى الرجلين الموسرين فيخدمهما ، فضم سلمان إلى رجلين ،  
فقدم سلمان إلى المنزل فظلمته عيانه فنام ، ولم يهيئ لهما شيئاً ، فقالا له :  
انطلق فاطلب لنا من النبي صلى الله عليه وسلم إداماً وطعاماً ، فذهب . فقال  
له النبي صلى الله عليه وسلم : « اذهب إلى أسامة بن زيد فقل له : إن كان  
عنده فضل من طعام فليعطك » . وكان أسامة خازن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
فذهب إليه فقال : ما عندى شيء . فذهب إليهما فأخبرهما ، فقالا : قد  
كان عنده ولكنه بخل . ثم بعث سلمان إلى طائفة من الصحابة فلم يجد عندهم  
شيئاً . فقالا : لو بعثنا سلمان إلى بئر سمية لغار . يعنى : جف مأواه .  
وانطلقا يتجسسان هل عند أسامة شيء ؟ فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
لهما : « ما لي أرى خضرة الحمم في أفواهكما ؟ » فقالا : والله يا نبي الله  
ما أكلنا في يومنا هذا لحماً ولا غيره . فقال : « ولكنكما أكلتما لحم سلمان  
وأسامة » فنزلت هذه الآية .

فنحن نرى كيف تطور الظن إلى تجسس في الآية الكريمة ، والظن المنهى  
عنه في الآية هو التهمة من غير دليل ، بدليل قوله تعالى بعد النهي عنه :  
( ولا تجسسوا ) . ولو كان مؤكداً بدليله لما عقب بالنهي عن التجسس  
فكل ما لم تكن له أمانة صحيحة ، ودليل ظاهر من الظنون فهو حرام واجب  
الاجتناب .

والدليل على أن التجسس على عورات المسلمين يفسد المجتمع الإسلامي  
ما أخرجه أبو داود عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« إنك إن تلعبت عورات الناس أفسدتهم ، أو كذبت ففسدتهم » .

(١) سورة المجرات : ١٢ .



وأخرج الشيخان والترمذى وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ، ولا تخسسوا » . والصحيح من الفرق بين التجسس ( بالجيم ) والتخسس ( بالخاء ) أن الأول هو البحث عما يكتم عنك . والثاني : محاولة البحث بأحد الحواس .

ولا يجوز على هذا أن ينظر الإنسان إلى بيت أخيه ، أو يسمع عليه بأذنه ، ليكتشف ما يجري فيه من أعمال . وأخرج أبو داود عن زيد قال : أتى ابن مسعود رجل فقال : هذا فلان تقطر لحيته خرا . فقال له عبد الله : إنا قد نبينا عن التجسس ، ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذ به .

وجماع المسألة ما قاله عمر رضى الله عنه : « لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم إلا خيرا ، وأنت تجد لها من الخير محملا » .

### تحريم النية :

ومن توابع الظن والتجسس أن تستقر المواجه في القلب ، فيتحدث بها المسلم في حق أخيه ، وتلك هي النية . وهي حرام بنص قوله تعالى : ( ولا يحب بعضكم بعضا يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ) (١)

وقد فبرت السنة حدود النية المحرمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أخرج مسلم والترمذى والنسائي وأبو داود عن أبي هريرة : « قيل : يا رسول الله ، ما النية ؟ قال : ذكرك أخاك بما يكره . قيل : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال : فإن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » . يعنى : قلت فيه البتان ، وهو الكلب العظيم .

وقالت عائشة رضى الله عنها فيما أخرج الترمذى وأبو داود : قلت

---

(١) سورة المجرات : ١٢ .

النبي صلى الله عليه وسلم : حبك من صفة كذا وكذا . تعنى : أنها قصيرة .  
فقال : ه لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته . يعنى : غيرته  
وأفسدته . والأحاديث فى النهى عن النية أكثر من أن تحصى .

قال الإمام النووي : تباح النية لفرض شرعى ، وذلك فى ستة أمور :  
١ - التظلم ، فيجوز للمظلوم أن يتظلم للسلطان والقاضى وغيرهما من  
له ولاية أو قدرة على إنصافه ، فيقول : ظلمنى فلان ، أو فعل كذا وكذا .  
٢ - الاستئمان على رد المنكر ، ورد العاصى إلى الصواب ، فيقول لمن  
له قدرة : فلان يعمل كذا ، فازجره عنه ، ونحو ذلك .

٣ - الاستفتاء ، بأن يقول للمفتى : فلان ، أو أبى ، أو زوجى ظلمنى  
بكذا ، فهل له ذلك ؟ وما طريق فى الخلاص ، فهذا جائز للماجة ، لقول  
هند : إن أبى سفيان رجل شحيح .

٤ - تحذير المسلمين من الشر ، وذلك من وجوه : منها جرح المبروحين  
من الرواة والشهود والمصنفين ، وذلك جائز بالإجماع ، بل واجب صونا  
للشريعة ، ومنها إذا رأيت طالب علم يأخذ علمه عن مبتدع أو فاسق وخفت  
عليه ضرره فليك نصيحتك ببيان حاله ، ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم  
بها على وجهها ، لعدم أهليته ، أو لفسقه ، فيذكره لمن عليه الولاية ،  
ليستدل به على حاله .

٥ - أن يكون الإنسان مجاهراً بفسقه أو بدعته ، كالخمر ، ومصادرة  
الناس ، وجباية المكوس ، وتولى الأمور الباطلة ، فيجوز ذكره بما يجاهر  
به ، ولا يجوز ذكره بغيره إلا بسبب .

٦ - التعريف . فإذا كان معروفًا بقلب ، كالأعمش ، والأعرج ،  
والأفطع ، جاز ذكره به للتعريف ويحرم ذكره به للتقصيص ، ولو استطاع  
تعريفه بغيره كان أولى .

ويلحق بهؤلاء فى عصرنا العملاء الذين يتعاملون مع مذاهب معادية

للإسلام كالشيوخين مثلا ، أو من يحاولون بث آرائهم الشاذة المخالفة لإجماع السلف بقصد الشهرة بين الشباب الذي يطلب العلم ، فالتعريف بحقيقة حال هؤلاء واجب لحماية الشريعة ، ولإيمان المؤمنين .

وطريق التوبة من الغيبة ما نقله ابن كثير عن الإمام أحمد والجمهور : أن يقلع عنها ، ويعزم على ألا يعود ، وأن ينفي على من اغتابه في المجالس التي كان يلعب فيها ، وأن يرد عنه الغيبة جهده ، فتكون هذه بذلك .

### لا يسخر قوم من قوم :

لا تتحلل وحدة الأخوة الإيمانية ، ولا يتحول النظام الإسلامي من وحدة مناسكة ، وإطار واحد يجمع الدرجات المتقاربة المتكافئة المتعاطفة إلى طبقات متناحرة إلا بتأثير السخرية والاستهزاء ، واحتقار فريق لفريق ، فن ثم يحدث التلم الواسع في بناء المجتمع الإسلامي ، ويكون النظام الطبقى الذي يستغله أعداء الإسلام أسوأ استغلال ، ويستميلون المحقرين من إخوانهم إلى صفوفهم ، ثم يؤرثون في قلوبهم نيران الحقد على من احتقروهم ، ويخفروا منهم ، وبالتالي يستخدمونهم معاول هدم في صرح الإسلام الذي بناء القادة الأوائل بالدم الغالي ، والكفاح المرير ، وإعلاء المبادئ العليا التي لا تدانيها مناهج الدنيا كلها في الإصلاح والبناء ، حيناً أقاموا مجتمعا مثاليا مترابطا بأخوة الإيمان .

والتأمل في الآية التي تنهى عن تحزيرة المسلمين بعضهم من بعضهم يدرك عظمة المنهج القرآني في بناء وحدة المسلمين ، وفي تحصينهم ضد مذاهب الهدم اللاحقة لنزول القرآن ، وإلى أبد الدهر . فاقه تعالى يقول :

يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزو بالألقاب بلس الإله المفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون (١)

---

(١) سورة المجرات : ١١ .

فقد أخفى الله عن العباد حقيقة الأفضلية التي يعلو بها فريق على فريق ،  
أو فرد على فرد حتى لا يسخر المستعلى بمن هو دونه فيما يظن ويزعم ،  
وقد اعتبر الله ميزان الأفضلية بين قوم وقوم ، أو نساء ونساء ، أو فرد  
وفرد ، هو القلب ، وما يسيطر عليه من وجدان رفيع أو هاجس حقير ،  
فقد يكون المظهر جميلاً في الخلق والزينة ، والقلب متعففاً بما فيه من سوء ،  
ونوايا الشر ، وقد يكون المظهر زاهداً ناسكاً عابداً ، والقلب يمجج بالغرور  
والإعجاب والشهوات المحرمة ، ولذلك نجد آراء السلف في تفسير الآية يدور  
حول هذه المعاني .

قال مجاهد : هو بخرية النقي من الققير . وقال ابن زيد : لا يسخر من  
سر الله عليه ذنوبه من كشفه الله . وقال الضحاك : نزلت في وفد بني تميم  
الذين استبزأوا بفقراء الصحابة ، مثل عمار ، وجناب ، وابن فهيرة ،  
وبلال وصبيب ، وسلمان ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وغيرهم لما رأوا  
من رثاثة حالهم . وقيل : نزلت في عكرمة بن أبي جهل حين قدم المدينة مسلماً ،  
وكان المسلمون إذا رأوه قالوا : ابن فرعون هذه الأمة .

وقال الإمام القرطبي : في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر  
إلى قلوبكم وأعمالكم » . وهذا حديث عظيم يرتب عليه ألا يقطع بعيب أحد  
لما رى عليه من صور أعمال الطاعة أو المخالفة ، فلعل من محافظ على  
الأعمال الظاهرة يعلم الله من قلبه وصفا مذموماً لا تصح معه تلك الأعمال .  
ولعل من رأينا عليه تفريطاً أو معصية يعلم الله من قلبه وصفا محموداً يغفر  
له بسببه ، فالأعمال أمارات ظنية ، لا أدلة قطعية ، ويرتب عليه عدم الغلو  
في تعظيم من رأينا عليه أفعالا صالحة ، وعدم الاحتقار لمسلم رأينا عليه أفعالا  
سيئة ، بل نحضر وتنم تلك الحالة السيئة ، لا تلك الذات السيئة . فتدبر  
هذا فإنه نظر دقيق » .

وربما ترتب على بخرية المسلم من المسلم ، أو المرأة من المرأة إطلاق  
السان بالغيب والظن ، فهي الله عن ذلك نهيًا مقترنا بلفت النظر إلى خطورة

هذا العمل على الأمة كلها ، لا على الشخص المظنون وحده . قال القرطبي :  
هذه الآية ( ولا تلمزوا أنفسكم ) مثل قوله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) (١)  
النساء : ٢٩ . أى لا يقتل بعضكم بعضا ، لأن المؤمنين كنفس واحدة ،  
فكأنه يقتل أخيه قتل نفسه ، وكقوله تعالى : ( اسلموا على أنفسكم ) (٢) .  
التور : ٦ ، يعنى يسلم بعضكم على بعض . ومعنى هذه الآية لا يغتصب بعضكم  
بعضا .

وقال الطبري : اللمز يكون باليد والعين واللسان والإشارة . والممز  
لا يكون إلا باللسان . وقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبر : معناها  
لا يلعن بعضكم على بعض . وقال الضحاك : لا يلعن بعضكم بعضا .

ومن وسائل اللمز : أن ينادى المسلم أخاه بلقب يكرهه ، وقد نهى  
الله عن ذلك فقال : ( ولا تنازروا بالألقاب ) . روى أبو داود والترمذي  
عن أبي جيرة بن الضحاك قال : نزلت في بنى سلمة ، قدم رسول الله  
صل الله عليه وسلم المدينة ، وليس منا رجل إلا وله اسمان أو ثلاثة ، فيدعى  
ببعضها فعسى أن يكرهه . وقال الحسن ومجاهد : كان الرجل يغير بعد إسلامه  
بكنفه . يا يهودى ، يا نصرانى ، فنزلت . وقال مجاهد والحسن : هو قول  
الرجل : يا فاسق ، يا منافق . . وقال ابن عباس : التناز بالألقاب : أن  
يكون الرجل قد عمل السيئات ثم تاب ، فنهى الله أن يغير بما سلف . والآية  
تسع لكل تلك المعاني ، وهى لا تخرج عنها .

وقد أشارت الآية إلى أن هذه الأعمال الملمومة التى نهى الله عنها  
تخرج فاعلمها عن إطار أخوة الإيمان ، فمن فعلها فهو فاسق خارج عن قانون  
الإسلام الذى يلزم المسلمين باحترام بعضهم بعضا ، وإحلال الأخوة مكان  
تدابير الجاهلية قديما ، وتدابير ملأه المدم حديثا ، فالناشر عن قانون

---

(١) سورة النساء : ٢٩ .

(٢) سورة التور : ٦١ .

الأخوة فاسق خارج عن الإسلام ، وإن كان باب التوبة مفتوحاً أمامه ليعود إلى حظيرة الحق ، ومجتمع المؤمنين المكلفين .

وأخيراً قال المعلم الأعظم صلى الله عليه وسلم فيما أخرج مسلم عن أبي هريرة : « محب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه » .

### سب الصحابة :

سب الصحابة كبيرة من الكبر العظام . فهو أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمهاجرون معه ، وجاهدون بأمورهم وأنفسهم في سبيل دعوة الإسلام ، وأصنى الناس قلوباً ، وأظهرهم سريرة ، وأخلصهم نية . وهم مصابيح الهدى ، وينابيع العلم ، الآخذون عن رسول الله ، والمبلغون بعده .

وقد جرت عادة بعض المتعالمين أن يضعوا أنفسهم في مستوى هؤلاء الأعلام ، فيوجهوا إلى بعضهم نقداً مريراً يخرج عن حد الأدب إلى حد السباب . كما يتطاولون في ذلك على عمرو بن العاص رضي الله عنه . وانحيازاً إلى صف معاوية رضي الله عنه .

ونقول : إذا كان هؤلاء الناقدون في عصرنا من أهل الجدل ، فندلم معهم جدلاً بأن خطأ حدث من عمرو بن العاص رضي الله عنه . ولكن كيف يعنى هؤلاء عن كل عمل عظيم لمعمرو بن العاص . ولا يرون إلا هذا العمل الذي حدث عن تأويل واجتهاد ؟ !! مع أن الله تعالى قد اقتضى عدله ووزن الأعمال ، ومحاسبة العبد بما رجع منها . وعمرو ابن العاص له من الأعمال العظيمة ما يتقاصر دونه عمل أجيال كاملة . فإمن مسلم أسلم في أفريقيا ، ويسلم الآن ، وسوف يسلم فيما يستقبل من الزمان إلا كان لمعمرو بن العاص من إسلامه حسنة تضاف إلى ميزان أعماله ، فهو فاتح مصر ، ومؤسس الإسلام في تلك القارة بأكملها ، ومنشئ أول مسجد فيها ، فهل يجحد ناقد لنفسه مقالاً بعد هذا الفضل الأعظم الذي ناله هذا الصحابي المقتدر عليه ؟ !!

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال فيها أخرجه الستة عن أبي سعيد الخدري : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . والنصيف بمعنى النصف . والمعنى : لا ينال أحدكم بإنفاق ووزن جبل أحد ذهباً ما ينال أحدهم من إنفاق مد من طعام أو نصف مد ، لما يقارنه من مزيد الإخلاص ، وصدق النية ، مع ما كانوا عليه من القلة والحاجة والضرورة .

فالبحى على الصحابة باللسان طعن في الدين ، وقد علمنا وما زالت السنة حافلة بعلمائهم وفقهائهم وأعلام الفكر والإدارة والحرب منهم على مستوى التاريخ البشرى كله .

فأصحاب العقول القائمة ، والعيون الموراء لا يصلحون لقيادتنا في عالم الفكر والعلم ، ولن نمنع عيوننا أن ترى الإشراق والنور في أصحاب رسول الله ، ولا عقولنا أن تترك العظمة التي سادوا بها الدنيا .

الخميمة :

ولا يزرع البغضاء والفساد بين صفوف المؤمنين شيء أشد من السعي بين الناس بالخميمة ، وهي نقل الكلام من شخص إلى آخر ، أو من جماعة إلى أخرى على سبيل الإفساد بينهم .

وقد أخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة قتات » . والقتات هو التمام الذي ينقل الكلام بين الناس ليفسد بينهم . وقيل : التمام يحضر القصة من أولها ، وينقلها . والقتات الذي يسمع من حيث لا يعلم به المتكلم . ثم ينقل ما سمعه . فالقتات : تمام متجسس .

وأخرج مسلم عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أنبئكم ما العضة ؟ هي الخميمة ، القالة بين الناس » . والعضة بفتح

العين وإسكان الضاد على وزن وجه ، أو بكسر العين وفتح الضاد على وزن زنة .

ولقد عد القرآن الكريم مساوئ النعمة وخصائص أهلها فقال : (ولا تطع كل حلاف مهين . هــماز مشاء بنميم) (١) . وأخرج أحمد وابن ماجه عن أسماء بنت يزيد بن السكن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بخياركم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : الذين إذا رؤوا ذكر الله . ثم قال : ألا أخبركم بشراركم ؟ المشامون بالنعمة ، المقسدون بين الأجرة ، الباغون للناس العنت » .

### تحريم الظلم :

القرآن الكريم عامر بالآيات الكثيرة التي تستنكر الظلم ، ومنها قوله تعالى : (ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض لانتقلت به وأسروا الندامة لما رأوا العذاب) (٢) . والمعنى أنه لا يمكن للظالم أن يفتدى نفسه من العذاب بما في الأرض جميعاً .

وأخرج مسلم عن أبي ذر الغفاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روي عن ربه : « يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا . يا عبادي ، كلكم ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم ، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته ، فاستطعموني أطعمكم . يا عبادي ، كلكم عار إلا من كسوته ، فاستكسوني أكسكم . يا عبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعاً ، فاستغفروني أغفر لكم . يا عبادي ، إنكم لن تبلفوا ضري فتضروني ، ولن تبلفوا نفعي فتنفعوني ، يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . يا عبادي .

---

(١) سورة النمل ١٠ : ١١ .

(٢) سورة يونس ٥٤ .



لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، كان على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً ، يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، قاموا في صعيد واحد فسألوني ، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك من عندي إلا كما ينقص المحيط إذا دخل البحر ، يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن يجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه .

هذا حديث عظيم من أصول الدين مترابط المعنى ، يدور حول الظلم وبواطنه النفسية ، جدير بالاعتبار في الدراسة والتدبر ، فقد كان أبو إدريس الخولاني ( أحد رواة ) إذا حدث به جثا على ركبتيه إعظماً لما يحتويه من الجبروت والرحمة ، ودعوة الله عباده إلى نفسه مع الاستغناء عنهم ، ورفع همهم عن دناء الأخلاق بالظلم ، إلى ربيعها .

ولا معارضة بين قوله : « كلكم ضال إلا من هديته » وبين حديث : « كل مولود يولد على الفطرة » لأن المراد بهذا الحديث وصف الناس بما كانوا عليه قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم كما قال المازري .

ولما كان الباعث على الظلم هو الجاه والمال وتركبة النفس ، فقد وجه الحديث الناس إلى أن حقيقة الأمر أن الله تعالى هو وحده واهب هذه المواهب ، ولن يتألف أحد في الوجود على كره من ربه ، وأن منها ما يكون استلزاماً ، ومنها ما يكون أمانة من أمارات الرضا .

ولما كان الظلم ظلاماً للنفس ، وظلماً للغير ، وظلم النفس يكون بالكفر أو العصيان مع الإسلام ، وظلم الغير يكون بالعدوان على المال والدم والعرض ، فقد بين الحديث هذه المسالك للناس ، وبين أن ظلم النفس بالكفر أو العصيان لا يضر الله شيئاً ، وتركبة النفس بالإيمان لا تنفعه شيئاً ، وأن ما يتألف الإنسان من طريق الظلم لن يبلغ ما يتألفه عن طريق سؤال الله من فضله العميم ، وقد فتح الله سبحانه أبواب رحمته بالفقران والعطاء لكل من يطرقها ، تطلقاً منه سبحانه بعباده ، وسياسة لهم في ردهم

عن الظلم ، ثم ختمه بتهديد لطيف لمن أضرب صفحاً عن هذه المبات الغامرة ، ولم يقصد سواء الطريق في حياته بقوله : « ومن يجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

### الظلم يدعو إلى الإفلاس يوم القيامة وفي الدنيا :

ومنهج التربية الإسلامية الذي أتبعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تربية العالم كله يتجه دائماً إلى ربط المعاني العامة للمعاملات والسلوك الأخلاقي والقيم الاجتماعية بالغاية الجزائية في الحياة الأخرى بعد الموت ، لتكون تلك المعاني والقيم الدنيوية نماذج لمعان آكل منها في الحياة الأخروية . وجماع المقاصد لتلك التربية الحميدة شيء واحد هو رفع همّة المؤمن ، والتساي بها إلى ذروة الإيمان والأمن في رحاب الله دون الأمن في رحاب الحياة الزائلة الحائلة .

فلما أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينشر الناس من الظلم عالج تلك المشكلة في نفوسهم بهذا المنهج العجيب بين مناهج التربية . فالظالم لا ينتحل الظلم إلا سعيّاً وراء الثراء والاستكثار من المال الذي يتم به الجاه والسلطان . فمن ملك المال في الدنيا فليس بمفلس ، هكلاً يؤمن الناس في كل مكان دون أن يفتنوا إلى شرعية مصادر المال أو عدم شرعيتها ، ودون أن يفتنوا إلى نتائج الحصول على المال عن طريق غير مشروع في الدنيا ، ودون أن يصلوا بين العمل وغايته الجزائية بعد الموت في حياة أخرى .

ولهذا طرح الرسول صلى الله عليه وسلم سؤالاً على من حوله من أصحابه في حديث رواه أبو هريرة وأخرجه مسلم وأحمد . قال : « أتدرون ما المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع » . هذا هو المفهوم المتعارف عليه للإفلاس ، ولهذا لم يرفض الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المعنى ، وإنما اتجه إلى تصحيح السلوك الدنيوي فيه عن طريق بيان معنى الإفلاس الذي ترتبط فيه الحياة الدنيا بالغاية الجزائية الأخروية فقال : « إن المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة بمصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا ، وقذف

هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه ، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ، ثم طرح في النار .

ولا ندري كيف تمخضت الفطانة التي يتغنى بها الرعاع من أنبياء الماركسية عن بلاغة الغباء وهي تقرر أن الدين لعبة من الألعاب المرابية قصد به سلب الأموال ، وهذه واحدة من الفرائد المحمدية في شجب الظلم ، وردع الظلمة ، الذين ابتكروا لعبتهم للثيمة لسلب المال العالمي عن طريق الربا والقروض ، والتحكم في سلوك المال الذي يقرضونه لئلا يعارض خططهم الجهنمية في إقرار الصوصية العالمية دينا للرعاع وحشرات الأئمة من البشر .

ولم يعلم المهج المحمدي مبتدعة يعترضون عليه بأن الله تعالى قال : ( ولا ترزوا رزقا آخر ؟ وقد رد المازري على هؤلاء المبتدعة بقوله : هذه جهالة بينة ، لأن الظالم إنما عوقب بفعله ووزره وظلمه ، فتوجهت عليه حرق لغرمائه ، فلدغت إليهم من حسناته ، فلما فرغت ، وبقيت عليه بقية ، قوبلت على حسب ما اقتضته حكمة الله في خلقه وعذله في عباده ، فأخذ قدرها من سيئات خصومه فوضعت على سيئاته ، فحقيقة العقوبة إنما هي بسبب ظلمه ، ولم يعاقب بشر جنابة وظلم منه . وهذا مذهب أهل السنة ، والله أعلم .

والذين يفصلون بين العمل وغايته الجزائية في الآخرة ، أو يفصلون عن تلك الغاية في زحمة الحياة وهم يؤمنون بها ، ربما ركنوا إلى الدنيا وما فيها من متاع ومكاسب ، فلو ترك هؤلاء دون بيان لقانون الجزاء الإلهي في الدنيا للظالمين ، والذي لم يتخلف ، فإن خلا جسيما سوف يحدث من جراء النضلة عن الآخرة ، والركون إلى الدنيا . وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو موسى الأشعري وأخرجه مسلم : « إن الله يملئ للظالم ، حسا إذا أخذته لم يقلته . » . يملئ : يجهل . يقلته : يطلقه .

وإنما يملئ له ويمهله لتقوم عليه الحجة ، وتتكامل جرميته المزدوجة المركبة من الظلم في ذاته ، والغفلة عن الحياة الأخرى في الآجل . فإذا ازدهرت الحياة أمام الظالم ، فإن أخذ الله ملاقيه فلا يخطئه ، وهذا هو المشاهد الملموس بين الأفراد والحكام والدول وحفائر الآثار الناطقة بصديق الوعيد الإلهي في الأقدمين ، وهو ما وجه القرآن الأنظار إلى دراسته في القرون الأولى ، وضرب له أمثلة من الحضارات البائدة بسبب الطغيان والإمعان في الظلم .

### الشح حرام لأنه يدعو إلى الظلم :

والإسلام لا يكتفى بتحريم الظلم دون أن يحرم ما يدعو إليه من الأعمال الأخرى ، وذلك ليم القضاء على العمل المحرم في دنيا اليقظة أو ليجد منه على الأهل في دنيا الغفلة والتسيان ، فقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الشح لأنه باعث الظلم من مرقده ، ودافع الإنسان إلى الانثواء والخلع لاستبقاء المال أو الاستكثار منه فقال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن جابر ابن عبد الله : « اتقوا الظلم ، فإنه ضللت يوم القيامة ، واتقوا الشح ، فإنه أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » .

فالظلم ظلمات لما يعقبه في الآخرة من شذائد وأنكال وعقوبات تشبه انظلام الحالك الذي لا يتهدى فيه السالك إلى طريق . والشح : أشد البخل ، وأبلغ منه في المنع ، وقيل : هو المنع مع الحرص . وقيل : البخل في أفراد الأمور ، والشح عام ، وقيل : الشح الحرص على ما ليس عنه ، والبخل بما عنده .

فالشح يشمل البخل ، ويزيد عليه حرص البخل بما عنده ، وعلى ما ليس عنده ، ومن هنا يسلك للحصول على ما ليس عنده بدافع الحرص وبوسائل مشروعة وغير مشروعة ، فيكون الغش ، والخلع ، والسرقة ، والقتل ومنع الحقوق ، وتعطيف الكيل والوزن ، واستعباد الضعيف ، إلى غير ذلك من الأخلاق التي ارتبط بها هلاك الأمم الغابرة والتي فصل القرآن

أحراراً ، في تواريخ عاد وعمود وأصحاب الأيكة ، وغيرهم . من أهل الشح والبني والفساد .

### حدود السر على المسلم :

وردت الأحاديث بفضائل السر على المسلمين ، وعدم فضيحتهم ،  
فمن حديث سالم عن أبيه ما أخرجه مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم  
قال : . . . ومن سر مسلماً ستره الله يوم القيامة .

١ - السر المندوب إليه يكون في معصية ولعت وانتهت . ودلت القرائن  
اليقينية على فاعلها ، لا سيما إذا كان مستوراً لم يعرف بارتكاب معصية .

٢ - إذا رأى المسلم منكراً يرتكبه مسلم فقد فرض عليه النهي عنه  
ومنه باليد أو باللسان أو بالقلب في غير جرائم الاعتداء على المال والعرض  
والدم ، فيجب منه باليد واللسان ، فإن عجز استعان بغيره ، ولزمه رفع  
الأمر إلى ولي الأمر أو نوابه الموكلين بحفظ الأمن والنظام . ويحرم تأخير  
الحلولة دون وقوع الجريمة على من رآها .

٣ - الذين اشتهروا بالفساد وارتكاب المحرمات وهم بالقرائن اليقينية  
أنهم يرتكبون جريمة من الجرائم يحرم سترهم ، لأن سترهم يشجعهم على  
الجسارة على المحرمات ، ويعطهم في انتهاك المحرمات .

٤ - لا يجوز السر على المختلسين للمال العام ، والمختالين . والعلماء  
المضللين ، والذين محتالون لتحليل الحرام ، أو يتدعون في الدين قولاً  
بخالف إجماع السلف .

وقال الماوردي في الأحكام السلطانية : إن غلب على الظن استمرار  
قوم بمعصية ، فلذلك ضربان :

أحدهما : أن يكون في ذلك انتهاك حرمة يفوت استراكتها ، مثل أن  
يخبره ثقة أن رجلاً غلاماً رجل ليلته ، أو بامرأة ليلته بها ، فيجوز له في  
مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث ، محرراً من فوات

ما لا يستترك . ويجوز لغير المحتسب من المتطوعة الإقدام على الكشف والإنكار .

الثاني : ما قصر عن هذه الرتبة ، فلا يجوز التجسس عليه . ولا كشف الأستار عنه ، كسماع أصوات الملائكة ، أو استسرار قوم بشرب الخمر . وما شابه ذلك مما لا يتعدى ضرره إلى الغير . ومما لا يدخل في الاعتداء على المال والعرض والدم .

### الحسد حرام ، والبغي أشد حرمة :

الحسد : نفي زوال نعمة الغير ، وكراهية حصول النعمة له . فإذا سعى الحاسد إلى إزالة النعمة عن المحسود باليد أو باللسان ، فذلك البغي ، وهو أشد حرمة . ولهذا جاء في حديث أنس في رواية أبي داود موقوفاً : « إن الحسد يطفى نور الحسنات ، والبغي يصدق ذلك أو يكذبه » . فالبغي هو الدليل الظاهر على ما نفي من الحسد في قلب الحاسد .

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يأكل الحسد ، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » . وعند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ، والصدقة تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار » .

قال ابن القيم : لما كان الحاسد يكره نعمة الله على عباده . والمتصدق ينعم عليهم بها ، كانت نعمة هذا وصدقته تطفى خطيئته وتذهبها ، وحسد هذا وكراهة نعمته على عباده تلعب حسناته وتحرقها .

ونرى أن الحسد يأكل الحسنات لأنه اعتراض على تقدير الله وحكمته في تقسيم المخلوق . واعتقاد باطن نفي بعدم العدل الإلهي في هذا التقسيم ، والدليل على ذلك ما يردده الحاسد من اعتراض على نعمة الغير بهذا المعنى ،

كذلك ولم : فلان لا يستحق هذا ، وأنا لا أستحق ما أنا فيه من البلاء . ومن هنا  
كان حيوط الأعمال .

### الكذب على الناس :

نحدثنا في الكذب على الله ، والكذب على النفس ، أما الكذب على الغير  
من الناس فلا يقل خطراً عن أنواع الكذب الأخرى ، لأن فيه تضييعاً لمصالح  
الناس ، بتغيير الحقائق التي يبنون عليها أعمالهم ، ويؤسسون عليها شئون  
حياتهم . وقد تحدث الجرائم من جراء خبر كاذب ، وقد تتور الحروب  
بسبب معلومات كاذبة .

قال ابن شهاب : ولم أسمع برخصة في شيء مما يقول الناس كذباً إلا في  
ثلاث : الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث  
زوجها .

قال النووي : اختلفوا في المراد بالكذب المباح في هذه المواضع  
الثلاثة ، فقال قوم : هو على إطلاقه ، وأنه يباح الإخبار بما لم يكن أنه  
كان . وقال آخرون منهم الطبري : لا يجوز الكذب على معناه الحقيقي في  
شيء من ذلك أصلاً . وما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية ، واستعمال  
المعاريض ، لا صريح الكذب ، مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ، ويكسوها  
كذا ، وينوي : إن قدر الله . يعني : يأتي بكلمات محتملة ، يفهم المخاطب  
منها ما يطيب قلبه . وإذا سعى في إصلاح ذات البين نقل عن كل فريق  
للآخر كلاماً جميلاً ، وكذا في الحرب ، كقوله : مات قائد العدو ،  
وينوي قائدهم إلى المزيمة ، أو إلى النار . وأما الكذب على الزوجة وكذبها  
على زوجها ، فالمراد به إظهار الود ، والوعد بما لا يلزم ، ونحو ذلك ،  
فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس له أو لها فهو حرام  
بالإجماع .

## خلف الوعود :

أخرج الترمذى وأبو داود عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا وعد الرجل أخاه وفى نيته أن يوفى فلم يوف ، ولم يجيء فى الميعاد فلا يؤم عليه » . وفى حديث الشيخين عن أبي هريرة فى علامات المنافق : « إذا وعد أخلف » .

وخلاصة الحكم الشرعى فى هذه المسألة ما يلى :

١ - قال على بن سلطان القارى : من وعد وفى نيته ألا يوفى بما وعد فعليه الإثم ، سواء وفى أو لم يوف ، أما إذا لم يوف فظاهر . وأما إذا وفى فهو آثم بنيهته الفاسدة ، وهذا من أخلاق المنافقين .

٢ - إذا وعد وفى نيته أن يوفى فلم يوف ، وكان الموعود به مباحاً غير منى عنه ، فقد اختلفوا فى هذا .

( أ ) قال الشافعى وأبو حنيفة والجمهور : إن الوفاء هنا مستحب ، فلو تركه فاته الفضل ، وارتكب المكروه الشديد ، ولا يؤثم من حيث هو خلف ، وإن كان يؤثم إن قصد به الأذى .

( ب ) ذهب جماعة منهم عمر بن عبد العزيز إلى أن الوفاء به واجب . وهذا إذا لم يكن جازماً عند الوعد .

( ج ) إذا جزم بالوفاء عند الوعد فلا بد من الوفاء ، وإلا فقد ارتكب حراماً ، إلا أن يتعلم الوفاء .

التصح لعامة المسلمين وعامتهم من أصول الإسلام :

أخرج مسلم عن تميم الدارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم » .



قال الإمام النووي : هذا حديث عظيم الشأن ، وعليه مدار الإسلام .

ونقول : إن النصيح الذي هو الدين يعتبر بمثابة أجهزة المتابعة في الإدارة الحديثة ، بل إنه يتفوق على أجهزة المتابعة بعدم توقيت العمل به بوقت ، ولا بالتوقف في النصيح على التبليغ الرسمي بالمخالفة كما تنص على ذلك لوائح الإدارة الحديثة ، وكما هو حادث من ثغرات في القوانين الوضعية تحد من سلطة القاضي في القضاء على المنكر .

فالسلطة المفوضة للمسلم في النصيح قائمة لا تحد منها شيء ، شاملة لجميع الأزمنة والأمكنة ، فلا تنحصر في الولاية وحدهم ، ولا تتوقف على (روتين) ولا تكلف الأمة أموالا . بل هي حصة يقوم بها المسلمون جميعاً لله بدافع من الحب لله ورسوله .

والنصيحة مأخوذة من نصيح الرجل ثوبه إذا ضايعه ، فشبهوا فعل الناصح فيها بمتجره من صلاح المتصحح له بما يسده من خلل الثوب . وقيل : من نصحت العسل إذا صفيته من الشمع . شبهوا تخليص القول والعمل من الغش بتخليص العسل من الخلط .

أما عناصر النصيح فهي :

١ - النصيح لله ، وقد تكلمنا عليه في البحث الأول .

٢ - النصيح لكتاب الله . وهو الإيمان به ، وتعظيمه ، ومجاهدته بالتلاوة والدراسة والكشف عن أسرارها ، وإذاعتها بين الناس ، والدعوة لما يمكنه من أسرار الإعجاز القائم على الخلق إلى أن تقوم الساعة ، ودراسة ما فيه من ناسخ ومنسوخ وعام وخاص ، للتثبت من فقه الأحكام ، وإفتاء الناس على وجه الحق وحده .

٣ - النصيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو تصديقه برسائله ، وتعظيمه في أمره ونهيه ، ونصرته بعد وفاته ، ومعاداة من عاداه ، وموالاة من والاه ، والدفاع عنه ضد الملحدين والمفرضين ، وإحياء سنته وطريقته ،

والإمساك عن الخوض فيها بغير علم ، والتخلق بأخلاقه ، وحب أهل بيته ،  
ومجانبة من ابتدع في سنته ، أو تعرض لأحد من أصحابه بسوء .

٤ - النصح لأئمة المسلمين . والمراد بهم أولو الأمر ، أو العلماء ،  
وهو طاعتهم في الحق ومعاونتهم عليه ، وتذكيرهم بما غفلوا عنه في لطف ،  
وتجنب الخروج عليهم بالسيف ، وألا يثنى عليهم بالكذب لئلا يفتروا ،  
والدعاء لهم بالصلاح .

٥ - النصح لعامة المسلمين . وهو إرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم  
وأخراهم ، وردهم عن الباطل ، وكف الأذى عنهم ، وتعليمهم ما جهلوا  
من الدين بالقول والعمل ، والشفقة عليهم ، واحترام كبيرهم ، والرحمة  
لصغيرهم .

والنصح من فروض الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .  
ومن عظيم اتباع الصحابة للرسول صلى الله عليه وسلم فيها أمرهم به من  
النصح ما أخرجه الطبراني عن جرير بن عبد الله أنه أمر مولاه أن يشتري  
له فرساً ، فاشتراه بثلاثمائة درهم ، وجاء بالفرس وصاحبه لينقذه اثمن ،  
فقال جرير لصاحب الفرس : فرسك هذا خير من ذلك ، أتبيعه بأربعمائة ؟  
فقال الرجل : يا أبا عبد الله ، ذلك إليك . فقال : فرسك خير من أربعمائة ،  
أتبيعه بخمسمائة . وما زال يزيده حتى وصل إلى ثمانمائة ، فاشتراه بها .  
فقيل لجرير في ذلك . فقال : إني بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
النصيحة لكل مسلم .

هذا هو المفهوم العام من تشريع النصح في الإسلام ، ونقول : إن  
الإمام النووي حيناً قرر أن حليث النصح عليه مدار الإسلام كله ، كان  
في قبة الوصي - كما عهدناه - في إدراك الخط الرئيسي الذي تدور تشريعات  
الإسلام على تحقيقه بصفة سلوكية عملية ، بعد تحقيقه في العقل والوجدان  
بصفة إقناعية ، وهذا الخط هو : خط الأخوة الإيمانية ، أو وحدة جسد  
الأمة على تباين أفرادها وشعوبها وبيئاتها ، وكتابتها جسد واحد ، وهو الخط

الذى ألحقنا وما زلنا نلح في لفت الأنظار إليه ، والذى قد نحق أسرارهِ بين ركام الجدل حول الأدلة والتفريعات الشرعية التى تلح هى الأخرى على رسمه وبيانه ليكون صراط الله واضحاً ورئيسياً فى تفسير كافة المعاملات مع الله والنفس والغير .

فالنصح لله ورسوله لا يعنى توجيه النصح لله ورسوله ، بل يعنى توجيه النصح للذات المؤمنة بأن تتعامل مع الله ورسوله على طريق الحياة الذى هو شعبة رئيسية من شعب الإيمان يحدها من التطرف النفسى ، ويرد المؤمن إلى حالة متوسطة من الخوف والرجاء يمكن اعتبارها حافظاً فعالاً من حوافز الأمن في الحياة ، ومن دوافع العمل نحو للغاية بلا نفاق وبلا تقاعس ولا خوف من الناس .

وليس النصح لعامة المسلمين وخاصتهم تحولا عن نصح الذات إلى ذوات الآخرين بحيث تنقطع الصلة الشخصية بين الذات الناصحة والذات المنصوحة ، وإنما هو على الحقيقة تحول من الذات الفردية إلى الذات الجماعية التى ينلج فيها الفرد ويتحد معها ، في ذات واحدة وجسد واحد . ومن هنا يصبح النصح متصلا بالذات الناصحة السارية في ذوات الآخرين ، وإلى تسرى ذوات الآخرين فيها .

أليست هذه اللفتة هى بعينها ما جاء في القرآن الكريم ( إنما المؤمنون إخوة ) و ( كأنهم بنيان مرصوص ) و ( رحماء بينهم ) وهم وحدة متكاملة ( كنز ع أنخرج شعثاً فلآزره فاستنظ فاستوى على سوقه ) . فلا يجوز أن ( تقتلوا أنفسكم ) ولا ( أن تلمزوا أنفسكم ) .

وهو ما فسرتة السنة النبوية في جوامع من الكلم ، فالمؤمنون في نوادهم وراحهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . والمؤمن أخو المؤمن لا يظلمه ولا يسلمه . ولا يتم إيمان المؤمن حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه - إلى مالا يحصى في السنة النبوية من تقرير لهذا الأصل العظيم الذى يمكن أن نضمه في صورة أخرى تكشف

عن سر التشريع في تحصيل الأمة الإسلامية من مذاهب الهدم في الماضي والحاضر والمستقبل ، هي ( التمسك من العمل لمصلحة الذات الفردية إلى قمة العمل لمصلحة الذات الجماعية على أساس الأخوة والحب ، لا على أساس القهر والخوف ) .

وهذا الحافز الداخلي وهو ( الأخوة ) هو ما يفرق تماماً بين التراحم الإسلامي ، وبين القهر والانتهازية ، والتحايل على السلب والنهب في الشيوعية التي لا علو لها إلا الإسلام ، ولا تفرغ من حيلة لحربه إلا لجأت إلى حيلة أخرى ، وتهاوى الحيل الشيوعية حيلة بعد حيلة ، وتبقى أصول الإسلام شائعة متصدية لتحطيم هذا الأخطبوط اليهودي العنيد في إباء وشتم .

فالتصح الإسلامي لإثارة يمازجه الحب ، والمسلم حينما يؤثر أخاه على نفسه ولو كانت به خصاصة ، فلأنما يؤثر ذاته أولاً وقبل كل شيء ، ويؤثر إيمانه الشخصي في أن يرى صورته واضحة في المجموع كله ، إذ أن المؤمن مرآة المؤمن ، يسعد بسعادة أخيه ، ويتأسى بإسعاد أخيه بعيداً بعيداً ، حتى يصل إلى الصورة التي لا تقهر أبداً في أي هجوم تشنه فئة باغية على مجتمع المؤمنين الذي كرس ذاته الواحدة قهر الطغيان الذي استولى على ذوات البغاة والمتلصصين في العالم .

فالإسلام كله يدور حول حديث التصح ، وحديث التصح كما نرى شامل وجامع لأطراف المجتمع الإسلامي من وجهة العقيدة ومن وجهة السلوك ، ومن وجهة الولاية الشرعية لإمام المسلمين على الرحمة .

الدعوة إلى اليأس من رحمة الله .

ولكن الذي تستغرقه شواغل الحياة ، فيميل عن حد الوسط ، أو يخالف هذه التعاليم الإسلامية باقتراح كبيرة تحدث صلحا في بناء الأخوة الإسلامية ، ماذا يكون موقف الجماعة منه ؟ هل يمكن إعلانه بالطرد النهائي من نطاق الأخوة الإسلامية ، وقطع الأول من رضوان الله عليه مرة أخرى ؟ أو

بعبارة أوضح : هل له أمل في العودة إلى نطاق أخوة الإيمان بحقوقها وواجباتها ، أم يعتبر منبوذاً إلى الأبد ؟

الواقع أن اعتبار فاعل الكبيرة مهما اشتدت بشاعتها منبوذاً مطروداً من رحمة الله يقودنا إلى موقفين كل منهما يشكل خطراً هائلاً في جانب من جوانب الصرح الإسلامى المتين .

أولهما : الحجر على المشيئة الإلهية ، والتحكم فيها ، وتضييق نطاقها ، وحصره في العقوبة دون الرحمة الواسعة الشاملة ، وبذلك يكون الشخص الذى حكم على المخطئ بالطرد والتبذ قد قضى نهائياً على أسلوب من أساليب دعوة الله تعالى إلى نفسه حيناً دعا عباده ( إلى دار السلام ) ، وحلف من من كتاب الله وسنة رسوله ما يتصل بالرجاء والمخفرة الواسعة ، وأغلق باب التوبة المفتوح للمسلمين والكافرين جميعاً .

ثانيهما : دفع أحد المؤمنين دفعاً قوياً ليخرج من نطاق أخوة الإيمان إلى نطاق العداء السافر للمؤمنين حيناً يمجّد نفسه منبوذاً يلزمه من كانوا إخوانه بالأمس ، ولا يقبلونه تائباً كما أمر الله .

وفى نفس الوقت نجد أن من يقدم على المبالغة في تأثيم المذنب إلى الأبد لم يقدم على هذا العمل إلا بدافع خفى من الإعجاب بالنفس ، واعتقاد فضله على غيره .

والموقف الأول يقترب كثيراً من الكفر ، والثاني والثالث من الكبائر . وقد حكم الله تعالى على اليائسين من روح الله بالكفر فقال : ( إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون ) ودعا عباده إلى المخفرة والرحمة الواسعة : ( ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ) . وبعث الرجاء في نفوس المنافقين : ( إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن نجد لهم نصيراً . إلا الذين تابوا ) بل لقد فتح باب رحمة الله للكافرين إذا تابوا : ( لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد ) إلى أن قال : ( ألا يحسبون إلى الله ويستظفرونه والله غفور رحيم ) .

قال ابن عباس من آيس عباد الله من التوبة بعد ذلك فقد جحد كتاب الله . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن جندب : وإن رجلا قال : والله لا يختر الله لفلان . وإن الله تعالى قال : من ذا الذي يتألى على ألا أغفر لفلان ؟ فإني قد غفرت له ، وأحببت عملك .

ولقد كانت فكرة الرحمة الإلهية غير واضحة في مفهوم الناس في أول الإسلام ، وقد أخرج الطبري عن عمر : كنا نقول : ما الله بقابل لمن افتن صرفا ولا عدلا ولا توبة ، عرفوا الله ثم رجعوا إلى الكفر لبلاء أصابهم ، وكانوا يقولون ذلك لأنفسهم . فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أنزل الله فيهم وفي قولنا وقرلم لأنفسهم : ( يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم . وأنبياءا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون ) (١) . قال عمر : فكتبها يندى في صحيفة ، وبعث بها إلى هشام بن العاص . قال هشام : لما أتتني جعلت أقرأها بلدى طوى ، أصعد بها فيه وأصوب ، ولا أفهمها ، فقلت : اللهم أفهمنيها . فأتني الله في قلبي أنها إنما زلت فينا ، وفيها كنا نقول في أنفسنا ، ويقال فينا . فرجعت إلى بعري ، وجلست عليه ، فلحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولكن التوبة لها شروط لتكون مقبولة :

١ - الندم ، وهو عبارة عن انكشاف البصيرة لإدراك شناعة الجرم الذى حدث ، ودافع إلى التوبة ، وتسميتها توبة في الحديث باعتبارها بداية التوبة ، لا حقيقتها .

٢ - الإقلاع عن الذنب بالكلية ، واقتلاع آثاره من القلب ، ومحو الإصرار عليه من النفس .

٣ - العمل الصالح باعتباره تعويضا عما حدث ، ومحو له ( إن الحسنات يلدن السيئات ) . . . . .

---

(١) سورة الزمر : ٥٤ ، ٥٥ .

٤ - الخطأ من طبيعة الإنسان ، فمن حاول الذنب - من غير إصرار سابق ، فليعد إلى التوبة بشرطها .

٥ - الوعاظ الذين يفتنون الناس من رحمة الله يجب عليهم التوبة على الفور من هذه الجريمة العظمى . فقد مر ابن مسعود على قاص يذكر الناس بالمداب فقال : يا مذكر ، لم تخط الناس من رحمة الله ؟ ثم قرأ ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ) .

### لا يجوز الحكم على الناس بالهلاك في الدين :

وكما حرم الإسلام بعث اليأس في قلوب الأفراد حرم بعث اليأس في قلوب الجماعات بصورة أخرى ، هي القطع بهلاكهم . وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « إذا قال الرجل : هلك الناس ، فهو أهلكهم » . قال ابن حجر العسقلاني : معناه : جعلهم هالكين ، لا أنهم هالكون على الحقيقة . ورواه أبو نعيم في الحلية وفيه « فهو من أهلكهم » .

وقد فسر الإمام مالك الحديث فقال : الدم يلحق من قاله على سبيل الأضرار بالناس واحتقارهم ، وتفضيل نفسه عليهم ، وتقييح أحوالهم . لأنه لا يعلم سر الله في خلقه ، فأما من قاله تمحزنا لما يرى في الناس من نقص في الدين فلا بأس به .

وقال الخطابي : لا يزال العبد يعيب الناس ، ويذكر مساوئهم ، ويقول : هلك الناس ، فإذا فعل ذلك فهو أسوأهم حالا ، بما يلحقه من الإثم بالعيب والوقعة فيهم ، والعجب بالنفس .

ونقول : إنه كذلك يحدث بقوله هذا صلحا هائلا في الأخوة الإسلامية . ويأسا في نفوس الدعاة من الإصلاح ، ويغلق على الناس باب المراجعة للنفس . وقد قال الحارث بن أسد المحاسبي في كتابه ( أدب النفوس ) الذي ما زال غطوطا : لا يجوز القطع بهلاك الكافر فضلا عن المسلم ، ولا الكبرياء عليه

بالصلاح ، فربما أسلم الكافر ، وجب الإسلام ما قبله ، ثم مات قبل أن يحدث ذنبا ، فيكون أصلح حالا عند الله من الذي ذمه ، وربما تاب العاصي وعصى المطيع .

### قلوب المحصنات :

قال الله تعالى : ( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولم عذاب عظيم . يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ) (١) .

وقال تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسوهم ثمانين جلسة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ) إلى أن قال : ( إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ) (٢) ...

الآية الأولى خصها ابن عباس ، ومقاتل ، والضحاك ، وأبو الجوزاء وغيرهم بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا سببا عائشة ، لأنها نزلت في قصتها .

قال ابن عباس في الآية الأولى : يعني أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وما هن أهل النفاق ، فأوجب الله لهم العنة والفضب ، ثم نزل بعد ذلك قوله : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ) فأنزل الله الجلد والتوبة ، فالتوبة تقبل ، والشهادة ترد أبدا . وقال في رواية أخرى لابن جرير : فجعل لهؤلاء توبة ، ولم يجعل لأولئك توبة .

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات قيل : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقلوب المحصنات الغافلات المؤمنات » .

(١) سورة النور ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سورة النور ٤ - ٥ .



وأخرج الطبراني عن حليفة من النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قذف  
المحصنة بهم عمل مائة سنة » .

وإنما كان هذا الوعيد الشديد لسا في هذا العمل من تشويه لحرمت  
المسلمين ، وطعن في أعراضهم ، وحب لإشاعة الفاحشة في وسط المؤمنين  
( إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب شديد في الدنيا  
والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون ) (١) .

### حقوق الجار :

قال الله تعالى : ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً  
وبنَى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب  
بالجنب وابن السبيل ) (٢) .

جاء الأمر بالإحسان إلى الجار مقروناً بالإحسان إلى ذوى القربى  
والوالدين ، وإحسان عبادة الله تعالى مما يدل على أهمية الجوار في الإسلام .  
والجار في الآية يمكن تقسيمه على الوجه التالي :

١ - الجار ذو القربى . قال ابن عباس ، وعكرمة ، ومجاهد ، والضحاك ،  
وزيد بن أسلم ، ومقاتل : هو الذى بينك وبينه قرابة . وقال حلى ، وابن  
مسعود : يعنى المرأة . وقال نوف البكالى : هو المسلم .

٢ - الجار الجنب . قال ابن عباس ، وعكرمة ، والضحاك ، وزيد  
ابن أسلم : هو الذى ليس بينك وبينه قرابة . وقال نوف البكالى : هو  
اليهودى أو النصرانى . وقال حلى ، وابن مسعود : هو الرفيق في السفر .

٣ - الصاحب بالجنب . قال حلى ، وابن مسعود : هى المرأة . وبه  
قال ابن أبى ليلى ، والنخعي ، والحسن ، وابن جبير . وقال ابن عباس ،

---

(١) سورة النور ١٩ .

(٢) سورة النساء ٣٦ .

ومجاهد ، وعكرمة ، وقتادة : هو الرفيق في السفر . وقال سعيد بن جبير :  
هو الرفيق الصالح . وقال زيد بن أسلم : هو جليتك في الحضر ورفيقتك  
في السفر .

روابط الجوار درجات بعضها أقوى من بعض . ويوضح ذلك حديث  
اليزار عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الجيران  
ثلاثة : جار له حق واحد ، وهو أدنى الجيران حقاً . وجار له حقان .  
وجار له ثلاثة حقوق ، وهو أفضل الجيران حقاً : فأما الذي له حق واحد  
فجار مشترك لا رحم له ، له حق الجوار . وأما الذي له حقان فجار مسلم ،  
له حق الإسلام وحق الجوار . وأما الذي له ثلاثة حقوق فجار مسلم ذو رحم ،  
له حق الجوار وحق الإسلام وحق الرحم » .

وبعضهم أولى من بعض بالإحسان ، ويوضحه ما أخرجه البخاري  
وأحمد عن عائشة ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :  
إن لي جارين ، فأي أيهما أهدي ؟ قال : « إلى أقربهما منك باباً » .

والإسلام بدعوته إلى حقوق الجوار يضع المسلم في مكانه من الدعوة  
الإسلامية عن طريق « القدوة الحسنة » ، أو عن طريق وضع الآداب  
الإسلامية موضع التنفيذ العملي ، بالمعايشة الرفيعة بين المسلم وجيرانه . هما  
كانت عقائدهم وميولهم ، ولا شك في أن إبراز أخلاق الإسلام في الصورة  
العملية على هذا الوجه عامل ناجح في جذب المخالفين ، والتقريب بينهم وبين  
المسلمين ، أو على الأقل في سل أحقادهم التي تنمو في بيئة يسودها التعصب  
والتقاطع .

ولهذا كانت السنة النبوية توالى التأكيد على حقوق الجار ، وقد بلغت  
تلك الوصايا قمتها فيما أخرجه الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » .

وأخرج الترمذي وأبو داود أن عبد الله بن عمر كان له جار يهودي ،  
فكان إذا ذبح الشاة قال : احملوا إلى جارنا اليهودي منها . وأخرج أحمد  
عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يشع الرجل دون جاره » .

## أذى الجيران حرام :

ولهذا الذى أكدته الشريعة من حقوق الجوار كان أذى الجيران حراما ، مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وقد جاء التكبير على من يؤذون جيرانهم فى السنة ، فأخرج الشيخان عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل : من يا رسول الله ؟ قال : الذى لا يأمن جاره بوائقه » . يعنى : شروره . وفى رواية لمسلم عن أبى هريرة : « لا يخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » .

ومن حديث الشيخين عن أبى هريرة : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره » .

وأفحش البوائق والشرور التى يرتكبها الكثير مع الجيران . وأشنعها جرما ، هو الزنى بزوجات الجيران . وقد أخرج الشيخان وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أى اللب أكبر عند الله ؟ قال : « أن تجعل لله ندا وهو خلقك » . قيل : ثم أى ؟ قال : « أن تقتل وللك عذابة أن يطعم معك » . قيل : ثم أى ؟ قال : « أن تزانى حيلة جارك » . ومعنى « تزانى » معها برضاها .

قال الإمام النووى : وذلك يتضمن الزنى بها ، وإفساد قلبها على زوجها . واستهالة قلبها إلى الزانى ، وذلك أفحش ، وهو مع امرأة الجار أشد قبحا ، وأعظم جرما ، لأن الجار يتوقع من جاره النفع من حريمه ، وأن يأمن بوائقه ، ويطمئن إليه ، وقد أمر باكرامه ، والإحسان إليه ، فإذا قابل هذا كله بالزنى بامرأته ، وإفسادها عليه ، كان ذلك فى غاية القبح .

وقد عالج رسول الله صلى الله عليه وسلم أذى الجيران بعضهم لبعض من طريق إعلان عمل الجار المؤذى على الملأ ، وتحكيم المجتمع فيه . فقد أخرج أبو داود عن أبى هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو جاره ، فقال : « اذهب فاصبر » . فأتاه مرتين أو ثلاثا ، فقال :

اذهب فاطرح متاعك في الطريق . فطرح متاعه في الطريق ، فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره ، فجعل الناس يلعنونه : فعل الله به ، وفعل ، وفعل : فجاء إليه جاره فقال له : ارجع ، لا ترى منى شيئاً تكرهه .

### تغليظ تحريم دم المسلم :

قتل المسلم أخاه بدون حق جريمة عظيمة ، لأنها إشعال لنار الفتنة بين المؤمنين بحيث تدوم حشرات السنين ، ويستفحل أمرها ، ويتسع شرها ، فيشمل العشائر والبلاد ، فينتصر كل فريق لصاحبه على غير هدى ، وينتهي الأمر إلى تحويل المجتمع الإسلامي من مجتمع المحبة والأخوة إلى مجتمع القتال والدم .

وأصل الداء كله حادث فردى يقوم به إنسان اجتبى من قلبه جنود الإيمان ، أو أعمته شهوة جامعة ، أو دفعته غيرة مدمرة ، أو قاده شك متسلط ، فعالج ما بينه وبين أخيه أو امرأته عن طريق سفك الدم . ثم تتور براكين الحمية الجاهلية إلى الأخذ بالثأر ، حتى تتسع الممارك ، وتتحول إلى فتنة .

وقد حدد الإسلام الوجوه التي يباح بها دم المسلم ، ويحرم فيها عداها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أخرجه الجماعة عن ابن مسعود وأحمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، إلا باحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .

وفي تغليظ أمر الخارجين عن هذه القاعدة ، ممن يقتلون بغير حق أخرج أبو داود عن أبي برداء أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل ذنب عصى الله أن يضره ، إلا من مات مشركاً ، أو مؤمناً قتل مؤمناً متعمداً » . وأخرج عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل مؤمناً فاغتبط بقتله ، لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » . والصرف : النافلة . والعدل : القرينة . والأحاديث في تغليظ حرمة دم المؤمن كثيرة جداً .

ونظرا لفداحة قتل المؤمن بغير حق فقد قال ابن عباس ، وأبو هريرة ،  
وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد  
ابن عمير ، والحسن ، وقتادة ، والضحاك ، وغيرهم : إن قاتل المؤمن  
بلا حتى لا توبة له ، وهو مخلد في النار ، وغضب الله عليه ولعنه .

وأخرج البخاري ، ومسلم ، والنسائي من طرق كثيرة منها عن سعيد  
ابن جبير قال : اختلف أهل الكوفة في قوله تعالى : ( ومن قتل مؤمناً متعمداً  
فجزاؤه جهنم محالاً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ) (١) .  
فرحلت إلى ابن عباس ، فسأته عنها ، فقال : هي من آخر ما نزل ،  
وما نسخها شيء . وقال ابن عباس في رواية الطبري : إن الرجل إذا عرف  
شرائع الإسلام ثم قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ، ولا توبة له .

ولكن أبا هريرة رضي الله عنه قال في معنى الآية : هذا جزاؤه إن  
جازاه ، يعني : إن جازاه الله على فعله خطئه في النار وغضب عليه ولعنه .

والذي عليه سلف الأمة وخطفها : أن القاتل له توبة ، فإن تاب وأناب .  
وخشع وخطع ، وعمل صالحاً غفر الله له ، وعرض المقتول من ظلامته  
يوم القيامة . والآيات كثيرة في غفران جميع الذنوب إلا الشرك :  
( إن الله لا يظفر أن يشرك به ويظفر ما دون ذلك لمن يشاء ) وقد تواردت  
الأحاديث بأنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى ذرة من الإيمان .

### إذا قتل المسلمان بسيفيهما :

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي بكرة ، أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال : « إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول

---

(١) الفقه ٩٣ .

في النار . قيل : يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه . ورواية البخارى : « إنه كان حريصا على قتل صاحبه » :

قال القسطلاني في إرشاد السارى : ذلك محمول على من استحل ذلك ، وهو خاص بالقتال في القتن العامة تكون بين طائفتين من المؤمنين . وقال : لا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة ، فالقاتل يعذب على القتال والقتل ، والمقتول يعذب على القتال فقط ، فلم يقع التعذيب على العزم الجرد .

وإنما كان الوعيد الشديد على مقاتلة المسلمين بعضهم بعضا ، لأنهم بمثابة المستزين بعهد الله الذى قطعوه على أنفسهم بالإيمان به ورسوله وبما جاء به ، والاتحاد مع المؤمنين على بساط الحب في الله ، وقتل أعداء الله ، إعلاء لكلمة الله . . هذا هو العهد المقطوع على المسلم بحكم قبوله للدعوة الإسلام ، فإذا ما اندفع حاكم مسلم يباحث من فساد عقله وقلبه ، أو موالاته لقوى البغي والإلحاد عميلا لهم ، ووسيطا يتخذ مخططاتهم بين المسلمين ، هياما بالعلو في الأرض ، فحشد المسلمين من بلده ليقاتلوا في بلد آخر ، وأطاعه هؤلاء نفاقا له ، أو طمعا في دنياه ، فقد بدل هذا الحاكم وأذنايه نعمة الله كفرا ، وعهد الله هزوا ولعبا ، وحرّفوا كلمات الله لتوافق مع أهوائهم وأهواء سادتهم من جبايرة الإلحاد والتخريب لبلاد الإسلام .

لهذا الخطر الحقيقى على وحدة أمة الإسلام ، وعلى عقائد العامة من ضعاف الإيمان كان العدل الإلهى قاضيا بعقوبة القاتل والمقتول .

<sup>١</sup> قال القاضى عياض : إنما هم من أهل النار لأنهم ما قصدوا بتلك المقاتلة والخروج إليها إعلاء دين ، أو دفع ظالم ، أو إغاثة محق ، وإنما كان قصدهم التباغى والتشاجر طمعا في المال والملك .

فكيف يكون الجرم إذا كان القتال لموازرة ملهيب مضاد للإسلام معاد له ونشره في بلد إسلامى بأمر من دعاته ، وإطماع منهم للحاكم المسلم بالسلطان والتسلط ؟

## مواجهة الفتن :

وإذا دققنا النظر ، وفتحنا عيون البصائر ، وجدنا أن ثوران تلك الفتن العمياء يرجع سببه في الحقيقة إلى خلل طرأ على جهاز الدعوة الإسلامية الإداري وهو ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ) فاتخذ هذا الجهاز إحدى صورتين : إما التعطيل الكامل عن العمل ، وبقاؤه تاريخاً وتراثاً بدرس ، وتمتاز له الرعوس إعجاباً بحكمة الإدارة الإسلامية ، وإما أنه كان يعمل على صورة هزيلة لا تكفي لسكيح رؤوس الفتن قبل أن تستفحل ، ولا يكثف جهوده لتوازن مع ضخامة الفتن الناشئة ، ولا يلاحق مصدر الفتن في مكانها البعيد اعتياداً على من يحضرها من علماء المسلمين ، الذين قد يكونون أصبحوا ذبولا لمثير الفتن ومشعل نارها .

أخى : أن تقصيرا حدث في كم الدعوة وكيفها على السواء . وقد يكون لهذا التقصير مستند شرعى ، وهو مسألة ( فرض الكفاية ) . فما دام المنكر الذى تخشى منه الفتن قد نال كلمة حارة من النهى ، أو كراهية بالقلب فقد انتهى الأمر . والحق أن هذا الفهم قاصر وغير منضبط في فهم قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام .

بل إن النهى عن المنكر والأمر بالمعروف يكون باليد ، واستفراغ جهود الأيدي في منع المنكر ، فإذا لم يمكن تحقيق الهدف فليكن بالدعوة بالقول وتكثيف الجهود في ذلك وإلا فبالقلب ، ومعناه : كراهية أهل المنكر ، وعزلهم عن المجتمع باتخاذ موقف سلبي لزامهم ، فلا مخاطبون . ولا يؤاكلون ، ولا يشاربون . أما أن نهاهم بالقلب ونخالطهم ، وتودد إليهم ، فهذا ما لم يشرعه الإسلام .

ولقد حذر الله تعالى من الفتن التى توشك أن تعم البلاد فقال :  
( واقفوا فتنه لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) (١) .

وتفسير هذه الآية متردد بين كونها في الصحابة خاصة ، أو في جميع المؤمنين . وأحسن ما جاء في معناها قول ابن عباس الذي رواه الطبري قال : أمر الله المؤمنين ألا يقرؤا المنكر بين ظهرانيهم ، فيعصمهم الله بالعذاب . وبه قال الضحاك ، وزيد بن أبي حبيب وغيرهما .

ويدل على ذلك أحاديث كثيرة منها ما أخرجه أحمد عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده ، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم » .

ومما يدل على وجوب تدارك الأمور التي تحدث بين المسلمين في بدايتها ، وقبل أن يستفحل خطرهما قوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين أقبلوا لأصلحو بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فاعزوا لها إلى ما بقى حتى تولى إلى أمر الله فإن قامت لأصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحو بين أخويكم ) (١) .

فإذا استفحل شر الفتنة بسبب إهمالها في بدايتها ، وتعدت أسباب النزاع شئون الدين إلى شئون الدنيا ، وكان خروجهم للقتال كما يقول القاضي عياض : لا لإعلاء دين ، أو دفع ظالم ، أو إهانة حق ، وإنما كان للتباغى ، والتشاجر طمعا في المال والملك . إذا كان ذلك كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم يرشد المسلمين إلى الوقوف من تلك الفتنة العمياء موقفاً حكيماً بحيث لا يزيد ليران الفتنة اشتعالاً لأن الطرفين المتحاربين إنما يحاربون للدنيا .

فقد أخرج الشيخان ، وأبو داود عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنها ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيراً من الجالس ، والجالس فيها خيراً من القائم ، والقائم خيراً من الماشى ، والماشى خيراً من الساعى . قال : يا رسول الله ، فما تأمرنى ؟ قال : من كانت له إبل



فليلق بآبله ، ومن كانت له غم فليلق بغنمه ، ومن كانت له أرض فليلق بأرضه ، ومن لم يكن له شيء من ذلك فليعمد إلى سيفه فليضرب محله على الحرة ، ثم لينج ما استطاع النجاء .

ولنموض أمر هذه القتن ، وعلم التحقق من أهدافها صورها الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث الرملى وابن ماجة بأنها « كقطع الليل المظلم » . وبين أسبابها وعلاماتها في حديث الشيخين عن أبى هريرة فقال : « بتقارب الزمان ، وينقضى العلم ، وتظهر القتن » ، ويلقى الشح ، ويكثر المخرج . قيل : يا رسول الله ، ما المخرج ؟ قال : « القتل ، القتل » .

قال الخطابي : تقارب الزمان يعنى قصر الأعمار ، وقلة البركة فيها . وقال البيضاوى : تسارع الدول إلى الانقضاء ، والقرون إلى الانقراض ، فيتقارب زمانهم ، وتتدانى أيامهم . وقال ابن بطال : تقارب أحواله في أهله ، في قلة الدين ، حتى لا يكون فيهم من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، لغلبة الفسق ، وظهور أهله .

### تهديد الأمن والسرقة بالإكراه :

قطع الطريق جريمة كبرى ، ينشأ عنها الحد من حرية المسلمين نحو مصالحهم ، وبناء كيأنهم الاقتصادى ، وتعطيل الأسفار لطلب العلم ونحوه ، وإخلال بأمن الناس على أموالهم ودعائمهم وأعراضهم .

وقد اتخذ قطع الطريق صوراً مختلفة في العصر الحاضر ، منها :

١ - السرقة بالإكراه تحت تهديد السلاح .

٢ - القتل من أجل السرقة .

٣ - هتك العرض ، وخطف النساء من الطريق .

٤ - قطع الطرق العامة على الناس وسلبهم وتهديد الأمن العام .

وقد شدد الله تعالى في هذه الجريمة بتشديد عقوبتها ، فقال :

(إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم عزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم (١) .

سبب نزول هذه الآية ما أخرجه الجماعة عن أنس وغيره : أن جماعة من قبيلة « عكل » أو « مزينة » قلعوا المدينة ، فرضوا ، فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إبل الصدقة فشرّبوا منها ، فصحوا . فارتدوا عن الإسلام . وقتلوا الراعي ، وساقوا الإبل : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ، فجىء بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وسمّر أعينهم ( كحلها بمسامير بحمّة ) وألقاهم في الحرة حتى ماتوا .

وهل ينطبق وصف قطاع الطريق على المحاربة في الطرق العامة خارج البلد ، أو هي شاملة لهذا في داخل البلد وخارجها ؟

قال مالك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والجمهور : إن المحاربة تنطبق على من يقومون بتهديد أمن الناس في البلاد ، وفي الطرقات خارج الأمصار . حتى لقد قال مالك : إن هذا الاسم ينطبق على من يخذع الرجل فيدخله بيته فيقتله ، ويأخذ ما معه .

وقال أبو حنيفة : لا تكون المحاربة إلا في خارج المصر ، لأنه في المصر يلحقه الفوت إن استغاث . والصحيح قول الجمهور . وعليه فكل من هدد المسارعة في الطريق ، أو في السيارات العامة ، أو استعمل السلاح في السرقة ، أو احتلّى على عرض عن طريق الخطف ، أو غير ذلك من مبتكرات المحرمين في هذا المجال داخل تحت طائلة العقاب الذي نصت عليه الآية السابقة.

### مخالطة الظلمة وإعانتهم على الظلم :

قال الله تعالى : ( ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ) . . . .  
والركون هنا : السكون إلى الشيء ، والميل إليه بالحبّة . قال ابن عباس :

لا تميلوا في المحبة لهم ، ولين الكلام والمودة . وقال السدي وجابر بن زيد :  
لا تداهنوا الظلمة . وقال أبو العالية : لا ترضوا بأعمالهم .

وكل ذلك صحيح في معنى الآية ، سواء كان الظالم حاكماً . أو رعية .  
فالمراد هو : عزل الظلمة ، حتى يشعروا بالوحشة ، ومخط المسلمين على  
أعمالهم . أما أن يتقرب إليهم الانتهازيون والوصوليون ، فيثنون على أعمالهم ،  
ويسوغون الظلم الواقع منهم ، ويفتنوهم بغير ما أنزل الله . فذلك إغانة لهم  
على الظلم ، لأن الظالم قد يكون في بداية أمره متوجساً من فعله ، غير واثق  
من أمره ، فإذا ما انهار عليه التناء ، وانحاز إليه المنافقون ، وزينوا له سوء  
عمله ، صدقهم ، أو اطمأن إلى غفلة الناس ، وعرف ما يؤمنه من بطشهم .  
فجمع حوله عصابات من المحرمين والسفاحين ، وأصحاب الضمائر الخربة ،  
والجواسيس ، واستفحل شره ، وعم طغيانه ، واستعصى الخلاص منه .

وفي موالاة الظالم وعونه على الظلم ، والإسهام في تمكين الإرهاب من  
البلاد خطر عظيم على العبقريات ، والعقول الممتازة ، وأهل البصائر النافذة .  
وأصحاب الرأي الحر البناء ، فلا شيء في الوجود يخيف الطاغية قدر ما يخيفه  
عقل واع ، وبصيرة نافذة ، وذكاء مشتمل ، ولا شيء يؤنس ، ويذهب  
وحشته ، ويرضى غروره الأهوج ، قدر ما يرضيه القباء والتبعية ، وكبت  
الفكر .

وفي جميع الظلم لا يتحرك الناس إلا برأى الظالم ، ولا يفكرون إلا بعقله ،  
فلا حرية لهم إلا في الشرح والتعليق والتجديد لكل ما ينطق من أوهام ،  
أما أن يخرج المفكر عن هذا النطاق فتلك الجريمة الكبرى ( وقال فرعون  
ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيلاً الرشاد ) (١) . فتقلب حينئذ معاني  
الألفاظ إلى أضدادها ، فيصبح الكبت حرية ، والإذلال إعزازاً ، والفقير رخاء ،  
إلى غير ذلك مما هو ملموس في تواريخ الشعوب التي يسودها التهر والظلم .

---

(١) غافر : ٢٩ .

ومن بلايا إحنة الظلمة على الظلم ظهور طبقة من الجلادين قتلوا كل مشاعر الإنسان يقومون بأمر سيئهم بتعليب المخالفين ، وصب أمواج الشكال فوق رؤوسهم ، ويتفوقون على الحيوان الأعجم في هتك الحرمات ، وقهر العقول ، وابتكار ألوان عجيبة من التعليب ، مما يحدث حالة من الانكماش الفكرى والاقتصادى والشك وفقدان الثقة .

ولقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الظلمة وأعوانهم تحذيرا شديداً ، فقال فيما أخرجه الإمام أحمد وابن حبان عن أبي سعيد : « سيكون أمراء يشاهم غواش أو حواش من الناس ، فن دخل عليهم ، وصنفهم بكنبهم . وأعوانهم على ظلمهم ، فليس منى ، ولست منه . ومن لم يدخل عليهم ، ولم يعنهم على ظلمهم ، فهو منى ، وأنا منه » .

وقال سعيد بن المسيب : لا تملأوا عيونكم من الظلمة وأعوانهم إلا بالإنكار من قلوبكم ، لتلا تحبط أعمالكم الصالحة . وقال مكحول : ينادى يوم القيامة : أين الظلمة وأعوانهم ؟ فلا يبقى أحد مد لهم حجرا ، أو حجر لم دواة ، أو رى لم قلا ، فافوق ذلك إلا حضر .

## في المعاملات المالية والعلاقات الدولية

### الاختلاف والإيمان وحركة الحضارة :

الفطرة هي الإسلام وقوانينه الثابتة التي تقاس بها تصرفات الإنسان فرداً إلى الخطأ أو الصواب ، وليست الفطرة هي ميول الإنسان وطبائعه يدور حولها الإسلام فيقر ما وافقها ، وينفي عنها ما خالفها ، فهذا التفسير الأخير للفطرة بجانب الحق ، مماكس لنص القرآن المحكم (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (١) وهؤلاء الذين لا يعلمون هم الذين يريدون أن يطوعوا شريعة الله لرغبات الإنسان ، لا أن يطوعوا ميول الإنسان لشريعة الله ، حتى يتحقق بذلك التطوع حركة الفكر ، وحركة المال ، وحركة الحضارة كلها على طريق الدعوة والجهاد في سبيل الله .

ومن ألصق الظواهر البشرية بالفطرة التي هي الدين الحق : اختلاف أنواع الناس وأشكالهم وألوانهم ولغاتهم وعاداتهم ومناهج تفكيرهم .

وقد أفصح القرآن عن هذه الصلة الوثيقة بقول الله تعالى :  
( ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ) (٢) . قال الحسن : لا يزالون مختلفين في الرزق يسخر بعضهم بعضاً . وقال عكرمة : في الهداية والدين . وأخرج الطبري في تفسيره أن رجلين اختصما عند طاووس فأكثر ، فقال طاووس : اختلفتما فأكثرتما . فقال أحدهما : لذلك خلقنا . قال : كذبت . فقال

---

(١) سورة الروم : ٣٠ . (٢) سورة هود : ١١٨ ، ١١٩ .

الرجل : أليس الله يقول : ( ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك  
ولذلك خلقهم ) ؟ قال : لم يخلقهم ليختلفوا ، ولكن خلقهم للرحمة  
والجلاعة . وهكذا قال ابن عباس ، ومجاهد . والضحك .

والذي نرجحه أن الاختلاف شامل للدين والأرزاق وما يتبع ذلك  
من عادات وتقاليد ومناهج في الفكر ، وأن هذا الاختلاف الذي فطر الله  
الناس عليه ينتهي إلى الجلاعة والرحمة .

ويوضح هذا المعنى ويزيده اتساعاً ونحوه قوله تعالى : ( ومن  
آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك  
لآيات للعالمين ) (١) ونمضي الآيات كاشفة عن دلائل عظمة الله ،  
وأسراره في خلقه إلى أن تصل إلى غايتها في قوله تعالى : ( فأقم وجهك  
للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم  
ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) (٢) . فقد جاء الاختلاف في الألسنة والألوان ،  
أى في أنواع البشر وأجناسهم مقروناً بخلق السموات والأرض ، واعتبر  
القرآن هذا الاختلاف في الجنس آية على سلطان الله المطلق على الكون  
لا يدرئها إلا العلماء . والعلم الذي يصل إلى وجود الله وتأكيد سلطانه من  
خلال البحث في السموات والأرض : واستكشاف أسرارها ما هو إلا العلم  
الحديث الذي يصل بالإنسان إلى تلك الغاية العليا على منهج عمل لا يصل إليه  
الناسك المتبتل من خلال التأمل والاستغراق .

فإذا كان التأمل والاستغراق يصل بالإنسان إلى الإيمان من طريق الوجدان  
ونماء الوعي الروحي ، فإن هناك أجناساً وشعوباً لا تستسيغ هذا التذوق  
الوجداني ، ولا تريد أن تؤمن إلا عن طريق الاقتناع العقلي الذي لا يصل  
إليه إلا بالبحث عن طريق التنقيب عن أسرار الأرض وثرواتها ، وعن أسرار  
القضاء وطاقاته وإشعاعاته ، وذلك هو مجال العلم الحديث الذي أرشد إليه  
القرآن في سورة الروم .

---

(١) سورة الروم : ٢٢ .

(٢) سورة الروم ٣٠ .

فاختلاف الناس إلى شعوب وقبائل كما يقول الأستاذ العقاد في كتابه « الإنسان في القرآن الكريم » : « كان أقوى الأسباب لإحكام صلة التعارف بينها ، وتعريف المساعي والحيل لاستخراج كنوز الأرض ، واستنباط أدوات الصناعة على حسب المواقع والأزمنة : وعلى حسب الملكات والعادات التي يفتق عنها تعدد الحضارات وأفانين الثقافة ، وتزداد الإنسانية عرفاناً بأمرار خلقها ، وعرفاناً بمخالقها ، واقترباً فيما بينها ، وتضطر إليه اضطراراً لما تحسه من اشتباك منافعها ، وسريان الضرر من قريبها إلى بعيدها » .

فالهدف الفطري من اختلاف أنواع الإنسان كما هو واضح من آيات القرآن وأقوال المفسرين إنما هو أن تتعارف الشعوب من خلال البحث العلمي لاستنباط الثروات والاستدلال بعجائب الأرض والسماء على وحدة الخالق المدبر ، ثم تبادل المنافع المالية ، والمعارف الإيمانية ، وبذلك تتكامل حاجات الشعوب ، والأهم .

### واختلاف الطبقات أو الدرجات :

ولا يخرج عن هذه السمة الفطرية اختلاف الطبقات أو الدرجات في المجتمع الواحد ، من الدواب والحشرات والطيور وكل ما برأ الله . حتى تمثل كل درجة منها طبقة متميزة بخصائصها . ومن مجموع الطبقات في كل نوع من الأنواع تكون الأمة ( وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ) (١) .

فطاهرة الاختلاف في درجات العمل ، ونظام المعيشة ، وتقاليد الأخلاق والعادات والحظوظ والقيم عميقة في الكون بحيث يعجز الإنسان عن أن يستقصيها تصنيفاً وتمييزاً بين فرد وفرد ، أو بين طائفة وطائفة أو بين أمة وأمة ، أو بين فصيلة وفصيلة من الحيوانات ، أو بين نوع ونوع من الجملادات .

---

(١) سورة الأنعام ٣٨ .

فالحروب التي تنبرها الشيوعية اليهودية بين طبقات الأمة الواحدة ، ثم بين أمة وأمة ، أو مجموعة ومجموعة من الأمم تحت شعار « حرب الطبقات » ولإزالة القوارق بين الناس ، هذه الحروب التي لا تبدأ في صورها الباردة والساخنة لا يمكن وصف مثيرها إلا بإحدى صفتين ، أو بهما مجتمعين : الغباء المطبق في فقه الظواهر الكونية ، أو الذكاء الحارق في صنعة الغش والخداع لصرف الناس عن العلم ، وإبتزاز المال العالمي دون هودة ولا راحة .

وأقل العقول فهماً لا يمكن أن يتصور مجتمعاً خالياً من الطبقات . وإلا فلأننا نكون قد قهرنا القطرة ضد طبيعتها على لون واحد من الحياة فقير غاية الفقر في الفكر والخلق واللوق والعواطف . يستحيل قيامه بين الأحياء والجمادات على السواء . فالذين يزعمون أنهم قضوا على نظام الطبقات في المجتمعات الشيوعية أقاموا نظاماً آخر للطبقات بأيديهم ، وسادت فيه طبقة العمال . واختلفت الأجور بينهم تحت شعار الحوافز : كما اختلفت حسب قوة العامل على زيادة الإنتاج أو ضعفه عنها ، كما برز الفرق بين رجال الحزب الشيوعي وبين من لم يسعد بالانضمام إليه ، إلى آخر ما هو وارد في قائمة الخلاف بين الطوائف والقوميات رغم تغليفه بتلك الشعارات المزيلة التي لا تثبت أمام الفحص والتحقيق .

### الإسلام وحرب الطبقات :

إذا كان الإسلام هو القطرة . فهو يعزز مسألة اختلاف الناس . ويرفض أن يسلكهم جميعاً في طبقة واحدة ، وفي الوقت نفسه يتخذ من هذا الاختلاف ذريعة لثراء العقيدة والأخلاق والمواطف الراقية ، ثم يجمع كل الدرجات أو الطبقات في إطار واحد من الأخوة الإنسانية ، أو الأخوة الإنسانية كما قلنا ، وفي كل خطوة من خطوات الإسلام نحو القضاء على أسباب الحرب الطبقة تزداد حصيلة الإنسانية من العلوم والأخلاق والمناجى المنة التي لا يمكن أن تنمو في مجتمع مقهور على نمط واحد من أنماط



المعيش ، وبهذا التقدم الأخلاقى الذى يحرص عليه الإسلام تتدثر الأخلاق  
الطبقية التقليدية وتتكشف عن الاختلاف أهدافه السامية ، وينتم الناس جميعاً  
بتلك الأهداف التى لا تخرج عن الحافز الداخلى لإسعاد الغير ، لا بالقوانين  
المفروضة بالنار والحديد ، فإيبلث الناس أن يتخلصوا من القوانين بالحيلة  
والخداع والفساق ، ويبقى عفن الحقد حاكماً لتصرفات الإنسان .

والقفرة تآبى أشد الإباء أن تنفق حظوظ المعاش مع الاختلاف فى العمل ،  
لأنها إن فعلت ذلك فقد أغلقت باب الإبداع والابتكار ، والتنافس فى  
التفوق والسلم ، وحرمت الإبتاعية بذلك من حركة العقل ، وعطلت  
مواهب التدبر والتأمل ، وهى أساس العمران الذى ينشده الإسلام ويتعهد  
بالإجراء والإنماء .

ولكن هذا الاختلاف لا يجوز أن يكون فريعة لإذلال المتخلف  
والضعيف ، بل هو وسيلة من وسائل الامتحان الإلهى والابتلاء للبشر ،  
حتى يقيسوا بسلوكهم درجة إيمانهم ، وحتى يعلم الله صدقهم فى الشكر على  
ما آتاهم ، وبين النجاح والإعفاق تقوم حضارات وتهار أخرى (وهو الذى  
جعلكم محلاف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما  
آتاكم) (١) .

كما لا يجوز استغلال الحل الإسلامى لمشكلة الفقر فى استمراء البطالة  
والكسل اعتماداً على مجتمع التراحم ، فتلك هى المسألة دون حل ، وهى  
منعومة متوعد عليها بالفضيحة فى دار الجزاء ، وقد حاول فريق من هؤلاء  
الكسالى أن يتسروا وراء التوكل المشروع بعلم العمل وقدموا على عمر  
رضى الله عنه يطلبون العون ، فقال لهم : من أنتم ؟ قالوا : نحن المتوكلون .  
فقال : بل أنتم المستأكلون ، ولم يعطهم شيئاً . وقد ربط القرآن بين العمل  
فى الدنيا والغاية الجزائية فى الآخرة ( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله )

---

(١) سورة الأنعام ١٦٥ .

( ولكل درجات مما عملوا وما ربك بالخالع عما يعملون ) ....

ولئن كانت المذاهب الاقتصادية قد انتهت إلى أن يشترك العمال والصناع مع أرباب الأموال إما بتوزيع حصص متفاوتة عليهم ، وإما بتعميم الخدمات والمرافق التعاونية التي تعود أرباحها بعدما تؤديه من خدمات للعمال عليهم .  
لئن كان ذلك كذلك فإن الإسلام لم يحمده أمام تطور المصور ، بل أباح هذا التصرف بالإضافة إلى ما يمكن أن تسفر عنه التجارب الواعية من نتائج تعود مجدداً على الفقراء والمساكين طبقاً لقاعدة عجيبة في مرونها في قول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) ...

ولكن هذه الحرية في العمل المرن الذي يعالج مشكلة الطبقة في المصور كلها لا يجوز أن تنح لجمعية المؤمنين إلا بعد التنفيذ الدقيق للتشريعات الرئيسية التي وضعت بمعنى الدقة لمواجهة كل البدع الاقتصادية والتحديات الإلحادية التي لا يتوقف سيلها ضد الإسلام . ومنها :

#### ( ١ ) الزكاة :

والزكاة من حيث هي عنصر من عناصر التزام المسلم نحو المسلم . وبند من بنود التعاون على البر والتقوى ، عبارة عن تخصيص جزء من أربعين جزءاً من رموس الأموال ، أو جزء من عشرة أجزاء من ثمرات الزراعة وما شابهها ، للمعوزين الذين لا تفي أعمالهم بحاجاتهم ، وللذين أصابهم كوارث مؤقتة عرضتهم لأزمة خانقة ، وللذين اهتزت جنود الإيمان في قلوبهم فأصبحوا مستعدين للتقلب تحت ضغط الحاجة . وقد حدد القرآن هذه الأصناف التي تعتبر مصدر قلق في مجتمع المؤمنين بثمانية أصناف ، هم : الفقراء ، وهم الذين يملكون شيئاً قليلاً لا يكفي لسد حاجاتهم الضرورية . والمساكين ، الذين لا يملكون شيئاً . وعمال الزكاة من موظفي الدولة الذين يتفرغون لجمعها وتوزيعها . والمؤلفة قلوبهم ، وهم حديثو العهد بالإسلام ،

وتخشى عليهم الفتنة ، ولا يحاربون الإسلام . والأرقاء الذين تفتدى حريتهم بالمال . والفارمون الذين أصابهم كوارث مالية . والمجاهدون . والقرباء المتقطعون عن يعولهم . وكل من في حكمهم ممن يحتاج إلى رعاية المجتمع الإسلامي ، لأنه عاجز عن رعاية نفسه .

وإذا قلنا بإحصاء دقيق للموازنة بين مجموع هذه الحصص التي يستحقها المحتاجون في أموال المكلفين الأغنياء ، وبين ما تخصصه أى دولة في العالم الحديث لإغاثة العجزة والمحتاجين تبين أن حصة الزكاة الإسلامية تفوق مقادير العون في الميزانيات الحديثة ، ولا سيما أنها لا تخضع لاختيار صاحب المال ، وإنما تؤخذ منه عنوة ، كما أنها لا تعتبر منه تفضلاً ، بل حقاً معلوماً يأخذه المحتاج في عزة وإباء .

ومن فوائد التشريع الإسلامي تشريع صدقة الفطر عقب صوم رمضان على كل فرد مسلم ، يؤديها رب الأسرة عن كل من يعولهم من الأبناء والخدم ، حتى ولو لم يملك نصاب الزكاة ، فهي صدقة واجبة على الغنى والفقر تؤدى إلى من هو أفقر من الفقير ، وبالتالي فهي أمانة واضحة على تكافل المسلمين وتوادمهم وراحهم كأنه الجسد الواحد .

#### (ب) واجب الفوت الاختيارى :

وليست الزكاة وحدها هى الوسيلة المشروعة لمكافحة الفقر والحاجة ، ورفع أسباب الحقد الطبقي في الإسلام ، بل هى الوسيلة التي يقهر على تنفيذها أرباب الأموال بالقوة إن لم يؤدوها طوعاً واختياراً ، وعلى هذا فهي لا تسقط عن المسلم واجب الفوت لأخيه المسلم الذي يعرفه ، ويستطيع إمداده بما يرفع عنه ذل الحاجة ، ويكشف عنه الشموخ بالعزلة وفقدان الناصر .

فهذه الصدقات الاختيارية فيما نرى - والله أعلم - إنما كانت اختيارية من حيث إنها لا تؤخذ من رب المال عنوة كما تؤخذ الزكاة ، وليست صفة الاختيار فيها بمسقطلة المخاسبة عن مانعها مع القدرة عليها ، لأننا نجد في القرآن مقترنة بوعدها معطيها ، والوعيد لمانعها .

فأفقه تعالى يقول : ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعلاب آليم . يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فلنؤتوا ما كنتم تكنزون ) (١) .

ويقول تعالى : ( أرأيت الذي يكذب بالدين . فلذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحس على طعام المسكين ) (٢) يدع اليتيم : يقهره وينزع حقه ، ولا يطعمه ولا يحسن إليه ، ثم نعى على من يمنع العون عن أخيه فقال (الذين هم براعون ، ويمنعون الماعون) (٣) .

وأحسن ما قيل في تفسير الماعون ما قاله حكمة : رأس الماعون الزكاة ، وأذناه المتخل والإبرة . فهو يشمل جميع الأقوال التي قالها المفسرون ، ويجمعها في : المعاونة بالمال أو بالمنفعة ، ولهذا قال محمد بن كعب القرظي : الماعون : المعروف . وجاء في الحديث : « كل معروف صدقة » . وبين الزكاة والعون بالمنافع البسيطة تتلوج أنواع المنافع الأخرى غير المفروضة في الشرع ، وقد توعد الله مانعها بالويل والملاك ، كما وعد من يلبسها بخير الدنيا ، وهو استقرار الأمر ، وتمكين المسلمين من الأرض ، وبخير الآخرة ، وهو ارتباط العمل الأخلاقى بقايته الجزائية التي حددتها الإسلام بالنعيم المقيم .

( ج ) حبس مال الله عن الفعل حرام :

وقد تكون مشكلة الفقر ناشئة عن البطالة ، والبطالة قد تنشأ عن حبس الأموال عن الإسهام في المشروعات التي تستوعب طلائع الأعمال . ولما كان المال مال الله في الحقيقة بنص القرآن حيث قال تعالى : ( وآوهم من مال الله

(١) سورة الحديد ٣٤ : ٣٥ .

(٢) للمعونة ١ - ٢ .

(٣) سورة الماعون ٥ : ٧ .

الذى آتاكم (١) . وكان الإنسان مستخلفاً من الله على هذا المال ليصرفه في الشئون التي شرعها نساء موارد الأمة ، والإسهام في حل مشكلاتها ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ( وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ) (٢) . وقد حدد الله تعالى هدف المال والعمل في قوله : ( هو الذى أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) (٣) .

فالإنسان وكيل على المال لينمى به العمران المادى والمعنوى على السواء ، ولما كان ذلك كذلك كان حبس المال عن العمل الذى يستوعب المتعطلين ، ويسد حاجاتهم ، ويحميهم من الأذى في وحل المذاهب الهدامة خيانة واضحة للأمانة التي حملها الله لأرباب الأموال ، ولقد توعد الله على هذا العمل الشائن الذى قد ينتهى إلى إذلال الناس برأس المال عن طريق الربا ، فقال بالإضافة إلى آية التوبة : ( ويل لكل همزة لمرة . الذى جمع مالا وعنده ) (٤) . لال السدى : هو الذى يجمع المال بعضه إلى بعض ، ويحصى عدده ، كقوله : ( وجمع لأوعى ) (٥) .

#### ( د ) العلاقات الإنسانية :

والإسلام يتجه إلى الذات الداخلية للمسلم ينمى فيها عاطفة الرحمة والإيثار على طريق الرغيب والرهيب ، لتحقيق مبدأ الأخوة والتكافل بين المؤمنين ، ثم بين المؤمنين مجتمعين وبين الإنسانية كلها ، لققضاء على أسباب الحرب الطبقية ، ولم يلجأ إلى أسلوب قهرى إلا في حالة واحدة هي امتناع بعض المسلمين عن أداء فريضة الزكاة التي اعتبرت حلاً حسيماً لمشكلة الفقر .

(١) سورة قنور ٤٢ .

(٢) سورة الحديد ٧ .

(٣) سورة هود ٦١ .

(٤) سورة المائدة ١٠١ .

(٥) سورة المخرج ١٨ .

وقد أبطل القرآن مزاعم أهل الجدل في موضوع العلاقات الإنسانية القائمة على الرحمة حينما ردوا على المسلمين أمر الله بالإتفاق على المحتاجين من مال الله فقالوا : ( أنظمو من لو يشاء الله أطعمه ) (١) . يريدون : أنهم يوافقون مشيئة الله في أن يجعل الفقير فقيراً ، ولا يريدون أن يعارضوا سنة الله في خلقه . وقد رد الله عليهم فقال : ( إن أنتم إلا في ضلال مبين ) وذلك لأنهم نسوا أن الفقير هو موضوع ابتلاء للمؤمن في ماله ( وهو الذي جعلكم علاقات الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيها أناكم ) (٢) .

وفي تقرير العلاقات الإنسانية يقول الله تعالى : ( فلا اتقوا العيلة . وما أدراك ما العيلة . تلك رقية . أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتنبا ذا مقربة . أو مسكيناً ذا متربة . ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالحق وتواصوا بالمرحة أولئك أصحاب الميمة ) (٣) .

فالعيلة التي يجب أن يقتحمها المؤمن وينجو منها إلى الرضوان هي غوث اليتامى والمساكين في المباعات ، والإيمان والعمل الصالح ، والتواصي بالحق والرحمة .

ولا تقتصر تلك العلاقات الإنسانية على المسلمين وحدهم ، فقد أخرج الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج أن عمر لقى كتابياً يسأل الناس على الأبواب ، فدعا محمد بن مسلمة ، وسأله عنه ، فقال : إنه كتابي يا أمير المؤمنين . فقال عمر : هو من المساكين . وأخطه إلى بيته ، وأعطاه شيئاً ، وأمر محمداً أن يتفق عليه .

(١) سورة يس ٣٧ .

(٢) سورة الأنعام ١٦٥ .

(٣) سورة البقرة ١٨٠ - ١٨١ .

## ( هـ ) خفض الأسعار بالحد من الاستهلاك :

ومما يسهم إسهاماً فعالاً في الحد من مشكلة الفقر في الإسلام أن تمتدد الأسعار ، فلا تنزع نحو التصاعد الذي قد يعجز محدودى الدخل . ويشدد عليهم أمور عيشهم . وفي الظروف العادية التي يقبل الناس فيها على الشراء في حرية مطلقة تتحرك نوازع الجشع في نفوس التجار فيرفعون الأسعار ، ويشقون على الفقير حتى يصل إلى مرتبة المعجز عن مواصلة العيش . وقد لجأ الإسلام إلى وسيلتين للحد من الاستهلاك ، حتى يكثر العرض ، ويقل الطلب ، فيكون اعتدال السعر وخفضه أمراً حتمياً لحماية التجارة من الكساد . والفقير من المعجز عن مواصلة الحياة السعيدة .

أولاهما : تشريع الصوم المفروض شهراً في العام . وصوم الكفارات في الأيمان والإفطار المتعمد في رمضان ، والإيلاء ، وغير ذلك من أنواع الكفارات التي لو نفذت بحذافيرها إلى جانب الصوم المندوب إليه في السنة لكان وسيلة سلبية ناجحة تماماً في الحد من الإقبال على الشراء ، ومن ثم في خفض الأسعار .

ثانيتهما : التوعية بخطر الإسراف وازدياد القوة الشرائية على المسلم في نفسه وعلى جميع المسلمين وغيرهم في المجتمع ، والرقابة الفعالة على الأسواق في هذا الصدد لمنع الإسراف ، قياساً على ما كان يفعله عمر رضى الله عنه ، إذ كان يمر بنفسه في السوق ، ويضرب من يشتري اللحم يومين ويقول له : أفضل لأخيك . وكان الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر يقومون بهذا العمل على أكل الوجوه ، حتى كان من عمل المحتسب : الرقابة على توزيع المواد الأساسية للتموين .

## حماية المجتمع من خطر رأس المال :

ورغم ما للمال من أهمية عظمى في نماء العمران ، وحياة الإنسان ، وإعداد القوة الإسلامية ، فإن له خطورة بالغة على المجتمع وعلى العقيدة حينما يتعاطم فيصبح وسيلة لإذلال الناس واستعلاء أربابه عليهم ، وعاملاً من عوامل تعقيد مشكلة الفقر واستعصائها على الحل .

ولقد حدد الإسلام تشريعات لحماية المجتمع من خطر رأس المال ،  
منها نظام الميراث الذى يكفل تقسيم المال على العصابات وذوى الأرحام ،  
وبذلك يفقد رأس المال سطوته وجبروته وقوته على إذلال الآخرين .  
ومنها تشريع الزكاة ، وهى تمثل نقص جزء من أربعين جزءاً من رأس  
المال فى كل عام ، وتكفل استهلاك رأس المال كله فى أربعين عاماً ،  
مما يدعو إلى مواصلة العمل لئلا تأكله الصدقة . ومنها تحريم الاحتكار ،  
وتحريم الربا .

### الإسلام يحارب الربا والمهكر الربوى :

من العجيب أن تثور العواصف ضد الإسلام ، وأهله الذين يجهرون  
بتحريم المعاملات الربوية فى العصر الحاضر ، وزعموا أن هذه المقاومة  
القضائية للربا وللتعامل المصرفى هى سبب تخلف بلاد الإسلام عن ركب  
الحضارة .

يردد المبشرون وناقذو مقارنة الأديان هذا القول ، منذ أوائل هذا  
القرن العشرين ، وكان الإسلام وحده من بين الشرائع هو الذى حرم  
المعاملات الربوية ، فى الوقت الذى حرمت اليهودية والمسيحية أشد التحريم .  
فى الإصحاح الثانى والعشرين من سفر الخروج المنسوب إلى موسى عليه  
السلام : « إذا أقرضت فضة للفقير الذى عندك فلا تكن له كالمرابى » .  
وفى الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية : « لا تقرض أخيك ربا .  
ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شئ ، مما يقرض ربا » . وفى الإصحاح الخامس  
من سفر حزقيال : « قال الربى لخميا : إني بكى العطاء والولاء وقلت  
لمن : إنكم تأخذون الربا كل واحد من أخيه » . ولكن العجيب فى أمر  
هذا التحريم أنه خاص بما بين اليهود بعضهم والبعض ، أما فيما بين اليهود  
وغيرهم من الأمم فهو مباح ، ففى الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية :  
« للأجنبي تقرض ربا ، ولكن لأخيك لا تقرض ربا ، لكى يباركك  
الرب إلك فى كل ما تمتد إليه يدك » . وتلك هى المنصبة التى يستحيل أن



تصدر عن موسى عليه السلام . واشتمر التحريم في المسيحية حتى قيام حركة الإصلاح ، وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما البابوية ، فانفتحت الكنائس جميعاً على تحريم الربا ، بل إن « مارتن لوتر » اشتد في هذا التحريم حتى أدخل فيه كثيراً من البيوع وكثيراً من الحيل التي عهدت لترويج المعاملات الربوية باسم التجارة .

فلذا كان سبيل الإسلام هو سبيل الشرائع السابقة عليه في تحريم الربا فلا ندرى سبباً لتلك الحملة التي يشنها المبشرون والكتاب المسيحيون على الإسلام ، واتهامه بتعويق حركة الحضارة في بلاده بتحريمه للمعاملات المصرفية القائمة على الربا . لا ندرى سبباً لذلك إلا أن قوة الإسلام قد أفزعت هذه الأمم ، فأرادوا أن يبرزوا أموال المسلمين باسم التنمية الحضارية ، والدعوة إلى التعامل الربوي .

ولو كانوا صادقين في مشاعرهم نحو أمم الإسلام لكان حرصهم على تبادل الأسرار العلمية معهم موازياً لحرصهم على دفعهم إلى التعامل الربوي الذي يعتبر خراباً عاجلاً للمالية الإسلامية ، ولكنهم أرادوا أن يمرغوا أمم الإسلام في نفس الرجل الذي تردوا فيه مصداقاً لقول الله تعالى : ( وهوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء ) (١) .

ولقد ثار جدل واسع النطاق - وما زال يثور بين الحين والحين - حول فوائد الدائع المصرفية ، وحول الاقتراض بفائدة من المصارف ، وخاض في هذا الجدل المرحوم الشيخ محمد عبده ، والشيخ رشيد رضا ، والمرحوم حنفي ( بك ) ناصف رئيس نادى دار العلوم ، واختلفت الآراء بين مبيح ومحرم ومتأول في بعض الوقائع والتوازل .

ويثور في العصر الحاضر جدل مماثل حول الربا الاستهلاكي وغير الاستهلاكي ، أى الربا الذي يتعامل به المحتاج إلى ضرورات العيش ، والربا الذي يتعامل به التاجر لتوسيع أعماله التجارية . وجدل آخر حول المعنى

الذى حرم من أكله الربا ، وهو استغلال الضعيف المحتاج ، وقالوا بناء على ذلك : إن الإبداع بقائلة لا يمكن أن تعتبر الجهة الآخلة فيه ضعيفة - وهي المصرف - حتى يمكن أن تتحقق علة التحريم .

ورغم هذه المناقشات والمساجلات فقد انتصر الفريق الذى أباح المعاملات المصرفية ، والقروض على مستوى الدولة من الدول الأخرى بحجة دفع ركب التقدم إلى الأمام .

ونظراً لما حدث من اتساع المعاملات الربوية وما استحدث منها باسم شهادات الاستئجار ، وتشجيع الادخار ، إلى جانب معاملات أخرى هى ألصق بالمقاومة منها بالمعاملات الربوية كالتأمين على الحياة وعلى السيارات والقطارات ضد الحوادث والحريق وغير ذلك ، ولما ارتفع من صوت الإسلام بين ظلمات الأزمات التى حاقت بالكثير من أمم الإسلام ، فقد عاد النقاش حول هذا الموضوع برمته ، واقرحت أنظمة معارضة للنظام الربوى كالبنتك الإسلامى وغيره ، نظراً لكل ذلك ، فإننا نعرض الموضوع ونرجو أن نوفق فيه إلى وجه الصواب بحول الله .

قال الله تعالى فى تحريم الربا : ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة والله ليعذبكم عقاباً ) (١) . قال ابن كثير : كانوا فى الجاهلية إذا حل أجل الدين يقولون : إما أن يقضى ، وإما أن يربى ، فإن قضاه وإلا زاده فى المدة ، وزاده الآخر فى القدر ، وهكذا كل عام ، فربما تضاعف القليل حتى يصير كثيراً مضاعفاً .

وأخبر ما نزل فى تحريم الربا قوله تعالى : ( الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله

الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصملوا خير لكم إن كنتم تعلمون (١) .

والمفسرون يحددون زمان التخطئ الشيطاني الذي يصيب آكل الربا وزمان الحرب التي يشنها الله ورسوله عليهم بيوم القيامة . ولكن ابن عباس ، والحسن ، وابن سيرين ، قالوا : إن من أقاموا على الربا فعل الإمام أن يستتيبهم ، فإن تابوا وإلا وضع فيهم السلاح . وبهذا قال قتادة ، والريعي ابن أنس .

ولقد سمي الله المرابي كفاراً أثيماً . قال ابن كثير : وذلك أن المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال ، ولا يكتفى بالتكسب المباح ، فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة ، فهو جحود لما عليه من النعمة ، ظلوم آثم يأكل أموال الناس بالباطل . ولهذا لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه ، لأن اتجاه الشريعة هو حرب الفكر الربوي كله ، لا مجرد تحریم صور من المعاملات التي يشوبها الظلم ، وذلك لما في الربا من البشاعة والقسوة ، وفقدان الرحمة ، واستغلال كوارث الناس لإشباع الجشع الصارخ في أحماقهم ، الأمر الذي عظمت السنته شأنه ، وصورت أهله في صورة من أشنع الصور التي تنفر منها أحط الطباع ، وأقربها إلى المهجبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أخرج ابن ماجة ، والحاكم ، عن ابن مسعود وأبي هريرة : « الربا ثلاثة وسبعون باباً ، أيسرها أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم » . وهذا لفظ الحاكم .

وقد أثار الكفصار جدلا حجيا حينما نزلت آية البقرة ، فقالوا :  
( إنما البيع مثل الربا ) وحاصل ما همجت به نفوسهم المريضة هم ومن لف  
لفهم في كل عصر : أنهم اعترضوا على تشريع الله من أساسه ،  
ولم يعترفوا بمشروعية أصل البيع الذى أحله الله فى القرآن ، فحيث حرم الله  
الربا ، فالبيع مثله يجب تحريمه ، فلم أحله الله وحرم الربا ؟

كل ما يؤدى إلى الربا حرام :

يقول الأستاذ العقاد : « لم يبلغ ضرر المرابين بالشعوب الأوروبية  
فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن يفقدوا كرامة أوطانهم ،  
وأن يذل رموسهم ونفوسهم ، كما فعلت المصارف والشركات الأجنبية  
بالشعوب الإسلامية ، منذ أغارت عليها ، مؤيدة بمجيوش الدول من ورائها ،  
فهذه المصارف والشركات هى التى مهدت للامتيازات الأجنبية سبلها ، وهى  
التي نصبت شباك الديون لتسويق الغزو والاحتلال ، باسم المحافظة على الحقوق  
وضمان سدادها ، وهى التى تفرع بها السادة لختق النهضة الوطنية فى إبانها ،  
وإثقالها بالقيود والأعباء التى تعجزها عن مجاراة الغرب فى صناعته وتجارته ،  
وتكفل للاستعمار أن ينشب أظفاره أبداً فى أبدانها » .

ولقد تغيرت الوسائل التى تساند تلك المصارف الأجنبية فى الآونة  
الأخيرة ، كما تغيرت صورة المصارف هى الأخرى ، فلم تعد الجيوش  
تساند رأس المال ظاهرا ، كما حلت الدول ذاتها محل المصارف غالبا ،  
واتخذت المصارف صورة دولية أحيانا ، ولكن الغاية هى هى لم تختلف  
عما قرره الأستاذ العقاد .

فلهذا الذى جرى ويجرى من أخطار الربا على الأفراد والأمم ، ولما سوف  
يجرى مستقبلا مما يمكن أن تتفتق عنه أفهام المرابين الكبار منهم والصغار اشتد  
الإسلام غاية الشدة فى تتبع الأشياء التى تشبه الربا من المعاملات ، والمعاملات  
التي ليست محرمة فى ذاتها ، ولكنها يمكن أن تؤدى إلى الربا ، فحرم هذا  
وذاك ، ليخفق هذا الشر الذى يوشك أن يعصف بالإتسانية كلها ، إذ لا نجد

مرايا إلا وقد فقد آدميته ، ومزق روابط الرحم ، واستهان بالشرف والعرض ،  
ودان بالبخل والشح عشقاً للمال وجنونا في طلبه ، حتى لقد أصبح صرخات  
الجبايع ، ودموع اليوساء لحنا حيبا إلى قلبه ، لأنها مصدر من مصادر المال  
الذى عشقه وباع كل شيء في سبيله .

قال أبو سعيد الخدرى : خطبنا عمر فقال : « إني لعل أنهاكم عن أشياء  
تصلح لكم ، وأمركم بأشياء لا تصلح لكم ، وإن من آخر القرآن نزولا  
آية الربا ، وإنه قد مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبينه لنا ، فدعوا  
ما يريكم إلى ما لا يريكم » . فهذه القاعدة التى قررها عمر ، وما شهدت  
به الشريعة من أن كل حرام فالوسيلة إليه حرام ، قياسا على أن كل ما لا يتم  
الواجب إلا به فهو واجب ، ومن أن الجهل بالمعاملة كحقيقة المضاضة .  
هذه القواعد التى استنبطها الفقهاء كانت هى الأساس لتحريم جميع المعاملات  
المفضية إلى الربا ومنها :

## ١ - ربا الفضل :

الربا الذى كان شائعا في الجاهلية حين نزول آيات التحريم هو ربا  
التسئفة ، يعنى تأجيل الدين الحالية في مقابل الزيادة في أصلها ، أو إقراض  
مال معلوم يؤدى في أجل معلوم في مقابل زيادة فيه ، وكل قرض جر نفعاً  
فهو ربا .

وبناء على ذلك حرم الرسول صلى الله عليه وسلم ربا الفضل ، وهو  
بيع الشيء بجنسه مع زيادة أحدهما على الآخر ، مثل بيع الدرهم بالدرهم  
وزيادة ، أو بيع الكيلة من القمح بكيلة وزيادة من غير مماثلة ولا تأخير ،  
اجتنابا للحكم القاطع بتحريم ربا التسئفة الذى يؤجل فيه البدل في مقابل تلك  
الزيادة ، وقد سمي هذا النوع من المعاملة « ربا الفضل » ، لزيادة أحد المبيعين  
على الآخر . وقد سماه ابن القيم في « إعلان الموقعين » الربا الحقيقى .

والأصل في تحريم هذه المبايعة قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه

الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة ، وعبادة بن الصامت ، وأبي سعيد الخدري وغيرهم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يد بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » .

ويدل أن الناس كانوا يتحايلون على أخذ الربا في صورة البيع والشراء مع التفاضل ، إذ لا يمكن أن يشتري إنسان كيلة من القمح بكيلتين إلا وهو سفیه أو مضطر ، والسفه والاضطرار كلاهما مبطل للبيع المشروع . أما إذا اختلف الصنفان فلا التباس بين الحلال والحرام .

أما حديث مسلم عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الربا في النسيئة » . يعنى : أن التفاضل حرام إذا كان البذل مَوْجِلاً ، يباع كان أو قرصاً ، وأما إفتاء ابن عمرو بن عباس بحل التفاضل إذا كان البذل حالاً فقد رجعا عن الأخذ بهذا الحديث حيناً بلغهما حديث أبي سعيد الخدري الذى أخرجه مسلم . قال أبو نصره : سألت ابن عمر ، وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً ، فإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري ، فسألته عن الصرف ، فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما ، فقال : لا أحذثك إلا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون . فقال له النبي : « أتى لك هذا التمر ؟ قال : انطلقت بصاعين فاشتريت هذا الصاع ، فإن سعر هذا فى السوق كذا ، وسعر هذا كذا . فقال النبي : ويلك ، أرييت ، إذا أردت ذلك فبع تمر كسبعة أخرى ، ثم اشتر بسلمتك أى تمر شئت » . قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ، أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتيت ابن عمر بعد ذلك فهاتى ، وحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه .

ويقول ابن القيم : إن هذا البيع يتخذ ذريعة إلى الربا الممنوع .

## ٢ - الحيلة لتحليل الربا ( العينة ) :

يحاول بعض هواة الكسب الحرام أن يتخلصوا من صورة الربا المحرم باصطناع صورة ظاهرها البيع المباح ، ولكنهم لا يقصدون البيع ، وإنما يقصدون الكسب الربوي إذ أن المشتري في هذه الحالة لا حاجة به إلى السلعة ، وإنما حاجته إلى المال .

وصورة الحيلة أن يقصد المحتاج إلى المراتي ، فيشتري منه سلعة بمائة مؤجلة مثلا ، ثم يبيعه إياها في الحال بسبعين مقبوضة ، فتنتهي المسألة إلى أن المحتاج أخذ من المراتي سبعين ، وحرر على نفسه سندا بمائة .

وهذا حرام ، لأن المتبايعين لم يعقدا على السلعة عقدا يقصدان به تملكها ، وإدخال السلعة في العقد تليس وعيث ، مما يقطع بالأغراض للمتبايعين في السلعة أصلا ، وإنما المقصود مائة سبعين ، ولهذا يتواطأ الطرفان على ذلك قبل العقد ، ثم يحضران السلعة محلا لمسا حرم الله ورسوله .

وقد سئل ابن عباس عن رجل باع من رجل حرية بمائة ، ثم اشتراها بخمسين ، فقال : دراهم بلراهم متفاضلة ، دخلت بينهما حرية . وفي رواية مطين عن أنس أنه سئل عن « العينة » يعني بيع الحرية ، فقال : إن الله لا يخذع ، هذا مما حرم الله ورسوله . وأخرج أحمد عن العالية ، امرأة أبي إسحاق السبيعي قالت : دخلت على عائشة في نسوة ، فقالت : ما حاجتك ؟ فكان أول من سأله « أم حجة » فقالت : يا أم المؤمنين ، هل تعرفين زيد بن أرقم ؟ قالت : نعم . قالت : فلاني بعته جارية لي ببائنة درهم إلى العطاء ، وإنه أراد أن يبيعهها ، فاتبعها بستائة نقدا ، فأقبلت عليها وهي غصبي فقالت : بشما شريت ، وبشما اشتريت ، ثم أبلغني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب ، وأنصحت صاحبنا فلم تتكلم طويلا ، ثم إنه سهل عليها فقالت : يا أم المؤمنين ، أرايت إن لم أخذ إلا رأس مالي ؟ قتلت عليها : ( فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ) .

## ٢ - مباحة المضطر :

وحسباً لمادة الربا ، واتقاء لشبهته ، وتضييقاً لطريقه ، وحرباً لفكر الربوى كله ، حرم البيع من المضطرين . فقد أخرج أبو داود أن علياً خطب فقال : « سيأتى على الناس زمان عضوض بعض المومر على ما فى يديه ، ولم يؤمر بذلك ، قال الله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) (١) . ويباع المضطرون . » وقد نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر ، وبيع الفرر ، وبيع الثمرة قبل أن تترك .

فإذا اضطر لإنسان إلى بيع ما عنده لدين ركه ، أو مؤنة أرومته ، فإن بعض الناس يتهمون الفرصة فيشترون منه بالوكس . ولكن الدين يقضى بالألا يبيع على هذا الوجه ، بل يقرض إلى الميسرة ، أو يشتري منه إلى الميسرة ، أو يشتري السلعة بقيمتها ، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه الأخير صحيح مع كراهة العلماء له .

## ٣ - بيع الضرر :

حسب القاعدة القائلة « إن الجهل بالمائلة كحقيقة المفاضلة » فإن كل ما فيه جهالة بالسلعة أو بالثمن فيه شبهة الربا ، وإن كان بعض أنواع الفرر يدخل فى باب المقامرة .

قال الخطاى : أصل الفرر : ما طوى عنك علمه ، وخفى عليك باطنه ، وكل بيع كان المقصود منه مجهولاً ، أو معجوزاً غير مقدور عليه فهو فرر . وإنما حرم بيع الفرر تحصيناً للأموال من الضياع ، وقطعاً للتقصومة .

وأنواع الفرر كثيرة ورد بعضها فى السنة . فقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله

---

(١) البقرة : ٢٣٧ .



عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة . وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناينة . وأخرج الشيخان وأبو داود ، والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل . ويان ذلك .

( أ ) بيع الحصاة . قال النووي : هو أن يقول : بعتك من هذه الأمتواب ما وقعت عليه الحصاة .

( ب ) الملامسة . قال ابن حجر : أن يأتي بثوب مطوى ، أو في ظلمة ، فيلمسه المشتري ، فيقول صاحب الثوب : بعتك بكلها ، بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته .

( ج ) المناينة : أن يقول الرجلان : أنبل ما معي ، وتنبذ ما معك ، ليشتري كل واحد منهما من الآخر ، ولا يلزم كل واحد منهما كم مع الآخر . وهذا هو تفسير أبي هريرة كما أخرجه مسلم .

( د ) حبل الحبل ، وهو بيع جاهل ، أخرجه مسلم عن ابن عمر : « كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبل . يعني إلى أن تلد الناقة ، ثم يلد نتاجها . وهنا يكون أجل السداد مجهولا .

( هـ ) المزانة . وهي نوع من البيع المختلط بالربا ، لعلم التساوى . وقد أخرجه الشيخان والنسائي ، وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفبر ( ثمر النخل ) بالتمر كيلا ، وعن بيع العنب بالزبيب كيلا ، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلا . فالمبادلة وقعت بين نوعين متماثلين ، ولكن أحدهما طازج ، والآخر جاف ، فالكيلا من أحدهما لا تتساوى مع الكيلا من النوع الآخر ، فالطازج إذا جف نقص .

(و) المحاقلة . هي شراء الحب في سنبه بالحب على وجه الأرض كما في صحيح مسلم .

(ز) المخارة . قال النووي : هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج من الأرض من الزرع كالثلث أو الربع أو غير ذلك من الأجزاء المعلومة لكن يكون البذر من العامل ، بخلاف المزارعة التي يكون البذر فيها من صاحب الأرض .

(ح) بيع السنين (المعاومة) . قال النووي : هو أن يبيع ثمر الشجر عامين أو ثلاثة أو أكثر ، وهو باطل بالإجماع ، لما فيه من الجهالة .

والأصل في تحريمها حديث الشيخين عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المحاقلة ، والمزائنة ، والمخارة . وفي رواية ابن مسعود أنهى عن المحاقلة ، والمزائنة ، والمخارة ، والمعاومة وهي بيع السنين . وفي رواية لسهل بن أبي حشمة أخرجهما مسلم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال : « ذلك الربا ، تلك المزائنة » .

ولكنه - صلى الله عليه وسلم - استثنى من التحريم في المزائنة التي هي بيع الثمر الطازج بنظيره مجففا ما احتاج إليه الناس لطعامهم وسماه (الربا) بفتح العين . وهي أن يقدر الخبز ما على النخلة من الرطب مثلاً بما يجيء منه تمرأ جافاً ، فيبيعه صاحبه لإنسان بمثله جافاً ويتقايضان في المجلس ، ولا يجوز ذلك في غير العنب والزبيب على الأصح من الأقوال ، والتمر الذي تجوز فيه خمسة أوسق . والوسق ستون صاعاً ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالفيضان . وقال الأمير في سبل السلام : لا يزيد على أربعة أوسق استناداً لتفسير جابر بن عبد الله للعروة في حديث أحمد .

وهكذا نرى أن الإسلام محارب العقلية الربوية ، ويضيق عليها الخناق ، حتى تنقطع مادة الربا بالكلية ، وهذا هو مقصد الشريعة في باب الربا : التحريم في صريح الربا ، وإغلاق الباب الموصل إليه بتحريم ما يمكن أن

يعين العقلية الربوية على النفوذ إليه ، والكسب عن طريقه ، ولا يتكسر حاجز التحريم في هذه الدرائع التي هي مظنة الوصول إلى الربا الصريح إلا عند الحاجة القصوى بشروط الضرورة الشرعية .

### ضلال الفكر في العصر الحاضر :

وقد ضلت أفكار بعض الكتاب المسلمين في العصر الحاضر من لا تربطهم بالدراسات الإسلامية رابطة قوية ، فذهبوا يتخطون في الرأي ليتوافقوا مع روح العصر على زعم الناقدين للإسلام ، والمبشرين بغيره من الشرائع ، المشككين في صلاحية الإسلام لكافة العصور .

قال هؤلاء ما مجمله : إن الإسلام حرم الربا الاستهلاكي الذي كان يتعامل به عرب الجاهلية لضرورات معاشهم ، فإذا لم يكن الربا لاستهلاك أمور المعاش ، بل كان للتنمية الاقتصادية فإنه لا يدخل في الربا المحرم ، لانتفاء علة التحريم ، وهي استغلال حاجة الفقير للإثراء على حساب آلامه ودموعه .

ونقول : إذا كان الربا قد حرم عند حاجة الناس إلى المال لشئون معاشهم فتحريمه إذا لم تكن هناك ضرورة أولى . ولم يعف الإسلام أحداً من التحريم في هذا الباب إلا في ربا الفضل الذي هو ذريعة ووسيلة إلى الربا المحرم ، فقد أباح للفقراء ( العرايا ) استثناء من ( المزابنة ) التي هي بيع على التخمين لا على التحديد . ولم نعلم ولم يعلم أحد أن هناك استثناء من ربا النسئة الذي هو خاص بالديون المؤجلة بفائدة على الإطلاق .

فالقائلون بإباحة الربا للتنمية وتحريمه في استهلاك الطعام والشراب يطمسون معالم الشريعة ويضعونها في موضع الذي يبيع الحرام للترف ، ويجرمه عند الضرورة وهي نكسة في الفكر وليدة لنكسة العصر كله ، أو هي حب التعامل الذي ذاع وشاع في عصرنا حتى اصطنع الاجتهاد في الدين كل مفلس العقل مجذب الوجدان .

## الإيداع بفائدة في البنوك ومكاتب البريد :

وإمعاناً في الضلال والتضليل يردد بعض من يدرسون الشريعة لطلاب الجامعات أن الربا قد حرم صيانة الفقير من خطر أرباب الأموال ، فالتحريم ماضى ما دام هناك استغلال الجانب الأقوى للجانب الأضعف ، فإذا لم تتحقق هذه العلة فلا تحريم ، وذلك كالفائدة السنوية المحددة التي يتقاضاها من يودع ماله في البنوك أو في مكاتب البريد أو عن طريق شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى .

وقالوا كذلك : إن تلك الفائدة جزء مما ربحه مال المودع في عمليات تجارية ، وليست ربا بالمعنى الشرعى ، وعليه فهي جائزة .

ونقول : إن المودع الضعيف الذى يودع ماله القليل في البنك أو في مكتب البريد اللذين يمثلان الجانب الأقوى الذى يدفع للضعيف فائدة ماله الذى أودعه . هذا المودع الضعيف مراب قوى عنيف قاسى القلب ، يتنرب على الجشع والاستغلال في مدرسة الربا الكبرى وهى ( البنك ) وما شابه . وذلك عن طريق الإسهام بماله لدعم قوة المرابى الأعظم في صورة المصارف ومكاتب البريد .

وما ذلك إلا لأن البنك الذى تمثل الودائع فيه قوة كبرى يقوم بعمليات مالية منها إقراض صغار الموظفين الكادحين بالربا الواضح الجلى الذى لا تأويل فيه ولا استثناء منه للتحريم ، ويقسو عليهم غاية القسوة ، ويعمل على ارتباك حياتهم المعيشية ، كما يقرض غيرهم من التجار حتى يفرقهم بالدين والفائدة التى تتضاعف بمرور السن من سبعة فى المائة إلى سبعين أو مائة فى المائة وما يتبعها من أرباح مركبة .

ونظرة سريعة فى الإدارة القانونية لمصرف من المصارف نرجع بعضنا منهولين من طوفان إجراءات ( البرستو ) و ( خصم الكيالات ) وأوامر المحجز الإدارى على الممتلكات ، وغير ذلك من ثمرات الربا المرة المشتومة .

## الربا للتنمية خراب وليس نماء :

وعلى مستوى الدول تلجأ الدول التي تسمى ( بالدول النامية ) إلى القروض مبالغ ضخمة لاستغلالها في مشروعات تعود على الأمة بالنماء ورغد العيش . ولكن تلك الدول النامية تعود بعد فترة من الزمان فتجد خزانها وقد أثقلتها القوائد فضلا عن أصل الدين ، فتصبح عاجزة عن الوفاء ، وتعود من دولة تريد رغد العيش لأبنائها إلى دولة يكدح كل أبنائها ويجرعون من أجل الوفاء بفوائد القروض لدولة أجنبية تنعم بشمرات الدول النامية ، وتحكم في أسواقها ، بل وفي مذاهبها الدينية والحلقية ، وتربطها بمعزلها السياسية ، فلا هي قادرة على التملص من وثاقها ، ولا هي قادرة على إسعاد أبنائها ، حتى لقد شهدنا وشهد العالم أجمع أن الدولة الشيوعية الأم تشترط لإقراض الدول النامية - بعد أن تنشب في الفخ - أن تمتنق تلك الدول لمذهب الإلحادى ، ومبادئها الأخلاقية الذنينة ، وأن تقتل في الدولة طالبة القرض كل فكر ناضج ، وترفع إلى القمة أهل الدعارة والتفاق والغش والخناس .

وخلاصة القول : أننا لا نرى دولة نامية واحدة تريد أن تنسى مواردها عن طريق القروض قد وقفت على قلمها ، وسعد أبنائها ، واستقام لها أمر دينها وأخلاقها وحريتها في سياستها . وكفى بملك دماراً وعاراً .

## المضاربة بديل الربا :

والمضاربة في الإسلام : أن يتفق الطرفان على أن يتسلم أحدهما من الآخر مالا يعمل فيه ، وما ربح هذا المال كان بينهما بنسبة معلومة كالثلث أو الربع أو النصف . دون تحديد مال معين يأخذه رب المال . فلذا خسر المضارب كانت الخسارة على المال .

والإسلام بهذا يفتح الباب أمام المواهب لتنمو وتتفتح ، ومشروعات التنمية الحقيقية أن تقوم ، وللمال أن يربح أكثر مما يربح عن طريق الربا ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول فيما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة

و إن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خناه خرجت من بينهما .

### شهادات الاستثمار حرام :

هى عبارة عن إيداع مبالغ من المال مضمونة الرد بقيمتها من أحد المصارف . وهى نوعان :

نوع يشترط فيه ألا يرد إلا بعد زمن معلوم ، ولصاحبها أن يتقاضى عنها فوائد سنوية محددة من المال ، وهذا هو الربا رغم تأويل المتأولين . ومع ذلك فإن المصارف تستخدم مجموع تلك الأموال فى أعمال شتى منها إقراض المحتاجين بالربا ، أو إقراض الحكومة بالربا أيضاً ، فهى عمل ربوى يعين على شيوع الربا فى مجال أوسع .

ونوع لا يتقاضى عنه المودع فوائد سنوية ، وإنما يسمح له أن يشترك بسنداته فى ( اليانصيب ) الشهري أو النصف شهري مثلاً ، فإن خرج سهمه ربح مبلغاً طائلاً من المال . وهذا قار حرام بالإجماع بنص القرآن .

وقد حاول بعض العلماء تغيير اسم القمار عن ( اليانصيب ) وسموه تشجيعاً للدخار ، وجزء من أرباح الشهادات يتفق مجموع المساهمين على منحه لمن يخرج سهمه . ومثل هؤلاء العلماء مثل من يحلون الخمر بتغيير اسمها إلى ( البيرة ) أو ( الويسكى ) أو غير ذلك من ضلالات علماء سوء . والمسألة فى ظاهرها الواضح قمار ، فلا داعى مطلقاً للتنويه فى دين الله ، كما يطلق الجهلاء على جمعيات « اليانصيب » اسم الجمعيات الخيرية ، وما هى من الخير فى شيء ، وإذا تأملنا هيئات الذين يمارسون تلك اللعبة المشنومة ومدى انحطاطهم العقلى والخلقى كان هذا وحده دليلاً على عظمة الإسلام حين حرم القمار تحت أى اسم من الأسماء .

## بين الإنسانية والوحشية :

وقد حث الإسلام بين ثنائيا تشريعاته كلها على تنمية المشاعر الإنسانية الراقية في الإنسان ، وعلى جهاد النفس إذا نزعتم نحو الوحشية والقسوة ، فحرض المسلمين على إنظار المعسر ، والصبر عليه حتى يجعل الله له من أمره يسرا . فإذا تحقق إعساره كانت الصدقة عليه بالدين مندوبة ومستحبة ، قال تعالى : ( وأن تصلحوا خبر لكم ) . ودعا الرسول - صلى الله عليه وسلم - الأغنياء من أمته إلى تفريغ كربات الفقراء ، وجعل جزاء هذا العمل تفريغ كربات القيام . وشرعت شركة الأموال على اختلاف أنواعها للتعاون بين محدودى المال على العمل ، كما شرعت المضاربة شركة بين المال والعمل ، وشرعت التجارات والزراعة والحفر وسائر الحرف الأخرى للكسب الحلال ، وصحب ذلك كله روح التكافل والتعاون على البر والتقوى ، وهو تشريع يجمع كل ما يخطر على البال من مبتكرات الخفاء المباحة شرعاً ، ووسائل التعاون على إقامتها .

أما الوحشية واستغلال الإنسان أخاه دون وجه حق ، واتخاذ القصد سلعة للتجارة أو للإيجار ، والحرص على هذا النوع من الكسب الذى لا يقوم فيه صاحب المال بأى عمل ولا جهد سوى تأجير ماله للمحتاج إليه فهو قتل لنوازع الخير في الإنسان ، وإطلاق لنزعة الحرص والشح التى لا تخلو منهما مراب على وجه الأرض ، فضلاً عن أن هذا السلوك الوحشى عامل من عوامل تعميق اتناء ، بل وداعية الخراب والدمار ، مما يؤكده حكمة الإسلام البالغة في تحريم الربا وفرائده وروافده ، وجميع الوسائل المؤدية إليه ، فالاحتيايل والتأويل لتسويفه تحت أى اسم ، ولأى عذر - سوى الضرورة المؤدية إلى الموت - جريمة .

## الزراعة والمزارعة :

زراعة الأرض آية من آيات الله في الكون ، يقوم الإنسان فيها بعمله . ثم يتوجه بقلبه إلى الله متوكلاً على فضله وكرمه أن يمنحه من الخير ما يقوم

بمعايشه ، فهي أشد اتصالاً بالإيمان من غيرها من المكاسب . ويشير أبو زيد الدبوسي إلى عظمة الله في إنبات الزرع فيقرر أن عمل الفلاح إنما هو إخفاء البذور في الطين وإفساده ، ولكن الله جل وعلا يظهر آيات قدرته من خلال هذا الإخفاء والإفساد الذي قام به الإنسان .

هنا إلى جانب ما في ممارسة الزراعة من فرص التأمل والتدبر في اختلاف ألوان الزرع وطعمه مع اتحاد الأرض والماء (وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أصناف ووزرع ونخل صنوان وغير صنوان يسقي بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون) (١) .

وقد حث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ممارسة الزراعة فقال فيما أخرجه مسلم عن أنس : « ما من مسلم يفرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » . وروى نحوه عن أم مبشر الأنصارية ، وجابر بن عبد الله .

وكانت الأرض الزراعية بعد الخلفاء الأربعة مصدرًا من مصادر الاستغلال ، حتى تحولت إلى أداة من أدوات الاستلاء والكبر والظلم ، فكان السلاطين يستحوذون على الأرض ، وكانت تسمى « الضياع السلطانية » . وإذا ضفت الحكومة انقض كبار الملاك والوزراء على ما يملكه الضعفاء ، ويضيفونه إلى أملاكهم . ويقص علينا مؤرخو عصر المماليك بمصر قصصاً دامية عن استغلال الفلاح ونجوميته ، وتسخيره لخدمة الأمراء والسلاطين . الأمر الذي أدركت شريعة الإسلام خطره على بناء الأمة على الوجه التالي .

### الإسلام يرفع الظلم عن الفلاح :

كانت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صور من المزارعة لا يتحقق فيها العدل المنشود في الشريعة ، ولا المودة والإخاء التي بنيت عليها سائر المعاملات ، وهدفت إلى تحقيقها التشريعات :

---

(١) سورة الرعد : ٤ .



١ - أخرج الشيخان ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود عن رافع ابن خديج قال : « كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بما على الماذينات ( ما يثبت على حافتي مسيل الماء ) وأقبال الجداول ( أوائل جداول الماء ) وأشياء من الزرع ، فهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا وبهلك هذا ، ولم يكن للناس كراء إلا هذا ، فلذلك زجر عنه ، وأما شيء مضمون معلوم فلا بأس به » .

قال الخطابي : كان من عاداتهم أن يشترطوا شروطاً فاسدة ، وأن يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول ، فيكون خاصاً برب الأرض ، والمزارعة شركة ، وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة ، وقد يسلم ما على السواقي ، وبهلك سائر الزرع ، فيبقى المزارع لا شيء له ، وهذا غرر وخطر .

وقد روى النسائي ، عن سعد بن أبي وقاص أن هذا النوع من المزارعة كان سبباً للنصومات بين الفلاح وصاحب الأرض ، ونحاكوا في ذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنهاهم أن يؤجروا الأرض بذلك .

٢ - روى البخاري عن رافع قال : كنا أكثر أهل الأرض مزارع ، كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض ، فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا .

قال الإمام ابن القيم : المنهى عنه من ذلك أمر بين الفساد ، وهو المزارعة الغفلة الجائرة . وقال الليث بن سعد : الذي نهى عنه الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمر إذا نظر إليه ذو البصيرة بالحلل والحرام علم أنه لا يجوز .

٣ - أخرج مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « يمنع أحدكم أرضه ، خير من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً » . وقد بين زيد بن ثابت علة النهي فقال فيها أخرج النسائي ، وأبو داود وابن ماجه : « يخفر الله لرافع بن خديج ، أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلان من الأنصار قد اقتتلا ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

« إذا كان هذا شأنكم ، فلا تتركوا المزارع - زاد مسلم : فسمع قوله :  
لا تتركوا المزارع » .

فتحديد مقدار معلوم من ثمر الزرع كأردب أو اثنين أو ثلاثة مثلاً  
فيه إجحاف واضح ، فربما أصاب الزرع آفة ، فأصبح القلاح مدبناً ،  
ولا شيء له في مقابل عمله . وهذا النوع من المزارعة كان معروفاً في مصر  
باسم ( المقطوعة ) .

من أجل هذا الفرر الذي يؤدي إلى النزاع والتخاصم والظلم ، جاءت  
أحاديث تنهى عن كراه الأرض ، وتحث على منح الأرض للزراع إن لم  
يزرعها صاحبها بنفسه . ومنها ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود  
عن رافع أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « كنا نخابر على عهد  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأتاه بعض عومته فقال : نهي رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - عن أمر كان لنا نافعاً - وطواحية الله ورسوله أنفع  
لنا ، قال : قلنا : وما ذاك ؟ قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :  
« من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليزرعها أخاه ، ولا يكاربها بثلاث  
ولا بربع ، ولا بطعام مسمى » . والمراد بالثلاث والربع : ربع ثلث الأرض  
أو ربعها . ولهذا أبطل أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وداود المزارعة  
أخذاً بظاهر أحاديث النبي . قال الخطابي : لم يقفوا على علة حديث رافع  
ابن خديج .

#### المزارعة العادلة جائزة :

قال جمهور الفقهاء : إن النبي كان متوجهاً إلى ما فيه غرر وظلم وشبهة  
من شبهات الربا ، كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لرافع بن  
خديج حين مر به وهو يسقي زرعته : لمن الزرع ؟ ولئن الأرض ؟ فقال رافع :  
زرعي بينري وعمل ، لي الشطر ، وليني فلان الشطر . فقال : « أرييتنا ،  
فرد الأرض على أهلها ونخذ نفقتك » .

ولمذا غالئى إما أن يكون من الإجارة دون المزارعة ، أو من المزارعة  
التي كانوا يتأدونها ، وهى التي يقع فيها الظلم والغرر . وقد أجمع الأئمة  
على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - حامل أهل خير بشر ما يخرج  
من الأرض من زرع أو ثمر ، وسار على ذلك أبو بكر ثم عمر ، ثم عثمان ،  
ثم علي ، ثم أهلوم إلى اليوم ، يعطون الثلث والرابع ، يعنى ثلث الثمرة  
أو الزرع ، لا ثمار ثلث الأرض كما كان معمولاً به من قبل .

واستناداً إلى هذا قد صحح المزارعة فقهاء الحديث ، كالإمام أحمد .  
والبخارى ، وإسحاق ، والليث ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والقاسم  
ابن محمد ، وابن سيرين ، وابن المسيب ، وطاووس ، والحسن . وابن  
أبي ليلى ، وغيرهم كثيرون جداً .

وقال البخارى : قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر : « ما بالمدينة أهل  
بيت هجرة إلا يزدرون على الثلث والرابع » . قال البخارى : وزارع على ،  
وسعد بن مالك ، وابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وحررة .  
وعامل عمر الناس على أنه إذا جاء عمر بالبئر من عنده فله الشطر ، وإن  
جاءوا هم بالبئر فلهم كلها » .

وقالوا : إن حديث رافع بن خديج فى غاية الاضطراب ، وقد أنكره  
عليه زيد بن ثابت ، وقالوا : إنه تارة يحدثه عن بعض عومته ، وتارة  
عن سماعة ، وتارة عن رافع بن ظهير مع اضطراب ألفاظه ، فمرة يقول :  
نهى عن الجبل . ومرة يقول : عن كراء الأرض . ومرة يقول : لا يكاريها  
بثلث ولا بربع ولا طعام مسمى .

قال ابن القيم : وإذا كان هذا هو شأن الحديث وجب تركه ، والرجوع  
إلى المستفيض المعلوم من فعل الرسول وأصحابه من بعده ، الذى لم يضطرب  
أبداً . . . وإن الذى وقع فى حديث رافع هو النهى عن كراء الأرض بثلثها  
وربعها ، لا عن المزارعة . . . ولا يمكن القول ببطلان المزارعة ، لأن كثيراً  
من أصحاب الأرض يعجزون عن زرعها ، والعمال يحتاجون إلى الزرع ولا

أرض لم ، ولا قوام لمولاء ومولاء إلا بالزرع ، فكان من حكمة الشرع أن يجوز لهذا أن يدفع أرضه لمن يعمل عليها ، ويشتركا في الزرع ، هذا بعمله ، وهذا بمنفعة أرضه ، وما رزق الله فهو بينهما ، وهذا في غاية العدل والمصلحة ، وما كان هكذا لا يحرمه الشارع أبداً .

### تأجير الأرض :

اختلف الفقهاء حول موضوع تأجير الأرض الزراعية على الوجه التالي .  
قال طائوس ، والحسن : لا يجوز بكل حال ، بالطعام والذهب والفضة ، أو بجزء من الزرع ، لإطلاق النهي عن كراء الأرض في حديث جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من كانت له أرض فليزرعها أخاه ، فإن لم يستطع فليمنحها أخاه ، ولا يؤجرها إياه » .

وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون : يجوز إجارتها بالذهب والفضة والطعام والملابس وسائر الأشياء ، لكن لا يجوز إجارتها بجزء مما يخرج منها ، كالثلث والربع ، وهي المخبرة ، ولا يجوز بزرع قطعة معينة منها .  
وقال ربيعة : يجوز بالذهب والفضة فقط .

وقال مالك : يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام .

وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد وجماعة من المالكية : يجوز بالذهب والفضة ويجوز المزارعة بالثلث والربع وغيرهما . وبهذا قال ابن خزيمة .  
والخطابي ، وهو الراجح المختار .

واعتمد الشافعي وموافقه على رواية لرافع بن خديج تجيز الإجارة بالذهب والفضة ، وتأولوا أحاديث النهي على إجارتها بما على الماذنات .

## السلف ، أو ( السلم ) :

ومن عقود المبيعات التي تشبه الغرر ولكنها جائزة مباحة ما يعرف في الشريعة باسم عقد السلف ، أو عقد السلم . وهو : بيع موصوف في النعمة بشئ عاجل . كأن يدفع المشتري ثمن أردب من القمح بمحدد الأوصاف يسلم بعد الحصاد .

وقد أجازت الشريعة هذا العقد رعاية لمصلحة الناس في تيسير أمور معاشهم . فربما يحتاج الزارع إلى مال الإقتاف على زرعه ، وقد يحتاج المستهلك إلى نوع بعينه من الثمار . والأصل في جواز هذا العقد ما أخرجه مسلم والترمذي والنسائي ، وابن ماجة ، وأبو داود عن ابن عباس قال : قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والستين والثلاث ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » . يعني إذا كان السلف فيما يكال فليكن الكيل معلوماً ، أو فيما يوزن فليكن الوزن معلوماً ، وهكذا ما يقاس وما يباع بالعدد .

وقد يحدث السلف في بضاعة ليست موجودة عند المسلم إليه ، وهذا العقد أيضاً جائز تيسيراً للأعمال التجارية ، وتسهيلاً لأبواب الكسب المشروع . وهو ما تقوم به المكاتب التجارية الآن ، حيث تقوم عن التجار بحل البضائع اللازمة لهم في تجارتهم ، فإن أخذت هذه المكاتب من التجار الثمن مقدماً . وحددت أجل التسليم ووصف البضاعة فهذا جائز أيضاً ، والأصل فيه ما أخرجه الشيخان ، وابن ماجة ، وأبو داود عن عبد الله بن أبي المبالد قال : اخطف عبد الله بن شداد ، وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى ، فضأته ، فقال : إنا كنا نسلف حل عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر ، وعمر ، في الخنطة والشعير ، والتمر ، والزبيب إلى قوم ما هو عندهم . قال : وسألت ابن أزي ، فقال مثل ذلك . وأخرج أبو داود ، والبخاري ، وأحمد ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، وعبد الرحمن

ابن أزي قالاً : كنا نصيب المغنم مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
وكان يأتينا أنباط من الشام ، ففسلفهم في الحنطة والشعير والزيت ، سعراً  
معلوماً ، وأجلاً معلوماً . قيل له : بمن له ذلك ؟ قال : ما كنا نعلم .

فإذا كان السلف على ثمرة بعينها ، فأصابها آفة فتلفت ، فعلى المسلم  
إليه أن رد ما أخذه من المال من المسلم ، وذلك لحديث عمر عند أبي  
داود : أن رجلاً أسلف رجلاً في نخل ، فلم تخرج تلك السنة شيئاً ، فاختصما  
إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « بم تستحل ماله ، اردد عليه ماله »  
ثم قال : « لا تسلفوا في النخل حتى يبلو صلاحه » .

### حرية السوق وحكم التسعير الجبري :

المشكلة التي تواجه العصر الحاضر هي : اضطراب السوق التجاري ،  
وارتفاع الأسعار في بعض البضائع ، ولاسيما الضروريات ، الأمر الذي يدعو  
السلطة الحاكمة إلى تحديد سعر جبري تباع به السلعة ، ويهدفون من وراء  
ذلك إلى تفويت الفرصة على المحتكرين ، وضمان وصول السلعة إلى المستهلك  
بسر مناسب ، وفي مقدور الطبقة الكادحة .

ولكننا نلاحظ من سلوك التجار وصغار الوسطاء وكبارهم على السواء ،  
أن التسعير الجبري لا يحل المشكلة التي يواجهها صاحب الدخل المحدود ،  
بل على العكس قد يزيد التسعير المشكلة تعقيداً في بعض الحالات . فاليابث  
التجار أن يجمعوا السلعة من السوق ، فيتعاظم سعرها أكثر مما كانت عليه .  
ولا يؤدي التسعير الجبري ما هدف إليه .

والمشكلة ذات أسباب متشابهة ، منها : جشع التجار ، وجشع الوسطاء ،  
وخراب ذمة المشرفين على الأسواق من موظفي الدولة ، وشيوع الإسراف  
والشره إلى الاستهلاك ، إلى غير ذلك من الأسباب ، فالعلاج بالتسعير  
الجبري وحده علاج لظواهر النداء ، وليس علاجاً لجلوهره ، وإنما يجب  
أن تعالج الظواهر المريضة ، يضرب بيد من حديد على وقاب المحتكرين ،

وتطبق أقصى العقوبات بسرعة ودون رحمة على موظف الدولة المتواطئ مع المحتكرين ، ويصحب ذلك كله حملة توعية وتبصير بخطور الإسراف في التهورات على المسرف وعلى مجتمعه .

ولكننا نجد الأمم تتفق الملايين في الرقابة على الأسواق ، تلك الرقابة التي لا تنسم بالجلدية غالباً من جانب الموظفين ، وفي الإتفاق على السجناء من المخالفين ، وعلى هيئات القضاء التي تفصل في قضاياهم ، وما يلبث التاجر أن يعود إلى الاستغلال في وحشية لتعويض ما ضاع عليه من المال .

والتسعير الجبري قد يكون حراماً ، وقد يكون واجباً ضمن خطة شاملة لمحارب الاستغلال ، لها طابع القسوة والسرعة والتشهير ، فالتضحية بتاجر جشع في سبيل ملايين الكادحين لا تغلظ سوى التضحية بمشيرة ناقله للمرض لحماية الناس من الوباء ، لأن طلاب الرأى على حساب الكادحين لا يمكن في أى متعلق أن تكون لهم آدمية محترمة في نظر أى قانون .

فلماذا غلا السعر لقلة الموجود من السلعة دون أن تكون تلك القلة مصطنعة ، أو لكثرة الناس وعدم قدرة الدولة على موازنة السوق باستيراد بضائع من أمم أخرى ، فإن هذا الغلاء أمر طبيعي أراد الله محنة للناس ، أو عقوبة لهم على تقصير لا يصيب الظالمين منهم خاصة ، فالتسعير في هذه الحالة حرام ، لأنه ظلم لصاحب السلعة ، وتدخل في حرية السوق دون موجب لذلك التدخل ، والأصل في تحريم التسعير في هذه الحالة ما أخرجه الترمذى ، وأحمد ، وأبو داود عن أنس قال : قال الناس : يا رسول الله ، غلا السعر ، فسر لنا . فقال : « إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دّم ولا مال » .

وفي هذا الحديث وأمثاله دليل على أن التسعير في هذه الحالة مظلمة ، والمظلمة حرام .

أما إذا تدخل التجار والوسطاء وطلاب الرأى من الحرام في حرية السوق بالاحتكار أو غيره حتى غلا السعر ، فإن التسعير هنا واجب مع تطبيق

العقوبات الصارمة السريعة ، ومصادرة البضائع المحتكرة ، وبيعها للناس بحرهما المتعارف عليه والضرب بشدة على أيدي الحكومة ممن اتهمتهم الدولة على الرقابة على الأسواق . أما التسعير وحده دون هذه الإجراءات فلانه يزيد المشكلة تعقيداً كما قلنا ، وأولى منه مصادرة البضائع ، وبيعها علانية للناس بأسعارها الحقيقية .

وحرصاً من الإسلام على معاش الناس واستقامتها في هدوء ، فقد حرم كثيراً من المعاملات التي تؤثر في السوق ، وتنزع بالأسعار نحو الارتفاع ، وهي :

#### ١ - النجش ( خلع المشتري ) :

قال ابن قتيبة : أصل النجش : الخطل ، وهو الخلع ، ومنه قيل للعاثد : ناجش ، لأنه يختل الصيد . وقال المروى : النجش : المدح والإطراء . ونقول : إن المدح والإطراء البضاعة من وسائل الخلع ومعنى النجش : أن يزيد إنسان في ثمن السلعة ، أو يمدحها بما ليس فيها ، لا رغبة في شرائها ، بل ليخدع غيره ويفرضه ، ليزيد ويشتريها .

والأصل في تحريم النجش الذي هو خلع المشتري بأي وسيلة من وسائل الخلع ليشتري السلعة بأكثر من قيمتها ما أخرجه الجماعة عن أبي هريرة : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا تناجشوا » . وإنما حرم لأنه تقرير بالمشتري ، وترك للنصيحة الواجبة على المسلم لأخيه .

قال النووي : هو حرام بالإجماع ، والبيع صحيح ، والإثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع ، فإن واطأه على ذلك أثمأ جميعاً . وقال الإمام مالك : إن البيع باطل في هذه الحالة .

وهذه المعاملة شائعة في أسواق الماشية بمصر وغيرها من البلاد .



## ٢ - الاحتكار :

قال ابن الأثير في النهاية : احتكر الطعام : اشتراه وحبسه ليقل يفلو  
والاسم : المحكر ، والمحكرة ، بضم الحاء ، وسكون الكاف .

والأصل في تحريم الاحتكار ما أخرجه مسلم ، والترمذى ، وابن ماجه ،  
وأبو داود عن معمر بن أبي معمر ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
قال : « لا يحتكر إلا خاطئ » . وأخرج أحمد عن معقل بن يسار أن رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - قال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليفليه  
عليهم كان حقاً على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة » . وأخرج  
ابن ماجه عن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من احتكر  
على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجلد والإفلاس » .

والاحتكار المحرم هو أن يضرغ إنسان فينصب نفسه للتردد على الأسواق  
ليشتري ما يحتاج إليه المسلمون ، فيحبسه حتى تشتد الحاجة إليه ، فيبيعه  
بسر مرتفع .

أما ما يدخره إنسان لحاجة أهله فقال ابن رسلان : إنه جائز وليس  
بمحرم ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدخر لأهله قوت  
سنتهم من تمر وغيره . وليس من المحرم : أن يجمع التاجر ما يحتاج إليه  
أهل بلده من الأسواق لبيعهم إياه وقت حاجتهم إليه .

فالتحريم هنا خاص بما إذا أريد بجمع البضائع من الأسواق إغلاء سعرها ،  
لحديث أبي هريرة : « من احتكر حكرة يريد أن يفل بها على المسلمين فهو  
خاطئ » . وحديث معقل : « . . . ليفليه عليهم » . والقاعدة أنه لا ضرر  
ولا ضرار ، فإذا تحقق الضرر هنا تحققت الحرمة ، ولهذا رجع قول  
الشوكاني وغيره من المتأخرين بتحريم الاحتكار في أقوات الإنسان وأقوات  
الدواب وغيرها بما يتحقق باحتكاره إضرار بمصالح المسلمين على قول  
من يقول : إن الاحتكار المحرم هو في أقوات الناس خاصة ، لأن احتكار

أقوات الدواب يفل أسعار اللحوم والألبان ، واحتكار الثياب يسبب العرى والمرضى للفقراء .

والاحتكار نزع فردية جشعة ضد مجتمع بأكمله ، وجشع من نوع متسفل ، لأنه لا يفرق بين غنى ولا فقير ، فقد كل إحساس إنساني ، واندمج نحو الوحشية وغلبة القلب ، فانتكست فطرته ، وراح يحطم فطرة الله في قلوب الناس بيعت الفزع والضييق والجوع والعري وما يبعثها من أمراض اجتماعية ، وخلل في بناء الوحدة الإيمانية ، ودفع بالهتجمع كله إلى الانحراف ليتخلص من الأزمات الطاحنة التي سببها هؤلاء الطفافة المنبوذون من رحاب الله ورسوله .

#### عداء الجاهلين بحركة السوق (تلقى الجلب) :

كان الناس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتلقون الركبان الواردين بالسلع فيحتالون لشراؤها منهم بأقل من سعرها قبل أن يهبطوا بها إلى السوق ، وبعد أن يوهومهم بأن الأسعار ساقطة ، والسلة كاسدة ، فتهام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن هذا العمل الذي يعتبر خيئاً فقال فيها أخرجه الجماعة إلا الترمذى عن ابن عمر : « لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الأسواق » . وفيها أخرجه مسلم والترمذى ، والنسائي ، وأبو داود . عن أبي هريرة أنه نهي عن تلقى الجلب وقال : « فإن تلقاه مشتر فاشتره ، فصاحب السلة بالخيار إذا وردت السوق » .

#### التدخل في حرية العرض والطلب (بيع الحاضر البادى)

وهناك نوع من السمسرة يضر بحرية السوق ، ويحد من حركة عرض البضائع ، ويعمل على قلة نوع معين فيه ، فربما خلا السمر نتيجة لهذا العمل إذا كان مما يحتاج إليه الناس . ومثاله كما يقول النووي : أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع تم الحاجة إليه ليبيعه بسعر يومه ، فيقول له البلدى : أتركه عندى لأبيعه على التاريج بأغل .

والنهي يشمل أن يبيع أو يشتري أهل الحاضرة الخبراء بحركة العرض والطلب لأهل الريف أو البادية الذين يجهلون ذلك ، فقد أخرج النسائي ، ومسلم ، وأبو داود عن أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يبيع حاضر لباد . . . لا يبيع له شيئاً ، ولا يشتري شيئاً » .

وليست القرابة بين البدو وأهل الحضر مسوغاً لأن يقوموا لهم بعملية البيع أو الشراء ، وقد صرح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بذلك فيما أخرجه النسائي . وأبو داود عن أنس : « لا يبيع حاضر لباد ، إن كان أخاه أو أباه » .

وعلة التحريم ما أخرجه البيهقي عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يبيع حاضر لباد ، ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . فالتدخل في حرية السوق على هذا الوضع يخل بمبدأ تبادل المنافع والأرزاق ، كما أنه يحد من حركة العرض ، فإذا كانت السلعة مما يحتاج إليها الناس ارتفع سعرها .

وقال البخاري : يحرم بيع الحاضر للبادي إذا كان بأجرة . فإذا كان بغير أجرة فهو من باب النصيحة . ولكن ابن دقيق العيد أخذ بالظاهر فقال بتحريمه مطلقاً .

وقال الحنفية : يحرم في أيام الغلاء إذا كانت السلعة مما يحتاج إليها الناس في المصر ، ولكن الشوكاني يقول : إن الأحاديث تدل على أنه لا يجوز بيع الحاضر للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريباً أو أجنبياً . أو كان في زمن الغلاء أو لا ، وسواء كان الناس يحتاجون إلى السلعة أولاً . وهذا هو الصحيح فيها نرى ، لأن القواعد عامة ، والأحاديث عامة بظواهرها ، فلا داعي لتخصيصها ، لأن هذا التدخل إذا أبيع أصبح صناعة ، وإذا أصبح صناعة أدى إلى الاحتكار على صورة من صورته ، والتدخل فيها لا يحتاج إليه الناس اليوم ، يضر بهم إذا احتاجوا إليه في يوم آخر ، ومقصود الشريعة تحرير المعاملات المالية من أي ضغوط مفتعلة ، ومقتضى هذا عموم التحريم في كل سلعة ، وفي كل زمان .

## الإسلام ينظر إلى الاقتصاد من خلال الإنسان وليس العكس :

نعم . الإسلام يعلق أهمية كبرى على الإنسان في حركته نحو البناء الاقتصادي ، ومهما تقدمت الصناعة واستخدام الآلة ، فالإنسان الملزم بأخلاقيات معينة هو المصدر الرئيسي لسلامة الاقتصاد الإسلامي من كل الشوائب . فالإسلام لا يحرك أبنائه في ميدان الاقتصاد بفنائع المنفعة المطلقة كما تحرك الرأسمالية شعوبها ، ومثال ذلك ما قاله الصحابي الجليل رافع ابن خديج في شأن المزارعة : كنا نخابر على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأتاه بعض بني عموته فقال : نبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أمر كان لنا فيه نفع . وعلق ابن القيم على هذا القول فقال : ظنوا أنه نفع لهم ، وإنما هي منفعة جزئية لرب الأرض ، من جنس منفعة المرابي . والشارع لا يبيح منفعة هذا بمضرة أخيه .

ولا نكاد نجد في الإسلام تشريعاً يسير لإباحة المنفعة من وجهة النظر البشرية الخاصة ، ولكننا نراه يحرم أشياء كثيرة ربما كان للإنسان فيها نفع ظاهر ، ولكنها تخفي أضراراً هائلة ، تتماظم حتى تصل إلى جوهر العقيدة الفطرية ذاتها .

لم يكن الاقتصاد الإسلامي منفصلاً بأي حال عن أخلاق الإسلام ، فلا ينطلق وراء إباحة المنفعة ، ولا هو ينطلق وراء المادية الماركسية التي تفصل بين الأخلاق والبقائد وبين النمو الاقتصادي ، بل نجده يعتمد في تطوير الاقتصاد من الضرر والضرار على الإنسان المسلم ذاته ، ولذلك رأينا أن الإسلام لم يعن بفروع الشريعة ولا بأصولها - فيها عنا الصلاة - إلا بعد الهجرة ، أما الفترة المكية على طولها فقد كانت إعداداً متواصلاً ومكثفاً للإنسان العامل في حقل الحضارة الإسلامية على مختلف أساليبها وفروعها ، وهي فترة تقرب من نصف زمن الدعوة المحمدية في المرحلة المكية والمدنية معاً ، وكان هذا الإعداد نحو بناء العقيدة والوازع الديني العميق الذي يحكم تصرفات الإنسان المسلم ويوجهها .

ولهذا نرى أن انتهاء الاقتصادى فى الإسلام لا يباح فيه انطلاق الإنسان حسبما وجد إلى انتهاء طريقاً ، بل إنه يؤكد شرط سلامة المال المكتسب من كل ما هو محرم ، سواء أكان التحريم فى جنس المال ، كالكسب من التجارة فى المحرم ، أو عن طريق اختصاب أموال الآخرين أو حقوقهم ، أو كان التحريم ناشئاً من خلل فى أخلاق المسلم نفسه ، كالغش والخداع ، وترويع التجارة بالإيمان الكاذبة إلى غير ذلك من التشريعات ، وأولاً وأخيراً لا ينفل الإسلام أداء الحقوق المفروضة فى المال المكتسب ليكون المال داخلاً فى حصن الله ، ولتطبق عليه وسائل انتهاء الغيبة ، وهى البركة والتوفيق ، وهما لا يمنحان إلا لعمل وافق ما شرعه الله من أخلاق الإسلام أمراً ونهيّاً ووجداناً تخلص فيه العقيدة من الشرك ، والقلب من المصلحة الفردية ، ونسوق فيما يلى جمهرة من هذه التشريعات الاقتصادية .

### تحريم بيع فضل الماء :

أخرج الترمذى والنسائى ، وأبو داود عن إياس بن عبد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع فضل الماء .

قال الخطابى : معناه : ما فضل عن حاجته وحاجة عياله وماشيته وزرعه . وقال الشوكانى : الظاهر أنه لا فرق بين الماء فى أرض مباحة أو مملوكة ، للشرب أو لغیره ، لحاجة الماشية أو الزرع ، أو فى غيرهما .

ونحن نميل إلى رأى الشوكانى ، ولا نميل إلى رأى من حدد التحريم بماء الشرب كالقرطبى ، لأن الماء مصدر الحياة لكل شىء كما نص على ذلك القرآن الكريم ، وما كان لإنسان أن يستغل ما تتوقف عليه الحياة فى تجارته ومكسبه ، وإباحة التجارة فى الماء فيها تعويق للنشاط المالى الذى تحتاج إليه الأمة فى حياتها وجهادها .

ولا يتعلق التحريم بما يأخذه الرجل أجراً للآلات التى ترفع الماء من باطن الأرض أو من الأنهار والجداول إلى الأرض المزروعة ، أو إلى

الإنسان والمواشي ، بشرط ألا يتجاوز الإيجار مقداره فيشمل ثمن الماء ،  
لأن هذه الآلات وسائل لجعل الماء في متناول اليد للانتفاع ، وتحتاج  
إلى صيانة ، وهي في ذاتها مال منفصل عن الماء .

### التجارة في الكلاب :

أخرج الجماعة عن أبي مسعود البصري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهي عن ثمن الكلب .

وقد ذهب الجمهور إلى تحريم بيع الكلاب والتجارة فيها ، دون فرق  
بين المعلم وخبره ، سواء كان محملاً يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز . وقال عطاء  
والنخعي : يجوز بيع كلاب الصيد دون غيرها . ويدل عليه حديث النسائي  
عن جابر : نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ثمن الكلب إلا كلب  
صيد .

أما كلاب الزينة التي أصبحت موضوعاً للتجارة في هذه الأيام فلا  
خلاف في تحريم بيعها وشراؤها . وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس قال :  
« نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الكلب ، وإن جاء يطلب  
ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » .

### بيع اللحم والميتة والخنزير :

أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
قال : « إن الله حرم اللحم وحرم ثمنها ، وحرم الميتة وحرم ثمنها ، وحرم  
الخنزير ، وحرم ثمنه » . وأخرج الجماعة عن جابر بن عبد الله أنه سمع  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول عام الفتح وهو بمكة : « إن الله  
حرم بيع اللحم والميتة والخنزير والأصنام . فقيل : يا رسول الله ، أرايت  
شحوم الميتة ، فإنه يطلى بها السفن ، ويدفن بها الجلود ، ويستصبح بها

الثامن ؟ فقال : لا ، هو حرام ، ثم قال : قاتل الله اليهود ، لما حرم عليهم شحومها أجملوها ( أى أذابوها ) ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه .

قال الخطاطي : أذابوها حتى تصير ودكاً ، وبزول عنها اسم الشحم . وقال أكثر العلماء : ما حرم بيعه حرم الانتفاع به لظاهر الحديث ، فلا يتنفع من الميتة إلا بما يخص بالدليل ، وهو الجلد المذبوغ .

### مهر البهي وحلوان الكاهن :

أخرج أبو داود ، ومسلم وغيرهما عن أبي مسعود البصري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهي عن ثمن الكلب ، ومهر البهي ، وحلوان الكاهن .

قال الأصمعي : البهي : الفاجرة . والبغاء الفجور في الإماء خاصة . والمراد : تحريم التجارة في الأعراض ، وتحريم أكل أجر الفاجرة ، ومسمى مهرأ مجازاً ، والتحريم شامل لتوابع البغاء ، كأجر القوادين ، وكل من يهين على هذه الصناعة المحققة بالخلمة أو الإيواء وغيرهما .

أما حلوان الكاهن فقد كان العرب في الجاهلية يزعمون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور الكائنة ، ويزعمون أن لهم تابعين من الجن يلقون إليهم الأخبار ، ومنهم من يدعى أنه يدرك ذلك بفهم أعطيه ، أو بأسباب ومقدمات يستدل بها على مواقعها ، كعرفة الشيء المسروق وغيره . والنهي شامل لكل ذلك .

ومما هو متداول في عصرنا ، ومستقر بين الناس رغم هذا التحريم : ضاربو الرمل ، والودع ، و ( الفنجان ) وما زال من يدعون أن لهم تابعاً من الجن يمارسون أعمالهم ، ويقصصهم الناس ، ومنهم محترفو التنويم المغناطيسي ومستحضرو الأرواح ، فكل هذا حرام بنص الحديث .

## أجر معلم القرآن :

أخرج أبو داود عن عباد بن الصامت قال : علمت ناساً من أهل الصفة القرآن ، فأهدى إلى رجل منهم قميصاً ، قلت : ليست بمال ، وأرى فيها في سبيل الله ، لأتبن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلأسأله . فأثبته قلت يا رسول الله ، رجل أهدى إلى قميصاً من كنت أحلمه الكتاب والقرآن وليست بمال ، وأرى فيها في سبيل الله تعالى . فقال : « إن كنت تحب أن تلوّح طوقاً من نار فأقبلها » .

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث . فذهب بعضهم إلى ظاهره ، فرأوا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح ، وإليه ذهب الزهري ، وأبو حنيفة ، وإسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : لا بأس بالأجرة ، ما لم يشترطها ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، والشمسي . وأباح أخذ الأجرة على تعليم القرآن مطلقاً آخرون ، وهو مذهب عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور . واحتجوا بحديث سهل بن سعد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد مهرأ : « زوجكها على ما معك من القرآن » .

وقال الخطاطي : قال بعض العلماء : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات ، فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له أخذ الأجرة عليه ، لأن فرض ذلك لا يتصن عليه ، وإذا كان في حال أو في موضع لا يقوم به غيره ، لم يحل له الأجرة .

وقال ابن عابدين : كل ما كان قرية خالصة لا يجوز أخذ الأجرة عليه ، ولا على تعليمه ، كالقرآن ، وتعليم القرائض الواجبة ، إلا إذا كانت المممة فارة ، ويغشى ضياع القرآن بين الناس ، فإن الأجرة حينئذ تكون من باب دفع الضرر عن جماعة المسلمين ، ولا ثواب للمعلم حينئذ .



### تحريم عيب الفحل :

أخرج الترمذى ، وأبو داود ، والنسائى عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن حسب الفحل . والفحل كل ذكر من الحيوان ، كالفرس والجمل والثير والبقر والجاموس وغيرها . وعيب الفحل : ماؤه وضرابه . والمراد بتحريم الأجرة التى تؤخذ على الفحل حينما يلقح الأنثى ، كما هو المألوف عند أهل الريف فى مصر وغيرها .

وسبب النهى عن أجزته هو الففر ، لأن الفحل قد يلج الأنثى . وقد لا يلقحها . وقد ذهب الجمهور إلى تحريمه ، إذ لا بد فى الإجارة من تعيين العمل ومقداره ، وهو مجهول هنا .

والأصل أن إثماء الثروة الحيوانية يقوم على إغارة الفحل للضراب ، فالإغارة هنا منسوب إليها ، فإذا أكرم المستعير المعبر بشيء دون شرط سابق جاز قبول كرامته ، وإذا أطمع الفحل دون شرط سابق جاز .

ومن قال بتحريم ضراب الفحل : الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور . وقال مالك وآخرون : يجوز استئجار الفحل لضراب مدة معلومة ، أو لضربات معلومة ، لأن الحاجة ماسة إليه ، وهى منفعة مقصودة ، وحملوا النهى على التنزيه ، والحث على مكارم الأخلاق .

### غصب الأرض :

أخرج مسلم عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين » . وقصة هذا الحديث كما أخرجها مسلم : أن أروى بنت أويس خاضعته فى بعض داره ، فقال سعيد : دعوها وإياها ، فلما سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » . ثم قال : اللهم إن كانت كاذبة فأقم بصرها ، واجعل قبرها فى دارها . قال : فرأيتهما

عمياء تلتبس الجبلر تقول : أصابني دعوة سعيد بن زيد . فبينما هي تمشي في الدار مرت على بئر في الدار فوقعت فيها ، فكانت قبرها .

وقد دل الحديث على غلط تحريم غصب الأرض بتغليب عقوبته . وقد يحدث غصب الأرض في الريف عند حرث الأرض ونصب الحدود كما كانت ، فيدخل الغاصب حد الأرض في أرض جاره ، كما يحدث في البيوت أيضاً ، بأن يجور المالك على أرض جاره في البناء ، وصلات الحاكم المدنية خاصة بقضايا غصب الأرض ، وهي على هذا الوجه الغليظ من التحريم .

### الحلف لترويع البضاعة :

ومما هو شائع بين الناس شيوعاً شاملاً الحلف أثناء المبيعات لإقناع المشتري بجودة السلعة ، أو بسرورها ، وقد وصل الحال إلى استعمال أيمان الطلاق في هذا الشأن ، وقد يكون الحلف لتأكيد صدق نية التاجر عاملاً من عوامل الترويع للسلعة عند البسطاء ، ولكن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع تقريره لهذه الحقيقة قزر حقيقة أخرى هي تهديد أرباح التاجر بالضياح وتجارته بالبوار ، فقال فيها أخرجهم مسلم عن أبي هريرة : « الحلف متفقة للسلعة ، محقة للريح » . وعن أبي قتادة الأنصاري : « إياكم وكثرة الحلف ، فإنه ينفق ، ثم يحرق » .

### الماطلة في قضاء الدين مع اليسار :

الغالب أن من يقترض مالا من أخيه فهو محتاج إليه ، غير قادر على إحراز مظهر في حاله الذي اقترض فيه ، ولهذا شرعت تشريعات في الرفق أثناء المطالبة ، والإنظار حتى الميسرة ، ووضع بعض الدين من المدين حتى يستطيع الوفاء بيمينه ما دام الأصل هو حون الأخ المسلم على مواجهة الحياة ، وقد أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كعب بن مالك أن يضع نصف دينه على أبي حنرد الأسلمي .

ولكن المحرم الكبير هو أن يوسر المدين ، أو يكون في الأصل غنياً  
ولزمه حق لأحد الناس ، فباطل في السداد ، ويحاول التخلص من أداء  
ما وجب عليه من دين أو حق ، فهذا هو الظلم المحرم ، لاسيما إذا أنكر الدين .  
أو ادعى رده كذباً ، أو طعن بتزوير المستندات المثبتة للدين ، فهو حرام  
فوق حرام .

وقد أخرج الجماعة عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
قال « مطل الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ماله فليتبّع » . والمطل : تأخير  
أداء الدين من وقت إلى وقت يقصد بذلك التخلص من الأداء ، فهذا هو  
المحرم ، أما مطل الغنى غير المتمكن من ماله ، ومطل الفقير المعسر ، فليسا  
حراماً . وحرصاً من الإسلام على وصول الحقوق إلى أصحابها أجاز تحويل  
الدين من المعسر إلى الموسر كما في الحديث ، إذا أمكن ذلك ، وحث صاحب  
الدين على اتباع الموسر .

### تحريم الرجوع في الهبة والصدقة :

وتعظيماً لشأن الهبة والصدقة ، وحثاً عليهما ، لما فيهما من تبشير أحوال  
المعسرين ، وإغلاق باب فتنة القلوب التي تسببها الحاجة مع الشدة والمخرج .  
فقد حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الواهب والمتصدق أن  
يرجع أحدهما في هبته أو صدقته بعد القبض ، فقال فيما أخرجه مسلم عن  
ابن عباس : « مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقر ثم يعود في  
قبيه فيأكله » . وفي رواية أخرى : « العائد في هبته كالقائد في قبته » .

قال النووي : هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما  
وهو محمول على هبة الأجنبي وصدقته ، أما إذا وهب لولده وإن سفل فله  
الرجوع فيه ، كما روى التهان بن بشير .

وقال الشافعي ومالك والأوزاعي : لا رجوع في الهبة للأعمام والإخوة  
وغيرهم .

## التربية العسكرية في الإسلام :

كل ما يرفع روح البطولة ، ويربى ملكة الجهاد في قلوب المسلمين من ألعاب القوى والمسابقات والرماية ، والمصارعة فهو مباح ، وقد ترك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشباب يصارع بعضهم بعضاً بحضرته ، بل إن عائشة - رضى الله عنها - قالت فيما أخرج النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود : « سأبت النبي صلى الله عليه وسلم فسبقت على رجل ، فلما حملت اللحم سابقت فسبقتني ، فقال : « هذه بتلك السابقة » . وحث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الرمي وركوب الخيل في نطاق خطته التربوية العسكرية ، فقال فيما أخرج النسائي ، وأبو داود عن عقبة بن عامر : « إن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة : صانعه محاسب في صنعه الخبير ، والرامي به ، ومنبله ، وارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، ليس من اللهو إلا ثلاث ( يعنى اللهو المباح ) تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونبله ، ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فلأنها نعمة تركها . أو قال : كفرها » . وفي رواية مسلم جاء التكير الشديد على من تعلم الرمي ثم تركه فقال صلى الله عليه وسلم : « من علم الرمي ثم تركه فليس منا ، وقد عصي » .

ومن عناصر التوجيه العسكري ورفع الروح الحربية بين مجتمع المسلمين في السنة ما يلي :

١- التربية العسكرية البحرية : وقد شجع الرسول - عليه السلام - الأجيال اللاحقة لخيل الأول على إتقان الحرب في البحر ، إذ أن الدعوة الإسلامية ليست قاصرة على الجزيرة أو على قارة من القارات ، بل هي للناس جميعاً في كل مكان لا سيما فيما وراء البحار . وفي ذلك أخرج الترمذي ، والنسائي ، وأبو داود عن أم حرام بنت ملحان قالت : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال حننهم ( يعنى نام ظهراً ) ، فاستيقظ وهو يضحك ، فقالت : يا رسول الله ، ما أضحكك ؟ قال : « رأيت قوماً ممن يركب ظهر

هذا البحر كالمملوك على الأسرة . قالت : قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . قال : فإنك منهم . فتزوجها عبادة بن الصامت ففزا في البحر ، فحملها معه ، فلما رجع قربت لها بغلة لتركبها ، فصرعها ، فاندثرت عنقها فماتت .

٢- الرباط : قال بعض الأئمة : أصل الرباط : أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما ، مستعداً لصاحبه ، فسمى المقام في الثغور وهي بلاد الحدود رباطاً . فالرباط هو : حراسة الحدود استعداداً لقتال من يحاول العدوان عليها . وقد أخرج الترمذي وأبو داود عن فضالة بن عبيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « كل الميت يحتم على عمله ، إلا المرباط فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة ، ويؤمن من فتان القبر » يعني : أن ثوابه يجري له دائماً ، ولا ينقطع بموته ولا يفتن في قبره .

٣- تجهيز الغزاة ، ورعاية أهلهم : والمراد به كل ما يسهم في الممارك ، مما يفرغ الغزاة للعدو ، دون أن يشتغلوا بمن وراءهم من الأهل والولد . وقد رفع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شأن من جهز الغازي وجهله كالغازي تماماً ، فيما أخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : « من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا » .

وفي حديث مسلم وأبي داود عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث إلى بني لحيان وقال : « ليخرج من كل رجلين رجل » . ثم قال للقاعد : « إنكم من خلف الخارج في أهله بخير كأن له مثل نصف أجر الحسار » .

٤- الجهاد على كل المستويات : وذلك تصديقاً لقوله تعالى : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ) فالقوة هنا شاملة للقوة البدنية والعقلية والفقهية والإعلامية ، وكل قوة يمكن التأثير بها في المجتمعات المعادية لمجتمع المسلمين ، أو المجتمعات التي تلحق بالإسلام ابتلاء . وفي ذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه أبو داود عن عمران بن حصين : « لا تزال

طائفة من أمّتي يقاتلون على الحق ، ظاهرين على من نالوهم ، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال .

قال البخارى : هذه الطائفة هم أهل العلم . وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم . وقال القاضى عياض : إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث . وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة متفرقة بين أنواع المؤمنين ، منهم شجعان مقاتلون ، ومنهم فقهاء ، ومنهم محدثون ، ومنهم آخرون بالمعروف ، باهون من المنكر ، ومنهم أنواع أخرى من أهل الخير .

٥ - لا سياحة إلا فى الجهاد : وذلك أن القديس كانوا يتخذون من السياحة فى الأرض ، وسكنى البادية ، وسيلة لقهر نزوات النفس ، بمقارفتها للمباحات واللذات والمألوفات ، فعلم الرسول - عليه السلام - هذا السلوك ، وجعل تربية النفس فى الجهاد وحده ، فهو خير ما يقطع النفس عن مألوفاتها ولذاتها ، ويخلصها لبارئها ، قال أبو أمامة : استأذن رجل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى السياحة . فقال : « إن سياحة أمّى الجهاد فى سبيل الله عز وجل » .

فمن ساج فى الأرض على غير نية للجهاد فهو عادل عن طريق الإسلام الحق ، مبتدع فى الإسلام ما ليس منه .

٦ - سباق الخيل وسباق الرى : وقد وضع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصلاً فى هذا الموضوع يفرق بين المحرم والمباح من السباق فقال فيها أخرج الترمذى والنسائى ، وأبو داود عن أبي هريرة : « لا سبق إلا فى خف أو حافر أو نضل » . والسبق ( يفتح الباء ) ما يجعل جملاً ومكافأة للسابق على سبقه . وهذا الجعل لا يباح إلى فى سباق الخيل والإبل وما فى متاعهما ، وفى النضل وهو الرى . قال الخطابى : يباح ذلك لأنّها من أدوات الحرب ، وفى بلل الجعل عليها ترغيب فى الجهاد ، وتحريض عليه .

وأخرج الجماعة إلا ابن ماجة عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله

— صلى الله عليه وسلم — سابق بين الخيل التي قد أضمرت من الحفياء ، وكان أمدها ثنية الوداع ، وسابق بين التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق . والحفياء والثنية مكانان خارج المدينة .

قال البغوي في شرح السنة : إن كان المسال المستحق للسابق من جهة الإمام ، أو من جهة واحد من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين مالا معلوماً فجائز ، وإذا سبق استحقه ، ويباح أيضاً إذا قال أحد المتسابقين لزميله : إن سبقتي فلك على كنا ، وإن سبقتك فلا شيء لي عليك وهذا كله مباح لأن المتسابقين لا يتردد كل منهما بين الكسب والخسارة كما هو الشأن في القمار .

والحرم في السباق : أن يتفق المتسابقان فيقول أحدهما : إن سبقتك قل عليك كنا ، وإن سبقتي فلك على كنا . فهذا عقد قمار يتردد فيه كل منهما بين الكسب والخسارة .

والمراهنة على سباق الخيل في أندية السباق اليوم قمار محض ، وحرام خالص ، لأن المراهن يراهن على فرس من أفراس كثيرة أنه سوف يسبق ويدفع من أجل رهانه هذا مالا معيناً ، فإن فاز أخذ ماله ومال غيره من الخاسرين . وإن لم يفز خسر ماله وذهب إلى آخرين .

وأما سباق الحمام والطير ، ومهارشة الديوك ، ومناطحة الثيران ، وما في معناها مما ليس من آلات الحرب ، فأخذ سبق عليه قمار خالص ، وحرام صريح .

### الجهاد للدنيا :

أصل مشروعية الجهاد أن يكون في سبيل الله وحده ، لا في سبيل شيء آخر سوى إعلاء كلمة الله . فمن قاتل لإعلاء شعار سياسي وضعى ، أو لغرض دنيوي آخر ، فقد خرج جهاده عن سبيل الله ، واستحق جزاء الإثم الشديد .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :  
« أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد ، فأتى به ، ففرقه نعمة  
وفرها ، قال : فما علمت فيها ؟ قال : قاتلت فيك حتى استشهدت . قال :  
كذبت ، ولكن قاتلت ليقال جرى » ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على  
وجهه ، حتى ألقي في النار » .

وحدد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معنى المجاهد الحق حينما سأله  
أمرأى فيما أخرجه الجماعة عن أبي موسى ، فقال : يا رسول الله ، إن الرجل  
يقاتل للذكر ، ويقاتل ليحمد ، ويقاتل ليغنم ، ويقاتل ليرى مكانه ( أى  
مرتبته في الشجاعة ) فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من قاتل  
لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » .

### الإسلام ينهى عن استخدام المرتزقة في الجيش :

أخرج أبو داود عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - قال : « سفتح عليكم الأمصار ، وستكون جنود مجندة ، تقطع  
عليكم فيها بعوث ، فيكره الرجل منكم البعث فيها ، فيتخلص من قومه ،  
ثم يتصفح القبائل يعرض نفسه عليهم ، يقول : من أكفه بعث ( بالفتح )  
كذا ، من أكفه بعث كذا ، ألا وذلك الأجير إلى آخر قطرة من دمه » .

فهذا الرجل يعرض نفسه للقتال بأجر ، وقال الخطابي : فيه دليل على  
أن عقد الإجارة على الجهاد غير جائز . وما كان باطلا فالبدل فيه حرام .

أما حديث أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - قال : « للغزى أجره ، وللمبايع أجره وأجر الغزى » . فقال  
فيه المناوى : أى الذى يجهز للغزى تطوعاً لا استجاراً ، لأن استجاره  
غير جائز . والشافعى يوجب رد الأجر إن أخذه الغزى . فالمباح هو ما يندفعه  
أهل الخير تطوعاً للغزاة ليقوموا بإصلاح شأنهم هم ومن وراهم ، أما تأجير  
الغزاة فحرام .



## الفرد في الحرب :

الفرد على إطلاقه محرم في الإسلام ، والوفاء بالمهود المعقودة بين الإمام وبين الناس ، أو بين فرد وفرد ، أو بين الإنسان وربه على رعاية الشريعة واجب على كل مسلم . وفي ذلك قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) (١) . وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه مسلم عن أبي سعيد : « لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره ، ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة » . ومن مظاهر تحريم الفرد في الحرب ما يلي :

١ - وجوب الوفاء للمعاهدين وحرمة دمايتهم ، وتحريم الفرد بهم في مدة العهد . قال الله تعالى : ( فأتوا إليهم عهدكم إلى ملتهم ) (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه النسائي وأبو داود : « من قتل معاهدًا في غير كنهه حرم الله عليه الجنة » . قال ابن الأثير : في غير كنهه : في غير أمره الذي يجوز فيه قتله . وقال العلقمي : في غير وقته الذي يجوز فيه قتله .

٢ - عدم قتل الرسل ، حتى ولو كانوا كافرين ، ولو كانوا معاندين متجبرين ، فقد أخرج أبو داود ، والنسائي ، وأحمد عن حارثة بن مضرب أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال : ما بيني وبين أحد من العرب حنة ( يعني إحنة وعداوة ) ، وإني مررت بمسجد لبني حنيفة ، فإذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل إليهم عبد الله فاستتابهم ، إلا ابن النواحة ، فقال له عبد الله : سمعت رسول الله يقول : « لولا أنك رسول لضربت عنقك » فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ، وقد رفض رسول الله أن يقتل رسولاً مسيماً إليه مع أنهما رسولاً من يدعي النبوة .

---

(١) المائدة : ١ .

(٢) التوبة : ١٢ .

وليس من الغدر الخداع في الحرب ، فالحرب خلعلة ، وإنما يقوم النصر على عمليات الخداع كما يقوم على المواجهة تماماً ، فالخداع في خطط الحرب مخالف للغدر تماماً .

**تحريم قتل النساء والصبيان عمداً في الحرب :**

أخرج الشيخان عن ابن عمر قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي فنبى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل النساء والصبيان . وقد أجمع العلماء على تحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا ، فإن قاتلوا قتلوا .

فإن قتل النساء والصبيان دون عمد كما يحدث في الليل فلا شيء فيه ، لأنهم لا يتميزون من الرجال ولا من المحاربين .

والحروب الحديثة لا يمكن التمييز فيها بين الرجال والنساء في الغارات الجوية ، ولهذا ينحصر التحريم فيها إذا فتحت بلد من البلاد ، وجرى تطهيرها ، فلا يجوز للمسلمين قتل امرأة ولا طفل ، إلا إذا كانوا يحملون السلاح ، أو يعينون العدو . وهذا من الفرائد الإنسانية في تشريع الإسلام في مواجهة المحمية البربرية عند غيرهم .

**لا يقتل من نطق بالشهادتين :**

والإسلام يحرص غاية الحرص على إظهار وجهه السمح الذي يعتبر وسيلة من وسائل الدعوة لا تقل أثرًا عن الجهاد ، ويظهر ذلك من تشريعاته الرحيمة التي سقتنا بعضها ، ومن اعتبار الظاهر في عصمة دماء الكفار وأموالهم ، دون تفتيش عن القلوب إذا نطقوا بالشهادتين ، فقد أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود عن المقداد بن الأسود قال : يا رسول الله ، أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني ، ففرب إحدى يدي بالسيف ، ثم لاذ مني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أذاقله بعد أن قاتلنا ؟ فقال : « لا تقتله . فقلت : إنه قطع يدي . فقال : لا تقتله ، فإن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال » .

## الفرار من المعركة :

ليس أشد تحريماً على المحاهد من فراره من المعركة ، فالفرار يبعث الذعر في قلوب الناس ويشيع الغزيرة في صفوفهم ، ومن ثم فقد جاء الوعيد للفارين . والوعد بالسعادة الأبدية للشهداء . قال الله تعالى : ( ومن يؤم يومئذ ذبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير ) (١) متحرفاً لقتال : متعلقاً له ، بأن يخدمهم فيهم الفر مكيدة ، وهو يريد الكر . متحيزاً إلى فئة : منضياً إلى جماعة من المسلمين يستجند بها ويقوى . ولا علم للمسلم في الفرار إلا في هاتين الحالتين فحسب . ولهذا جاءت بشارة الشهداء في قوله تعالى : ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون ) (٢) . فالشهادة عامل معنوي عظيم من عوامل النصر ، إذ لا يبعث الرعب في قلوب الأعداء شيء قدر ما يبعثه جيش يؤثر الموت على الحياة .

## تحريم الغلول :

الغنائم مصدر من مصادر المسال ينفق منه الإمام على اليتامى والمساكين . وعلى الغزاة . فالحمس المفروض للرسول عليه السلام حدد الله تعالى مصرفه فقال : ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) (٣) .

والغلول : إخفاء بعض الغنيمة قبل أن تقسم ، بقصد الاستئثار به . وما يدل على شدة تحريم الغلول ما أخرجه ابن ماجه ، وأبو داود عن أبي هريرة : أن جبلاً أهدى للرسول - صلى الله عليه وسلم - اسمه ( مدغم ) ، فبينما هو يحيط رحل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ جاءه سهم فقتله ، فقال الناس : هنيئاً له الجنة . فقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : كلا ، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر لم تصبها المقاسم لتشتمل

(٢) سورة آل عمران ١٦٩ •

(١) سورة الأنفال ١٦ •

(٣) سورة الأنفال ٤١ •

عليه ناراً . فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشارك أو شراكين . فقال رسول الله  
— عليه السلام — : « شارك من نار ، أو شراك من نار » .

والشارك : أحد ميور النمل الى تكون على وجهه . وهو شيء ضئيل  
لا قيمة له ، مما يدل على بشاعة الغلول من حيث هو نظر إلى الدنيا في عمل  
قصد به وجه الله وحده ، وعدوان على حقوق الفقراء واليتامى والمساكين ،  
وبداية اللبث بالمال العام للمسلمين ، ونزعة فردية بمقتضى الإسلام الذى  
ربط بين المسلمين برباط الأخوة الأسمى من كل رباط .

### صلاح الأئمة صلاح للرحمة :

المفروض فى حكام الدول الإسلامية أنهم نواب لرسول الله — صلى الله  
عليه وسلم — على أمته ، ولهم فيه أسوة حسنة ، فأتى وفوا بم عهد الله فى سيرتهم  
على منهج الكتاب والسنة ، فقد فازوا بما فاز به الرسول وخطاؤه الراشدون  
من التوفيق والقوة على الكفار ، والهمة أمام العالم كله ، فضلاً عن اتساع  
الحسالى ، ورغد العيش ، وموالاته الله تعالى لهم بالنصر والتأييد والرضوان  
الأكبر .

ومنى انحرفت بهم الأحوال عن سنن الإسلام فقد نسبهم الله حين نسوه ،  
ورفع عنهم نعمة التأييد بالنصر ، والتوفيق فى العمل ، فاضطربت أمورهم ،  
وانقلبت أحوالهم من دعاة متصورين ، مجاهدين فى سبيل الله ، إلى مدافعين  
عن أنفسهم زحف المستعمرين ، مغلولين أمام أعداء الله ، مضروبين بالفقر  
والقتل بين المغضوب عليهم من الله تعالى .

### الحكم بما أنزل الله :

وأول ما يجب على الحكام أن يفعلوه فى عصرنا : أن يزجروا عن بلادهم  
تلك التشريعات التى وضعها لهم المستعمرون فى عهد التخلفان والذل ،  
ويستبدلوا بها تشريع الله من كتابه وسنة رسوله ، وهو الأمر الذى بدت  
بشارته بحمد الله فى صورة وحى جاد ، وإحساس بالحاجة إلى التشريع  
الإلهى فى وقت ظهرت فيه بوادر الصمود على سلم التاريخ بيد دول الإسلام ،

فارتفعت الأصوات تطالب بالعودة إلى الأمر الأول الذى كان عليه الرسول  
— صلى الله عليه وسلم — ومحبته .

ومع ذلك فإن التشريعات الوضعية تتجه نحو المحافظة على أموال الدولة ،  
ولا تنفى بالقضاء على القوضى فى الأعراض والأخلاق السيئة الأخرى .  
فالسجون مدارس يتلقى فيها المخطئون دروساً بليغة فى الإجرام ، ويتبادل  
فيها المجرمون أحدث ما وصلت إليه عبقرية الإجرام من وسائل الفتن والاختفاء  
عن عين العدالة ، ولذلك نجد أن عدد المماربين من العدالة يتصاعد فى الأيام  
الأخيرة بما لم يكن مثله فى أيام مضت ، ولا شيء يتقل خزائن الدول  
الإسلامية قدر ما تنقلها نفقات أجهزة الأمن ، والرقابة الإدارية ، والمحاكم ،  
وبتغيير جلوى فى قانون العقوبات يمكن توفير تلك النفقات ، لأن العقوبات  
فى الإسلام وسيلة ردع حاسمة ضد الجريمة ، فلا يمكن أن تنمو الجرائم فى  
ظلمها ، وتجربة الملكية العربية السعودية خير شاهد على ما نقول .

والحكم بغير ما أنزل الله كفر إذا استحله المسلمون وفضلوا عليه القوانين  
الوصفية عمداً ، وهو فسق إذا لم يكن هناك استحلال ، والفسق حرام ،  
قال الله تعالى : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (١) .  
( الظالمون ) . ( المفسقون ) .

والشجرة العظمى التى أقامها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى  
صدر الدعوة تحت لواء شريعة الله ما زالت موضع الدهشة بين علماء  
فلسفة التاريخ ، فقد قامت الأمة على أقدامها من درجة الصفر الاقتصادية ،  
وسيرت الجيوش ، وجاهدت فى سبيل الله ، وظهرت الشرك وأهله فى  
الجزيرة العربية ، ولم تنعثر أحوالهم ، إلا حيناً أهملوا فى اعتبار الشريعة  
حاكمة على جميع الطبقات والفتات ، فحدثت التفرقة فى تطبيق الأحكام ،  
وحدث الصدع العظيم فى بناء الأمة الشامخ وسادت الفردية ، وانحل رباط  
الأخوة الإسلامية بين الأفراد والشعوب ، وانفرد العدو بكل طائفة يلها  
بعد العزة ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

## الإمام العادل :

إنما كانت الميزة العظمى للإمام العادل بين الرعية تابعة من تخلفه بأخلاق الرحمن الذى أقام الخلق بالعدل ، ( والسماء رفعها ووضع الميزان ) بين مظاهر الكون كله ، فما زال ولا يزال يسر منذ الأمد السحيق ، إلى الأمد الأسمى ، لا خلل فيه ، ولا اضطراب ، لأنه قام على العدل ، وتحرك بالعدل .

وقد تحدثت الزلازل ، وتضجر الراكين ، وتثور الحروب بالمار والحرب ، وتنهز السيول ، وتزأر الأعاصير ، ويكون من ذلك كله خراب يخيل إلى ضعاف البصيرة أنه اضطراب في الموازين التي قامت عليها الخليقة ، ولكنه في الحقيقة عين العدل في مجموعه ، فما حدث من تخريب هنا ، أو زلزلة هناك ، فلأنما هو في الحقيقة تنبيه عنيف للناس ألا يهدموا سنة العدل في أنفسهم ، ولا فيما بينهم وبين رحيم ، ولا فيما بينهم وبين غيرهم ، أما الكون فهو قائم لم نسمع في تاريخه أن خرب ثم عاد عماراً ، بل إن ما يبدو تخريباً في مكان فلأنما هو إصلاح في نفس المكان أو في غيره اقتضته حكمة العزيز العليم .

ونفس الصورة الرائعة تجلدها في الإمام العادل ، يحفظ بشرع الله أمر الناس ، حتى ولو قطع يد العادى على المسال ، أو صلب المحاربين ، أو رجم الزناة ، ويحفظ معاشهم بتوجيههم إلى التكافل المفروض إن ركنوا إلى هوى النفس ، ولا تمتعه قرابة دم ، ولا حرمة محبة من إقامة حد الله ، وأخذ الحق من الغاصب ، كما لا يدفعه الهوى إلى أن يمتاز عن رعيته رضى عيش ، ولا بسطوة حجاب ، فاستحق بعبده ومشايعته في الأخلاق لأخلاق الرحمن أن يكون من السعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، والناس جميعاً يعانون الشدائد الماثلة من الفرع الأكبر كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

## الحاكم الجائر في النار :

وعلى العكس من ذلك إذا جار الإمام في الرعية ، فإنه يجوره يعارض العدل الإلهي الذى قام به الكون ، فيفسد مجوره الضياع ، ويعلى من شأن

أهل الدعارة والفسق ، ويخفف أهل الصلاح والتقى ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه مسلم عن الحسن قال : عاد عبيد الله بن زياد معقل بن يسار المزني في مرضه الذي مات فيه ، فقال معقل : إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لو علمت أن لي حياة ما حدثتك ، إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ما من عبد يستريحه الله رعية ، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » .

ومن سياق الحديث نترك كيف أن جور ابن زياد وظلمه للرعية قد حال بين صحابي جليل هو معقل بن يسار وبين واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خوفاً من أذى ابن زياد كما يقول القاضي عياض .

أما عناصر الغش فقد حددها الإمام النووي بعدم تعريفهم ما يلزمهم من دينهم ، وأخذهم به ، أو تضييع القيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم ، والدب عنها ضد كل متصد لإدخال داخلة فيها ، أو تحريف لمعانيها ، أو إهمال حدودهم ، أو تضييع حقوقهم ، أو ترك حماية حوزتهم ، ومجاهدة عنوهم ، أو ترك سيرة العدل فيهم ، فن فعل ذلك فقد غشهم . . . وهذا الحديث أصل عظيم في تحريم الظلم في الرعية ، جامع لكل خلال الظلم التي نذكر منها :

### قبول الشفاعة في حدود الله :

لا يزرع العابثين الذين يفسدون في الأرض شيء قدر ما تزرعهم الحدود التي شرعها الله لحفظ الأمن على الأعراض والدماء والأموال ، ولم تتعاطم الجرائم ولا أصبحت حرفة ووسيلة من وسائل العيش إلا بعد أن عطلت حدود الله كما قلنا من قبل ، ولهذا كان مجرد الشفاعة فيها عند الحاكم كبيرة من الكبائر ، فضلاً عن إهمالها وعدم إقامتها عمداً من جانب السلطة الحاكمة .

وقد أخرج الجماعة عن عائشة أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد ، حب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فكلمه أسامة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا أسامة ، أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ » ثم قام فخطب فقال : إنما أمّلت الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . »

فلا يجوز أن تكون القرابة أو الصداقة أو الجاه مانعاً للحاكم من إقامة حكم الله فيمن اعتدى على المال العام ، أو على الدم ، أو على العرض ، وإلا كان قد هور الحضارة ، وهلاك الأمة ، كما كانت سنة الله التي لا تبدل فيمن كان قلباً من الأمم .

والمراد أن الحد متى بلغ الإمام فلا بد من إقامته وتركه أو قبول الشفاعة فيه من الكبار ، أما إذا لم يبلغ الإمام بأن اصططح أصحابه مع مستحقه ، أو لأى سبب آخر فلا يعتبر بسكوت الإمام في هذه الحالة حراماً ، وذلك للحديث النسائي ، وأبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » .

ومعنى هذا : أن الإمام ليس له أن يتجسس للكشف عن الجرائم التي تستوجب الحدود ، كما أن الإنسان لا يلزمه الإبلاغ عن تلك الجرائم بمجرد الوقوف عليها ، وإن لزمه الهى عنها ، بل إن الإسلام يوسع قاعدة الصلح والعفو بعيداً عن الإمام ، ولا يشتد غاية الشدة إلا فيما ارتكب من الجرائم على وجه التحدى لمشاعر المجتمع ، دون تستر ولا حياء ، ولا شعور بفداحة الجريمة .

### التنافس على ولاية القضاء :

ولا يؤزق الضمير الحى شىء قدر ما يؤزقه القضاء بين الناس فيما ينشب بينهم من خلاف على الأموال ، أو فيما يقع بينهم من جرائم الدم والعرض ، وذلك لمسا. يساور الضمير من خوف أن يكون في الحكم هوى ، أو قصور في التحرى والتقصى للوصول إلى الحق ، ولهذا رأينا أفضاء السلف يتورعون عن القضاء ، حتى كان الحاكم يحاول قهرهم على توليه بالضرب والحبس .



وقد ورد في السنة النبوية ما يحذر من المسارعة إلى ولاية القضاء إلا  
لمتمكن من دينه وكمال عقله ، كما ورد ما يحذر من السعي لدى ولي الأمر  
لتولي القضاء .

بل إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يكن يولى أحداً شيئاً إذا طلبه .  
لما في توليته على تلك الحالة من شائبة هوى النفس ، وحسب الظهور ،  
وبعد عن حقيقة الولاية وهي : الفصل في المنازعات ، وإيصال الحقوق  
إلى أصحابها لوجه الله والحق ، باعتبارها مسئولية جسيمة ، وليست ترفاً  
واستعلاء على الغير ، ولا ذريعة لجلب مصلحة شخصية .

وقد أخرج الترمذی ، وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - قال : « من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين » . قال ابن  
الصلاح : المراد : ذبح من حيث المعنى ، لأنه بين عذاب الدنيا وإن رشد .  
وبين عذاب الآخرة إن فسد . وقال الخطابي : المراد : ما يخاف  
عليه من هلاك دينه ، والذبح بالسكين فيه إراحة للمذبوح ، وبغير السكين  
يكون الألم فيه أكثر . فعبّر به ليكون أبلغ في التحذير .

وأخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود عن أبي موسى قال : قال  
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « لن نستعمل - أو لا نستعمل -  
على عملنا من أراده » . وما ذلك إلا لما يكون في إرادة الإنسان للولاية  
من هوى النفس ، والهوى يتعارض مع تحرى الحق الذى قصدت الولايات  
من أجله .

وتوفيق الله ثابت للقاضي وغيره من الولاة الذين لا يتزاحمون على  
المناصب ، بل يختارون دون سابق إرادة منهم ، وفي ذلك أخرج الترمذی ،  
وأبو داود عن أنس قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :  
« من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه ، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه  
أنزل الله ملكاً يسده » .

### الرشوة حرام :

أخرج الترمذی ، ومسلم ، وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن  
العاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لعن الله الراشئ

والمرتضى . وفي رواية أبي هريرة عند الإمام أحمد ، والترمذى : « لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الراشئ والمرتشئ في الحكم » .

والتحريم يشمل المعطى والآخذ على السواء ، لأن الرشوة فيها ضياع الحقوق ، وفيها إشاعة استغلال الموظفين لأصحاب الحقوق ، وإفسادهم في ولاياتهم ، وكَم وضعت الرشوة في المناصب الهامة ناساً غير أكفاء فضلوا وأضلوا ، وكَم حبست ناساً أنقياء عقلاء فلم يفد المجتمع من علمهم وتقواهم شيئاً . والرشوة حرام بجميع أشكالها ، وفي كل الأحوال .

ومن العجيب أن يبيع بعض الحنفية كما نقل القارى عن ابن الملك الرشوة توصلاً إلى الحق ، أو دفعاً للباطل في غير القضاء .

والحق ما قاله الشوكاني : إن التخصيص لطالب الحق يجوز تسليم الرشوة منه للمحاكم لا أدرى بأى مخصص ، والحق التحريم مطلقاً ، أخذاً بعموم الحديث ، ومن زعم الجواز في صورة من الصور فإن جاءه دليل مقبول ، وإلا كان تخصيصه رداً عليه .

ويحتمل أن الحنفية أرادوا الإباحة فيما إذا تعذر الحصول على الحق أو دفع الظلم عن المسلم في بلد تعيش فيه أقلية مسلمة لا يحميهم نظام الحكم السائد في تلك البلاد .

ومن تأمل ما أحدثته الرشوة من فساد الموظفين والعامل في عصرنا ، وما ضيعته من حقوق ، وما أرهقت به الناس ولا سيما الضعفاء منهم ، وما سببته من اضطراب في كل مرافق الحياة تبين له وجه الصواب في تحريم الرشوة على مختلف صورها ، وفي كل أحوالها ، فليس المراد تحريمها في حال دون حال ، وإنما المراد القضاء على مجرد التفكير فيها ، والحث على تحرى الحق لوجه الله وحده ، ودفع الظلم عن الناس من حيث هو جهاد في سبيل الله .

### إهداء الهدايا إلى العمال والموظفين :

وقد تكون الرشوة في صورة هدية من أحد الخصمين إذا احتكما إلى أحد من الولاة ، وقد تكون الهدية لإنشاء رابطة بين الفرد والوالى مقصود بها محاباة الوالى لصاحب الهدايا فيما يمكن أن ينشأ من خصوماته ومطالبه .

أخرج مسلم ، وأبو داود عن علي بن عميرة الكندي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « يا أيها الناس ، من عمل منكم لنا على عمل فكنتما منه ( أى من حاصل عمله من المسال ) غنيطاً فافوقه فهو غل ( أى طوق من الحديد ) يأتى به يوم القيامة ، فقام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، اقبل غنى عملك ( يعنى أقلنى منه ) . قال : وما ذاك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا . قال : وأنا أقول ذلك ، من استعملناه على عمل فليات بقليله وكثيره ، فما أوقى منه أخذه ، وما نهي عنه انتهى . »

يريد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو ينشئ الجيل الأول من الولاة والموظفين أن يعرض كل موظف وكل وال جميع الأموال التي حصل عليها من ولايته على الرسول ، وبين ظروف حصوله عليها ، حتى يبين له الحكم الشرعى فيها ، فيعطيه ما حل منها ، ويمنع مما حرم ، وذلك لخفاء وجه الحرمة في الهدية التي يأخذها الوالى أو القاضى أو غيرها من الموظفين . كما أن منبج التربية النبوية للعالم والموظفين يتجه نحو حرمان العالم والموظفين من هذه الهدايا بعدم جواز احتجازها لأنفسهم ، ومتى تحقق عدم انتفاعهم بها امتنعوا عنها من تلقاء أنفسهم .

قال الشوكاني في نيل الأوطار : والظاهر أن الهدايا التي تهدي إلى القضاة ونحوهم من نحو الرشوة ، لأن المهدي إذا لم يكن معتاداً أن يهدي إلى القاضى قبل ولايته لا يهدي إليه إلا لفرض ، وهو إما التقوى به على باطله ، وإما التوصل بهديته إلى حقه ، والكل حرام .

### شهادة الزور :

لا يجهل أحد ما في شهادة الزور من تضييع الحقوق ، وإلحاق الأذى بالأبرياء ، وما في ذلك من خطر محقق وإضرار بالناس بحرمه الإسلام أشد التحريم ، ولهذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه أبو داود ، والترمذى وابن ماجه عن خريم بن فاتك : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ، فلما انصرف قام فقال : « عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله »

( ثلاث مرات ) . ثم قرأ : ( فاجتنبوا الرجس من الأولان واجتنبوا قول الزور . حفظه الله غير مشركين به ) .

وليس هناك ردع عن شهادة الزور أبلى من هذا الردع ، حيث علما القرآن الكريم بالشرك الذى هو أقمح الذنوب ، وأبعدنا عن مغفرة الله تعالى . فكلاهما كذب وإخبار بغير الواقع ، وتضييع لما فيه مصلحة الناس ورشادهم ، وتبديل للقطرة النقية التى لا تقبل التبديل . فالشرك من باب الزور ، لأن المشرك يزعم أن غير الله يستحق العبادة ظاهراً أو باطناً ، وشاهد الزور يزعم الحق لغير صاحبه ، أو يلحق الضرر بغير أهله .

ولا يقتصر ضرر الزور فى القول على ما يكون أمام القضاء من خصومات فى الحقوق ، بل إنه يشمل المعالة ضد النظام الإسلامى ، والولاء للنظم المشبوهة المعادية للإسلام ، واصطناع الحجة الناحضة ، والتأويلات الفاسدة التى لا تستقيم مع أصول الفقه الإسلامى لتأييد تلك المذاهب البعيدة عن مقاصد الإسلام ، وذلك كنسبة المذهب الشيوعى لأبى ذر الغفارى ، وتلمس الشبهات الواهية للتقريب بين هذا المذهب الإلحادى وبين دين القطرة الذى لا يتبدل .

ومن باب الزور كتمان الشهادة أمام مجلس القضاء ، وكتمان العلماء لها حينما يتعارض نظام معاد للإسلام فى بلد إسلامى بمجاملة للحاكم ، ومحاولة للكسب الرخيص . وقد وصف الله تعالى كاتم الشهادة بأثم القلب فى قوله : ( ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ) (١) قال السدى : يعنى : فاجرق قلبه والدليل على عموم كتمان الشهادة فى كل مصالح الإسلام قوله تعالى : ( كونوا أواديين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) وقد أخبر الله عن اليهود وكتمانهم ما أنزل الله حماية لمكاسبهم المادية مخذراً للمسلمين أن ينسجوا على متوالهم فتحق عليهم لعنة الله فقال : ( إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ) (٢) وقد اقتضت رحمة الله أن يفتح باب التوبة

• (١) سورة البقرة ٢٨٣

• (٢) سورة البقرة ١٥٩

لهؤلاء المارقين فقال : ( إلا الذين تابوا وأصلحوا ويتوبوا فأولئك أوتوا  
عليهم وأما التواب الرحيم ) (١) .

فكل من يتناقض مجتمع المسلمين فيعيش معهم بلسانه لا بقلبه ، ولسانه  
أو قلبه مع أعدائهم انتظاراً لكسب عاجل مادي أو معنوي ، وكل ساكت  
عن بيان الحق وهو يعلمه في قضية الإلحاد والإيمان ، وكل من يلوى النصوص  
ليؤيد بها مجتمع الإلحاد ، كل أولئك داخولون في نطاق اللعنة الإلهية ، ولعنة  
الملائكة والناس أجمعين لم إلى يوم القيامة .

ومن هذا الباب شفاعة الكبراء لأهل الفساد ، والعمل على توليتهم  
المناصب الكبرى ، وتركيتهم لدى ولي الأمر ، لمسا فيه من شيوع الفساد ،  
واستغلال المنصب في الإضرار على حساب المجتمع وحقوقه .

#### السلبية في مواجهة المنكرات :

قلنا إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتبر في نظام الحكم الإسلامي  
بمثابة جهاز ضخم لمتابعة الدستور الشرعي ، والإشراف على تطبيقه ،  
وتصحيح سلوك الناس إزاءه . ونقول هنا : السلبية في مواجهة المنكرات  
على وجه الخصوص تستوجب اللعنة من الله ، والطرد من رحاب رحمته  
وعنايته ، فضلاً عن تدهور النظام الحضاري كله في كل دولة يقف الناس  
فيها موقفاً سلبياً في مواجهة المنكرات الملعنة .

وقد عرض الله تعالى على المسلمين صورة واقعية مما وقع لبني إسرائيل  
من اللعنة بسبب تلك السلبية فقال : ( لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على  
لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يحتلون . كانوا لا يتناهون  
عن منكر لعلوه لبس ما كانوا يفعلون . ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا  
لبس ما قلعت لهم أنفسهم أن يخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ) (٢) .  
فهذه الالهجة الصارمة التي تنبض بالزجر والوعيد دلالة على مدى خطورة  
تلك السلبية على بناء الإيمان في القلب ، وإذا أصيب الإيمان في القلوب

(٢) سورة المائدة ٧٨ - ٨٠ .

(١) سورة البقرة ١٦٠ .

بالمعطب فعلى الأمة العفاء ، ولهذا جاءت الأحاديث النبوية تفيض بالتحذير والوعيد هي الأخرى : فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والرمذى عن ابن مسعود أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن أول ما دخل النقص على نبي إسرائيل كان الرجل يلقى الرجل فيقول : يا هذا ، اتق الله ودع ما تصنع ، فإنه لا يحل لك . ثم يلقاه بالغد ، فلا يمنه ذلك أن يكون أكياه وشريبه وقميره ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض . ثم قال : ( لعن الذين كفروا من نبي إسرائيل . . . ) الآيتين . ثم قال : كلا ، والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ، أو تقصرنه على الحق قصرا . » وضرب القلوب بعضها ببعض - وهو من آثار تلك السلبية - معناه : شيوخ العداوة والبغضاء بدلا من المحبة والأخوة .

ومن آثارها كذلك نتيجة لفساد القلوب ألا تستجيب دعوة الداعين من الأمة .

وقد قالت عائشة فيما أخرج ابن ماجه : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « مروا بالمعروف ، وانهاوا عن المنكر ، قبل أن تلحقوا فلا يستجاب لكم » . ومن آثار السلبية كذلك حلول العذاب بالأمة في دار الدنيا ، من رفع البركة ، والذل للأعداء ، وضيق العيش وانعدام الأمن ، وما أشبه ذلك ، وقد أخرج أحمد عن عدى بن عميرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله العامة والخاصة » .

وقد عظم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شأن كلمة الحق إذا وجهت إلى سلطان جائر ، فجعلها بمنزلة أفضل أنواع الجهاد ، فقال فيما أخرجه ابن ماجه عن أبي أمامة : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » .

وقد حذر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الخصال التي لا يجدى معها نهي عن منكر ، لأن المجتمع يكون حينئذ قد وصل إلى قمة الفساد

والضعف والاضلال ، فلم يبق سوى أن يسقط من قبة تطرفه إلى حضيض الذلة والضياع ، وقد حدث ذلك في صورة إجابة عن سؤال وجه للنبي - صلى الله عليه وسلم - أورده ابن ماجة عن أنس ، سأله رجل فقال : يا رسول الله ، متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ فقال : « إذا ظهر فيكم ما ظهر في الأمم قبلكم . قلنا : يا رسول الله ، وما ظهر في الأمم قبلنا ؟ قال : الملك في صفارك ، والفاحشة في كباركم ، والعلم في رذالكم » . قال زيد ابن عجيبة الخراسي : يعنى أن يكون العلم في الفساق . قال عالم الفاسق لا يتورع عن التقرب لأهل الفواحش من الكبراء ، وإفتائهم بغير ما أنزل الله طمعاً في دنياهم ، ومن هنا يصبح الأمر والنهي فاقد الجدوى ، ولم يبق إلا الردع لتلك الأمة التي ضاع الحق فيها .

### التعاون على الإثم والعلمون :

أمر الله عباده أن يتعاونوا على البر والتقوى ، ونهاهم عن التعاون على الإثم والعلمون فقال : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعلمون ) (١) .

أما التعاون على البر والتقوى فقد حدده الله تعالى في ثلاث خصال هي جماع الخير كله فقال : ( لا تحسب في كثير من مجوامهم إلا من أمر بصلقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ) (٢) . فالمعروف جماع خصال الخير كلها ، وخص منها الصلقة ، لأنها تحفظ كرامة المسلم ، وتحميه من الفتنة ، وتصون ما فسد من العلاقات الأخوية المشروعة بين المؤمنين ، ولهذا علمه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من أعلى درجات الطاعة فقال فيما أخرجه الترمذى ، وأبو داود وأحمد عن أنس : « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصلقة ؟ قالوا : بلى . قال : لإصلاح ذات البين . وفساد ذات البين هي الخالقة » . يعنى : التي تستأصل الدين وتحتلمه من القلوب .

(١) سورة المائدة ٢ .

(٢) سورة النساء ١١٤ .

وقال ابن جرير : التعاون على الإثم معناه : التعاون على ترك ما أمر الله بفعله أو على فعل ما أمر بتركه ، والعدوان : مجاوزة ما حذر الله في الدين ، ومجاوزة ما فرض الله على المسلمين في أنفسهم ومع غيرهم .

فالتعاون على إنشاء مؤسسات تنهك فيها حرمان الله تحت عنوان الرقية ، والتثقيف العام ، الإسهام في الأعمال الربوية ، وبذر بذور العداوة بين المسلمين والابتلاء في الدين والاجتماع على الترويع لتلك البدع ، كل ذلك محرم محرماً قاطعاً ، لأنه إفساد لثمرات الجهد التي بذلها النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه لبناء الأمة ، وإقامة دستورهما الإلهي .

### الاستبداد في الحكم :

قال الله تعالى : ( لَهَا رَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ لَفُظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا تَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ) (١) .

في هذا النص نجد الأواصر والعلاقات المتعددة قائمة بين رحمة قلب الحاكم وبين كلامه وبين التفاف الشعب حوله ، واجتماعهم على نصرته . كما نجد في النص كذلك إرشاداً إلى تنمية الرحمة في القلب بالعمو عن زلات الأفراد والمجموعات ، وطلب المغفرة لهم من الله تعالى ، ولإرشاداً إلى القضاء على الشكوك والوساوس بمشاورة أهل المشورة في الدولة في شئون السياسة الداخلية والخارجية . وبذلك تلتف القلوب حول الحاكم وتثمر المشورة صواب الرأي .

وقد شاور الرسول - صلى الله عليه وسلم - صحابه يوم بدر في الخروج إلى عري سفيان ، وشاورهم يومها في اختيار أرض المعركة ، وشاورهم يوم أحد في التعمد في المدينة أو الخروج إلى العدو ، وشاورهم في مصلحة الأحزاب على ثلث ثمار المدينة في عامهم ، فأبى سعد بن عباد ، وسعد بن معاذ ، بل لقد شاورهم من فوق المنبر في قصة الإفك وما يفعل في شأنها حتى نزلت براءة عائشة من السماء .

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .



أما الاستبداد فهو قرن العلو في الأرض ، والكبرياء على الخلق ، كما أنه لا يكون أبداً عن نزاهة في المقصد ، ولا أمانة في العمل ، بل يكون مبعثه الاستئثار والطمع ، وجمع الأتباع وأهل الثقة ، وإبعاد أهل الصلاح والحق ، وما رأينا مستبداً إلا صار إلى إخفاق وهزيمة وذل ، وصار شعبه إلى تمزق وعداء وخوف ، وصارت حدود الله إلى زوال ، والشهوات إلى شيوع وسيادة على كل تشريع .

والاستبداد قبل كل شيء بحجر حجراً كاملاً على انطلاق المواهب الإسلامية إلى منهاها من الإبداع والابتكار ، فالحاكم المستبد يأبى على شعبه أن يفكر إلا بعقله هو ، وأن يتحرك إلا في نطاق هواه ، فما لبث الشعب عن بكرة أبيه أن يصبح صورة واحدة من عقلية الحاكم المستبد لا تلوّن فيها ولا اختلاف . وقد ضرب القرآن الكريم للأمة المحمدية مثلاً من هذه التبعية الفكرية للمستبد من فرعون حين قال لقومه : ( ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد ) . . . وكيف أنه واجه الاستقلال الفكري بأقصى العقوبات فقال للسحرة الذين استعملوا حقهم في حرية الاختيار : ( آمنتم له قبل أن آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولا صلبنكم في جلود النخل ولتلعن أبنا أشد لعنا وأبقي ) . . . وانتهى أمر الشعب كله إلى فقدان الرصانة العقلية ، والأصالة الفكرية ، وقد صور القرآن حاله في قوله تعالى : ( فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوماً فاسقين ) . . .

### لا ولاء إلا لله وحده :

تحدثنا عن وحدة المسلمين وقوادهم وراحهم ، واعتبارهم جسداً واحداً بتألم كله إذا تألم بعضهم . والآن نتحدث عن مبدأ رئيسي من مبادئ الدولة الإسلامية جاء في قوله تعالى : واعصموا عجل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً (١) .

---

(١) سورة آل عمران ١٠٣

وقد نزلت هذه الآية في شأن الأوس والخزرج ، وهم الأنصار الذين قامت بهم مع المهاجرين دولة الإسلام الفوذجية التي أتاحت لنا في كل المصور أن نطلع على وصايا الله تعالى وهو يقوم من بناتها ، ويؤيد من سعيها ، حتى استقامت مثلاً أهل بقيادة الرسول الأعظم - صلى الله عليه وسلم - وقد كان استيلاء اليهود قد بلغ مداه لمسا بينهم من الحب والوثام ، فلمسوا منهم رجلاً خالطهم وجالسهم ، وأخذ يذكركم بما كان بينهم من الحروب ، فلم يزل هذا دأب الرجل حتى حميت نفوس القوم ، وغضب بعضهم على بعض ، ونادوا بشعاراتهم القديمة ، وطلبوا السلاح ، وتواعدوا إلى الحرة ، فبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فأتاهم وجعل يسكنهم ويقول : « أبدوى الجاهلية وأنا بين أظهركم » . وتلا عليهم هذه الآية ، فتمسوا وتماتقوا ، وألقوا السلاح .

فرفع الشعارات النصرية ، والولاء لغير الله وكتابه وسنة رسوله في دولة الإسلام حرام ، لأنه يعتبر من دعوى الجاهلية كما قرر الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ولأن الله تعالى وصف أهل الفرقة والاختلاف بالشرك فقال : ( ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون ) (١) .

فالانقسام حول المذاهب السياسية المعارضة للإسلام ، وحول الفرق الدينية المنسلخة عن فريق أهل السنة والجماعة ، كل ذلك حرام بالإجماع .

ولا حجة لقائل يقول : إن الإسلام لا يتعارض مع المذاهب الفلسفية السائدة في السياسة والاقتصاد ، لأنه دعا إلى العلم . لأننا نقول : إن هذا القول يتم من قصور شائن في دراسة أصول الاجتماع الإسلامي من واقع القرآن ، فإنسان العصر الحديث لا يدخر وسعاً في استيعاب قوانين المادة والطاقة ، ثم لا يجرؤ على مخالفتها في شئون حياته ، وقد جنى من وراء ذلك قوة هائلة في مجال المسادة أردته في حماة الفرور والكبرياء عن استنباط الأصول الاجتماعية من مصدرها الثابت المؤيد بوقائع التاريخ في القرآن .

وسواء كان هذا القصور ناشئاً عن شلل في العقلية الإسلامية الحديثة بحيث يتعلم عليها العكوف على الدراسات القرآنية ، أو كان من قصور الدراسات المكتوبة في هذا الشأن ، والاكتفاء بالدراسات اللغوية والأصولية والفقهية في القرآن ، فإن هذا القصور بشقيه لا يعنى المجتمع الإسلامى من الخطأ الجسيم . وإذا كان التفرق في الدين إلى شيع وأحزاب يلتف حول كل شعبة جماعة من القرحين ينحلهم المارقة كما نص القرآن فإن استيعاب القرآن للكشف عن مصائر حضارات الشرك في التاريخ الثابر يعطينا الفهم المسوغ لتحريم الولاء لغير الله في دولة الإسلام .

فالله تعالى يقرر حال تلك الأمم في قوله تعالى : ( فأما ليت للكافرين ثم أخدمهم فكيف كان نكير . فكأن من قرية أهلكتها وهي ظالمة فهي غلوية على عروشها ) (١) .

وفي تعميم شامل لأحقاب التاريخ نشهد هذه القاعدة المحكمة في القرآن : ( فهل ينظرون إلا سنت الأولين فلن نجد لسنة الله تبديلاً ولن نجد لسنة الله تحويلاً ) (٢) .

### موقف الإسلام من أهل الكتاب :

كانت الشرائع السابقة على الإسلام قد أصابها بدع وضلالات أضيفت إليها ، أو كتم لبعض عناصرها حين نزل القرآن ، وكان على القرآن وهو يؤسس الشريعة الجامعة أن يحدد موقفه من تلك الشرائع السابقة ، وفي الوقت نفسه يحدد للمسلمين منهجاً للتفكير والثقافة على مدى التاريخ الطويل .

فالقرآن مصدق لما بين يديه من الكتب ، وجامع لأصولها ، لم يدع منها شيئاً إلا قرره في إيجاز محكم بليغ . فالتوراة بوصاياها تهدف إلى تقرير الحقوق ، وتأسيس العدالة ، والإنجيل لا يحدد عن هذا الأصل ، ولكنه يزيد عليه أصلاً هو ( الإحسان إلى المسىء ) . بكل ما يمكن من معاني الرحمة والإنثار . ثم يأتي القرآن فيجمع بين الكتابين في أصل جامع شامل محكم

(١) سورة الحج ٤٤ ، ٤٥ . (٢) سورة فاطر ٤٣ .

تفعله الآيات والسور ، وذلك في قوله تعالى : **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ** (١) وفي شيء من التخصيل يشرح هذا الأصل في قوله تعالى : **( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ لَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ وَلَنْ صَبِرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ )** (٢) ثم رضع بهمة المسلم من الصبر الذي قد يقترن ببعض المعاناة والمكابدة إلى العفو والإصلاح في قوله تعالى : **( وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ )** (٣) ثم يقرر في آيات مفصلة شرحها السنة النبوية الجرائم وأنواعها ، وأدلة إثباتها ، ووسائل التقصاص ، وقواعد العفو والإحسان والإصلاح ، إلى جانب أصول الأدب الاجتماعي في كل نواحيه .

وإلى جانب هذا التصديق الأمين من القرآن لأصول الشرائع السابقة على الإسلام كان ( مهيمنا ) على الكتب السابقة ، والمهيمنة تعنى السيطرة عليها وحراسها من التحريف والتبديل باعتباره الصورة النهائية للشرعة السماوية ، والمنهج القويم للفكر الديني على مدى التاريخ .

فوقف القرآن من الشرائع السابقة وكتبها في صورتها الأصلية موقف التصديق والإيمان ، وتوسيع وتعميق مفاهيمها . وموقفه من تلك الكتب والشرائع بعد أن أصابها الحو والإثبات موقف الهيمنة والحراسة الفكرية . والتنبيه على الدخيل فيها والمخرف والمحنوف منها ، وتحذير أهلها قبل إعدام المخطوطات المختلفة أن يظهرها على الملأ ، وأن يتخطوا عن نزعة الاحتكار الشائنة في الفكر الديني ، ويستحيل هذا التحلى في القرآن ليكون شاهداً على الوقائع في حينها **( قُلْ فَأْتُوا بِالْبُرْهَانِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ )** (٤) .

منهج القرآن إذن هو **( لَا تَقْبَلِ الْأَفْكَارَ جَمْلَةً ، وَلَا تَرَفُضْهَا جَمْلَةً )** . هكذا في الدين السماوي ، وأفكار المصلحين ، وآراء العلماء ، وكل ما يتمخض عنه العقل الإنساني من علم ، بل نلجأ كما لجأ القرآن إلى التحليل والتفضيل والإبقاء على الصالح ، ورفض الباطل .

• (٢) سورة النحل ١٢٦ •

• (٤) سورة آل عمران ٩٣ •

• (١) سورة النحل ٩٠ •

• (٣) سورة الشورى ٤٠ •

فالسلوك الذى يسلكه من صلحوا أنفسهم بأنفسهم لريادة الفكر ،  
ولإرشاد المسلمين دون أن تتضح مداركهم ، وتستكمل عقولهم قوتها ، بأن  
يرفضوا مجموعة من الأفكار يجمعها عنوان دينى أو نظرية إصلاحية ، لخلل  
واقع فى بعضها أو يقبلوها جملة لصحيح جهرهم فيها ، يعتبر انحرافاً عن منهج  
القرآن إلى منهج الهوى والاستجابة لعقدة العجز عن البحث والتحليل ،  
بل إن هذا السلوك الفكرى ليس شيئاً إلا العقل المتجمد فى كتلة واحدة  
تتحرك جملة واحدة ، وتسكن جملة واحدة ، أما جزئياتها فصعبة بالشلل  
والعقم .

### نقض المعاهدات الدولية :

جاء الأمر بالوفاء بالعهود والعقود فى مواضع من القرآن أهمها على  
ترتيب النزول هو ما جاء فى سورة الإسراء ، والأنعام ، والنحل ، والمؤمنين ،  
والمائدة . فى سورة الإسراء جاء الأمر عاماً بأن الوفاء بالعهد من مسئوليات  
الإنسان المسلم فقال تعالى : ( وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً ) (١) أما فى سورة  
الأنعام فقد جاء الأمر بالوفاء بالعهد بين عدد من الوصايا فى قوله تعالى :  
( وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون ) (٢) ولعل ما فى نسبة العهد  
إلى الله وإن كان بين اثنين أو جماعتين أو دولتين يلقى ضوءاً على أهمية  
العقود والعهود وخطرها نقضها .

ثم تأتى آيات سورة النحل مؤكدة على المؤمنين الوفاء بالعهود فى  
تفصيل شامل يكشف عن وجه الإسلام الصادق الأمين الذى يلزم أهله  
باحترام العهود ، مهما كان لهم فى نقضها من فوائد مادية أو أدبية فقال تعالى :  
( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله  
عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تعملون . ولا تكونوا كالذى نقضت عهدها من بعد  
قوة أنكأاً تتخلون أيمانكم دحلاً بينكم أن تكون أمة هى أربى من أمة إنما  
يلوكم الله به وليين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تخطئون . ولو شاء الله  
لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسلن عما كنتم

(١) سورة الإسراء : ٣٤ .

(٢) سورة الأنعام : ١٥٢ .

تعملون . ولا تتخلوا أيمانكم دحلاً بينكم فتزل قلوبكم بعد ثبوتها وتلقوا السوء بما صدقتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم . ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً إنما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون (١) .

ثم تأتي سورة ( المؤمنين ) وقد جاء فيها الأمر بالوفاء بالعهد باعتباره من صفات المؤمنين المفلحين فقال تعالى : ( والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ) (٢) . وفي سورة المائدة وهي آخر سورة ورد فيها هذا الأمر جاء مجملًا وكأنه تلخيص وتذكير بكل التفاصيل السابقة ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) (٣) .

والذي يهتبا من هذه الآيات في هذا المقام هو آيات سورة النحل ، والأيمان المذكورة في الآية هي الداخلة في اليهود والمواثيق ، لا الأيمان التي يكفر عنها الإنسان إذا حنث فيها كما يقول ابن كثير . وأما سبب نزول هذه الآيات فقال فيه الطبري : إنها نزلت في المسلمين الذين بايعوا الرسول بمكة تحذيراً لهم من نقض البيعة إذا رأوا كثرة المشركين عن المسلمين وهذا السبب لا يحول بين الآية وبين عمومها في جميع اليهود والمواثيق في عصر الرسالة وبعد عصرها إلى ما شاء الله من أزمان التاريخ . فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ومن الملاحظ في آيات سورة النحل أنها تبرز عدداً من اهتمامات الإسلام البالغة بموضوع اليهود :

- ١ - فالعهد هو عهد الله وإن كان مبرماً بين الناس بعضهم مع بعض .
- ٢ - الله كفيل على المسلمين عند إبرام العهد ، وليس مجرد شاهد إثبات عليها ، ومقتضى الكفالة الالتزام بمواد العهد إذا نقضه المسلمون على وجه المجازاة العادلة التي تتلخص فيها على :
- ( أ ) مزية أقدام المسلمين بعد ثبوتها ، وزلزلة أمرهم ، واضطراب شأنهم نتيجة لانسلاخهم من عهد الله المستوجب للنصر والتأييد .

( ب ) ونتيجة لإبراز الإسلام في صورة غير صورته الصادرة الأمية بسبب نقض العهد ، وإظهاره في صورة من صور الخلل والاستغلال المادي

(١) سورة النحل ٩١ - ٩٥ . (٢) سورة المؤمنين ٨ .

(٣) سورة المائدة ١ .

الحال ، فقد وعد الله المسلمين الناكثين للعهد بالسوء في دولتهم لصدم الناس عن إتباع الإسلام ماداموا لا يحترمون العهد ، ولا يأمن الناس جوارهم في ظل اليهود والمواثيق .

(ج) العذاب العظيم في الدنيا والآخرة نتيجة لهذا العمل القبيح الذى يصدر عن سبيل الله ، ولا يحترم كفاة الله للعهد المبرم .

٣- مهما كان في نقض العهد من مصلحة مادية عاجلة لمجتمع المسلمين فالتنقض حرام ، والأسباب التى من أجلها ينقض الناس عهودهم هي ( أن تكون أمة هي أربى من أمة ) . وورود لفظ ( الأمة ) نكرة ، وكلمة ( أربى ) ومعناها : أكثر ، غير محددة للمراد من الكثرة ، يجلان هذا السبب شاملا للحالات الآتية :

(أ) أن تعاهد أمة قليلة العدد أو المسال أمة أخرى كثيرة العدد أو المال ، فلما كثر عدد الأمة القليلة ، أو مالها ، نكثت العهد لعدم حاجتها إليه .

(ب) أن تعاهد أمة قوية في المسال أو في العدد أمة أخرى ضعيفة لمصلحة عسكرية أو اقتصادية ، فلما انقضى الوطر نقضت الأمة القوية عهدها مع الأمة الضعيفة اعتماداً على قوتها .

(ج) أن تعاهد أمة ضعيفة أمة قوية ، فلوحت أمة أخرى أقوى للأمة الضعيفة بفائدة أكثر ، فنقضت الضعيفة عهدها مع الأمة الأولى وعاهدت الثانية انتهازاً لفائدة الأكثر .

فالقوة المادية والمعنوية لا يجوز مطلقاً أن تكون سبباً ينجز لأحد طرفي المعاهدة نقض العهد طمعاً في تلك القوة ، لأن خطورة العهد تفوق كل مال وكل عدد .

٤- التقييم القرآني لنقض العهد هو أن الأمة الناكثة تبيع عهد الله بشئ قليل فان في الدنيا ، وما عند الله من العون والتأييد للوفاء بعهودهم أعظم من هذا القاني الذى تطلعونوا إليه .

ومن دلائل عظمة الإسلام وتوحيده أنه حرم نقض العهد بين المسلمين والمسلمين ، وبين المسلمين وغير المسلمين على السواء ، فالعهد هو عهد الله ما دام قد أبرم ، والإسلام برعايته للعهد مع غير المسلمين يفتح الباب لهم واسعاً ليتصرفوا على مدى الحماية والأمن المبسوط على الجميع في ظلال العهد ، من حيث يقلب على الناس أن ينكثوا عهودهم جرياً وراء نفع مادي ، أو جاه دنيوي زائل .

ولقد وفي الرسول - صلى الله عليه وسلم - بجميع بنود عهد الحديبية ، فرد أبا جندل المسلم على والده الكافر تنفيذاً لشرط في العهد ، ودفع أبا بصير المسلم إلى رسل قريش الذين جاءوا لاستلامه تنفيذاً لنفس الشرط ، ولم تكن نتائج هذا الوفاء خسراناً للمسلمين كما يبدو من الظاهر ، بل إن أبا جندل ، وأبا بصير قد هربا ، ولحق بهما كل مسلم هارب من أذى قريش ، وكونوا قوة ضاربة ضد تجارة قريش ، مما دفع الكفار إلى التنازل عن هذا الشرط حماية لطريق تجارتهم . والأمثلة على وفاء الرسول وأصحابه بالعهد أكثر من أن تحصى .

وقد بلغ من تعظيم شأن العهد أن حرم الله تعالى أخذ المعاهدين على خرة إذا بدلت منهم دلائل الخيانة ، فلا بد من إنذارهم وإعلانهم بانكشاف أمرهم في عزمهم على الخيانة ( وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين ) (١) . والمسلمون المقيمون بدار غير إسلامية لم على جماعة المسلمين أن ينصروهم إذا اضطهروا ، حتى ولو وصل الأمر إلى مهاجمة الدولة التي تضطهد الأقلية المسلمة ، إلا إذا كان بين المسلمين وبين تلك الدولة عهد ، فإن النصرة هنا تقتصر على الوسائل السلمية ( والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير ) (٢) . ويصل القرآن إلى القاعدة الجامعة في شأن

(١) سورة الأنفال ٥٨ .

(٢) سورة الأنفال ٧٢ .



المهود فيقول الله تعالى : ( لما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين ) (١)

موالاة أعداء الله حرام :

قال الله تعالى : ( إن الذين يجادلون الله ورسوله أولئك في الأذلين . كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز . لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جهنم نجري من تحتها الأنهار خالدون فيها رضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون ) (٢) .

هذا التهديد البالغ لمن يوادون أعداء الله يستدعي بيان صفات أعداء الله ، وطبيعة المودة المحرمة بين المسلمين وبينهم .

فأعداء الله هم : الذين ييغضون من قلوبهم رب العالمين ورسوله ، ويؤثرون عليه الهوى والوثن ، ويجادلون بالباطل لإبطال الوحداية وإعلاء كلمة الشرك والكفر ، وهؤلاء يمثلهم في عصر النبوة أبي بن خلف الذي كان يفت العظام النخرة بيده ثم ينفخها في وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويقول : أترعم أن الله يحبني هذا بعد ما أرم ؟ فيقول الرسول عليه السلام : « نعم أنا أقول ذلك » . فيرد أبي : عندى فرس أعلفه كل يوم فرقاً أقتلك عليه . فيقول الرسول : « بل أنا أقتلك إن شاء الله » . وقتله الرسول عليه السلام - في غزوة أحد ولم يقتل غيره بيده أبداً .

ومنهم المنافقون الذين يبطنون العداء لله ورسوله ، ويظهرون الإسلام ، رغبة في الوقية بالمسلمين ، والكيد لهم ، فهؤلاء كانت لهم سجلات معلومة على عهد النبوة ، وكان أمين هذه السجلات حذيفة بن اليمان الذى كان يتلقى المعلومات الخاصة بالمنافقين من الرسول - صلى الله عليه وسلم .

(١) سورة التوبة ٧ .

(٢) سورة المائدة ٤٠ - ٢٢ .

ولم تكن مهادنة المسلمين للمنافقين من باب المودة لمن حاد الله ورسوله .  
وإنما كانت ضرباً من التسامح وإفساح الأفق الإسلامى الذى يرفض من ادعى  
الإسلام دون مبالغة فى تهيئة الفرصة أمامه للتعرف على حقيقة الإسلام ،  
فربما وقر فى قلبه ، ورسخ فى مستقر الإيمان .

ومن هؤلاء الأعداء الذين أمرنا بعدم موادتهم والذين يحتوهم معنى  
التفاق - أولئك المسلمون ظاهراً ، المروجون لمذاهب الإلحاد الصريح  
ظاهراً وباطناً ، وأخصهم فى عصرنا دعاة الشيوعية واليهودية الملحنة .  
ولا تستقيم دعواهم الجمع بين الإسلام والشيوعية ، لأن الشيوعية تقوم  
أول ما تقوم على المادية وإنكار وجود الله ، كما تقوم على ولاه جميع  
الشيوعيين للشيوعية ، دون الولاء للأديان والأوطان ، وهى نفس السمة  
اليهودية التى تلزم اليهود فى مختلف الأوطان بالولاء لليهودية وحدها .

أما العصاة المجهرون بالمتنكر من المسلمين ، فإن العزل المشروع فى  
حقهم بمقتضى النهى عن المتنكر باليد ، أو باللسان ، أو الكراهية بالقلب ،  
فإنه مؤقت يزول برجعهم عن منكرهم ، أى إنه ليس موجهاً إلى عقائدهم ،  
وإنما هو موجه إلى أفعالهم المنكرة التى يخشى أن تمتد ضرورها إلى أوساط  
أخرى .

والمودة المحرمة بين المؤمن وأعداء الله من أى نوع كانوا ليست من  
باب العداء للجنس البشرى ، فذلك طريقة تتعارض مع طريقة الإسلام التى  
تدين بحب الجنس البشرى رغبة فى هدايته إلى طريق الإيمان ، وإنما هى  
من باب العداء لعقيدة الكفر والإلحاد فى كل صورها وفى جميع أوطانها .  
ولها كان الموقف المتشدد الذى حدده الإسلام ضد أعداء الله ورسوله  
مقروناً دائماً بالدعوة إلى الصفح وعدم الاعتداء .

ويبدو هذا الاتجاه الإسلامى الرحيم من قوله تعالى : (وأذان من الله ورسوله  
إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فلئن يؤتم  
فهو غير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذين  
كفروا بعذاب أليم ) . . . . . وسبب الله تعالى بالمسلمين ألا يكون الجور  
والانتكيل من مقاصدهم إن آثروا عقاب الخونة على الصفح عنهم ، فيقول :

( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو غير للصابرين ) . .  
 وفي ميدان الحرب لم يغفل الإسلام تحذير المسلمين من العدوان ، وتوجيههم  
 نحو استعمال السيف حيث لا يمكن أن يكون علاج إلا السيف فيقول :  
 ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين )  
 فالموادة المحرمة هنا هي المهادنة حيث لا يجوز المهادنة ، وإثارة السلامة  
 حيث يتحتم الجهاد ، وترك أهل الباطل يقيمون الحواجز ضد أهل الإسلام  
 دون إيقافهم عند الحدود ، أو إثارة المصالح المالية أو الاجتماعية الأخرى .  
 وليس في هذا التشريع حجة لبطل يقول : إن الإسلام دين سيف .  
 والحقيقة أن الإسلام يؤكد أن السيف للسيف وحده ، وليس لشيء آخر  
 سواه . وليس في الوجود من ينكر على إنسان أو مجتمع حق الدفاع عن  
 النفس ، بل إن الإسلام وهو يقرر حق الدفاع عن النفس يضع نصب أعين  
 المؤمنين أصولاً ومبادئ من الرحمة وعدم العدوان ، عدم التنكيل والتمثيل ،  
 وجوب حفظ الحرمات ، وتأمين السبل ، وفتح باب الأرزاق ، والجنوح  
 إلى السلم إن جنح العدو له فألقى السلاح . وهو الأمر الذي أغفلته شرائع  
 الحرب الحديثة كل الإغفال .

على أن الإسلام وهو يدعو إلى الوحدة فإتباعاً يرد الناس إلى حقيقة  
 الإسلام الذي نادى به الرسل جميعاً ، وسماه الناس بغير اسمه على توالي  
 العصور ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما  
 وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ) . . .  
 ولهذا كان الإسلام بحق دين الأخوة الإنسانية الذي يصنع من هذه  
 العقيدة الشاملة أخوة شاملة ، وديناً عالمياً استحق رسوله - صلى الله عليه وسلم -  
 أن يكون على هداه رحمة مهداة إلى الناس جميعاً .

## ملحق

### أحكام الأوراق النقدية

### طبيعة النقد

كان التعامل بين الناس في العصور القديمة عن طريق المقايضة ، فهم بقايضون بعضهم بعضاً فحماً بماشية ، أو لحماً بلبن ، أو ثياباً بطعام .. وجرى العمل على ذلك حيناً من الدهر تقدم فيه الإنسان حتى وصل إلى اتخاذ الذهب والقضبة مقياساً للأثمان ومصدراً للثروات ، ثم الدراهم المسكوكة لتسهيل التعامل بينهم ، فلما جرى الغش في المسكوكات أو كانت أسعار معادنها تزيد أو تنقص عن قيمتها الحقيقية لجأت الحكومات إلى إصدار العملة الورقية ، ومجبت السلطة على الورقة تمهيداً برد قيمتها عند طلبها من المؤسسات النقدية أو المصارف المركزية . ولم تلزم كثير من الدول بمبدأ الغطاء الذهبي أو الغطاء المقارى لهذه الأوراق ، وإنما هي تعتمد على مسئولية السلطة عنها ، فضلاً عن أن الأوراق الصغيرة تصدر بلا غطاء .

وخلاصة القول في هذه الأوراق النقدية :

١ - النقد كل شيء يلقى قبولا عاماً كوسيط متبادل له قوة الشراء والثقة فيه كصدر للثروة ويميزاً للأسعار .

٢ - التعهد المسجل على كل ورقة نقدية بتسليم حاملها قيمتها عند الطلب كان معتبراً في وقت سابق لأسباب تتعلق بتنظيم النقد ، أما الآن فليس له من واقع التعامل نصيب ، وإنما هو يحكى جزءاً من تاريخ النقود ، ويعنى التذكير بمسئولية الجهات المختصة عن قيمتها ، والحد من إصدارها بلا تقدير .

٣ - من الجائز وجود كميات من الأوراق النقدية بلا غطاء ذهبي أو فضي أو عيني آخر ، إلا أن قيمتها غالباً لا تزيد عن ٦٥ ٪ من الأوراق النقدية المتبادلة .

٤ - ليس متعيناً أن يكون الغطاء ذهباً أو فضة ، وإنما يجوز أن يكون عقاراً أو أوراقاً مالية .

٥ - القابلية النقدية للنقد من حيث هو ليست ناعمة عن قيمة ذاتية في النقد ، أو وازع سلطانى يفرض التعامل به ، وإنما هى الثقة العامة كتقوة شرائية مطلقة ، سواء كانت الثقة ناشئة من الغطاء ، أو الانقياد للحكم السلطانى أو أى اعتبار عام .

### الأحوال فى أحكام النقد

لم تكن الأوراق النقدية معروفة زمن السلف ، ولهذا استقرت جماعة كبار العلماء بالسعودية على إجراء أحكام الأوراق بجرى النقد الذهبى باعتبار أن لها نفس القيمة . وعرضت اللجنة ثلاثة أقوال نجملها فيما يلى :

الأول : أن علة الربا فى النقدين الوزن ، لحديث مسلم وأبى داود والنسائى عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن » وحديث أحمد والنسائى ومسلم : « الذهب بالذهب وزناً بوزن ، مثلاً بمثل والنقصة بالنقصة وزناً بوزن ، ومثلاً بمثل » وحديث الدارقطنى « ما وزن مثلاً بمثل » فجعلوا الوزن هو ضابط يجرى فيه الربا ، وطرّدوا القاعدة فى كل ما يوزن ، وهو قول أحمد ، والنخعى ، والزهرى ، والثورى ، وإسحاق ، وأصحاب الرأى .

ويرد على هذا القول :

١ - أن الوزن وصف طردى لا مناسبة فيه .

٢ - الاتفاق على جواز السلم بالنقدين فى الموزون ، وهو بيع موزون بمثله إلى أجل ، وفى جوازه نقض للعلة .

٣ - حكمة الربا ليست مقصورة على ما يوزن ، بل هى متصلة إلى ما يعد ثمتاً ولا يتعامل به وزناً ، كالفلوس والورق النقدى ، فإنه الظلم المراضى لإعادته فى التعامل بالربا موجود فى التعامل بالورق النقدى .

الثانى : علة الربا غلبة الثمنية فى النقدين ، وهذا هو المشهور عن مالك والشافعى ، فالعلة عندهما قاصرة على الذهب والنقصة . وغلبة الثمنية احتراز

عن الفلوس إذا راجت رواج التقدين ( أى الذهب والفضة ) فائتمية طارئة  
ولا ربا فيها .

ويرد على هذا القول :

١ - الملة القاصرة لا يصح التعليل بها عند أكثر أهل العلم .

٢ - حكمة تحريم الربا في التقدين ليست مقصورة عليهما ، بل تتمدهما  
إلى غيرهما من الأثمان كالفلوس والورق النقدي .

الثالث : علة الربا هي : مطلق الثنية . وهي إحدى روايات أحمد ،  
ومالك ، وأبي حنيفة .

ويرد عليه أيضاً : أن إجماع العلماء على جريان الربا في الذهب والفضة  
سواء كانت سبائك أو مسكوكاً ، أما المسكوك فلا إشكال في جريان الربا  
بنوعيه ( ربا الفضل و ربا التسيئة ) فيه لكونه ثمناً . وإنما الإشكال في السبائك  
لأنها ليست ثمناً

ويجاب عنه بأن السبائك موقوفة في الثنية تاريخياً . ففي حديث الترمذي  
عن سويد بن قيس قال : جلبت أنا وغرمة العبدى زامن هجر ، فأتيناهم بمكة  
فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشى ، فساومنا سراويل فبعناه ،  
و ثم رجل زن بالأجرة ، فقال له : « زن وأرجع » ومثله حديث جابر في بيعة  
سراويل ، فبعناه ، و ثم رجل زن بالأجرة ، فقال له : « زن وأرجع »  
ومثله حديث جابر في بيعه جملة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حينما قال :  
« يا بلال ، اقضه وزده » فأعطاه أربعة دنانير وديناراً .

### ملاحظة القول

بناء على أن النقد هو : كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الإصطلاح  
بحيث يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل كما قال ابن تيمية : « وأما الدرهم  
والدينار فليس مرجعهما إلى أمر طبيعي ، وإنما مرجعهما إلى العادة والإصطلاح  
وذلك لأنهما في الأصل لا يمتلئ المقصود بهما ، بل الغرض أن يكون

معياراً لما يتعاملون به ، والدراهم والدنانير لا تقصد لثباتها ، بل هي وسيلة للتعامل ، ولهذا كانت أثماناً ، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بصورتها ولا بمادتها يحصل بها المقصود كيفما كانت .

وقال مالك : « ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة لكرهتها أن تباع بالذهب نسيت » .

وحيث أن الورق النقدي يلقي قبولاً عاماً في التداول ، ويحمل خصائص الأثمان من حيث كونه مقياساً للقيم ، ومستودعاً للثروة ، وبه يكون الإبراء العام ، وصفة السلبية فيه غير مقصودة ، والغطاء الذهبي أو الفضي لا يلزم أن يكون شاملاً للورق ، بل يجوز أن يكون ورق بلا غطاء ، ومقومات الورق قوة وضعفاً مستمدة من حال الدولة الاقتصادية ، فيقوى ويضعف حسب ذلك . والقول بمطلق الثمنية علة للربا هو الأرجح دليلاً ، والأقرب إلى مقاصد الشريعة ، وهو أحد أقوال مالك وأبي حنيفة وأحمد . وعليه فالورق يعتبر نقداً قائماً بذاته كالذهب والفضة .

وعلى هذا أفقى جماعة كبار العلماء في السعودية بما يلي :

١ - يجزى الربا في الورق النقدي بنوعيه ( ما كان له غطاء ولا غطاء له ) كما يجزى في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان كالفلوس .

٢ - لا يجوز بيع الورق النقدي بفضة يبيع أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى نسيت ( أى إلى أجل ) مطلقاً ، فلا يجوز بيع الدولار الأمريكي بنصف جنيه مصري أو أكثر نسيت .

٣ - لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بفضة يبيع متفاضلاً سواء كان نسيتاً أو بدأ بيد ، فلا يجوز بيع الجنيه بجنيه وربع بدأ بيد أو إلى أجل .

٤ - يجوز بيع بفضة يبيع بفضة يبيع من غير جنسه مطلقاً بدأ بيد ، لأنه حينئذ يبيع جنس بغير جنسه فيجوز بيع الدولار بثلاثة أرباع جنيه مصري أو بجنيه مصري بدأ بيد وهكذا .

٥ - نجب الزكاة في الأوراق النقدية إذا بلغت النصاب .

## التأمين

التأمين ينقسم إلى :

١ - التأمين على الحياة لحالة الوفاة . وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته أياً ما كان الوقت الذي يموت فيه ويبقى التأمين طول العمر .. أو يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات في مدة معينة فإن لم يموت فيها برئت ذمة المؤمن واستبقى أقساط التأمين التي قبضها .. أو يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حياً بعد موت المؤمن على حياته ، فإذا مات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن من مبلغ التأمين واستبقى الأقساط التي قبضها .

وهناك التأمين ضد الإصابات والتأمين من الأضرار ، والتأمين على الأشياء ، والتأمين من المسؤولية .

وجميع عقود شركات التأمين باطلة للأسباب التالية :

١ - إنها عقود معاوضات مالية يدخلها الغرر المحرم . وقد جاء النهي عن بين الغرر عاماً واتفق المجهلون على إلحاق المعاوضات الخالصة بالبيع بهذا النهي .

وذلك لأن العلم بمحل التصرف لا بد أن يكون واضحاً ، فيعرف كل طرف من المتعاقدين مقدار ما يحصل عليه من عوض ، والأجل الذي يحصل فيه العوض ، وأن يكون اتفاقاً من حصوله . وإذا انتفى العلم عند التعاقد على هذا الوجه فإن العقد يصبح باطلاً ، لأن في العقد جهالة وغرراً . ومعنى الغرر هنا أن المستأمن لا يدري عند العقد إن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا فهو غرر في حصول المنفعة وغرر في مقدارها ، وذلك داخل في نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة للجهل والغرر . كما أن هناك غرراً في الأجل الذي يحل عند دفع مبلغ التأمين .

٢ - أنه عقد فيه مقامرة ورهان . وذلك لأن عقد التأمين عقد يتعهد



بحرجه أحد المتعاقدين وهو شركة التأمين أن تدفع إلى المتعاقد الآخر (المستأمن) مبلغاً من المال إذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمن منه) في مقابل تعهد المستأمن بدفع مبلغ آخر هو قسط التأمين مدة علم وقوع الحادث . وهذه هي طبيعة عقد القمار والمراهنة . فإذا كان كل من المتعاقد على الرهان والمتعاقد على التأمين لا يعرف عند العقد مقدار ما يعطى ولا ما يأخذ ، لمحقق الرهان والقمار في عقد التأمين .

٣ - عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه : ربا الفضل ، وربا النسيئة . وذلك لأن عقد التأمين مقتضاه أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال حلة أو على أقساط في مقابل أن ترد إليه الشركة عند وقوع الخطر مبلغاً آخر قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل . فإن كان مساوياً كان ربا نسيئة . وإن كان أكثر كان ربا الفضل والنسيئة معاً ، وذلك لاتفاق الفقهاء على أن بيع النقد بنقد مماثل إلى أجل هو ربا النسيئة وإن كان أكثر كان ربا فضل ونسيئة جميعاً .

### آراء العلماء المعاصرين

انقسم العلماء المعاصرون إلى ثلاث فرق .

١ - ذهب الفريق الأول وهم الأكثرون إلى عدم جواز هذا العقد سواء كان التأمين على الحياة أو على الأموال أو ضد الأضرار الناشئة من المسئولية ، ومن هذا الفريق المرحوم الشيخ محمد نجيب مفتي الديار المصرية الأسبق ، ومنهم الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر السابق .

٢ - وذهب الفريق الثاني إلى جواز التعامل بكل أنواع التأمين بشرط أن يخلو من الربا .

٣ - والثالث ذهب إلى التفرقة ، فأجاز بعضاً وأبطل بعضاً .

### والى الشيخ محمد نجيب

قال : إن المقرر شرعاً أن ضمان الأموال إما أن يكون بطريق الكفالة أو بطريق التمدد أو الائتلاف . أما الضمان بطريق الكفالة فليس متحققاً هنا

قطعاً ، لأن شرطه أن يكون المكفول به ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، أو عيناً مضمونة بنفسها ، بل يجب على المكفول عنه تسليمها بعينها للمكفول له ، فإن هلكت ضمن له مثلها في المثليات ، وقيمتها في القيميات . وذلك كالمغصوب والمبيع بيعاً فاسداً .. وعلى هذا لا بد من كتيل يجب عليه الضمان ، ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون إليه ، ومكفول عنه يجب تسليم المال عليه ، ومن مكفول به يجب تسليمه للمكفول له . وبدون ذلك لا يتحقق عقد الكفالة ، ولا شبهة في أنها لا تنطبق على عقد التأمين . فإن المال الذي جعله صاحبه تحت ضمان أهل القومبانية ( الشركة ) لم يخرج عن يده ، ولا يجب عليه تسليمه لأحد غيره ، فلم يكن ديناً عليه أدائه ، ولا عيناً مضمونة عليه بنفسها يجب عليه تسليم عينها قائمة ، أو مثلها أو قيمتها هالكة ، فأهل القومبانية ( الشركة ) يضمنون مالا للمالك له وهو لم يزل تحت يده يتصرف فيه كيف يشاء ، فلا يكون شرعاً من ضمان الكفالة .

وأما الضمان بطريق التعدي أو الإمتلاف فالأصل فيه قوله تعالى : ( لن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ( سورة البقرة آية ١٩٤ ) .

فهذا الضمان إنما يكون على المتعدى كالمغاصب إذا هلك مغصوبه ، أو على المتلف كالشريك المؤسر إذا أعتق نصيبه في عبد مشترك ، وأتلف نصيب الشريك الآخر بالعتق . وأهل القومبانية ( الشركة ) لم يتعدوا أحد منهم على ذلك المال ولم يتلفه ولم يتعرض له بأذى . والمال قد هلك بالقضاء والقتل .

ولو فرض وجود متعد أو متلف فالضمان عليه دون غيره ، فلا وجه حينئذ لضمان أهل القومبانية من هذا الطريق أيضاً . وعلى هذا يكون العقد عقد التزام بما لا يلزم شرعاً لعدم وجود سبب يقتضى وجوب الضمان شرعاً والضمان لا يجب على أهل القومبانية ، والعقد لا يصلح سبباً شرعياً لوجوب الضمان .

ولا يجوز أن يكون عقد مضاربة كما فهم بعض المصريين ، لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب

المضارب ، والربح على ما شرط ، والعقد المذكور ليس كذلك ، لأن أهل القومانية يأخذون المال على أن يكون لم يعملون فيه لأنفسهم فيكون عقداً فاسداً ، لأنه ملحق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع ، فهو قار معنى .

#### ملاحظة

رجعنا إلى كتاب الفقه الميسر لفضيلة الشيخ أحمد عاشور وإلى كتاب الشريعة الإسلامية في عقود التأمين للدكتور حسين حامد .

### تشریح البحث للتعليم

مسألة تشریح البحث الأدبية للتعليم جزئية من الجزئيات لم ينص عليها الفقهاء الأقدمون ، ولكنها لا بد أن تكون مشمولة بقاعدة كلية من قواعد الشريعة ، ضرورة كمال الشريعة وشمولها ، وصلاحيها لخلق جميعاً في كل الأعصار .

ويبين بالبحث أنها راجعة لقاعدة المصالح المعتبرة شرعاً ، وأن لها نظائر من المسائل التي اجتهد فيها الفقهاء .

ومن قواعد الشريعة أنه إذا تعارضت مصلحتان قدم أقوامها . ومسألة التشريع داخلة في هذه القاعدة . فإن مصلحة حرمة الميت تعارضت مع مصلحة أولياء الميت ، والأمة ، والمتم عند الاشتباه ، فقد ينهى التشريع إلى إثبات الجناية على المتم ، وفي ذلك حفظ لحق أولياء الميت ، وإعانة لولي الأمر على ضبط الأمن ، وردع لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجريمة خفية . وقد ينهى الأمر إلى ثبوت موته موتاً عادياً ، وفيه براعة للمتم كما أن في التشريع معرفة ما إذا كان هناك وباء ، ومعرفة نوعه ، فيتق شربه بوسائله المناسبة ، وفي ذلك محافظة على نفوس الأحياء ، والحد من أسباب المرض .

وفي تعريف الطلاب تركيب الجسم وأعضائه الظاهرة والأجهزة الباطنة ومواقعها وتدريبهم على ذلك عملياً وتعريفهم بإصابتها وطرق علاجها مصالح

كثيرة تعود على الأمة بالخير العميم . فإذا تعارضت مصلحة المحافظة على حرمة الميت مع هذه المصلحة نظر العلماء أى المصلحتين أقوى .

وقد سئل فضيلة الشيخ حسين مخلوف عن حكم تشريح الموتي فقال : إن تطبيب الأجسام وعلاج الأمراض أمر مشروع حفظاً للنوع الإنساني حتى يبق إلى الأمد المقتدر له ، وقد تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر به من أصابه مرض من أهله وأصحابه ، ودرج بعده أصحابه على التناوب والعلاج .

ومن مقدمات الطب ومقوماته تشريح الأجسام ، فلا يمكن للطبيب أن يقوم بطب الأجسام وعلاج الأمراض إلا إذا أحاط خبراً بتشريح الإنسان علماً وعملاً ، وعرف أعضائه الداخلية ، وأجزائه المكونة له واتصالاتها ومواقعها وغير ذلك فهو من الأمور التي لا بد منها . ولا يقال : قد كان فيما سلف طب ولم يكن تشريح لأنه كان طباً بدائياً لعل ظاهرة ، وكلامنا في طب واف لشئ العلل والأمراض .

فالتشريح على هذا واجب بالأدلة التي أوجبت تعلم الطب وعلومه ومباشرته بالعمل ، لتقوم طائفة من الأمة به . فالشارع إذا أوجب أمراً يتضمن إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الأمر . فإذا أوجب الصلاة وجب الوضوء وإذا وجب على البعض تعلم الطب فقد وجب بذلك تعلم التشريح ومزاولته عملاً .

أما تشريح القتلى لمعرفة سبب الوفاة وتحقيق ظروفها ، والاستدلال على ثبوت الجريمة أو البراءة فلا شبهة في جوازه أيضاً إذا توقف عليه الوصول إلى الحقيقة . فقد يقتل المجرم ثم يحرق الجثة ، ولا يكشف ذلك إلا التشريح ، ومن هنا كان لازماً .

وقد يقال : إن كرامة الإنسان تأتي ذلك . وفيها مضى دليل رجحان المصلحة العامة للأمة على مصلحة كرامة الميت .

وقد يقال : يكتفى بتشريع الحاربين والمرتدين ، ولكنها ربما كانت غير كافية ، ليهود الأمر إلى جواز تشريع المسلمين .

ولا يكتفى تشريع الحيوانات في تعلم الطب لأن هناك خلافاً بين جسم الإنسان وجسم الحيوان ، والاعتماد على الحيوانات الثدية لا يعطى فكرة صادقة عن تفاصيل الجسم .

( ملخصاً عن الفقه الميسر ، نقلاً عن مجلة البحوث الإسلامية بالرياض ) .

• • •

## خاتمة

وبعد .. فقد آن لنا أن نتعرف على الوسيلة الناجحة التي تصل بالمسلم إلى الالتزام الحق قولاً وعملاً بحدود الحلال والحرام . وأقول : الالتزام الحق ، لأننا جميعاً نعلم ولا نعمل ، وإذا عملنا كان عملنا مشوباً بهوى النفس وحب الشهرة بالعمل ، والمديح عليه ، وهى علل محبطة للعمل دون نزاع .

**وأول هذه الوسائل : مخالفة أهل الشرك ، ورواد الضلال من أهل الكتاب** وهذه الوسيلة مستنبطة من علل التحريم أو الكراهية التي تجد لها أمثلة وافرة في ثنايا البحث . وقد كان الصحابة أحرص الناس على هذا الأصل وأدأهم بحثاً عن دقائقه حتى قال أحدهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ألا نأتى نساءنا في الحيض لنخالف اليهود ؟ فانقبض وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزل تحريم هذا العدل في القرآن . وضع اليهود حتى تنادوا فيما بينهم : ما يترك هذا الرجل شيئاً إلا خالفنا فيه ؟ !

وهذه الوسيلة تنتهى إلى إبراز وجه الإسلام المشرق على طريق الثبات عقيدة وسلوكاً دون أن يستلهم المسلم غير الإسلام . فإما كان ولا يزال بؤس المسلمين إلا من تقلدهم لضلالات الكفر وأهل الكتاب .

**وثانية الوسائل : أن تتأصل في وجدان المسلم وتكوينه عقيدة الإسلام** مركزة في ( لا إله إلا الله محمد رسول الله ) . وفي ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ولن يكون ذلك إلا بإخراج فتنة الدنيا من القلب ووضعها في اليد حسب ، ولن يكون ذلك إلا إذا أقيمت أركان الإسلام الخمسة على وجهها بالجوارح وبالقلب السليم ، وبالعقل العاقل ، وباللسان الفصيح المبين . فهى تدريب يومية وسنوية متكررة على هذه الوسيلة لا يغطي هدفه إن أقيم إقامة حققة ، ولم يؤد أداء حقيقياً لا روح فيه .. وهو باب مهمل يحتاج إحياءه إلى جهود هائلة .

**وثالثة الوسائل :** أن يكون المسلم نموذجاً حياً للأدب الإسلامي . وهذا باب من أبواب العلم والعمل أهمناه كذلك حتى كاد ينترس بعد أن كان رأساً في معارف الإسلام .. قال عبد الله بن عمر : كنا نتعلم الأدب والنية كما نتعلم الآية من القرآن . وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدبني ربي فأحسن تأديبي » . وامتلحه الله بقوله : « وإنك لعل خلق عظيم » .

وقد أحس أسلافنا الأبرار بالخطر الناجم عن إهمال علم الأدب الإسلامي فزجوه بالفقه لئلا ينترس ، فعل ذلك الخارث المحاسبي ، والغزالي ، وبلغ الشعراني المفتري عليه التهمة في هذا المضمار .. قدماً قال سعيد بن المسيب : « من لم يعرف ماله عليه من نفسه لم يتأدب بأمره ونهيه وكان من الأدب في عزلة » . وقال الطوسي : أدب أهل الدنيا في البلاغة وحفظ العلم والأشعار . وأدب أهل الدين في رياضة النفوس وحفظ الحدود والجوارح وأدب الخاصة في تطهير القلوب ، ومراعاة الأسرار ، والوفاء بالعهود .

وقال التتائي : الأدب حفظ الحدود بين الغلو والجفاء بمعرفة ضرر العدوان . وحفظ الحدود لا يمكن إلا بمعرفة ضرر العدوان ، والعدوان هو : سوء الأدب ، وهو التعدي . والتعدي له مراتب كثيرة ، أهمها التعدي في معرفة الله تعالى ، فلا أدب في حفظ الحدود ما لم يكن أدب في معرفته . والأدب في معرفة الله تعالى هو : منع الخوف أن يتعدى إلى اليأس ، وحبس الرجاء أن يخرج إلى الأمن ، وضبط السرور أن يتعدى إلى الجراءة .

وذلك لأن اليأس يهدم العقيدة . والأمن يهدم الرقابة على النفس . والجراءة تهلم حدود الله . فهل رأينا الآن وعلمنا خطر الأدب وأهميته في الإسلام ، وأنه باب مهممل إهمالاً شائناً في الدراسات الإسلامية رغم أنه علم مستقل بذاته له أصوله وفروعه كالفقه تماماً ؟ ولقد كتب الخارث المحاسبي كتاباً بلغ فيه الغاية هو « آداب النفوس » نرجو أن يصدر قريباً ونحتسب فيه إحياء سعة قد اندرست .

وأخيراً نقول : إن باب الحلال والحرام على هذه الصورة المتكاملة هو الدليل العمل على عالمية الإسلام وثباته ، واستقراره وانضباط أصوله ،

وعدم استجابته لوسائل الهدم التي استعملت ضده . ولكننا حين ضيعنا  
المسائل الوجدانية التي تكون شرطاً من العقيدة هو « الإحسان » . المتمثل في  
الأدب الإسلامي فقد هلمنا نحن ما لم يستطع الأعداء هدمه ، حتى ارتفعت  
أصوات بغيضة تنادى بأن الإسلام لا يسير روح العصر .

هذا سفه وتسفل في الفكر دون ريب ، والحق أن تلك النفوس لم تعد  
صالحة لممارسة الإسلام ، ولا علاج لها إلا ما شرعه الله لأمتها من حدود ،

نسأل الله السلامة ، وأن ينصر دينه بما شاء وكيف شاء ، وأن يهدينا  
جميعاً إلى الحق . وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .



# فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

مقدمة ..... ٧

## البحث الأول

هذا حلال فيما بين الإنسان وربه

في العلم ..... ١٥

فضل العلم - تفسير القرآن بالمحوى والكذب على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم - الجدل في القرآن - اتباع المتشابه في  
القرآن - محبة أهل الأهواء والفسق - طلب العلم لغير الله -  
التساهل في الإفتاء - كتم العلم - السحر - فحش الشعراء  
ونفاق الأدباء - التشديق في الكلام - كبر مقتاً عند الله أن  
تقولوا ما لا تفعلون ..

في العقيدة ..... ٣٥

الحلف بالبراءة من الإسلام - نفي القدر - الرقي والتمائم  
والثوالة - الكهانة وإتيان الكهان - الطيرة - سب النهر -  
الانتحار - الشرك - الرياء شرك خفي - علاج الرياء -  
النوح وضرب الحدود - إشاعة اليأس من رحمة الله في قلوب  
الناس - وضع الرجاء موضع الخوف - كفران النعم -  
الكبر .

## في العبادات ... .. ٥٥

فضل العبودية على العبادات - فساد النية وصلاحتها - المعجب بالأعمال .

## في الصلاة ولوازمها ... .. ٦١

اتخاذ القبور مساجد - من أكل كريبه الرائحة - البصاق في المسجد - نشد الضالة في المسجد - ترك الجمعة - الكلام وقت الخطبة - التخلف عن الجماعات - خروج المرأة متبرجة إلى المسجد - قراءة القرآن ومسه للجنب - مس المصحف لغير المتوضئ - الصلاة في المقبرة والحمام - صلاة الخافق والجائع - كشف المرأة عن المحظور من جسدتها - إسبال الإزار - علم الاستبراء من البول - الجلوس على القبور والبناء عليها .

## في الصوم ... .. ٧٩

صوم يوم الشك - الجوع عمداً من غير صوم - الوصال - صوم العيدين - وأيام التشريق .

## في الزكاة والصدقات ... .. ٨٣

منع الزكاة والصدقات وكنز الأموال - إعطاء النحيث من رياء الناس في الصدقات - الصدقة من كسب حرام - منع فضل الماء والكالا .

## في الحج ... .. ٩٣

حقوق العباد لا تسقط بالحج - تأخير الحج عند القدرة - محظورات الحج والعمرة - تحريم مكة - شد الرحال إلى

غير المساجد الثلاثة - تفليط التحريم في احتكار الطعام في  
الحرم .

## البحث الثاني

هذا حلال وهذا حرام فيما بين الإنسان ونفسه

الموضوع الصفحة

فاستم كما أمرت ..... ١٠٣

لماذا خلق الإنسان في أحسن تقويم - وقال ربكم ادعوني  
استجب لكم - لا تستعجلوا الإجابة - المستكبرون عن دعاء  
الله - كن مؤدباً في الدعاء - لا ابتداع في الدعاء -  
الوسوسة في الإيمان - العزم على المعصية - الكذب في  
حب الله ورسوله .

لا تبديل لخلق الله ..... ١١٩

من انتسب لغير أبيه - الاعتزاز بالنسب والحسب -  
والعصية حرام - نخث الرجل ورجل المرأة - وصل  
الشعر - نتف الشعر من الحواجب والوجه - الوشم -  
الخضاب - المانيكير محظور - صباغة الشعر وتخمير الوجه -  
تفليج الأسنان - جراحات التجميل - خصاء الإنسان ،  
والحيوان .

في الطعام والشراب واللباس ..... ١٣٧

الحيوان المباح حلال بالتذكية - التسمية على المذبوح -  
الميتة - لدم المسفوح - لحم الخنزير - ما أهل به لغير الله -  
الموقودة - المتردية - النطيحة وما أكل السبع - ما ذبح على

النصب - علة تحريم المحرمات العشرة - الضرورة تبيح  
 المحظور - كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من  
 الطير - لحوم الجلالة - ذبائح أهل الكتاب وطعامهم -  
 ذبائح البلاد التي أعلنت الكفر حديثاً - الصعق بالكهرباء -  
 استعمال آنية أهل مكاتب - الانقطاع بجلود الميتات -  
 الإسراف في الطعام - الخمر - التبيذ المباح - الحشيش  
 والأفيون - الكوكايين - الخمر يتحول إلى خل -  
 التداوى بالخمر - التدخين - تحريم الحرير والذهب على  
 الرجال - تحريم لباس الشهرة - إعفاء المحمي وقص الشوارب  
 الخضاب للرجال - لباس المرأة وزينتها - عِفِّ البصر -  
 ما يحرم كشفه وما يباح من المرأة - من يحل لم زوجة الزينة  
 الباطنة للمرأة - حركة المرأة لإبراز مفاتها - الكوافير  
 للنساء حرام - نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة  
 المرأة - الإسلام يحترم المرأة .

### في التقاليد والأخلاق ... .. ١٨٩

الصور والتصوير - تربية الكلاب - عدم الفسل من الجنابة  
 استعمال أواني الذهب والفضة - الديانة ونكاح الزانيات -  
 الكذب على النفس - ذو الوجهين كاذب على نفسه -  
 السينما والمسرح والتقصص - تمثيل الأنبياء والرسل - في  
 قصص القرآن غنية للجميع - فن الرقص - الغناء  
 والموسيقى - قراءة القرآن بالألحان - اللعب بالترد -  
 الشطرنج .

### البحث الثالث

هذا حلال وهذا حرام فيما بين الإنسان وغيره

المقدمة

الموضوع

في محيط الأسرة ... .. ٢٢١

من الاضطراب إلى الخرافة - الإسلام وتكوين الأسرة -  
المحرمات وسر التحريم - لبن القمل - حلود الرضاع الذي  
يقع به التحريم - الزواج مع الشيوخ وأهل الشرك وأهل  
الكتاب - الجمع بين المرأة وعمتها ونخالها - النكاح بدون  
إذن الولي باطل - نكاح المنة - نكاح الشغار - نكاح  
التحليل - لا يخطب على خطبة أخيه - نظر الخاطب إلى  
المخطوبة - تعدد الزوجات - معاشررة الزوجة أيام الحيض -  
رد شبهات خطيرة في إتيان الزوجة في الدبر - تحديد النسل  
امتناع المرأة من فراش زوجها - إفشاء سر الزوجة في  
الفراش - تأديب الزوجة وسلطة الرجل - الحيلة للاستيلاء  
على مال الزوجة - الرغبة في الزواج - المغالاة في المهور -  
ذات الدين والجمال أفضل من ذات المال - إفساد الزوجة  
على زوجها - التحكيم بين الزوجين عند الشقاق -  
الإسلام يستنفذ وسائل الصلح بين الزوجين - الإسلام يحصن  
المجتمع من الزنى - ومن الشذوذ الجنسي - ومن العادة  
السرية - هجران الزوجة مدة تنضرر بها - استعمال حق  
الطلاق للإضرار بالزوجة - الزوجة الكارهة لزوجها -  
الإسلام يحرص على الفرق في الطلاق - من حرم زوجته على  
نفسه - إتهام الزوجة بالزنى - صوفة الدجالين والتلقيح  
الصناعي - الخلوة بالأجنبية - عقوق الوالدين - طاعة

الوالدين في معصية - التسبب في سب الوالدين - حقوق  
الأبناء على الآباء

### في الآداب الاجتماعية ... .. ٢٨٣

الإسلام وأخوة الإيمان - قطيعة الرحم - هجر المسلم أعياه -  
ترويع المسلم - لا يتناجى إثنان دون الثالث - المحازقة في  
المدح - سباب المسلم - سوء الظن بالمسلم والتجسس على حاله  
تحريم الغيبة - لا يسخر قوم من قوم - سب الصحابة -  
النيمة - تحريم الظلم - الظلم يدعو إلى الإفلاس يوم القيامة -  
الشح حرام - حدود السر على المسلم - الحسد والبغى -  
الكذب على الناس - خلف الوعود - النصيح لعامة المسلمين  
وخاصتهم - الدعوة إلى الأيس من رحمة الله - الحكم بهلاك  
الناس في الدين - قذف المحدثات - حقوق الجار - أذى  
الجيران حرام - تغليب حرمة دم المسلم - إذا تقي المسلمان  
بشيئهما - مواجهة الفتن - تهديد الأمن والسرقة  
بالإكراه مخالطة الظلمة وإعانتهم على الظلم .

### في المعاملات المالية والسياسة الدولية ... .. ٣٢٩

الاختلاف والإيمان وحركة الحضارة - اختلاف الطبقات  
أو الدرجات - الإسلام وحرب الطبقات - الزكاة - واجب  
الفوت الاختياري - حبس المال عن العمل حرام - العلاقة  
الإنسانية - خفض الأسعار بالحد من الاستهلاك - حماية  
المجتمع من خطر رأس المال - الإسلام يحارب الفكر الربوي  
كل ما يؤدي إلى الربا حرام - ربا الفضل - الحيلة لتحليل  
الربا - بيع المضطر - بيع الغرر - ضلال الفكر في العصر  
الحاضر - الإبداع بفائدة - الربا للتنمية خراب - المضاربة

بدليل الربا - شهادات الاستثمار بين الإنسانية والوحشية -  
 الزراعة والمزارعة - الإسلام رفع الظلم عن القلاح -  
 المزارعة العادلة جائزة - تأجير الأرض - السلف أو السلم -  
 حرية السوق وحكم التسعيرة الجبرى - الاحتكار - خلداع  
 الجاهلين بحركة السوق - التدخل فى حرية العرض والطلب -  
 الإسلام ينظر إلى الاقتصاد من خلال الإنسان - تحريم بيع  
 فضل الماء - التجارة فى الكلاب - مهر البغى وحلوان  
 الكاهن - أجر معلم القرآن - عيب الفحل - غصب  
 الأرض - الحلف لرويع البضاعة - الماطلة فى قضاء الدين  
 مع اليسار - الرجوع فى الهبة والصلقة - الترية العسكرية  
 فى الإسلام - الجهاد للدنيا - النهى عن استخلم المرتزقة  
 فى جيش الإسلام - الغدر فى الحرب - قتل النساء والصبيان  
 فى الحرب - لا يقتل من نطق بالشهادتين - الفرار من المعركة  
 تحريم القلول - صلاح الأئمة صلاح الرعية - الحكم بما أنزل  
 الله - الإمام العادل - الحاكم الجائر فى النار - قبول الشفاعة  
 فى حدود الله - التنافس على ولاية القضاء - الرشوة -  
 الهدايا إلى العمال والموظفين - شهادة الزور - السلية فى  
 فى مواجهة المنكرات - التعاون على الإثم والعدوان -  
 الاستبداد فى الحكم - لا ولاء إلا لله وحده - موقف  
 الإسلام من أهل الكتاب .

ملحقى	٤٠٨
أحكام الأوراق النقدية	٤٠٨
التأمين	٤١٢
تشريع الجثث	٤١٥
الخاتمة	٤١٨













Bibliotheca Alexandrina



0576716